

نظام الحكم في إسرائيل

يشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها
وأثار حرب أكتوبر عليها

الدكتور عبد الحميد متولى
أستاذ أخير متقاعد
القانون الدستوري والأنظمة السياسية
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية
(مزيدة ومنقحة)

الناشر // منشأة المعارف بالإسكندرية
جلال حزى وشركاه

اهداءات ٢٠٠٢

حرم أ.د/ محسن خليل

الإسكندرية

نظام الحكم في الإسلام

ويشمل الكلام عن الأحزاب ومبادئها
وآثار حرب أكتوبر عليها

الدكتور
عبد الحميد مستوي
أستاذ غير متفرغ
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)

١٩٧٩

الناشر: **منشأة المعارف** بالإسكندرية
بجلال حزي وشركاه

الطبعة الأولى مجموعة محاضرات ألقىت على طلببة قسم الدراسات الفلسطينية
وقسم الدراسات القانونية بمعهد البحوث والدراسات العربية (التابع للجامعة
البحرية) بالقاهرة .

الناشر : المعهد المذكور عام ١٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الأولى

(١) الروح التي تسيطر على بعوث هذا الكتاب - (٢) كلمة شكر

١ - قد أكون بغير حاجة إلى أن أعترف بعض القراء بما سبق لهم أن عرفوه عنى من قبل أنها هي وحدها الروح العلوية - روح حب البحث عن الحقيقة وإعلانها - هي التي تسيطر على ما أسطر في كل ما أقدمت على ما كتبت وقدمت ، تلك الحقيقة العلوية التي همت بها رغم ما نتجشم ونلقى من أجلبها ، والتي طالما ناجيتها وذكرتها ، كما ذكر عنزة عبلة حين قال :

ولقد ذكرت لك والرياح نواهل منى وبيض الهند تقطر من دوى
فوددت تقبيل الرياح لأنها لمعت ككبارق ثغرك المتبسم

ولقد كان في ذلك وجه من وجوه المشقة التي يعانيها الباحث في مثل هذا البحث ، فليس ثمة ما هو أدق وأشق من أن يعالج الباحث مهمته بروح هلبية ، أى بروح بعيدة عن مختلف المشاعر أو الأهواء - للكتابة عن الأصدقاء أو الأعداء ، سواء كان أولئك أو هؤلاء - من العباد أو من البلاد - وإذا كان البحث عن الحقيقة وإبرازها هو عما تقتضى به الروح العلوية ، فهو كذلك - في هذا المقام - بما تقتضى به الروح القومية ، فما يقضى به صالح الوطن - فيما أعتقد - أن نعرف عدوه على حقيقته ، أى أن نعرف مكان ضعفه ومواطن قوته .

٢ - وكان هنالك وجه آخر من وجوه الدقة والمشقة في القيام بهذا البحث ، ذلك هو الذى يتصل بصعوبة الحصول على مختلف مراجعه - في مختلف مواضعه ، تلك الصعوبة يل تلك العقبة الكأداء - طالما بدت لى - في بداية الاضطلاع بمهمة الاطلاع والبحث - عن مراجع لهذا البحث - عالية بحيث يتعذر أن نعاو إليها ،

وقوية بحيث يتعذر أن نقوى عليها. وقبل أن أقدم عبارات الشكر لهؤلاء السادة الذين عاونوني على اجتياز تلك العقبة أرى حقا على أولا أن أقدم الشكر إلى صاحب الفضل الأول في اخراج هذا الكتاب وهو الصديق القديم الكريم، الرجل العظيم الأستاذ الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهوري إمام علماء القانون في مصر في هذا العصر، فقد كان له فضل التوجيه للشرفين على شئون التعليم بهذا المعهد^(١) (في بداية صيف عام ١٩٦٢) إلى اختياري لبحث هذا الموضوع لالقاء محاضرات فيه على طلبة المعهد.

وكذلك أجدني مدينا بالشكر إلى الزميل القديم الكبير الأستاذ الجليل السيد / عبد الخالق حسونة (الأمين العام للجامعة العربية) ، فقد كان له فضل إعطائي تصريحاً خاصاً بالاستعارة الخارجية من مكتبة جامعة الدول العربية.

كما أشكر الدكتور سيد نوفل (الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية) على تفضله بامدائي بعضاً من بحوثه القيمة ، كما أمداني نسخة من تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الذي قدم إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ، وهو تقرير ضخم حوى الكثير من البيانات الدقيقة الحديثة أفادتني في هذا البحث كثيراً.

وكذلك أجدني مدينا بالشكر للزميل الأستاذ الدكتور سليمان مرقص المحامي (وأستاذ ورئيس قسم القانون المدني سابقاً بكلية الحقوق بجامعة القاهرة) إذ كان له الفضل في استعارة نسخة من رسالة دكتوراه من مكتبة كلية الحقوق بباريس في فترة ما قبل عودة العلاقات السياسية بيننا وفرنسا ، والرسالة هي للدكتور مونييه Mounier عن « الأنظمة السياسية لدولة إسرائيل » وقد قدمها للحصول

(١) أعني معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية - بالقاهرة .

على الدكتوراه في القانون في عام ١٩٥٥ . وقد كانت تلك الرسالة في مقدمة المراجع التي أفدت منها كثيرا .

كما أشكر الأخ الأصغر السفير حسن فهمي عبد المجيد (مدير الادارة العربية بوزارة الخارجية) (١) إذ أنه قد استعار لي من مكتبة وزارة الخارجية بعضا من الكتب القيّمة كان في مقدمتها كتاب أوسكار كرينز Oscar Kraines عن الحكومة والسياسة في اسرائيل ، وهذا المؤلف هو من الباحثين الأمريكيين القليلين المحايدين وكتابه - فضلا عن حداثته (إذ طبع في نيويورك عام ١٩٦١) - هو فيما نعتقد خير ما كتب في هذا الموضوع .

ولا يسعني - في مقام الختام - إلا أن أشكر كلا من الأستاذ برهان الدين زكي مراقب عام المكتبات بجامعة الاسكندرية والسيد/ محمد شقير (أمين مكتبة الجامعة العربية) على ما لقيت منها من صادق المعاونة .

* * *

فاذا كتب لهذا الكتاب أن يوفق إلى أداء خدمة إلى علم القانون الدستوري وخدمة إلى الوطن العربي كان في ذلك أشهى وأبهى لون عندي من ألوان التوفيق والله الموفق وهو المستعان .

عبد الحميد متولى

الاسكندرية في ٥ يناير ١٩٦٤ .

(١) والآن (عام ١٩٧٩) هو سفير مصر في كندا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الطبعة الثانية

كان مما كتبت في كلمة تقديم الطبعة الأولى لهذا الكتاب أنني ذكرت :

« إذا كان البحث عن الحقيقة وإبرازها مهم بما تقضى به الروح العلية فهو كذلك — في هذا المقام — بما تقضى به الروح القومية ، فمما يقضى به صالح الوطن — فيما أعتقد — أن يعرف عدوه على حقيقته . أي أن يعرف مكانه ضعفه ، ومواطن قوته . »

كان ذلك مما ذكرته منذ نحو خمس عشرة من السنين ، وبعد نحو خمس عشرة من السنين منذ ذلك الحين . أجدني الآن أذكر أن وطني مر في بعض السنوات الأخيرة بالمرحلة التي كان يطلق عليها « حالة اللا حرب واللا سلم » ، وأجده الآن بعد معاهدة السلام - يمر بمرحلة يصح وصفها : « حالة » اللاعداءة واللا صداقة ، وإن انتقلها إلى مرحلة الصداقة فيما بيننا وبين إسرائيل هو أمر بيدها لا بيد سواها فهو يرجع إلى حسن نواياها ، أي إلى الروح التي تنفذ بها المعاهدة سواء فيما يتعلق بمصر أو فيما يتعلق بقضايا الشعوب العربية (التي أشارت لها المعاهدة) ، وبخاصة القضية الفلسطينية .

وإذا كنا بحاجة إلى معرفة العدو فإننا أشد حاجة إلى معرفة الصديق و

قال أحد حكماء شعراء العرب :

احذر عدوك مرة	واحذر صديقك ألف مرة
فلربما انقلب الصديق	فكان أعرف بالمضرة

وكان يصح لذلك الشاعر الحكيم أن يقول أيضا :

اعرف عدوك مرة واعرف صديقك ألف مرة

وإنه لطيب لي أن أختتم هذه الكلمة بمثل ما اختتمت به كلمة تقديم الطبعة الأولى حيث ذكرت :

«فاذا كتب لهذا الكتاب أن يوفق إلى أداء خدمة إلى علم القانون الدستوري،
وخدمة إلى الوطن العربي كان في ذلك أشهى وأبهى لون عندي من ألوان التوفيق،
والله الموفق وهو المستعان .

الاسكندرية في ٨ / ٤ / ١٩٧٩

مقدمة عامة

(للطبعة الأولى) (١)

ان اسرائيل — كبلولة اعترف بها فريق من الدول — تعد خلقا حديثا ،
كن ميلاده في الشهر الخامس من عام ١٩٤٨ .

أما البحث هل كان هذا الوليد الجديد — كما يرى الصهيونيون — ابنا شرعيا ،
أم — كما يرى العرب — غير شرعي ، والبحث عما كان نسبه وأصله ، وكم من المدي
بدا للقدر أن ينزله احدى بطون عالم الغيب قبل أن ينزله منها إلى عالم الحياة
والوجود ، فهذه كلها كانت جميعا — فيما أعلم وتعلمون — من البحوث التي كتب
وأفاض فيها الباحثون ، وهي تخرج بنا عن نطاق بحوثنا ومحاضراتنا هنا .

أما الذي يعنيننا هنا من أمر ذلك الوليد الجديد فهو البحث عن جانب مما
يصنع في الحياة . وما تصنع به الحياة ، أما ذلك الجانب الذي يهمنا بما صنع فهو
نظام الحكم الذي وضع ، أو الذي له وضع .

انه إذا كانت كلمة اسرائيل — الى نفس المواطن العربي — تعد أبغض كلمة
في قاموس الكلمات ، فان دراسة نظام الحكم (نظامها السياسي) — تعد لدى الباحث
الدستوري — من أمتع أنواع الدراسات ، ذلك لأنه قد اجتمع في هذا البحث من
ألوان الطرافة بل والغرابة ما لم يجتمع مثلها في مثله من البحوث إذ نجد أمامنا في
هذا البحث سلسلة متصلة الحلقات من أعجب صور المتناقضات ، فنجدنا حيال
شعب له تاريخ قديم طويل ، وليس له من الجغرافيا إلا قدر ضئيل ، شعب جعل
من أقدم اللغات الميتة أحدث اللغات الحية ، ثم جعل منها عنصرا من عناصر تكوين

(١) كتبت هذه الكلمة (للمقدمة العامة للطبعة الأولى) التي ظهرت عام ١٩٦٤

كيانه القومى، شعب له نزعة انطوائية أو انعزالية لا ينزع إلى الامتزاج مع غيره
ولكنه فى الوقت نفسه ينزع إلى العدوان والسيطرة على غيره من الشعوب، نجدنا
حيال مجتمع خليط عجيب يضم أفراداً جاءوا من ٧٤ دولة مختلفة يتكلمون
بلغات مختلفة وهم ذوو ثقافات وعقليات متباينة. وينتسبون إلى أجناس تختلف
فيما بينها اختلافاً كبيراً هؤلاء جميعاً يراد تدويرهم فى وحدة اجتماعية وسياسية
ذات لغة واحدة ونظام سياسى واحد . نجدنا حيال بلد كل شىء فيه غريب
وخليط فهو غريب خليط فى شعبه كما قدمنا ، وكما سنقدم هو غريب أو خليط
فى كل ركن من أركانه، وفى كل مقومات كيانه وبقائه .

فنحن لا نعرف دولة أخرى عرفها التاريخ نجد غالبية مواطنيها بل وجميع
رؤسائها ومؤسسيها لم يولدوا فى أراضيها .

بلد اختلطت فيه مصادر القانون ، فللقانون فى اسرائيل أربعة مصادر تقوم
على مبادئ مختلفة ، (أولاً) القانون العثمانى الذى كان لا يزال هو قانون البلاد
فى فلسطين فى أول نوفمبر سنة ١٩١٤ حين نشبت الحرب (العالمية الأولى) بين دول
الحلفاء وتركيا التى كانت فلسطين جزءاً منها (١) .

والمصدر (الثانى) هو القانون الانجليزى الذى يشمل التشريعات الصادرة من
البرلمان البريطانى، وذلك فى الحدود التى كان يسمح بها صك الانتداب البريطانى
على فلسطين .

والمصدر (الثالث) هو القانون الفلسطينى الصادر فى عهد الانتداب وقد
كان مقتبهاً من القانون الانجليزى ومستوحياً بالاهداف التى يتوخاها الانتداب،

(١) راجع برنشتاين 1957 (éd) Bernstein : The Politics of Israel

وقد حل مكان القانون للعثماني في بعض الميادين: مثلا في القانون التجاري وقانون الاراضي .

والمصدر (الرابع) هو التشريع الاسرائيلي الصادر من الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) .

ومما تقدم يرى أن استنباط الحكم القانوني في المسائل القانونية يتطلب الرجوع في بعض المسائل إلى القانون العثماني ، وفي بعضها الآخر يتطلب الرجوع إلى القانون البريطاني أو القانون الفلسطيني أو الاسرائيلي (١).

فإذا نحن انتقلنا إلى الميدان الدستوري والنظام السياسي وجدنا هذا النظام (نظام الحكم) (٢) قد تأثر في بعض جوانبه بالنظام الانجليزي وفي البعض الآخر بالنظام الأمريكي أو الفرنسي ، أو بطروف المجتمع اليهودي ذاته بفلسطين قبل وبعد نشأة اسرائيل . وسوف نريد ذلك كله فيما بعد تفسيراً وتفصيلاً .

ثم أن الدستور الاسرائيلي لم يصدر - كما يظن الكثيرون - وكما هو شأن الدساتير الحديثة جميعاً - مدوناً في وثيقة دستورية واحدة ، وإنما نجده قد صدر بقوانين متعددة متفرقة متتالية ، أي أنه على حد التعبير المألوف لم يصدر « بالجملة » ، وإنما صدر « بالقطاعات » ، ١١ وكذلك « بالقطاعات » ، تكون ولا يزال يتكون شعب اسرائيل ذاتها ١١

وإذا نظرنا إلى وزاراتها المختلفة المؤتلفة أو « الائتلافية » ، على حد التعبير للسياسي المألوف ، نجدتها جميعاً كانت كل وزارة منها تجمع خليطاً عجيباً . إذ

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) نوجه الأنظار إلى أننا نستعمل كلا من إصطلاح (النظام السياسي) (ونظام الحكم) باعتبارهما اصطلاحين مترادفين .

نجدها تجمع بين أحزاب اليمين إلى جانب أحزاب اليسار ، والأحزاب الدينية إلى جانب أحزاب غير دينية ، بل لقد وجدنا من كبار الباحثين الأمريكيين المحايدين من يذكر أن خير حليف في الوزارات الائتلافية لحزب ما باي غير الله ^(١) non - religious هو الحزب القومي الديني .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن حزب ما باي هو أكبر الأحزاب الاسرائيلية (ويرأسه بن جوريون) ولكنه لم يحرز يوماً ما الأغلبية المطلقة ، فاوزارات التي تبوأ الحكم في اسرائيل منذ نشأتها كانت جميعا وزارات إئتلافية تتكون كل منها من عدة أحزاب ، وكان حزب ما باي دائماً على رأس تلك الأحزاب .

وإذا نحن انتقلنا إلى ميدان النظام الاجتماعي الاقتصادي لاسرائيل ، نجد ما قد جمعت إلى جانب النظام الرأسمالي نظاما اشتراكيا ونظاما شيوعيا . وهكذا يبدوا نجد الحزب الشيوعي في ذلك البلد حزبا ضعيفا بل وضعيفا ، إلى حد بعيد . إذا بنا نجد إلى حد بعيد كذلك طبق النظام الشيوعي في بعض أجزاء من اسرائيل ، ولو أنها أجزاء صغيرة قليلة ، ولكن هذا النظام الشيوعي طبق فيها - كما ذكرت - إلى حد بعيد ، بل إلى حد أبعد مما ذهبت اليه الشيوعية في أم البلاد الشيوعية : الاتحاد السوفيتي .

ترون مما تقدم أن دراسة هذا الموضوع كسب كبير لميدان البحث العلمي ، ولعلكم ترون معي كذلك أن في دراسته خدمة أيضا للوطن العربي .

•

••

أنتهينا فيما تقدم من تلك الكلمة التمهيدية، أو بعبارة أخرى من تلك النظرة

(١) ذلك هو ما ذكره اوسكار كرينز Oscar Kraines في كتابه Israel

السريعة التي ألقيناها على ذلك البلد في سرعة طائرة تطير بسرعة ألفي ميل في الساعة .

أما وقد انتبهنا من تلك النظرة السريعة فأنا نهبط الآن من تلك الآفاق لنسير وئيدا وئيدا خطوة خطوة ندرس ونبحث عناصر نظام الحكم لهذا البلد وما يتصل به من مختلف العناصر والأنظمة التي سبق لنا أن أشرنا إليها في وجيز من العبارة مجرد اشارة .

ولا بد لنا (أولا) قبل أن نتقدم في طريق هذا البحث أن نتأخر قليلا لنلقي نظرة عاجلة على الظروف التاريخية التي احاطت بفشاة نظام الحكم الحالي لاسرائيل ومهدت له .

نبذة تاريخية موجزة (١)

سنعالج في هذه النبذة التاريخية الكلام عن الظروف التاريخية التي أحاطت (أولاً) بنشأة إسرائيل ومهدت لها ، و (ثانياً) تلك التي أحاطت بنشأة نظام الحكم الجديد فيها ومهدت له .

أولاً

نبذة تاريخية موجزة

عن نشأة إسرائيل ، والحركة الصهيونية

مهميد : إن انشاء دولة لاسرائيل بفلسطين كان الهدف الذي تقرره الحركة الصهيونية ووافق عليه المؤتمر الأول للصهيونية العالمية الذي عقد بمدينة بال (Bale بسويسرا) عام ١٨٩٧ (٢) - فماذا يقصد بالصهيونية ؟

تعريف للصهيونية : ان الصهيونية هي حركة قومية ينادى أصحابها بهجرة اليهود من جميع بقاع الارض إلى فلسطين التي يصفونها بأنها د وطنهم القديم ، ، حيث كانت لهم فيها دولة منذ نحو ألفين من السنين . تلك كانت

(١) المراجع - نظرا لأن غالبية المراجع التي اعتمدنا عليها مما يتعذر على الكثيرين الرجوع اليها ، فقد رأينا أن نشير في كل موضع من المواضع إلى المراجع الذي رجعنا اليه ، كما أننا سنشير في الهامش في بعض تلك المواضع إلى بعض التفصيلات الواردة في بعض المراجع ، تلك التي يرغب في الاطلاع بها الراغبون في الاستزادة ممن كانوا يتطلعون إلى الاطلاع على تلك المراجع .

(٢) راجع مونييه A. Mounier : رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية الحقوق

بباريس في مايو ١٩٥٧ بعنوان : Les institutions de l' Etat d'Israel (ص ١٦٣) .

الصورة التي تقررت وتبلورت الصهيونية في أول مؤتمر صهيوني عالمي عقد في
سويسرا - كما قدمنا - عام ١٨٩٧ (١) .

هرزل والصهيونية - حين تذكر الصهيونية تذكر مقرونة باسم هرزل Herzl
كما يذكر مبدأ فصل السلطات مقرونا باسم مونتسكيو وكما تذكر نظرية العقد
الاجتماعي مقرونة باسم جان جاك روسو ، وكما تذكر الشيوعية مقرونة باسم
كارل ماركس .

وكما أن ما ذكرنا من المبادئ أو النظريات لم تذكر مقرونة بأسماء أولئك
الفلاسفة لأنهم كانوا أول القائمين أو أول المنادين بها، فكذلك الشأن فيما يتعلق بهرزل
والصهيونية فلقد كان هناك قبل هرزل من نادى بالصهيونية ، فلقد عرفت كلمة
الصهيونية قبل أن يكتب عنها هرزل بنحو ست سنوات كتابه «الدولة اليهودية»
الذي ظهر عام ١٨٩٦ ، وكان أول من استعملها نيساوى يهودى (يطلق عليه
Nathan) وكان ذلك عام ١٨٩٠ .

وكلمة صهيونية نسبة إلى كلمة «صهيون» (Sion بالفرنسية، و Zion بالانجليزية)
وهي اسم التلال التي قامت عليها بيت المقدس ثم أصبحت كلمة «صهيونية»
رمزا للمدينة المقدسة (أى لبيت المقدس ذاتها) (٢) .

(١) راجع في ذلك اوسكار كرينز Oscar Kraines كتاب Israel (طبعة
١٩٦١ بنيويورك) ص ٦٣ - وكتابه هذا هو في رأينا خير ما كتب في هذا
الموضوع («نظام الحكم في اسرائيل») وهذا المؤلف الأمريكى هو من الكتاب
القليلين المحايدين .

(٢) راجع كتاب « L'Etat d'Israel » للدكتور شوراكي A.Cheuraqui
(طبعة ١٩٥٥ بباريس) ص ١٤ - وهذا المؤلف من الصهيونيين وقد كان أول من
تقدم إلى كلية الحقوق بباريس عام ١٩٤٨ برسالة دكتوراه عن « انشاء دولة
اسرائيل » على أننا لم نجد سبيلا للحصول على هذه الرسالة .

وكان هناك من زعماء اليهود ومفكرهم من نادى بفكرة العودة إلى مايسمونه « الوطن القديم » (أى فلسطين) منذ عام ١٨٨١ ، ذلك كان شأن ليلينبلوم Lilienblum ، بل ومنذ عام ١٨٤٠ ، ذلك كان شأن الاشتراكي الألماني اليهودي هيس Moses Hess (١) ، بل أن هذه الفكرة — كما يقول بعض الكتاب الصهيونيين — كانت دائما موضع آمال اليهود وأحلامهم منذ طردوا من فلسطين بعد مزيمتهم على أيدي الرومان عام ٧٠ ميلادية (٢) .

ولكن الحركة الصهيونية تذكر مع ذلك — كما قدمنا — مقرونة باسم هرزل باعتباره منشئا للصهيونية ، ذلك بأن هرزل كان أول من أثار في العالم اليهودي ضجة كبيرة حول هذه الفكرة وشأنه في ذلك شأن مونتسكيو وروسو وماركس بصدد المبادئ أو النظريات التي تقترن أسماؤها بأسمائهم .

ثم أن هرزل (٣) كان أول من قدم لهذه الفكرة الصهيونية تنظيما ثابتا ووجهها توجيهيا معينا ، فكان — كما قدمنا — أول من عمل على عقد أول مؤتمر صهيوني عالمي عام ١٨٩٧ بسويسرا ، وهو مؤتمر يضم مندوبين يمثلون يهود مختلف دول العالم وقد تمخض المؤتمر عن قرارات هامة تتعلق بتحديد الهدف من الحركة الصهيونية:

(١) راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق ص ١٥) ، وكذلك مؤلف الدكتور دنر Dunner « جمهورية اسرائيل » (نيويورك ١٩٥٠ ص ٢١) - وهذا المؤلف من المؤلفين الصهيونيين المتعصبين ، وحسبنا أن نذكر أنه أهدى كتابه إلى « منشئ جمهورية اسرائيل » .

(٢) راجع مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ٣ ومؤلف الدكتور شوراكى ص ١٤ .

(٣) يلاحظ أن هرزل كان محاميا وكاتبا وصحفيا شابا ، ومن اصل نمساوى وقد عاش في باريس ، وكان ميلاده عام ١٨٦٠ وتوفي عام ١٩٠٤ - راجع أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ .

ومما اشتهر وطن قومي لليهود في فلسطين ، كما بين المؤتمر الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف وفي مقدمتها العمل على هجرة العمال الزراعيين والصناعيين إلى فلسطين، وتقوية الوعي اليهودي القومي، والحصول - عن طريق النشاط السياسي على المسرح الدولي - على تأييد دولي . وكذلك تمنح المؤتمر عن انشاء منظمة صهيونية عالمية ، وقد انتخب هرزل رئيسا لها ، وقد اعتبر أن مركزه هذا يخول له أن يعمل كسفير للأمة اليهودية وأن يتفاوض باسمها مع حكام الدول الأخرى وقد استطاع هرزل أن يضم للحركة الصهيونية بعضا من كبار الرأسماليين اليهود (مثل البارون ادمون دي روتشلد) (١) .

وقد أخذ هرزل يعمل على نقل جماعات كبيرة من اليهود إلى فلسطين عن طريق اتفاق سياسي دولي ، ولذلك أخذ يبذل مساعيه لدى الحكومة التركية (التي كانت تخضع لسلطانها فلسطين في ذلك الحين) للدوافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين ولتقبل تلك الحكومة التركية أن تمنح اليهود بها استقلالا ذاتيا ، ولكن جهود هرزل في هذا السبيل لم يكن إلى نجاحه فيها من سبيل (٢) .

انشاء الصندوق القومي لليهود - وفي عام ١٩٠١ أنشئ الصندوق القومي لليهود.

(ويشعار اليه عادة بأحرف K.K.L وهي الحروف الأولى لاسمه باللغة

-
- (١) راجع مؤلف الدكتور دنر ص ٢٢ ، ٢٤ ومؤلف الدكتور شوراكى ص ١٦ ، واوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ٦٤ ، ٦٥ .
- (٢) اوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ ، ٦٥ ، ومؤلف الدكتور دنر ص ٢٢ ، ٢٤ ومؤلف هرزل L'Etat Juif (طبع بباريس سنة ١٩٢٥) ص ٨٩ ، ١٠٣ ، ١٨٧ ويجب ملاحظة أنه كتب هذا المؤلف عام ١٨٩٦ .

العبرية) (١) - وكان هدفه هو العمل على شراء الأراضي بفلسطين ، أو على حد التعبير المعجيب الذي يستعملونه : «إعادة شراء (أو استرداد) الأراضي» بفلسطين Le rachat de la Terre !! ولقد كان هذا الصندوق من أنشط الإدارات التابعة للنظام الصهيونية العالمية (٢) .

اقترح أوغندا كموطن للوطن القومي لليهود - وحين فشل مسعى هرزل لدى سلطان تركيا (السلطان عبد الحميد) لقبول هجرة اليهود إلى فلسطين ، اتجه إلى الحكومة البريطانية يسعى ، وأما هذه المرة فما خاب له المسعى ، إذ وجدنا المستر تشمبرلين (وزير المستعمرات البريطانية) يعرض رسمياً على المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٠٣ اقليماً في مستعمرة أوغندا ليستعمره اليهود ، مع كفالة استقلالهم استقلالاً ذاتياً .

وفي المؤتمر السادس الذي عقد للمؤتمر الصهيوني العالمي في أغسطس سنة ١٩٠٣ أعلن هرزل ذلك العرض الذي قدمه المستر تشمبرلين ، ولكنه لقي معارضة في المؤتمر ، ورغم أنها كانت معارضة من أقلية إلا أنها كانت معارضة قوية ، وكانت الأقلية غير قليلة أو هزيلة ، على أن هذه الأقلية المعارضة لم تصبح أغلبية ولم يتخذ المؤتمر قراره برفض هذا العرض الخاص بأوغندا إلا في المؤتمر الصهيوني السابع الذي عقد بعد ذلك التاريخ بنحو عامين ، أي عام ١٩٠٥ ، وكان ذلك بعد وفاة هرزل (٣) .

(١) يسمى هذا «الصندوق القومي» باللغة العبرية Eren Kayemeth Leisrael

(٢) «دولة إسرائيل» (المرجع السابق) للدكتور شوراي ص ٩٧ .

(٣) «دولة إسرائيل» للدكتور شوراي ص ١٨ ، جمهورية إسرائيل للدكتور

الاستعمار الغربي وأثره في نشأة إسرائيل

تصريح بلفور - ولقد كان للاستعمار الغربي (ولا سيما البريطاني) أثره في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية ونشأة إسرائيل، ففضلاً عما سبقنا الإشارة إليه من أمر ذلك العرض الذي تقدم به في عام ١٩٠٣ وزير المستعمرات البريطانية خاصاً باوغندا، وجدنا في عام ١٩١٧ وزير الخارجية البريطانية المستر بلفور Balfour يصدر التصريح المعروف .

فإن ما حدث من انهيار الامبراطورية العثمانية واحتلال الجيوش البريطانية لفلسطين في أواخر الحرب العالمية الأولى ، قد سمح لبريطانيا - بموافقة فرنسا وإيطاليا (حليفاتها في تلك الحرب) أن تحدد سياستها أزاء فلسطين بما يتفق مع أطماع الحركة الصهيونية، فارسل بلفور - عقب المفاوضات التي قام بها مع الزعيم الصهيوني المعروف وايزمان - خطاباً إلى اللورد ليونيل روتشيلد (في إنجلترا) ينطوي على تصريح (وافقت عليه الوزارة البريطانية) مؤداه ، أن الحكومة البريطانية تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وأنها ستبذل وسعها في سبيل تسهيل تحقيق هذا الهدف، على ألا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية التي تعيش في فلسطين ، . ولقد وافقت دول الحلفاء على هذا التصريح في مؤتمر San Kemo ، كما أقرته عصبة الأمم ضمن صك الانتداب الذي أولته بريطانيا على فلسطين (في ١٦ سبتمبر ١٩٢٢) ، كما أقره الاتفاق الانجليزي الأمريكي الذي عقد عام ١٩٢٤ خاصاً بفلسطين (١) .

سرية تصريح بلفور وكشفها : ولقد كان تصريح (أو وعد) بلفور محاطاً بالسرية لدى صدوره . ولما كان العرب قد وقفوا إلى جانب الحلفاء في

(١) « دولة إسرائيل ، للدكتور أندريه شوراكي ص ١٨ ، ١٩ »

الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك منهم عن أمل لهم في التحرر إذا انتصر الحلفاء، كما وعدتهم بذلك الحكومة البريطانية بلسان الجنرال مكماهون، فإنه ما كان يدور بخلد العرب الذين أودعوا في الحلفاء ثقتهم، أن الحلفاء يأتزمون بهم، ويعملون في الخفاء على تقسيم بلادهم فيما بينهم، ويدبرون لاحتلال اليهود مكان شعب فلسطين العربي، ولكن الثورة الروسية الشيوعية التي قامت في أواخر عام ١٩١٧ كشفت ماخفي من أسرار تدابير الحلفاء (الذين كانت منهم حكومة روسيا القيصرية السابقة)، ففسرت إلى العرب في مطلع عام ١٩١٨ أنباء تصريح بلفور (١).

السياسة البريطانية في عهد الانتداب - ومن مظاهر آثار الاستعمار البريطاني في نشأة إسرائيل تلك السياسة التي اتبعتها بريطانيا في عهد انتدابها على فلسطين، فبدلاً من أن تعاون الدولة المنتدبة (بريطانيا) فلسطين على أن تتولى حكم نفسها بنفسها، طبقاً لما نص عليه صك الانتداب، إذا بنا نجد (أي بريطانيا) تعاون الحركة الصهيونية في نشاطها لتحقيق هدفها الأول وهو إنشاء الدولة التي تعاهدت سرا على إقامتها في فلسطين.

فكان من ذلك أن مهدت الدولة المنتدبة السبيل إلى الوكالة اليهودية، بفلسطين لتكون بمثابة دولة داخل الدولة، كما وجدنا الدولة المنتدبة تعمل على فتح أبواب فلسطين لليهود الأجانب من المهاجرين، كما أنها أغضت الطرف عن أعمال الوحشية والعنف التي كانت تقوم بها العصابات الارهابية اليهودية (كالهاجاناه، وارجون، واشترن) حين كانت تقوم بالهجوم على القرى العربية المسالمة وتستولي غصباً على أراضيها، وتخرج قهراً من القرى أهلها، وبدلاً

(١) راجع في ذلك السياسة العربية في مقاومة أهداف الصهيونية وإسرائيل، ص ٣ - محاضرة للدكتور سيد نوفل (الأمين العام المساعد للجامعة العربية) ألقاها في ٥ يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٦٣ بمعهد الدراسات العربية العالية.

من أن تقوم حكومة الانتداب بالتزاماتها فتضرب على أيدي تلك العصابات وجدناها تأخذ بأيديها، ثم ألقيناها (أي حكومة الانتداب) تحول هذه المشكلة إلى الأمم المتحدة التي أصدرت في ١٩/١١/٤٧ تحت ضغط الصهيونية العالمية قراراً بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، وبقيام منطقة دولية بالقدس . ولكن ذلك لم يؤد إلى اشباع ما كان للصهيونية من أطماع ، فاشتدت اعتداءات تلك العصابات اليهودية ، على القرى العربية ، مما اضطّر الكثيرين من أهلها إلى الهجرة منها ، وحين أصدرت الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٨ قرارها القاضي بعودة اللاجئين العرب إلى ديارهم وأراضيهم، ألقينا تلك العصابات وقد ازداد غضبها حمدة ، وألقينا اعتداءاتها على القرى قد ازدادت شدة ، فازداد معها عدد اللاجئين من العرب حتى أصبح يزيد عن المليون (١) .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن المجلس القومي اليهودي بفلسطين (Vaad Lumi) كان قد أعلن في يناير ١٩٤٨ (أي عقب إصدار هيئة الأمم قرار التقسيم)، عزمه على إقامة دولة يهودية في أسرع وأقرب فرصة .

ولذلك عمد إلى تكوين لجنة لتحضير مشروع للأنظمة الحكومية للدولة المستقبلية ، كما وجهت المنظمة الصهيونية العالمية نداء إلى مختلف الدول للاعتراف بإسرائيل لدى نشأتها .

ثم كان أن قررت بريطانيا التنازل عن الانتداب، والانسحاب من فلسطين . وفي يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ غادرت البلاد قواتها ، غادرةً بالعرب مرة

(١) وقد وصف المؤرخ البريطاني الكبير توينبي Toynby تلك المذابح التي اقترفتها العصابات اليهودية بفلسطين بأنها «أشبه بما اقترفته النازيون ضد اليهود» راجع فيما تقدم «رواية بن جوريون للتاريخ» للدكتور سيد نوفل (طبعة يولية ١٩٦٢) ص ٣٧ - ٣٩ .

أخرى ، إذ تركت المدن المحصنة والقلاع والشعور ومعدات الحرب ومخازن الذخيرة في أيدي اليهود .

وقبيل مغادرة المندوب السامي البريطاني ميناء حيفا في منتصف ليلة ١٥ مايو بيضعة ساعات وقف بن جوريون في مدينة تل أبيب أمام أعضاء المجلس القومي اليهودي معلنا قيام دولة يهودية باسم «إسرائيل» ، وذلك في الجزء الذي خصهم به مشروع التقسيم لفلسطين ، بالإضافة إلى الأجزاء التي استطاعوا الاستيلاء عليها غصبا حتى بلغت مساحتها ٣ فلسطين . ولم تمض على قيامها بضع ساعات حتى اعترفت بها بعض الدول التي عاونت على قيامها . ثم اعترفت بها هيئة الأمم المتحدة وقبلتها بين أعضائها في ١١ مايو سنة ١٩٤٩ (١) .

— من هذه العجالة التاريخية ، يتبين لنا عدم صحة ما يراه البعض من أن الاستعمار هو الذي أنشأ إسرائيل ، والواقع - فيما ثبت وقائع التاريخ - أن إسرائيل وليدة أبوين : الحركة الصهيونية والاستعمار .

وقبل أن نترك الكلام عن نشأة إسرائيل والحركة الصهيونية يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى أنه كانت هنالك ، ولا تزال نجد هنالك حتى اليوم بين الصهيونيين بعضا من مختلف وجهات النظر بصدد الصهيونية : بصدد مفهومها وأهدافها ووسائلها وصيغتها الدينية .

(١) راجع فيما تقدم «رواية بن جوريون للتاريخ» للدكتور سيد نوفل ص ٣٧-٤٠ ومحاضراته «السياسة العربية في مقاومة أعداء الصهيونية وإسرائيل» (السابق الإشارة إليها ص ٢٠ - وراجع أيضا «الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين» للدكتور أحمد سويلم العمري (طبعة ١٩٥٤) ص ٢٠٨ - ٢١٢ .

أوجه الخلاف بين الصهيونيين حول الصهيونية

يمكننا أن نلخص أوجه الخلاف هذه فيما يلي :

(أولا) كان هنالك خلاف حول المكان . إذا كان المؤتمر الصهيوني العالمي الأول الذي عقد بسويسرا عام ١٨٩٧ قد قرر - كما قدمنا - أن تكون فلسطين هي ذلك المكان الذي يقيمون فيه ذلك الوطن القومي اليهودي ، فإنه يجب ألا يفوتنا أنه كان هنالك فريق من اليهود لا يطالب ولا يتطلب حتماً أن يكون ذلك المكان هو فلسطين . فهرزل نفسه حين دعا إلى عقد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول لم يحدد مكاناً معيناً لاقامة ذلك الوطن القومي ، وإنما اقترح فلسطين أو الأرجنتين ، وقد ترك القرار النهائي بهذا الصدد للرأى العام اليهودي وللوكالة الصهيونية السياسية (التي اقترحت انشاءها (١)) بل إن هرزل - فيما ذكر بعض المؤلفين اليهود - طلب إلى أعضاء المؤتمر أثناء انعقاده أن يبتعدوا عن فلسطين (٢) وحين فشل مسمى هرزل لدى سلطان تركيا لقبول هجرة اليهود إلى فلسطين، عرضت بريطانيا إقليماً في مستعمرة أوغندا بناء على مسمى هرزل لديها . ولما رفض المؤتمر الصهيوني السابع الذي عقد عام ١٩٠٥ (بعد وفاة هرزل) الموافقة على أوغندا ، ترتب على هذا القرار أن فريقاً من أعضاء المؤتمر قرر الانفصال عن الحركة الصهيونية ، وكان يطلق على هذا الفريق Territorialists أى أولئك الذين يرون أن تكون هجرة اليهود إلى أى إقليم من الأقاليم - يمكن أن يتسع

(١) أوسكار كراينز Oscar Kraines : إسرائيل، (طبعة نيويورك ١٩٦١) المرجع السابق ذكره ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) راجع كوهين Cohen في مؤلفه :

La Question Juive devant le Droit International (éd. : ١٩٢٢)
p. 207, 237,

لعدد كبير من المهاجرين من البلاد التي يضطهدون فيها ، أى أنهم لا يشترطون
حتما أن يكون هذا الاقليم هو فلسطين (١) .

(ثانيا) وكان هناك خلاف في الوسيلة . لقد كان هناك فريق من الصهيونيين
يرى أن الوسيلة الأولى لتحقيق ذلك الوطن القومى في فلسطين هو التسلسل إليها
في هدوء ، وكان يطلق على هذا الفريق وصف « العمليين » The practicals
وقد كانت لهم في عهد رئاسة وولفسهين Wolffsohn الذى خلف هرزل
في رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية الكفة الراجحة على فريق آخر يطلق عليه
وصف « السياسيين » The politicals وهم أولئك الذين كانوا ينادون
بفكرة بناء الدولة على أساس الجمود التى تبذل في الميدان الدبلوماسى والاعتراف
للإهود أولا بحق السيادة (أو الحكم الذاتى) على جزء من أراضى فلسطين (٢) .

والواقع أن تاريخ الحركة الصهيونية هو سجل للنقاشات بين هذين الفريقين
حول هذين الاتجاهين : (الفريق الأول) الذى كان يعد أن الهدف العاجل والأول
للصهيونية إنما هو حاجة اليهود إلى الهجرة هربا مما يلاقونه من الاضطهاد فى بعض
البلاد، إلى بلد يستطيعون التسلسل إليه تدريجيا حتى يصبحوا فيه أغلبية، ثم يطالبون
بعد ذلك بحقوق السيادة ، وباعتبارهم صهيونيين فإن هذا البلد لا يمكن أن يكون
سوى فلسطين .

(١) جمهورية اسرائيل (المرجع السابق) للدكتور دذر ص ٢٧ ولقد حدثت
فى السنوات السابقة لتلك الفترة اضطهادات لليهود فى بعض بلاد أوروبا أخوها
ماحدث من اضطهاد لهم فى ألمانيا عام ١٨٨٠ ، وفى جنوب روسيا فى ربيع
وصيف سنة ١٨٨١ فى نحو مائة من الأماكن المختلفة لاسيما فى كييف Kiev ،
وأوديسا Odesso - راجع فيما تقدم « دولة اسرائيل » (المرجع السابق)
للدكتور شوراكى ص ١٤ .

(٢) « جمهورية اسرائيل » للدكتور دذر ص ٢٧ .

أما (الفريق الثاني) فهو يعد أن الهدف الأول للصهيونية يجب أن يكون المطالبة بحقوق السيادة على فلسطين ، أى قبل هجرة جماعات اليهود إليها (١) — وكان هناك فريق ثالث لم يشر إليه الباحثون وهو ذلك الذى يرى أن تكون الوسيلة أسلوب العصابات .

(ثالثا) - خلاف حول مفهوم الصهيونية . ولا يزال هناك حتى اليوم خلاف حول مفهوم الصهيونية حتى بين زعمائها ، ذلك هو ما تبين فى بعض جلسات المؤتمر الصهيونى العام الذى عقد بالقدس المحتلة فى يونيه عام ١٩٦٢ ، فقد وجدنا بن جوريون يرى - كما صرح فى هذا المؤتمر - « أن الصهيونية هى الهجرة إلى إسرائيل وإعادة بنائه » . ولقد دأب بن جوريون ومعه زعماء إسرائيل منذ عدة سنوات على ترديد الدعوة لهجرة يهود أمريكا هجرة جماعية إلى إسرائيل وكان يستند فى هذه الدعوة إلى حجج الصهيونية المعروفة التى تتلخص فى أن اليهود فى البلاد الأجنبية غرباء (أو « منفيون exilés ») وأن مصيرهم اما أن يتعلمهم قومياتهم أو أن تقضى عليهم للإسامية (٢) ، على أن هذه الأقوال وأمثالها وإن لم تؤد إلى حمل اليهود الأمريكيين إلى الهجرة فى جماعات كبيرة إلى إسرائيل ، إلا أنها حملت المنظمة اليهودية الأمريكية التى تسمى « الكونجرس اليهودى الأمريكى » على أن تقرر عقد مؤتمر فى القدس المحتلة فى يونيه عام ١٩٦٢ يتبادل فيه أبناء الطائفة اليهودية فى الولايات المتحدة وزعماء إسرائيل وجهات النظر بذلك الصدد. على أن الأعضاء الأمريكيين وقفوا موقف المعارضة لابن جوريون فى تفسيره

(١) بن هالبرن Ben Halpern : « فكرة الدولة اليهودية » ، (طبع فى Massachusettes بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٦١) ص ٢٧ .

(٢) يقصد « بالإسامية Antisemitisme روح العداء لليهود والمعارضة لنفوذهم .

للمسيونية إذ أنهم أعلنوا رأيهم بأن المسيونية لا تتطلب الهجرة إلى إسرائيل .
ولقد انتهت جلسات ذلك المؤتمر دون أن يحقق تقدما حقيقيا بصدد تسوية ذلك
الخلافاً بين هذين الفريقين إذ ظل كل منهما ثابتاً في موقفه لا يتحول عن وجهة
نظره ، كما اعترفت بذلك إحدى المجلات اليهودية (جويش أو بزرفر) (١) .

(رابعا) خلاف حول الصبغة الدينية للمسيونية

ينظر بعض المسيونيين إلى المسيونية على اعتبار أنها حركة قومية بمحتة (أى
حركة سياسية بمحتة) ، ذلك كان شأنها وبوجه خاص في بداية العهد بها ، فالمسيونية
- في نظر هذا البعض - لا تمحفل بأمر العقيدة الدينية ، أو بعبارة أخرى أنها ليس
لها سوى موقف سلبي إزاء الديانة اليهودية (٢) .

(١) ذلك ما أشارت إليه مجلة جويش أو بزرفر في عددهما الصادر في ٦/٨/١٩٦٢ -
وطالما ردد بن جوريون في خطبه وتصريحاته بأن ملايين اليهود الذين
يعيشون في الولايات المتحدة سيفقدون رويدا رويدا خصائصهم اليهودية ،
فيصبحون أبناء البيئة التي تحيط بهم وتتقطع صلتهم بإسرائيل . هذا إذا لم يظهر
التاريخ في الولايات المتحدة زعيما داساميا ، كهنتر فيعمل على إبادةهم ، - راجع
فيما تقدم : تقرير جامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين
في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٢ صفحة ٦٦ - ٧١ - وراجع رسالة للدكتوراه
للككتور مونييه A. Mounier بعنوان : Les Institutions politiques de l'Etat d'Israel
(باريس . مايو ١٩٥٧) ص ٢٢٦ حيث يقول : ان الهجرة
(أو العودة ، على حد تعبيره) إلى إسرائيل ليست واجبا دينيا ، وأن الولاء
الروحي لإسرائيل لا يتنافى مع الولاء الديني لدولة أخرى .

(٢) راجع رسالة الدكتوراه (المشار إليها) للدكتور مونييه ص ٢٢٠ - وهو
يضيف إلى ما تقدم : د ان اليهودية ليست لها كنيسة ذات هيئة فساوسة Corps
ecclesiastique فالربابنة (رجال الدين اليهود) rabbins هم - بوجه خاص - بمثابة
قضاة بين اليهود . وراجع مؤلف بن هالبرن Ben Halperin د فكرة الدولة
اليهودية ، (المرجع السابق ذكره) ص ٢٠ ، ٢٥ حيث يصف المسيونية بأنها
د حركة قومية ، Nationalist mouvement .

ونجد هرزل ذاته (في كتابه ،الدولة اليهودية،) يقول : أن يهود العالم كان لهم فيما مضى كيان خاص وثقافة خاصة وتاريخ مشترك ، وبذلك تتوفر فيهم - كما يقول - العناصر اللازمة لتكوين أمة ، ثم يضيف إلى ما تقدم قوله : أن المسألة اليهودية ليست مسألة دينية ، إنما هي مسألة قومية ، وأن المشكلة لا يحلها إلا قيام دولة يهودية مستقلة ، وتحقيق ذلك الهدف إنما يتم عن طريق النشاط السياسي على المسرح الدولى، (١) .

ثم أن هرزل هذا الذى يعد منشئاً للصهيونية كان - كما يقول البعض - ملحداً (٢) وكان - باعتراف الكتاب الصهيونيين أنفسهم - ذا ثقافة يهودية جزئية ، بل أن مشاعره - على حد تعبيرهم - نحو الشعب اليهودى كانت تعوزها الحرارة أى أنه كان يسودها جو من البرود (٣) ، ذلك أنه كان يهودياً من أوروبا الغربية فلم يكن ذا اتصال وثيق بجماعير يهود شرق أوروبا ، أولئك الذين كانت تتكون منهم غالبية اليهود المعنيين بالحركة الصهيونية في بدايتها ، حتى أن Weizemann (أول رئيس لإسرائيل بعد انشائها) قال عن هرزل أنه : لم يكن من الشعب ، he was not of the people (٤) ، ولكن المشاعر التى أثارها القضية الشهيرة فى فرنسا باسم قضية دريفوس Dreyfus عام ١٨٩٤ هى التى أثارت

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) راجع للدكتور سيد نوفل : (رواية بن جوريون للتاريخ) (طبعة ١٩٦٢) ص ٣٣ .

(٣) (جمهورية إسرائيل) (المرجع السابق) للدكتور ديزر حيث يقول (ص ٢٠ عن هرزل

His attachment to the Jewish people ... was rather cool.
(٤) ذلك هو ما ذكره عنه وايزمان فى كتابه Trial & Error راجع فى ذلك مؤلف الدكتور ديزر ص ٢٥ .

هرزل الذى كان يقيم بباريس فى ذلك الحين ، فكان من أثر إثارة هذه القضية لمشاعره أن جعلت منه نصيرا للحركة الصهيونية بل ونصيرها الأول (١) .

ولا يفوتنا أن نذكر دريفوس هذا كان ضابطا يهوديا فرنسيا ، وقد اتهم بنقله أسراراً عسكرية إلى الألمان ، ولقد أثارت هذه القضية ضجة كبرى فى فرنسا وموجة كراهية واحتقار لليهود ، على أنه حدث فى النهاية بعد إثارة تلك الضجة وهذه المراجعة أن ثبتت براءته وكان هرزل ممن شهدوا بصفته صحفيا هذه المحاكمة المهينة لهذا الضابط اليهودى ، إذ نزع رتبته العسكرية أمام جمهور كبير فى محكمة المدرسة العسكرية .

- خلاصة ما تقدم أن الصهيونية كانت فى بدايتها حركة قومية سياسية ، ثم اتخذت بعد ذلك طابعا دينيا ، فنجد بن جوريون فى مقالات نشرها فيما بين ١٣ و ٢٠ من شهر مايو لعام ١٩٦٢ بصحيفة نيويورك هيرالد تريبيون (بمناسبة الذكرى الرابعة عشر لإنشاء إسرائيل) يقول : «إن إسرائيل قامت تحقيقا لتنبؤات الكتاب المقدس» ، ولقد كان ذلك من بن جوريون استغلالا للعقيدة الدينية لدى جمهرة اليهود (٢) .

وفى عام ١٩٥٦ حين عمل الماباى (وهو الحزب الذى يرأسه بن جوريون) على تجديد شباب الحزب وجدنا بن جوريون — كما هو شأنه فى كثير من خطبه وتصريحاته — يبين الأسس الدينية والايدولوجية للصهيونية (٣) .

ظاهرة تطور حركة قومية الى حركة ذات صبغة دينية ، وظاهرة استغلال المعتقدات الدينية :

ويحذر بنى أن أوجه الانظار فى هذا المقام إلى ما يلاحظ فى تاريخ الحركة

(١) دولة اسرائيل للدكتور شوراكى ص ١٦ .

(٢) رواية بن جوريون للتاريخ للدكتور سيد نوفل ص ٨ ، ١٦ ، ٢٠ .

(٣) راجع برنشتاين Bernstein فى كتابه : The Politics of Israel New Jersey, U.S.A. 1957) p. 63.

الصهيونية من أمر هاتين الظاهرتين أعنى ظاهرة استغلال العقيدة الدينية من أجل أهداف سياسية، وظاهرة تطور حركة قومية أو سياسية بحجة لدى نشأتها إلى حركة ذات صبغة دينية، فهاتان الظاهرتان لاتعدان من الظواهر الغريبة في التاريخ السياسي .
 - ١ - وحسبنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الكاتب والمؤرخ الفرنسي الشهير Tocpneville عن الثورة الفرنسية في كتابه المعروف « النظام القديم والثورة »، فلقد جعل عنوانا لفصل من أهم فصول كتابه العنوان الآتي :

Comment la Révolution qui était une révolution politique
 a t - elle procédé à la manière. d'une revolution religieuse ?

« كيف أن الثورة » (التي كانت ثورة سياسية) قد نهجت نهج ثورة دينية ؟ ،
 ويقدم لنا ذلك المؤرخ الكبير — لبيان ذلك النهج أو الطابع الديني —
 دلائل عدة يتلخص أهمها في أن الرجال الذين قاموا بتلك الثورة عدوا المبدأ الجديد
 وهو مبدأ « سيادة الأمة » كما لو كان مبدأ دينيا ، فلطالما قيل أن الثورة الفرنسية
 قد أبدت « الحق الإلهي » للداوك بالحق الإلهي للشعوب ، وفي ذلك القول — كما
 يقول الأستاذ العميد دوجي — الصحة كلها، ولقد كان لتلك الصبغة الدينية (كما يقول)
 شأن في أن جعلت لذلك المبدأ (مبدأ سيادة الأمة) أثرا كبيرا في العالم ، فكان
 يؤمن به الكثيرون واستشهد في سبيله الكثيرون من الشهداء كما لو كان ذلك المبدأ
 عقيدة دينية (١) .

ولقد كانت وثيقته اعلان حقوق الانسان "La Déclaration des droits de l'homme
 de l'homme" التي أعلنها رجال الثورة الفرنسية تعد في نظرهم - كما ذكر الفقيه

(١) راجع في ذلك دوجي Duguit في كتابه : مطول القانون الدستوري،

الكبير بارتلى — بمثابة «انجيل سياسى» ، وكانت جيوش الثورة الفرنسية (التي كانت تحارب ملوك أوروبا المتحالفين ضدها) إنما كانت في نظرهم تحارب حربا صليبية (أى ذات صبغة دينية) من أجل نصرة ذلك المبدأ الذى كانوا به يدينون «كما لو كان ديناً جديداً وهو مبدأ سيادة الأمة» (١) ، ونجد العالم الاجتماعى الكبير دوركايم ينسب تلك النزعة الدينية إلى روح الحماسة العامة للجماعات إذ نجده يقول: «لقد كان من أثر تلك الروح أن وجدنا أشياء لاصلة لها بطبيعتها بالدين قد أصبحت بفضل تلك الروح في عهد الثورة الفرنسية أشياء دينية مقدسة بل وموضع عبادة حقيقية كالوطن والحرية» ، على أن تلك الروح (كما يقول دوركايم Durkheim) لم تلبث إلا أمداً قصيراً، وذلك نظراً لأن تلك الحماسة الوطنية (التي كانت مصدر تلك الروح) قد أخذت في الضعف ، (كما يقول) لأن عقيدة الثورة لم تلبث إلا أمداً قصيراً نظراً لما اتتأبها من الفشل، (٢) .

٢- المثال الذى أشرنا إليه يبين كيف أن حركة سياسية في بدايتها وأصل نشأتها تتحول فيما بعد وتتخذ طابعاً دينياً - أما الظاهرة الأخرى ، وهى استغلال الدين من أجل أهداف أو أهواء سياسية ، فهى تعد من الظواهر التي عرفت في مختلف الدول وفي مختلف عصور التاريخ حتى منذ فجر التاريخ . وبهذا السدد نجد المؤرخ الألماني الأخصائى في التاريخ المصرى القديم «ستيندورف» يذكر أن تمثال المعبود آمون (ملك الآلهة الأعظم لدى قدماء المصريين) كان يعمد الكهنة بواسطة في الفصل في الأمور حتى في مهام شئون الدولة، فكان يحمل في سفينة على أعناق الكهنة من مسكنه ثم يلقى عليه رئيس الكهنة أو الملك الأسئلة التي يراد

(١) بارتلى Barthélmy القانون الدستورى (طبعة باريس ١٩٣٣) ص ٦١

(٢) Durkheim : Formes élémentaires de la vie religieuse éd.

Paris -p. 305, 309-

الاجابة عليها فيجيب الإله بحركات خامة ولاشك أن الكهنه (كما يقول ذلك المؤرخ) كانوا يعرفون كيف يساعدون الإله في الإجابة ، فكانوا يتخذون لذلك خيوطا خفية، (١) على أنه يلاحظ كما يقول ذلك المؤرخ - أن هذه الأمور لم تحدث إلا في عهد انحطاط الديانة المصرية ، أى في العصور المتأخرة من عهد الفراعنه لا سيما في عهد الأسرة الفرعونية العشرين .

أما وقد انتهينا من تلك النبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل فأننا ننقل إلى القاء نظرة سريعة أخرى على نظام الحكم في فلسطين في الفترة السابقة على نشأة إسرائيل، لنتبين أثرها على نظام الحكم الحال في إسرائيل .

• • •

نبذة تاريخية موجزة عن نظام الحكم في فلسطين في الفترة السابقة على نشأة إسرائيل — يمكننا أن نقسم هذه الفترة إلى عهود ثلاثة :

(الأولى) عهد الحكم العثماني ، (الثانية) عهد الاحتلال العسكري البريطاني (الثالثة) عهد الانتداب البريطاني :

الفترة الأولى : عهد الحكم العثماني - لقد امتد هذا العهد حتى إلى قبيل آخر الحرب العالمية الأولى ، ولم يكن للنظام السياسي في فلسطين في ذلك العهد أهمية تذكر بالنسبة للنظام السياسي (نظام الحكم) الحال لإسرائيل . فالواقع أننا لا نجد من الأنظمة التي نشأت في العهد العثماني ولا تزال قائمة في إسرائيل حتى اليوم سوى بعض قوانين مدنية ، وبعض الجهات القضائية ذات الصبغة الدينية والتي تختص بمسائل معينة

(١) راجع ستيندورف Steindorf « ديانة قدماء المصريين » وتعريب الاستاذ سليم حسن طبعة ١٩٢٣ ص ٨٨ - ولزيادة التفصيل بهذا الصدد راجع كتابنا (المفصل في القانون الدستوري) ج ١ طبعة ١٩٥٢ ص ٢٤٦، ٢٤٧ بالهامش.

تتعلق بالأحوال الشخصية (١).

الفترة الثانية : عهد الاحتلال العسكري البريطاني - كانت فلسطين في هذا العهد (١٩١٧ - ١٩٢٠) تحت الإدارة العسكرية البريطانية باعتبارها بلداً محتلاً ، وكانت التدابير المؤقتة التي اتخذت في هذا العهد ذات أهمية أقل مما أشرنا إليه في العهد السابق ، والواقع أن أداة الحكم لم تعمل في تلك الفترة شيئاً مذكوراً من أجل العمل على تحسين الظروف السيئة للعيشة في البلاد . فأن الرجال القائمين بالإدارة العسكرية قد تم اختيارهم - في عجلة - بين رجال الجيش البريطاني ، والموظفين المدنيين البريطانيين الذين كانوا يعملون إذ ذاك في مصر ، ولم تكن لدى أداة الحكم العسكرية هذه تعليمات يبينه من وزارة الدفاع أو وزارة الخارجية البريطانية، لذلك كانت مهمتهم الأساسية هي المحافظة على بقاء الأمور على ما كانت عليه Status quo ، وذلك حتى تقوم في البلاد إدارة مدنية .

الفترة الثالثة : عهد الانتداب البريطاني - أقيمت الإدارة البريطانية للانتداب في أول يولييه سنة ١٩٢٠ ، وقد خلف هذا العهد وراءه آثاراً ذات أهمية .

وتتلخص أهم مظاهر هذه الفترة فيما يلي :

(أولاً) وضع النظام السياسي لفلسطين على مثال النموذج الاستعماري البريطاني الذي يتلخص في تعيين مندوب سام بريطاني a High Commissioner .

(١) راجع برنشتاين Bernstein المرجع السابق ص ١٢ ، ومجلة India Quarterly عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ ص ٣١١ حيث يقول : (في عام ١٩١٤ كان تعداد فلسطين ٦٨٩ ألفاً من السكان ، ٨٩ ٪ منهم من العرب) .

مستول أمام وزارة المستعمرات ، وإلى جانبه مجلس تنفيذى مكون من بعض كبار الموظفين .

(ثانيا) إذا كان هناك مجلس تنفيذى - كما قدمنا - فإنه لم يكن هناك إلى جانبه مجلس تشريعى ، فلقد فشلت الجهود التى بذلت من أجل تشكيكه ، وكان مرد ذلك إلى أنه لم يكن ثمة من سبيل للوصول إلى طريقة لذلك التشكيل تنال القبول لدى كل من العرب واليهود ، لذلك فقد اقتصر السكان (سواء كانوا من العرب أو اليهود) - فيما يتعلق بشئون الحكم والادارة - على مجرد الاشتراك فى الهيئات المحلية (١) .

(ثالثا) كان هناك فى فلسطين ثلاث مجتمعات مختلفة تتنازع فيما بينها ، وكان كل منها يتمتع بقسط من الحكم الذاتى : وهى تشمل : (١) ذلك المجتمع الصغير المكون من الانجليز ، وقد احتكرت تلك الفئة جميع المراكز الرئيسية تقريبا فى ميادين السياسة والقضاء والادارة .

(٢) المجتمع المكون من العرب ، (٣) أخيرا المجتمع اليهودى الذى كان يعرف باسم ييشوف yishuv - وتختلف أهمية هذه المجتمعات أو الطوائف الثلاث من حيث أثرها فى تكوين أنظمة الحكم والإدارة (الأنظمة السياسية والإدارية) للدولة الاسرائيلية التى قامت فيما بعد .

١ - أما العرب فكان أثرهم بهذا الصدد ضعيفا غاية الضعف إذ أن نشاطهم إنما كان يتجه بوجه خاص إلى سياسة العداء للصهيونية .

(١) راجع فى مجلة India Quarterly عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ - مقالا بعنوان :

Structure and Working of the Israeli Government - yehezkel وهو الذى سبق الإشارة إليه Dnor.p. 310 - 336.

راجع ص ٣١١ من ذلك المقال .

٢ - وأما التقليد البريطاني التي أدخلت في فلسطين في عهد الإنتداب فقد كان لها أثر بـين على بعض الأنظمة لاسيما القضاء (١) ، وكذلك كان لها مثل ذلك الأثر على بعض الأجهزة الإدارية وعلى الهيئات المحلية التي لا تزال موضوعه تحت رقابة دقيقة من جانب السلطة المركزية .

٣ - المجتمع اليهودي - أما هذا المجتمع الذي كان يطلق « ييشوف » ، yishuv والذي كان عبارة عن « دولتي دور التحضير أو مرحلة التكوين » ، State in the Making فإنه هو الذي يجب أن نبجف فيه (أى في ذلك المجتمع اليهودي) عن العوامل (أو العناصر) التي أثرت في تكوين نظام الحكم الحالي لإسرائيل .

كان ذلك النظام السياسي لليشوف يتكون من هيتين : (أ) المجلس القومي اليهودي Vaad Leumi ، (ب) والوكالة اليهودية .

(أ) أما المجلس القومي اليهودي فقد أنشئ عام ١٩٢٨ بناء على تشريع صدر في عهد الإنتداب نص فيه على طريقة انتخاب هذا المجلس بواسطة اليهود كما نص فيه على أن لهذا المجلس أن يتولى اختيار « لجنة تنفيذية » . وقد كان هذا المجلس يتولى الشؤون الداخلية التي تهم « الييشوف » ، (الجالية اليهودية) بفلسطين (٢) .

(ب) أما الوكالة اليهودية Jewish Agency فقد كانت مكونة من ممثلين للحركة العالمية الصهيونية ، وكانت مهمتها العمل على تحقيق إقامة الوطن

(١) كان القضاء - كما يقولون - بريطانيا من حيث الشكل ومن حيث الروح -

وراجع المقال السابق ذكره في مجلة India Quarterly ص ٣١٢

(٢) راجع فيما تقدم برنشتين (المرجع السابق ص ٢٢) ، وراجع المقال

السابق ذكره ص ٣١١ ، ٣١٢ .

القومى لليهودى بفلسطين، وكانت تتولى الاتصالات بين الجالية اليهودية بفلسطين من ناحية، ومن ناحية أخرى بين حكومة الانتداب والعرب واليهود المقيمين خارج فلسطين والبلاد الأخرى، أى أن الوكالة اليهودية كانت تتولى الشؤون ذات الصبغة الخارجية (١).

ويجدر بنا أخيراً أن نذكر أن صك الانتداب قد اعترف (بالمادة الرابعة منه) بالوكالة اليهودية، وهذه الوكالة يرجع أصل نشأتها إلى المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد عام ١٨٩٧ بسويسرا (٢).

-
- (١) راجع مجلة India Quarterly عدد أكتوبر - ديسمبر ١٩٦٠ المقال المشار إليه ص ٣١٢؛ وبرنشتاين (المرجع السابق) ص ٢٢٠.
- (٢) تنص المادة الرابعة من صك الانتداب على أن "يعترف بهيئة يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون فى إدارة فلسطين فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر فى انشاء الوطن القومى اليهودى ومصالح السكان اليهود فى فلسطين وساعد وتغترك فى ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً". والهيئة اليهودية المشار إليها فى هذه المادة هى الوكالة اليهودية.

المبحث الأول الدولة

تمهيد . في مقدمة البحوث التي يجدر بنا معالجتها تحت هذا العنوان ما يلي :

- ١ - الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة .
- ٢ - البحث فيما إذا كانت إسرائيل تغد دولة يهودية .
- ٣ - المنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها بإسرائيل .
- ٤ - عناصر (أو مقومات) الدولة . ولنتنقل الآن إلى الكلام عن كل من هذه البحوث المختلفة .

- ١ -

الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة - يرجع تاريخ نشأة إسرائيل كدولة - كما قدمنا - إلى منتصف الشهر الخامس من عام ١٩٤٨، ولم تكن نشأتها - كما يظن البعض - موضع موافقة يهود العالم جميعا ، فلقد كانت هنالك حتى تاريخ إنشاء إسرائيل - باعتراف بن جوريون - اختلافات في وجهات النظر بين يهود العالم حول مسألة ما إذا كان الوطن اليهودي ضروريا أم غير ضروري . وحين قامت الدولة لم يكن قيامها موضع تأييد من الشيوعيين اليهود ولا من المجلس الأمريكي لليهودية (الذي سيأتي الكلام عنه فيما بعد) (١) .

وكذلك فقد انتقد فكرة إنشاء الدولة بعض من كبار الكتاب اليهود نذكر في مقدمتهم الكاتب المعروف ليلنتال Lilienthal وكذلك M. Blnder رئيس تحرير جريدة Minneapolis وقد ذكر في مقال له أنه إذا كان

(١) راجع تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ص ٧١ .

الكفاح من أجل انشاء دولة يهودية من شأنه أن يؤدي إلى ضياع بتروول الشرق الأوسط بالنسبة للبلاد الديمقراطية (العربية) فإن يهود الولايات المتحدة سيدفعون ثمن ذلك باعظا (١) .

- ٢ -

بحث فيما اذا كانت اسرائيل تعد دولة يهودية - كثيرا ما توصف إسرائيل بأنها دولة يهودية ، ومن شأن هذا الوصف أن يثير الخلاف حول مشكلة العلاقات بين إسرائيل واليهود المقيمين في دول أخرى (أى ممن ينتسبون إلى جنسيات تلك الدول الأخرى) ، ولذلك فهو يثير اعتراض بعض اليهود على وصف الدولة بأنها « يهودية » .

٢ - ففي نظر بن جوريون وزعماء إسرائيل لاتعد اليهودية ديناً فحسب إنما تعد كذلك قومية ، وتترتب على هذا الاعتبار في نظرهم الأمور الآتية :

(أولاً) أن اليهود المقيمين خارج إسرائيل (أى الذين ينتسبون إلى جنسيات دول أخرى) يعدون في نظر زعماء إسرائيل « منفيين » des exelés أو مشردين .

(ثانياً) أن الفرد لا يعد يهودياً حقا الا إذا كان صهيونياً ، ولا يعد صهيونياً الا إذا عاش في البلاد (أى في إسرائيل) وربى فيها أبناءه ووهب من أجل حياتها حياته . ولقد كتب بن جوريون مرة يقول : « اننى أريد أن يقيم جميع اليهود في بلدهم (إسرائيل) ثم أضاف إلى ذلك قوله : « واننى على ثقة أن ذلك أمر من مستحب ومستطاع الأمور » .

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه Mounier « الأنظمة السياسية لدولة

إسرائيل (المرجع السابق الاشارة إليها) ص ٢٢٦ بالهامش رقم ٣ .

(ثالثاً) ويتربأ أخيراً على اعتبار إسرائيل دولة يهودية في نظر بن جوريون وزعماء إسرائيل أن لحكام إسرائيل الحق في أن يتكلموا باسم يهود جميع بلاد العالم (١) .

(ب) الرأي المعارض القائل بأن اليهودية دين فحسب ولكن ذلك الرأي وذلك الادعاء الذي يدعيه بن جوريون وزعماء إسرائيل يقف منه موقف المعارضة عدد غير قليل من يهود البلاد الأخرى وبخاصة يهود أمريكا فإنه إذا كان اليهود المقيمون الآن في إسرائيل يكونون أغلبية كبيرة ، نظراً للعدد الهائل من المهاجرين اليهود (لاسرائيل) الذين بلغوا في الأربع عشرة سنة الأخيرة - كما ذكر بن جوريون (في أوائل الستينيات) - نحو مليون ونصف ، إلا أن هذه الأغلبية الكبرى هي بالنسبة لليهود العالم أقلية صغرى إذ أنها كانت لا تزيد عن العشر من يهود العالم الذين يبلغون نحو ١٥ مليوناً .

ثم يجب ألا يفوتنا أن ثمة عدداً كبيراً من يهود العالم لا يستطيع في بعض البلاد أن يصرح برأيه بصدد الصهيونية ، ذلك هو شأن يهود الاتحاد السوفيتي ، وكذلك مثلك في بلاد أخرى عدد كبير من اليهود لا يرى الهجرة لاسرائيل في الآونة الحاضرة ، فكيف يجوز إذاً لدولة إسرائيل أن تتحدث باسم هؤلاء وأولئك .

ثم أنه مما تجدر ملاحظته أنه لو قدر لليهود المقيمين خارج إسرائيل إن أرادوا

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه (المراجع السابق) ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ وراجع رواية بن جوريون للتاريخ ، للدكتور سيد نوفل ص ١١ حيث يقول : « أن بن جوريون يرى أن إسرائيل هي المركز الروحي والمذهبي لسكل اليهود في بقاع الأرض ، وأن لها حقوقاً فوق حقوق الدول في ولاء اليهود لها وإن كانوا من رعايا دول أخرى ، أي أنه يطالب يهود الدول الأخرى بولاء مزدوج : لدولتهم ولإسرائيل .

مثل الذي أراد بن جوريون — في عهده — من الهجرة جميعا إلى إسرائيل ،
لأودى بها ذلك، أو بالأقل لأدى أن يسلكها مسالك المهالك ، لأن رقعتها الصغيرة
لم تكن تقدر لتسع للجموع الكبيرة التي تضم جميع يهود العالم .

وفضلا عن تلك الاعتبارات ذات الصبغة العملية فأننا إذا انتقلنا إلى الناحية
النظرية والمذهبية فأننا كنا نجد بين هؤلاء المعارضين بعضاً من رجال الدين من اليهود
الأمريكيين ، ممن يعارضون بن جوريون وزعماء إسرائيل في نظرتهم لليهودية على
أنها قومية - وحسبنا هنا أن نشير إلى ما صرح به الحاخام الدكتور ايلر بيرجر
نائب رئيس المجلس الأمريكي لليهودية وذلك في خطاب ألقاه في ١٨/٨/١٩٦٢
أمام المبنى اليهودي ، إذ قال : «أن كثيرين من مواطني الولايات المتحدة الذين
يعتقدون اليهودية يرفضون الادعاء الصهيوني القائل بأن إسرائيل هي الوطن القومي
لجميع اليهود ، ثم أضاف : «أن اليهود الأمريكيين يعتقدون باليهودية كدين ذي
قيم عامة لا باعتبارها قومية من القوميات» (١) .

وكان قد سبق لو كالة أنباء روتر أن نقلت في ١٦/٦/١٩٦٢ عن رجل الدين
الكبير المذكور (الحاخام الدكتور بيرجر) تعليقا له على تصريحات بن جوريون في
المؤتمر اليهودي الذي عقد في القدس المحتلة في ١٥/٦/١٩٦٢ أنه قال : «إن
قوميتنا وجنسيتنا هي الولايات المتحدة ، وأن مسئولياتنا وحقوقنا ومعالجتنا

(١) وأضاف إلى ذلك قوله : «إن الحكومة الأمريكية ساندت الادعاءات
الصهيونية الاسرائيلية في عدد من الاجتماعات الدولية ، وأن تسليم الحكومة
الأمريكية لإسرائيل بالتحدث عن الشعب اليهودي كله (أي جميع يهود العالم)
يعرض المواطنين الأمريكيين اليهود وشؤون حياتهم وعباداتهم لتدخل
دولة أجنبية» .

راجع فيما تقدم تقرير الامانة العامة الدول العربية (السابق الاشارة إليه)

الصادر عام ١٩٦٢ ص ٧٤ ، ٧٥ .

هي هنا على هذه الشواطيء ، (١) .

ويجدر بنا في مقام الختام لهذه النبذة أن نذكر أن ذلك المجلس الأمريكي لليهودية ، الذي تكررت الاشارة إليه هو منظمة يهودية أمريكية تعارض الفكرة الصهيونية وتناوبها في ميدان الجدل المذهبي والفكري ، وهي ترى أن اليهودية عقيدة دينية وليست نزعة قومية (٢) .

— ٣ —

المنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها بإسرائيل

سنعالج بهذا الصدد مسألتين :

(الأولى) تتعلق ببيان أسباب عدم زوال هذه المنظمة الصهيونية بعد قيام إسرائيل .

(الثانية) المشاكل التي يثيرها بقاء هذه المنظمة في علاقتها بإسرائيل .

١ - المسألة الأولى — لقد كان طبيعيا أن يؤدي ظهور إسرائيل إلى اختفاء (أي زوال) المنظمة الصهيونية العالمية ، تلك المنظمة التي انما نشأت من أجل العمل على قيام دولة لليهود - ولكن الذي حدث هو ذلك الذي كثيرا ما يشاهد في أحداث التاريخ من أن المسيبات لا تزول دائما بزوال أسبابها ، فأن غريزة حب البقاء - فيما يبدو لنا - تسيطر على المنظمات والهيئات - كما تسيطر على جميع الخوقات والكائنات .

(١) راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق الاشارة إليه)

ص ٧٥ ، ٧٧ .

(٢) على أن هذه المنظمة اليهودية الأمريكية يكاد صوتها لا يكون مسموعا بين يهود الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم أنه لم يسمع عن قيام فروع لها في غير الولايات المتحدة من بلدان العالم شأن غيرها من المنظمات اليهودية والصهيونية التي تنتشر فروعها في كل ركن من العالم يضم جاليات يهودية . راجع في ذلك تقرير الامانة العامة ص ٧٤ .

ما قيل تبريراً لبقاء هذه المنظمة العالمية : — على أنهم يبررون بقاء هذه المنظمة بعد قيام دولة إسرائيل ، بل ورغم قيام تلك الدولة ، استناداً إلى ما يقال من أن الهدف الحقيقي النهائي للحركة الصهيونية إنما هو العمل على هجرة جميع اليهود المتفرقين في أنحاء العالم خارج إسرائيل وترحيلهم إلى داخلها . وهذا هدف لم يصلوا إلى تحقيقه - كما هو معروف - حتى اليوم .

على أننا نجد البعض — في مقام الاعتراض على هذا القول - يتساءل : أليس ذلك الهدف الذي لم يتحقق هو الذي تعمل إسرائيل على تحقيقه ؟ تلك الدولة التي نجدها حتى في إعلان استقلالها تعلن أنها تفتح للهجرة اليهودية أبوابها . فكيف يصح إذاً أن تقوم إلى جانب الدولة لاداء هذه المهمة هيئة أخرى . والدولة بأدائها أجدد وأحرى ، ذلك فضلاً عن أن الشخصيات البارزة في تلك المنظمة الصهيونية قد أبدحت تنبؤاً (بعد تركها تلك المنظمة) المراكز الرئيسية في الدولة الجديدة . ويتساءلون لماذا لا تكون مثل هذه المنظمة هيئة من الهيئات التابعة للحكومة أو الخاضعة لها ؟ ذلكم كان الرأي الذي زأته — فيما أرتأته — بعض هيئات الوكالة اليهودية (وهي تعد الفرع الذي يمثل في فلسطين تلك المنظمة الصهيونية العالمية) ، وفعلنا وجدنا القسم السياسي في الوكالة اليهودية قد تحول بعد إنشاء إسرائيل ليصبح وزارة خارجية لإسرائيل ، كما اختفى قسم الشؤون التجارية والصناعية وكذلك قسم الشؤون المالية ، ولكن المنظمة الصهيونية العالمية ظلت باقية ، كما ظلت باقية كذلك الأقسام الأخرى من الوكالة اليهودية (١) .

(١) يبدو أن الأقسام الباقية من الوكالة اليهودية في إسرائيل لا تكاد تعدو الأقسام المختصة بالمسائل المتعلقة بالهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، والمستعمرات الزراعية بإسرائيل والعمل على امتصاص البلاد للهاجرين .

المنظمة الصهيونية العالمية وفانديتها للحركة الصهيونية بعد نشأة إسرائيل :

إذا كانت لغريزة حب البقاء وللإطماع الشخصية أثر عظيم في بقاء هذه المنظمة بعد نشأة إسرائيل فقد تبين لبقائها بعض المزايا للحركة الصهيونية :

(١) فقد رأى أن كثيرين من ذوي النشاط من رجال هذه المنظمة الصهيونية العالمية لا يميلون إلى التجنس بالجنسية الإسرائيلية ، ولا يرغبون أنفسهم في الهجرة إلى إسرائيل ، وإن كانوا يشجعون غيرهم على الهجرة إليها .

(٢) ثم أن هذه المنظمة العالمية تخضع فروعها المنتشرة في مختلف الدول للنظام القانوني الذي تخضع له الجمعيات في كل دولة من تلك الدول المختلفة ، وبذلك يصبح لكل فرع من هذه الفروع أن يحرز من الحرية في مزاولة نشاطه فصييا أوفر وأوفى مما يستطيع أن يحرزه لو أن ذلك الفرع كان يعد هيئة من الهيئات التابعة للحكومة الإسرائيلية ، إذ أنه كان بعد في هذه الحالة الأخيرة هيئة أجنبية في نظر الدولة التي أنشئ فيها هذا الفرع (١) .

٢ - المسألة الثانية : المشاكل التي يثيرها بقاء المنظمة الصهيونية العالمية في علاقاتها مع إسرائيل .

رغم ما يذكرون من مزايا لتلك المنظمة ، فإن وجود منظمة صهيونية عالمية إلى جانب دولة صهيونية بما يمس بلا ريب استقلال هذه الدولة الأمر الذي يؤدي

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه Mounier (السابق الإشارة إليها) ص ١٦٣ - ١٦٥ .

له اثاره بعض المشاكل بصدد علاقة الدولة (اسرائيل) بتلك المنظمة الصهيونية العالمية - لاسيما أن هذه المنظمة تعتبر دولة اسرائيل مدينة بوجودها لها ، أى أنها خلق من مخلوقاته تلك المنظمة وأن على تلك الدولة إذا واجبات ازام هذه المنظمة العالمية التي نسبت - فيما يبدو - أن أقوى عناصرها أى أن خير رجالها قد انتقلوا منها - لدى نشأة اسرائيل - ليقبوا المناصب العليا في الدولة ، ولذلك لم يكن هؤلاء على استعداد لقبول تلك الواجبات أو الإلتزامات التي تريد المنظمة العالمية أن تفرضها عليهم (أى على رجال حكومة اسرائيل) وحسبنا دليلا على ذلك أن نشير إلى ما كان من مصير الغالب الاساسي لهذه المنظمة الصهيونية ، الذي تقدمت به إلى المؤتمر الصهيوني العالمي الذي اجتمع عام ١٩٥١ (شهر اغسطس) في بيت المقدس ، وقد أصدر المؤتمر قرارا بالموافقة على هذا الطلب (١) ، وفيما يلي نص ذلك القرار : « يعتبر المؤتمر الصهيوني العالمي بما هو ضروري أن تصدر دولة اسرائيل تشريعا يحدد اختصاصات تلك المنظمة الصهيونية في علاقاتها بالدولة ، كما تعترف الدولة فيه بهذه المنظمة كهيئة تمثل الشعب اليهودي في كل ماله علاقات باشتراك يهود العالم في بناء وانهاض البلاد (اسرائيل) والعمل على أن تمتص بصورة سريعة المهاجرين إليها . »

ونلاحظ أولا على هذا القرار سوء صياغته (أى ركاكة تعبيره) ، ثم كيف يجوز لهذه المنظمة الصهيونية الادعاء بأنها تمثل اليهود غير الصهيونيين أو أنها تمثل اليهود المقيمين في بلاد حرمت فيها الصهيونية (كما هو الشأن في الاتحاد السوفيتي) ، وبذلك تعد الصلات بين يهود تلك البلاد وبين هذه المنظمة غير قائمة ؟ فكيف يجوز لاحدى المنظمات الادعاء بأنها تمثل طائفة أو جماعة لاتصلها بها رابطة أو صلة

(١) كان اللندونون في هذا المؤتمر يمثلون ما يقرب من ١٥٠٠٠٠٠ صهيوني . يتقربون إلى ٥٨ دولة - راجع فيها تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٦ .

من الصلات ؟ ، أن اصطلاح « الشعب اليهودي » ، أو « يهود العالم » ، يشمل اليهود المقيمين في اسرائيل ، فكيف يصح أن يطالب من الدولة أن تترك لهذه المنظمة أمر تمثيل اليهود المقيمين في أراضى تلك الدولة (أى تمثيل مواطنيها) ، وذلك — كما ينص القرار — فيما يتعلق « ببناء وانهاض البلاد (اسرائيل) » ، (١) .

ان الذى يهمنا هنا امر معرفته هو أن نعرف أن الحكومة الاسرائيلية قدمت فعلاً إلى البرلمان (فى ٥ مايو ١٩٥٢) مشروع القانون الذى طالب المؤتمر به الحكومة ، ولقد قررت الحكومة فى هذا المشروع نصيباً كبيراً من الاختصاصات التى تزاو لها المنظمة داخل اسرائيل ، وفى هذا المشروع تجددت الحكومة « تعترف بالمنظمة الصهيونية العالمية باعتبارها الهيئة التى تستمر على العمل على انهاض البلاد (اسرائيل) ومستمراتها الزراعية ، والعمل على امتصاص البلاد للمهاجرين » .

وبما يهمنا توجيه الانظار اليه أن حكومة اسرائيل رفضت — فى مشروعها المذكور — أن تعترف لتلك المنظمة الصهيونية بالصفة التمثيلية التى طالبت الحكومة أن تعترف لها بها ، نعى اعتراف الحكومة بأن المنظمة تمثل « الشعب اليهودي » ، أو يهود جميع العالم ، . وفى ذلك ذكر بن جوريون فى البرلمان تأييداً لوجهة نظر الحكومة : « انه ضرب من ضروب السخف أن تعد المنظمة الصهيونية العالمية هيئة تمثل الملايين من اليهود فى روسيا حيث الصهيونية تعد أمراً محرماً أو تعد أنها تمثل الخمسة ملايين من الأمريكيين حيث لا توجد بينهم سوى أغلبية ضئيلة من الصهيونيين » ، كما وجدنا بن جوريون ينتقد فكرة الاعتراف لتلك المنظمة باختصاصات تمس سيادة الدولة فى حين أن تلك المنظمة — كما تقول — تضم

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٦ ، ١٦٧ حيث يقول : « أن القرار الصادر من المؤتمر يتحدث عن « الشعب اليهودي » ، وهذا اصطلاح غير قابل للتعريف .

أعضاء من الأجانب (أى من اليهود غير الإسرائيليين) (١) .

— ٤ —

عناصر (أو مقومات) الدولة

مهيد — حين يعالج فقهاء القانون الدستورى موضوع عناصر (أو أركان) الدولة (٢)، نجدهم يقررون أن للدولة عناصر أو أركاناً ثلاثة: السيادة، والامة والإقليم. فإذا نحن انتقلنا إلى إسرائيل ونقلنا معنا ذلك التعريف أو البيان لهذه العناصر أو الأركان فماذا نجد من هذه فى تلك ؟

(١) أما عن الإقليم فهو فى إسرائيل ذلك الجزء المعروف من فلسطين المختص — كما هو معلوم — من أصحابه ومالكه العرب .
(ب) أما عن السيادة فقد اعترف بها — كما قدمنا — فريق من الدول ، كما وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بقبول إسرائيل عضواً بهيئة الأمم المتحدة

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتوراه (المشار إليها) للدكتور مونييه ص ١٦٨ — ١٧٢ وراجع ص ١٦٦ حيث سبقت للدكتور مونييه الإشارة إلى ما قرره ذلك المؤتمر الصهيونى العالمى بصدد أهداف الحركة الصهيونية التى حددتها ذلك المؤتمر على الوجه الآتى: « أن مهمة الصهيونية هى تثبيت دعائم دولة إسرائيل ، والعمل على جمع المنفيين exilés (أى اليهود المتفرقين خارج إسرائيل) وترحيلهم إلى إسرائيل ، والمحافظة على وحدة الشعب اليهودى ، ثم أضاف القرار: « ويعتبر المؤتمر أن برنامجه يتطلب تعاوناً وانسجاماً تاماً بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين دولة إسرائيل وحكومتها، وذلك طبقاً لقوانين البلاد ، . ومن العجيب — كما يقول الدكتور مونييه (فى رسالته ص ١٦٦) أن نجد المؤتمر يتطلب من الدولة أن تسير فى سياستها بالاتفاق مع منظمة خاصة وذلك « فى جميع المسائل التى يمس فيها التشريع الإسرائيلى نشاط الوكالة اليهودية والمنظمة العالمية أو يمس ممتلكاتها ومشروعاتها إذ يجب أن تجرى — قبل إصدار التشريع — مشاورات بين الحكومة وبين اللجنة التنفيذية للمنظمة العالمية والوكالة اليهودية ، .

(٢) الدولة بوجه عام ، أى أية دولة .

في ١٢/٥/١٩٤٩ ، وقد أنكرت الدول العربية - كما هو معروف - صفة الدولة على إسرائيل ، كما أنها (أي الدول العربية) قد صوتت ضد قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة . وليس هنا موضع البحث في شرعية أو عدم شرعية قيام إسرائيل والاعتراف بها كدولة ، فذلك مما يخرج بنا عن نطاق بحثنا كما قدمنا ، فضلاً عن أنه يعد من مواضيع بحوث القانون الدولي العام ، لا من بحوث القانون الدستوري الذي نعالج هذا البحث من زاويته .

(ج) أما عن الأمة فهذا هو العنصر الذي يعنينا هنا أمر بحثه .

الأمة : تعريفها والعوامل التي تعمل أو تساعد على تكوينها :

تعريف - لعل خير تعريف نراه للأمة هو ما تعرف به من أنها جماعة من الناس مستقرة على بقعة معينة من الأرض تجمع بينها الرغبة المشتركة في العيش معاً ، أو بعبارة أخرى - على حد تعبير الفيلسوف المعروف رينان Renan - « أن لها أهدافاً مشتركة تعمل على تحقيقها » ، أو على حد تعبير العميد موريو Hauriou « أنه تجمع بين أفرادها رابطة روحية ، un lien de parenté spirituelle ، ومن شأن تلك الرابطة أن توثق شعور الوحدة فيما بين الأفراد (١) » .

فالاستقرار على بقعة معينة من الأرض ، والرغبة المشتركة في العيش معاً هما العنصران الأساسيان المكونان للأمة - والأمة تصبح دولة حين تقوم من بينها (أي من بينها) سلطة عليا أي هيئة حاكمة ذات سيادة .

بما تقدم يتبين تصور وجود أمة دون أن توجد دولة تمثل الأمة كما كان شأن

(١) راجع في ذلك Bonnard Droit Public طبعة باريس ١٩٣٩

ص ٣ - وكذلك كتاب رينان Renan : Qu'est-ce qu'une nation وراجع لزيادة التفصيل : كتابنا « المفصل في القانون الدستوري » ج ١ (طبعة ١٩٥٢) ص ٣٠٩ وما بعدها .

الامة البولندية قبل مهادنة فرساي (التي عقدت عقب الحرب العالمية الاولى) ، وكما كان شأن الامة المصرية تحت حكم الرومان أو اليونان أو غيرهم ، فقد كانت هنالك أمة مصرية ، لا دولة مصرية .

اما العوامل التي تعمل أو تساعد على تكوين امة فهي تشمل وحدة اللغة والدين والجنس Race ووحدة العادات والمصالح . ونستطيع أن نضيف اليها : الذكريات المشتركة وبوجه خاص الالم المشترك ، والخطر المشترك .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الانظار إلى ماقرره المؤرخ الانجليزى رمزى موير Muir : أنه ما من عامل بعينه من تلك العوامل يصح أن يعد ضروريا لاغنى عنه من أجل تكوين أمة ، بعبارة أخرى أن الامة يجب أن تحوز بعض هذه الروابط (أى العوامل) ليس توفرها واجتماعها جميعا أمراً ضروريا ، على أنه يجب توفر العنصرين ١ - ماسيين السابق ذكرهما وهما الاستقرار فى بقعة معينة من الأرض ، و الرغبة المشتركة فى العيش معا .

و من الامور البدئية أنه لايمكن أن توجد ثمة تلك الرغبة المشتركة الا إذا كانت هناك أهداف وآمال مشتركة ، فوجود هذه الآمال المشتركة هو روح وجود الامة ، فمن خيوط هذه الآمال تنسج حبال روابط التضامن التي تصل بين أفراد الامة ، أو بعبارة أخرى تنشأ ما يطلق عليها بالوحدة القومية (١) .

اهمية وحدة اللغة فى العصر الحديث ، والدين فى الازمنة القديمة
من تلك العوامل المختلفة التي تعمل على تكوين الامة نجد أن أهمها فى العصر

(١) راجع Hesse et Glèze : Notions de sociologie الطبعة الثامنة - باريس ١٩٢٤ ص ١٢٣ ، ١٢٤ - و راجع بحثا للاستاذ محمد كرد على (وزير معارف سوريا سابقا) بعنوان « الوطنية الحديثة فى الشرق الاسلامى والغرب المسيحى » ، منشور بمجلد « العرب و الاسلام » ، الذى أصدرته دار الهلال عام ١٩٤٠ - ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « الفصل فى القانون الدستورى » ، ص ٢٠٩ - ٢١١

الحديث فيما يرى بعض الباحثين - هو اللغة . ذلك هو ما يراه المؤرخ الانجليزى رمزى موير ، على أنه يجب ملاحظة أن اختلاف اللغة لا يحول - كما قدمنا - دون قيام أمة كما هو الشأن فى سويسرا مثلا .

فوحدة اللغة وآدابها (وما يتبعها من وحدة الثقافة ووحدة الاحساسات ونمط التفكير) تخلق بين أفراد الجماعة (الأمة) جوا من التعاطف لا يخلقه فى العصر الحديث - كما يقولون - عامل آخر من العوامل التى تعمل على تكوين أمة .
- والرأى عندنا أن الجماعة المشتركة يسمو فى المرتبة بهذا الصدد على وحدة اللغة أى أن الخطر المشترك هو الذى يصح أن يعد فى العصر الحديث - فيما نرى - على رأس العوامل التى تعمل على تكوين أمة والنشاء دولة .

الدين فى الأزمنة القديمة

وإذا كانت وحدة اللغة فيما يرى البعض ، أو وحدة الخطر فيما نرى ، هى التى تعد أول العوامل التى تعمل على تكوين أمة فى العصر الحديث ، فلقد كان الدين قديما هو ذلك العامل الأول لتكوين أمة أو تكوين أية جماعة من الجماعات ، ففى الجماعات البدائية - كما يقرر المؤرخ الفرنسى الكبير (الاخصائى فى التاريخ القديم) فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges - كان الدين هو العامل الأول فى تكوينها ، فلم يكن من المستطاع مثلا فى اليونان القديمة أن نرى أية جماعة من الجماعات (سواء كانت تلك الجماعة عائلة أو أمة أو اتحاد دول وهو ما نال على اليوم اصطلاح « الدول المتعاضدة » Confédération) وذلك دون أن تكون لتلك الجماعة عقيدة دينية مشتركة (١) .

(١) ذلك هو ما يذكره الاستاذ جاردية - راجع Jardé : La formation du peuple Grec. p. 295.

راجع أيضا مؤلف فوستيل دى كولانج : La Cite Antique طبعة باريس

أما في العصر الحديث فالأشاهد لاسيما في الدول الغربية أن الدين قد ضعف
سلطانه على النفوس ، ومن ناحية أخرى فإن حرية المعتقدات الدينية قد أصبحت
شيئا يقوم بما هو أثنى كثيراً من وحدة العقيدة الدينية (بين أفراد الأمة) ، ومن
أجل ذلك نجد أن الدين قد ضعف أثره باعتباره عاملاً من العوامل التي تعمل على
تكوين الأمة (١) .

— ٥ —

اسرائيل وعناصر (او مقومات) تكوين الأمة فيها

١ - الدين (في الدولة اليهودية القديمة ، وفي اسرائيل)

كان للدين في الدولة اليهودية القديمة ، كما كان له في غيرها من الدول القديمة
(كمصر الفرعونية) شأن كبير ، بل ان تلك الدول إنما كانت تقوم على
أساس الدين .

(١) نبذة تاريخية عن الدولة اليهودية القديمة

لقد قامت الدولة اليهودية القديمة تحت رئاسة داود حوالي عام ١٠٣٠ (قبل
الميلاد) فكان داود أول ملك لتلك الدولة وهو يعد منشأها ، وقد كان ممتازاً
في عبقريته كرجل دولة ، وقد جعل من بيت المقدس مدينة مقدسة
وعاصمة له (٢) .

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا الفصل في القانون الدستوري، ج ١ ص ٢١٢
- ٢١٨ والمراجع المشار إليها فيه .

(٢) وقد كان في مقدمة أعمال داود طرد الفلسطينيين من حصونهم التي كانوا
يتحصنون بها في الأقاليم الوسطى من فلسطين ، وكان الفلسطينيون
(The Philistines) قد هزموا (عام ١٠٤٠ ق.م.) جيوش اليهود مرات متعددة،
وقاموا بتخريب مدينة Shiloh المقدسة، وأخضعوا لسلطانهم واسرائيل الوسطى،،
وكان ذلك قبل تولية داود الملك — كما قدمنا — بنحو عشر سنوات .

ولقد ظلت هذه الدولة القديمة قائمة نحو قرن من الزمان في ازدهار . ثم أخذت في الانقسام الى مملكتين : إحداهما في الجزء الشمالى وهى إسرائيل، والثانية في الجزء الجنوبى وهى يهودا Judée ، (ومنها اشتقت كلمة Juif يهودى) (١)، وقد حدث ذلك الانقسام بعد موت ملكها سليمان بن داود ، وكان مرد الانقسام إلى خلاف حول من سيكون خليفة سليمان على العرش بعد وفاته .

ولقد عاش سليمان ما بين عامى ٩٧٤ - ٩٣٢ ق م . وكانت تضرب به الامثال في حكمته ، كما أنه أنشأ معبد بيت المقدس ، الذى يطلق عليها أحيانا : معبد سليمان (٢) .

ولقد ترتب على انقسام الدولة بعد وفاته إلى هزيمة الجزء الشمالى (إسرائيل) أمام الآشوريين عام ٧٩٧ ق م . ، وإلى هزيمة الجزء الجنوبى (يهودا) عام ٧٣٤ ق م . أمام الآشوريين أيضا ، وبذلك زالت تلك الدولة اليهودية بعد أن عاشت نحو ٣٠٠ ثلاثمائة من السنين .

ولقد توالى على حكم تلك البلاد حكام من البابليين والفرس واليونانيين والرومان وغيرهم .

على أنه حين هزم الفرس البابليين (وكان يخضع اليهود للبابليين) فى القرن السادس قبل الميلاد (عام ٥٣٩ ق م .) ، وسمح الفرس لليهود بالعودة إلى موطنهم

(١) راجع L'etat D'Israel «دولة إسرائيل» للدكتور شوراكي طبعه ١٩٥٥ بباريس - وهذا المؤلف من الصهيونيين (Chouraqui) ص ٨

(٢) وقد ذكرت الانسكلوبيديا اليهودية The Jewish Encyclopedia (السابق الاشارة اليها ص ٦٤٤ عن سليمان أنه كان ينقص عن والده من حيث فضائله ، ويزيد عنه من حيث معايبه ، ولقد كان ذا نزعة شهوانية Sensual

الأصل انتهز كثيرون منهم هذه الفرصة تحت قيادة Ezra (الذى كان راهبا في بابل ثم أتى إلى بيت المقدس من أجل إصلاح الشعب اليهودي) ، وأعادوا بناء معبد سليمان (معبد بيت المقدس) وأقاموا الدولة اليهودية مرة ثانية حوالي عام ٤٥٨ ق م . (١).

ثم يذكر لنا التاريخ أن الرومان بقيادة Titus هدموا معبد سليمان وأحرقوه وهزموا مملكة يهودا عام ٧٠ ميلادية وطردوا اليهود من بيت المقدس ، كما هزموا إسرائيل عام ١٣٥ م . ، وأطلق الرومان على تلك البلاد اسم «فلسطين» (٢).

(ب) اثر الدين في الدولة اليهودية القديمة :

أما كيف كان للدين في تلك الدولة اليهودية القديمة شأن كبير ، فبيان ذلك أن تلك الدولة انما كانت تقوم على أساس الشريعة الموسوية (اليهودية) وعلى أساس الاعتقاد بوجود إله واحد ، وأن الله هو ملك البلاد ، وأنه هو السيد الخالد لشعبه المختار ، (أي لليهود) وأن منه تعالى يصدر التشريع ، فالتشريع الخاص باليهود (الشريعة الموسوية) يعد أنه تنزيل من الله الذي كلم موسى وحده

(١) راجع في ذلك : د . جمهورية إسرائيل ، (طبعة نيويورك ١٩٥٠)
للدكتور دنر Dunner ص ٤٠ وهذا المؤلف هو كذلك من الصهيونيين (الانسكلوبيديا اليهودية المرجع السابق الاشارة اليه ص ٦٦٦) .

(٢) دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ٩ ، ١١ - ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن اليهود خرجوا من مصر تحت رياسة موسى عليه السلام قبل عهد الملك منفتاح فرعون مصر وهو ابن رمسيس الثاني الذي تولى العرش حوالي ١٢٣٥ ق . م . ، إذ أننا نجد منفتاح - فيما تدلنا الآثار - يفخر بأن اليهود كانوا بين الشعوب التي هزمها في توريتها التي قامت بها في كنعان (فلسطين) .

راجع في ذلك كتاب فوجير (عضو المجمع العلمي الفرنسي والاستاذ بكلية الآداب بباريس :

على قمة جبل سيناء ، ومن بعد موسى أصبح رئيس الكهنة - فيما يعتقد اليهود - هو الذى يتلقى أوامر الله ثم يقوم بنقلها إلى شعبه المختار ، ، وكما كان رئيس الكهنة فى مصر الفرعونية يدخل إلى حجرة خاصة ليستفقد تمثال الإله آمون فى بعض المسائل الهامة فى الدولة ، فى جلسة سرية لا يحضرها مع تمثال الإله أحد سواء (كما قدمنا) ، فكذلك كان رئيس الكهنة لدى اليهود يدخل فى حجرة خاصة يطلق عليها « قدس الأقداس » ليتلقى فيها من الله ما يأمره به وما ينهىه ثم يقوم بنقلها - كما قدمنا - إلى رعاياه ١١ ، فكان يعد كبير الكهنة من بعد موسى - فيما يعتقد اليهود - الأداة الطبيعية للتعبير عن إرادة الله الذى بيده سلطة التشريع والحكم معاً .

وكذلك كانت الأحكام القضائية - فى تلك الدولة اليهودية القديمة - تصدر باسم الله ، وكانت جميع الأراضى تعد ملكاً لله ، ويعد الأفراد بمثابة المستأجرين للأرض ، ولذلك كانوا يقدمون للرهبان عشر ربيع الأراضى اعترافاً وإقراراً منهم بتلك الملكية المقدسة .

وحين طلب اليهود من الله أن يكون لهم ملك استجاب الله - فيما يعتقدون - إلى ما كانوا إليه يطلبون ، وبذلك انتقل نظام الحكم من حكم إلهى إلى حكم ملكى يخضع للنفوذ الدينى (١) .

وهنا نلاحظ مرة أخرى شها كبيراً وعجيباً بما كان عليه الحال فى مصر فى العصر الفرعونى أى فى عهد وقبل عهد ذلك العصر اليهودى الذى نتحدث عنه ،

(١) راجع للأستاذ بلنتشلى Bluntschli أستاذ العلوم السياسية بجامعة Heidelberg بألمانيا مؤلفه : The theory of the State الطبعة الثالثة الانجليزية لترجمة الطبعة السادسة الألمانية ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .

فن المعتقدات التي كانت دائمة لدى المصريين (أى فى العصر الفرعونى) انهم كانوا يعتقدون أن الآلهة هى التى قامت أولا بحكم مصر (قبل أن يحكمها الفراعنة) وذلك بعد أن انتهت تلك الآلهة من خلق مصر ، وكان يطلق على ذلك العصر : عصر حكم الآلهة العظام الخالقين للبشرية المنظمين لشئونها ، ثم يلى ذلك العصر عصر حكم أنصاف آلهة وقد كان حكمهم (فى عقيدتهم) بمثابة إنتقال من عصر حكم الآلهة العظام إلى العصر الذى أصبح الحكم فيه للملك من بين البشر وهم الذين سبقوا مباشرة حكم الأسر الفرعونية (١) .

ويبدو لنا أن مثل تلك العقيدة لدى هؤلاء الأقدمين هى من رواسب أو بقايا معتقدات الجماعات البدائية (التي كان يطلق عليهم « العشائر التوتمية » Clans totémiques) والتي كانت تعيش فى أقدم العصور أى فى ذلك العصر الذى يطلق عليه : عصر ما قبل التاريخ ، ولا يزال يوجد حتى فى عصرنا الحديث . كما يقرر علماء الاجتماع — أمثال تلك الجماعات البدائية (العشائر التوتمية) تعيش فى

(١) وقد كان يطلق على الملوك الذين حكموا مصر قبل عصر الفراعنة Shemsou Hor أى اتباع أو خدام الإله هورس أو «هور» وهو أكبر الآلهة المصريين إماما فى عهد الأسرتين الأولى والثانية الفرعونيستين (راجع فيما تقدم : كتاب جوستاف جيكويه Jequier بعنوان :

Histoire de La Civilisation Egyptienne

طبع بباريس عام ١٩٣٠ ص ٥٠

ويلاحظ أن اليونانيين الأقدمين كان لديهم مثل هذا الاعتقاد ، إذ يذكر لنا أفلاطون (كما ورد فى كتاب Bluntschli السابق ذكره «نظرية الدولة» ص ٣٤) أن اليونانيين الأقدمين كانوا يعتقدون أن أول من قام بشئون الحكم فى اليونان القديمة لم يكونوا من نسل الإنسان إنما كانوا مخلوقات من عنصر أسى من الإنسان لأنها من أصل إلهى . ولقد كان للرهبان أثر فى تكوين مثل تلك العقيدة لأن من شأنها أن تجعل لهم مكانا ممتازا

أواسط صحارى أسنرا ليا فى عزلة تامة عن أضواء العالم المتمدين ، ولذلك تعد مشابهة للجماعات البدائية المعروفة فى عصر ما قبل التاريخ (١) .

(ب) أثر الطابع الدينى على اليهود بعد زوال دولتهم القديمة - من أجل ذلك الطابع الدينى فيما يرى بعض كبار العلماء الغربيين ظل اليهود محتفظين بطابعهم و صفاتهم الخاصة ليس فحسب فى موطنهم الأصيل القديم ، بل كذلك نجد ظاهرة الاحتفاظ بذلك الطابع وتلك الصفات ، لدى اليهود الذين كانوا تحت الحكم الأجنبى للبابليين أو حكم الامبراطورية الرومانية ، بل ونجد تلك الظاهرة لديهم حتى بعد انهيار الدولة اليهودية القديمة وتفرق أفراد شعبها بين شعوب الدول المختلفة (٢) .

ونلاحظ بهذا الصدد موصفا آخر من مواضع الشبه بين اليهود الأقدمين والمصريين القدماء ، نعى بصدد مبلغ التأثير بالطابع الدينى ، بل أنه ل يبدو أن المصريين القدماء كانوا يفوقون اليهود فى هذه الناحية ، فلقد ذكر المؤرخ الشهير هيرودوت عن المصريين الأقدمين أنهم كانوا أكثر الشعوب القديمة تدينا (٣) .

(١) لزيادة التفصيل بصدد الكلام عن الجماعات البدائية (العشائر التوتمية) ونظامها الاجتماعى والسياسى ومعتقداتها راجع كتابنا : المفصل فى القانون الدستورى - ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٨٢ ، أو راجع فى أى مؤلف من مؤلفاتنا فى القانون الدستورى : نظريتنا فى موضوع « أصل نشأة الدولة » .

وحسبنا هنا أن نشير الى أنه يقصد « بعصر ما قبل التاريخ » ذلك العصر السابق على اختراع الكتابة وتدوين الحوادث التاريخية بها ، و يعد ذلك العصر هو السابق على عام ٤٢٠٠ ق.م. أى أنه يعد سابقا حتى على قيام العصر الفرعونى بنحو ألف سنة (إذ يبدأ هذا العصر الفرعونى من عام ٢٢٠٠ ق.م تقريبا)

(٢) بلنتشلى : المرجع السابق ذكره ص ٨٧

(٣) جوستاف لوبون Le Bon ، والمدنيات الأولى ، (المرجع السابق ذكره ص ٢٦٦)

وعما يبين لنا مبلغ عمق ذلك الطابع الديني في جميع مرافق الحياة المصرية القديمة ما ذكره أحد علماء الآثار المصريين (المرحوم الأستاذ سليم حسن) من أن ما وصل إلينا من النقوش والكتابات المصرية القديمة يكاد يكون في معظمه دينيا أو أن له علاقة بالشعائر الدينية (١).

نعود إلى ما ذكرناه عن أثر الطابع لديني على اليهود بعد زوال دولتهم القديمة فنضيف إلى ما تقدم أن تاريخهم يكاد جميعه - فيما يقرر بعض الباحثين أن يكون تاريخا ذا صبغة دينية (٢).

(٣) أثر الدين في العصر الحديث على الحركة الصهيونية وفي إسرائيل على أن الدين قد ضعف سلطانه في المصور الحديثة - كما هو معلوم - لاسيما في العالم الغربي .

ولقد كانت الحركة الصهيونية في بداية نشأتها في القرن الماضي - كما قدمنا - ذات صبغة قومية سياسية غير ذات صبغة دينية ، ومع ذلك اصطفت تلك الحركة فيما بعد - كما بينا - بصبغة دينية ، ويبدو أن غالبية اليهود لا يزالون حتى في هذا العصر - فيما يقرر بعض الباحثين المحايدون الغربيين - يتأثرون بتقاليد وعادات وطرائق للتفكير تنسب إلى أصل ديني ، يذكر منها أمنيته في الهجرة والتجمع في « أرض الميعاد » La Terre Promise ، أي فلسطين التي يعتقدون أنهم في كتابهم المقدس قد وعدوا بالعودة إليها (٣) .

(١) راجع كتاب : مصر القديمة - للأستاذ سليم حسن . ج ١ طبعة ١٩٤٠ ص ٢٤٥ ، ٢٦٥

(٢) مونييه Mounier : رسالة الدكتوراه (السابق الإشارة إليها ص ٢٢٠) (٢) راجع رسالة الدكتوراه (المشار إليها) للدكتور مونييه ص ٢٢٠ ، ٢٢٢ - ويجدر بنا هنا أن نشير كذلك إلى ما يراه العلامة الأمريكي Huntington (في مؤلفه : Characte of Races من أن الدين كان أكبر تأثيراً من وحدة الجنس (race) في الاحتفاظ بالوحدة بين اليهود - راجع في ذلك كتابنا : الفصل في القانون الدستوري ص ٢١٨ .

على أنه إذا كان للدين في العصر الحديث أثر كمنصر من العناصر التي عملت على إقامة إسرائيل ، إلا أنه كان أثراً ضعيفاً بحيث لا يصح القول أنه لا يزال للدين في هذا العصر سلطان كبير على اليهود ، أو أن إسرائيل تقوم - كما كانت تقوم الدولة اليهودية القديمة - على أساس من الشريعة الموسوية ، فالواقع غير ذلك .

الواقع أن إسرائيل - كما يقرر الباحثون الغربيون - دولة غير ذات صبغة دينية laic فهي تقف موقف الحياد في المسائل الدينية ، وليس للمعقيدة الدينية من أثر في القوانين الوضعية في إسرائيل اللهم إلا أثر ضعيف . ثم أن ما سبقت الإشارة إليه من تلك التقاليد والعادات وطرائق التفكير التي تنسب إلى أصل ديني فإن سياسة حكومة إسرائيل الثقافية تعمل على صبغها بصبغة قومية ، ثم تعمل منها رموزاً للوحدة بين الشعب اليهودي . أن الدين الحقيقي لإسرائيل - كما يقرر أولئك الباحثون - هو القومية (١) .

والواقع - كما يقرر بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم - (كالدكتور شوراكي Chouraqui) أن شطراً كبيراً من اليهود - وبوجه خاص من اليهود الغربيين من أبناء الجيل الحالي - ينظرون إلى الدين نظرة عدم اهتمام إن لم تكن نظرة الملحد

(١) رسالة الدكتوراه (السابق الإشارة إليها) للدكتور مونييه ص ٢٢١، ٢٢٢ ويضيف إلى ما تقدم قوله (ص ٢٢٣) : وطالما كان أعداء إسرائيل لم يلقوا السلاح فإن الدين يجب ألا يكون له سوى مكان ثانوي .

وفي خطاب كتبه بن جوريون إلى أحد الربانة rabbini الشبان الأمريكيين قال : « لا ريب أن التوراه هي أساس الديانة اليهودية ، ولكن التوراه هي كذلك شيء أكثر من ذلك ، أن الشعب يجد فيها أصله ، كما يجد فيها أهداف مستقبله ، ففي التوراه نجد التاريخ اليهودي قد احتفظ به ، نجد بداية العهد بظهور شعبنا وتكوينه كأمة لها صفاتها الخاصة ، وإن دولة إسرائيل سوف تعبر حتماً عن تلك الخصائص التي عبرت عنها التوراه » (راجع مونييه ص ٢٢٢) .

على أننا نجد من الناحية الأخرى أن في إسرائيل عددا قليلا من المتطرفين ينتسبون إلى بعض الأحزاب الدينية (Neturei Karta) يطالبون بدولة تيوقراطية : أى تقوم على أساس الدين (١) .

اثر ضعيف للدين في التشريع الاسرائيل - أما عما نجده من ذلك لاثر الضعيف للدين في التشريع الإسرائيلي فإنه لا يكاد يعدو بعض قيود قليلة بل نادرة على حرية المواطنين لعل أهمها القيود على حرية التنقل أيام السبت (٢) . وقد كان مشروع الدستور لإسرائيل الذي وضعتة اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور Kohn ينص، (بالمادة ٧٧) على أن القوانين يجب أن تكون مطابقة للتعاليم الأساسية للشريعة الموسوية - ولكن ذلك المشروع لم توافق على صدوره الجمعية التأسيسية حين عرض عليها عام ١٩٤٩ (مما سنعرض لبياناه تفصيلا في موضعه فيما بعد) (٣) .

التشريع الاسرائيل وعدم مراعاته لأحكام الدين - على أننا نجد من الناحية الأخرى الكثير من التشريعات الإسرائيلية تتعارض مع أحكام الشريعة

(١) راجع للدكتور شوراكي مؤلفه L'Etat d'Israel ص ٨٨ .
(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه ص ٨٥ ، وهو (يذكر ص ٨٤) :
أن في إسرائيل تفرقة واقعية discrimination de fait (أى تفرقة من حيث الواقع وما يجرى عليه العمل لا تفرقة بناء على نص في القانون) بين طالبي التجنس بالجنسية الإسرائيلية ، تعبأ لما إذا كان طالب التجنس يهوديا أم غير يهودي .

(٣) وقد كان هذا المشروع من حيث لاسلوب أو الصياغة متأثرا بالطابع الدينى ، فقد بدأ بهذه العبارة : وبكل خضوع نقدم الشكر الى إله آبائنا God of our fathers على ما من به علينا من الخلاص من أثقال المنفى وأعادنا الى أرضنا القديمة . . . ولأننا قد عقدنا العزم على أن نبني دولتنا على أسس من المثل العليا من العدالة والسلام ، تلك المثل التي أورتنا أياها أنبياء إسرائيل ، راجع مؤلف الدكتور دز Dunner (جمهورية إسرائيل) ص ١١٦ ، ١٢٤ .

الموسوية : فثلاً نجد أن تعدد الزوجات أمر مباح في الشريعة اليهودية .
ولكن التشريع الإسرائيلي قد قضى بتحريمه - ويعد الطلاق حقاً مطلقاً للرجل في تلك الشريعة ، ولكن التشريع الإسرائيلي يعاقب الرجل الذي يطلق زوجته
بغير إرادتها ودون حكم قضائي ، والشريعة الموسوية (اليهودية) لا تعد المرأة مساوية للرجل ، ولكن التشريع الإسرائيلي يقرر المساواة بينهما .

أن الصدام في إسرائيل بين هاتين النزعتين المتعارضتين : النزعة الدينية ،
وغير الدينية نجده أحياناً نزاعاً حاداً (١) .

الخلاصة - لقد كان للدين أثر لا ينكر كعنصر من العناصر التي عملت على
تكوين أمة ودولة إسرائيلية ، ولكن أثره كان ضعيفاً ، ثم أن أثره بعد تكوين
الدولة كان أثراً ضعيفاً غاية الضعف ، إذ نجد ذلك الأثر في الأمور التي تتعلق
بالمظهر لا بالجوهر ، ثم أنه (أي الدين) قد اتخذ - سواء قبل إنشاء إسرائيل أو
بعد إنشائها - أداة من أدوات الاستغلال السياسي في أيدي رجال السياسة ممن لم
يعرف عنهم الحرص على احترام أحكام الدين ، فبن جوريون الذي أصدرت
حكومته الكثير من التشريعات المناهية لأحكام الدين (كما بينا) ، والذي
ارتكبت حكومته من أعمال العدوان ما لا يقره دين من الأديان ، ابن جوريون
هذا نجده يعني ببيان الأسس الدينية الصهيونية (٢) كما نراه يأخذ في تمجيد الدين
اليهودي ويقول عنه أنه « تعبير صحيح عن أحسن المثل من استقامة وخلق
ورحمة (٣) » ، ويقول (فيما نشره أخيراً في بعض الصحف الأمريكية : ميرالد
تريديون) : أن إسرائيل قامت تحقيقاً لنبوءات الكتاب المقدس ، (٤) وحسبنا

(١) راجع دولة إسرائيل للدكتور شوراي ص ٥٨ ، ٨٨ .

(٢) راجع مؤلف برنشتاين : The Politics of Israel ص ٦٣

(٣)، (٤) ذلك ما ذكره بن جوريون في مقالات نشرها بصحيفة هيرالد تريديون

فيما بين ١٣ ، ٢٠ مايو ١٩٦٢ - وقد نقلنا ذلك عن « رواية بن جوريون

للتاريخ ، بقلم الدكتور سيد نوفل (طبعة يولييه ١٩٦٢) ص ٨ ، ١٦ ، ٤٢ .

ردا على ذلك أن نثبت هنا بعض ما ذكره علماء في الديانة اليهودية أو المسيحية عرضوا لمعالجة هذا الموضوع :

يقول الحاخام الدكتور المزيير جرد (نائب رئيس المجلس الامريكى لليهودية) :
 وان التوراة تشير إلى قيام دولة روحية تضم البشر جميعا ولا تشير إلى قيام دولة لاسرائيل .

وبما ذكره الدكتور وليام شتاينبرنج (أستاذ العهد القديم في جامعة ديوك ،
 والقس في كنيسة البرسبيتريان) : « إننا لا يمكن أن نتصور تشويها للإنجيل
 أقبح من استخدام نصوصه في تبرير طرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم ،
 سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، أما الوعد (الذى ورد فى إصحاح ١٥ ، ١٨)
 الذى يقول : « لأننى أحب لكم ولذريتكم إلى الابد جميع الارض التى تقع عليها
 عيونكم ، فهو إنما كان موجها إلى العرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين عن
 هم من سلالة ابراهيم من ابنه الأول اسماعيل (١) »

أما وقد انتهينا من العنصر الاول من العناصر التى عملت على تكوين الامة فى
 لاسرائيل وهو عنصر الدين ، فانتقل الى العنصر الثانى : وهو اللغة .

٢ - اللغة

إذا كان للدين بعد انشاء لاسرائيل أثر ضعيف غاية الضعف وكان له قبل
 انشائها أثر ضعيف باعتباره أحد العناصر التى عملت على إقامة الدولة ، ولو أنه كان
 يلجأ اليه إلى حد كبير كأداة استغلال ، فإن ذلك الأثر الأكبر بعد انشائها إنما كان
 للغة : اللغة العبرية التى بعثت بعد موت دام نحو ألفين من السنين ، فلم تكن من اللغات

(١) وحينما وعد الله ابراهيم بأرض كنعان (فلسطين) ملكا له إلى الابد كان ولده
 اسماعيل هو الذى قد تظهر ، بينما لم يكن ولده اسحق قد ولد بعد .

راجع فيما تقدم . رواية بن جوريون للتاريخ ، للدكتور سيد توفل (المرجع
 السابق) ص ١٦ ، ١٧ .

التي يتخاطب بها الأفراد ، وإنما كانت فحسب لغة السكينة في مابدهم (١) .

لقد كان اليهود الذين هاجروا في العصر الحديث إلى فلسطين ينتسبون - كما قدمنا - إلى ٧٤ دولة مختلفة يتكلمون بلغات مختلفة ، وبالتالي كانت تختلف عقلياتهم وألوان ثقافتهم ، فكانت المشكلة الأساسية أمامهم هي العمل على تحقيق الوحدة بين هذه الاجناس المختلفة ، والمختلفة اللغات وألوان الثقافات ، فكانت وحدة اللغة - عن طريق بعث اللغة العبرية القديمة - هي العامل الأول من عوامل وحدة البلاد بعد قيام إسرائيل (٢) .

لقد كان مستطاعاً أن يختار اليهود إحدى اللغات الحية المنتشرة لتكون لغتهم القومية ، تحقيقاً لذلك الهدف : وهو تحقيق الوحدة بين أفراد المجتمع الجديد ، كما فعل الهنود عقب استقلالهم عن انجلترا إذ اختاروا اللغة الانجليزية لتكون لغتهم القومية والرسمية ولكن اليهود عملوا على بعث تلك اللغة القديمة التي كانوا يعدونها لغة مقدسة لأنها لغة كتابهم المقدس : التوراه ولأنهم وجدوا في هذه اللغة الوسيلة الرئيسية لإعادة اليهود - الذين غلبت عليهم الثقافات الأجنبية - إلى التراث التاريخي اليهودي (٣) .

(١) كما كانت لغة شعراء القرون الوسطى ، ولمكنهم كانوا يميّون إلى كتابتها لا إلى التحدث بها - راجع : دولة إسرائيل ، للدكتور شوراكي ص ٦٩ .
(٢) راجع مؤلف الدكتور شوراكي (المرجع السابق) ص ٨١ وراجع كذلك :
The Origins of Israel مقال منشور في :

The Middle East in Transition - by Walter Z. Laqueur
حيث يقول (ص ٢١٤) : « من العوامل التي عملت على تكوين المجتمع الجديد اليهودي في إسرائيل : اللغة العبرية التي ينظر إليها المهاجرون نظرة التقديس ،
(٣) تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية (السابق الإشارة إليه ص ٨٩)

الاتحاد العالمي للغة العبرية — ومن أجل العمل على نشر اللغة العبرية بين يهود العالم أنشأ الصهيونية ، الاتحاد العالمي للغة العبرية ، ، وفي جلسة إفتتاح المؤتمر الثالث لهذا الاتحاد العالمي (في ١٩٦٢/٨/٦ وقف بن جوريون ليقول : أن الشعب اليهودي يرتكز على أساسين : اللغة العبرية وأرض الوطن .

ونجد أن أبا ايان وزير التعليم وقف يطالب المؤتمر بضرورة الإبقاء على اللغة العبرية نفية خالية من التعبيرات والمصطلحات الأجنبية (١) .

التعصب للغة — ولقد بلغت نزعة التعصب لهذه اللغة أن وجدنا في إحدى جلسات المؤتمر الذي عقده الكونغرس اليهودي الأمريكي في القدس المحتلة (في الشهر السادس — يونيه (حزيران) — من عام ١٩٦٢) أن بن جوريون وقف يقول : أن اليهودي الحقيقي هو الذي يتكلم العبرية لأن هذه اللغة هي لغة التراث اليهودي (٢) .

ويذكر عن بن جوريون أنه في صيف عام ١٩٥٦ طلب الى وزرائه أن يغيروا أسماءهم إلى الشكل العبري ، وقد استجاب الوزراء إلى طلبه ، فاذا بنا نجد مثلاً وزيرة الخارجية Golda Myerson تغير اسمها إلى جولدا مير Meir ، وفي شهر يوليو ١٩٥٦ أصدر بن جوريون رئيس الوزراء بإعتباره وزيراً للدفاع أمراً إلى جميع ضباط الجيش بعدم تمثيل البلاد في الخارج إلا إذا كان للضابط اسم عبري . ويرجع صدور هذا القرار إلى ما حدث من أن ضابطاً إسرائيلياً كان قائداً لسفينة حربية وكان في مهمة ودية إلى جنوب أفريقيا وكان يسمى Vishenesky ، فشعر اليهود هناك شعور الأسف والعار لأن لهذا القائد الاسرائيلي اسماً من الأسماء

(١) ، (٢) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ٩٠ ، ٩١ ثم ص ٨٩

السلافية Slavic name وذلك في الفترة التي كان يقف فيها السوفيت إلى جانب الدول العربية ضد إسرائيل (١)

إلى مثل ذلك الحد البعيد العجيب بلغت نزعة تعصب الصهيونيين للغة العبرية تعصباً لم يعرف مثله بصدد غيرها من اللغات لتلحق غيرهم من الشعوب .

٣ - الخطر القومي (أو الخطر المشترك)

هذا العنصر أو العامل يجب - فيما نعتقد - أن يعد في مقدمة العوامل التي عملت على صهر العناصر المختلفة في إسرائيل وعلى التغلب على ما بينهم من عوامل الخلاف المتعددة ، ولولا ذلك لكانت إسرائيل مهددة بالانقسام ، بل ولربما قد حدث فعلاً ذلك الانقسام ، كما انقسمت الدولة اليهودية بعد وفاة ملكهم سليمان (عام ٩٣٢ ق.م.)

فالإسرائيليون الحاليون - كما يقرر بعض الباحثين الغربيين المايدين (أوسكار كرينز) - يعالجون الأمور السياسية بصورة جادة ، وكثيراً ما يأخذ الخلاف المذهبي بين أحزابهم صورة حادة ، (٢) .

و الواقع أن ثمة فيما بينهم عوامل خلاف حادة ومتعددة (سوف نعرض لبيانها تفصيلاً بصدد الكلام عن أسباب تعدد الأحزاب السياسية في إسرائيل) - وحسبنا هنا بياناً لمبلغ حدة ذلك الخلاف أن نشير إلى ما حدث من انقسام في عام ١٩٥٣ في إحدى المستعمرات الجماعية اليهودية التي تقع غير بعيدة عن الناصرة (Nazareth) فقد كان أهالي هذه المستعمرة ينتسب بعضهم إلى حزب ما باي وفريق

(١) Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) ص ١١٢

(٢) أوسكار كرينز Government and Politics in Israel (المرجع السابق)

آخر ينتمى إلى حزب آخر (حزب ما بام) ولقد بلغ من حدة الخلاف بين الفريقين أن قسما من المستعمرة فيما بينهما إلى قسمين ، وقد كان على رأس أسباب الخلاف موقف كل فريق لإزاء الإتحاد السوفيتي (١) .

وأنه ل يبدو لنا أن وحدة اللغة بأحياء اللغة العبرية القديمة رغم ما لها من أهمية لا تنكر ليست بكافية أو كافلة لمنع حدوث انقسام خطير في تلك الدولة لولا ما يهددها من خطر دائم ، فال تاريخ - سواء منه القديم أو الحديث - يشهدنا على ما يحدث بين أبناء الشعب الواحد - رغم وحدة اللغة - من خلافات وانقسامات تصل إلى حد الحرب الأهلية. والإنقسام الخطير الذي قسم الدولة اليهودية القديمة إلى شطرين إنما حدث رغم وحدة اللغة وكانت هي اللغة العبرية ذاتها .

فيجب ألا يفوتنا أن الحرب التي كانت بين العرب وبين الصهيونيين في السنوات الأخيرة قبيل قيام إسرائيل، وشعور إسرائيل الدائم بالخطر - إن لم يكن خطر الإبادة - فهو بالأقل خطر الغزو ، هو من الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تقوية أواصر الوحدة بين الإسرائيليين . ذلك هو ما اعترف به كاتب من كبار الصهيونيين (Sir Isiah Berlin) وكان مما ذكره عن الحرب التي كانت بين العرب وبين الصهيونيين قوله : « أن دماء الشهداء قد عجلت ، بلا ريب من إنبات بذور الروح القومية (في إسرائيل) التي كانت يعوزها - بغير ذلك - مدى أطول » (٢) .

(١) برنشتاين (الراجع السابق ذكره) ص ٦٢ - أما عن مكان تلك المستعمرة التي حدث بها ذلك الانقسام فهي تقع بجهة عين حارود (Ein Harod) التي تبعد نحو ٧ أميال عن الناصرة - وقد كان يبلغ عدد أفراد تلك المستعمرة نحو ١٤٠٠

(٢) راجع مقال ذلك الكاتب بعنوان : The Origins of israel منشور في كتاب : The Middle East in Transition, Edited by Walter Z. Laqueur (London, 1958) p. 214

ومجدد كاتب ذلك المقال بعد أن تكلم عن اللغة العبرية كأحد العوامل التي عملت على تكوين المجتمع الإسرائيلي الجديد، يقول : وهناك عامل آخر عمل على صهر العناصر المختلفة ما =

اليهود و الجنس (Race)

هل ينسب اليهود إلى جنس واحد ؟

ذكرنا أن العوامل التي تعمل على تكوين أمة وحدة الأصل أو الجنس (race) - وأنه يبدو لنا أن الصهيونيين أنفسهم لا يدعون أنهم ينسبون إلى أصل أو جنس واحد ، فهم يعرفون - كما يقول أحد الباحثين الصهيونيين الأمريكيين (الدكتور دنر Dunner) أن دولتهم القديمة ذابت فيها شعوب قديمة مختلفة الأصل أو الجنس ، (مثل شعوب Amorites , Hittites , Idumeans) كما يعرفون أن هناك بعضاً من قادتهم القدماء (مثل Rabbi Akiba) لم يكونوا من أصل يهودي ، ولم يمجّد اليهود (كما يقول ذلك الباحث الصهيوني الكبير) يضيّقون بما ذكره عالم النفس اليهودي الذائع الصيت Sigmund Freud من أن موسى من أصل مصري و ليس من أصل عبري (١)

ونضيف إلى ما تقدم : أن الواقع - كما يقرر أستاذ علم الأجناس بانجلترا هادون Haddon - أنه لا توجد في العصر الحديث شعوب يمكن القول بنقاء جنسها (أي أنها تنسب إلى أصل أو جنس واحد Pure race) اللهم إلا بعض شعوب همدية قليلة في إفريقيا وآسيا وأستراليا . ففي العالم المتقدمين قد امتزجت الأجناس بعضها ببعض ، وكان ذلك الامتزاج أو الاختلاط أثراً من آثار الرحلات

== وتغلب على عوامل الخلاف فيما بينها ، ذلك العامل كان الحرب بينهم وبين الدول العربية ، وبما هو مؤسف وحزن ألا نجد بين مختلف العوامل التي تؤدي إلى الانسجام والتضامن بين الجماعات عاملاً يماثل الحرب .

(١) دنر The Republic of Israel (المرجع السابق ذكره) ص ٤ ، ٥

والعلاقات التجارية والغزوات والزواج بين الأجناس المختلفة منذ الأزمنة القديمة (١).
ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن كلمة « جنس » Race — كما يقول
الأستاذ هادون — تستعمل بمعان مختلفة ، على أنه يقصد بها عادة « جماعة من
الناس تجمع بينهم صفات واحدة مشتركة » ، ولكن ما هي هذه الصفات المشتركة؟
ذلك كان موضع الخلاف بين الكثيرين من الباحثين (كما يقول الأستاذ
هادون) ، فمثلاً نجد أن الشعوب ذات الجلد الأبيض يطلق عليها « الجنس الأبيض » ،
White race في حين أن كلمة « الجنس » تطلق كذلك على كل من قسمي هذا
الجنس وهما القسم الذي يشتمل أصحاب الرؤوس المستطيلة Long headed ،
والقسم الآخر الذي يشتمل أصحاب الرؤوس المريضة Broad headed ، كما تطلق
كلمة الجنس على كل من الثلاثة فروع الرئيسية لذلك الجنس الأبيض (وهي
الآري ، والسامي ، والحامي (٢) .

(١) ففيما يتعلق مثلاً بالجنس الآري الذي كان الألمان يقولون أن أصلهم ينتسب إليه
وأن هذا الجنس هو أرقى الأجناس وأنه منشأ الحضارات القديمة ، وأنه لذلك يجب
أن تكون له السيادة على الأجناس الأخرى ، نقول أنه فيما يتعلق بهذا الجنس
نجد أن المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن سنة ١٩٣٤ (من علماء الأجناس) قد
قرر أن ذلك الجنس الآري (الذي كان معروفاً قديماً باسم الجنس الهندي -
الأوروبي أصبح لا وجود له في العصر الحديث ، كما يذكر العلامة Marlio
(عضو المجمع العلمي الفرنسي) في كتابه :

Dictature ou Liberté éd 1940 P. 134

راجع في ذلك كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (طبعة ١٩٦٣) ص ٢٧

(٢) راجع Haddon. Races of Man P. 2 وراجع مؤلف الأستاذ

الأمريكي Huntington حيث يقسم في مؤلفه القيم Character of Races

P. 75 — 78 الجنس البشري إلى خمسة أجناس رئيسية : (١) الجنس الأبيض

(أو القوقازي) ، (٢) الجنس الأصفر (أو المغولي أو الآسيوي) ، (٣) الجنس

الأحمر (أو الأمريكي) ، (٤) الجنس الأسود (أو الملايا) ، (٥) الجنس الأسود

(أو الزنجي أو الأفريقي) .

لزيادة التفصيل راجع كتابنا « المفصل في القانون الدستوري » ص ٢١١-٢١٥

المبحث الثاني

الأحزاب السياسية

تمهيد : لماذا قدمنا دراسة الأحزاب على غيرها من مواضيع نظام الحكم ؟

جرت تقاليد رجال الفقه الدستوري في معالجتهم لنظام الحكم (أو النظام السياسي) في بلد من البلاد أن نجدهم لا يعرضون الكلام عن الأحزاب السياسية إلا في مقام ختام الكلام عن ذلك النظام ، هذا إذا عرضوا لموضوع الأحزاب السياسية ، لأنه قل بل ندر أن نجد منهم من يعرض لمبحثه ، فغالبيتهم يغفلون عن بحث هذا الموضوع اغفالا تاما ، ذلك لأن سنة الدساتير في مختلف الدول جرت على ألا تشير بين نصوصها إلى الأحزاب السياسية ، وذلك رغم الدور الكبير الذي تلعبه الأحزاب في الحياة السياسية والدستورية للبلاد لا سيما في الديمقراطيات الغربية .

واننى لا أعلم — فيما أعلم — أن هناك دستورا من الدساتير أشار بين نصوصه إلى الأحزاب السياسية والدور الذي تقوم به اللهم إلا الدستور السوفييتي ودساتير الديمقراطيات الشعبية التي تقتدى به ، والدستور الفرنسي الحالي (الصادر عام ١٩٥٨ وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة ، الصادر في عهد الجنرال ديغول) (١) .

والدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ الذي نص (بالمادة ٥) على الاتحاد الاشتراكي العربي وإن كان في نظر الرأي الرسمي ، وفيما يرى كثيرون من رجال الفقه

(١) والدستور السوفييتي أشار (بالمادتين ١٣٦ ، ١٤١) إلى الحزب الشيوعي السوفييتي وهو الحزب الوحيد هناك ، فبميز الدستور ذلك المركز المتميز الذي يتبوؤه الحزب ، والدور الذي يقوم به في الحياة الدستورية للبلاد .

الدستورى لا يعد حزبا إلا أننا يئنا أنه فى حقيقة أمره صورة من صور نظام الحزب الواحد (١) .

على أننا نرى أننا لا يصح لنا أن نبدأ الكلام عن الدستور وعن السلطتين التشريعية والتنفيذية وغير ذلك من عناصر نظام الحكم فى إسرائيل قبل أن نتكلم أولا عن الأحزاب السياسية ، وذلك لأنه فضلا عما هو معروف من أمر ذلك التأثير الكبير الذى يحرزه النظام الحزبى على الحياة السياسية فى إسرائيل (٢) ، فلقد تبين لنا ضرورة تقديم دراسة الأحزاب السياسية على غيرها من عناصر نظام الحكم للأسباب التالية :

(أولا) لأن كلامنا عن مشكلة وضع الدستور فى إسرائيل يتطلب الإشارة فى مختلف المواضع إلى مختلف المواقف التى وقفها ، أو إلى مختلف الآراء التى أبدتها ، الأحزاب السياسية الإسرائيلية .

(ثانيا) لأن هذه الأحزاب هى التى كونت الجمعية التأسيسية التى عرض عليها مشروع الدستور ، بل إن الأحزاب (وبخاصة الأحزاب الصهيونية) هى التى أقامت إسرائيل (٣) .

(ثالثا) لأن زعماء الأحزاب يلعبون دورا كبيرا فى اختيار رجال الهيئات الحاكمة : أى رجال السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكذلك فى وضع التشريعات التى تقوم السلطة الثالثة (القضائية) بتطبيقها ،

(رابعا) لأن النظام الانتخابى المعمول به فى إسرائيل (وهو نظام التمثيل النسبى

(١) راجع كتابنا د الحريات العامة - نظرات فى تطورها وضماناتها ومستقبلها ، (طبعة ١٩٧٤) ص ١٨٦ وما بعدها .

(٢) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٦ .

(٣) الحريات الديمقراطية فى إسرائيل . تأليف الأستاذ صبرى جريس ١٩٧١ ص ١٣ بيروت . الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

الذى سيأتى الكلام عنه فيما بعد تفصيلا) قد أدى بأعضاء الكنيست (البرلمان) أن يعتبروا أنفسهم ممثلين لأحزابهم لائتمثلين لدوائرهم الانتخابية ، الأمر الذى أدى بالكثير من أعضاء البرلمان إلى العناية بأوجه النشاط الحزبى أكثر من عنايتهم بهماتهم الأولى كاعضاء برلمان وهى مهمة التشريع (١) (مما سنزيده فيما بعد تفسيرا وتفصيلا) .

الخلاصة : أن تقديم دراسة الأحزاب على غيرها من الموضوعات سيقى الكثير من الضوء على الكثير من المشاكل التى تثيرها دراسة نظام الحكم فى إسرائيل .

الفرع الأول

كلمة عامة عن الأحزاب وخصائصها فى إسرائيل

أهم خصائص النظام الحزبى فى إسرائيل

يمكننا أن نلخصها فيما يلى :

(أولا) التعدد الكبير — أبرز ظاهرة تلاحظ فى الأحزاب هناك هو تعددها تعدداً هائلا ، وحسبنا أن نذكر أن عددها بلغ فى الانتخابات التى حدثت لعام ١٩٥٩ ٢٦ حزبا ، وكنا نجد بالبرلمان (أو الكنيست الرابعة) على حد تعبيرهم) ١٢ حزبا ممثلا فيه (٢) .

وتلاحظ هذه الظاهرة حتى فى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين ، فقد كان هناك ١٢ حزبا تنافس فى انتخاب المقاعد النيابية القليلة فى المجتمع اليهودى (اليشوف yishuv) ، ذلك المجتمع الذى كان — كما قدمنا — عبارة عن دولة

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٥ .

(٢) وكان عدد الأحزاب التى تقدمت للانتخابات الأولى (لعام ١٩٤٩) ٢١ حزبا ، وفى انتخابات سنة ١٩٥١ كان عددها ١٨ حزبا — راجع فيما تقدم مؤلف أوسكار كرينر :

Government & Politics in israel (New York 1961) p. 61.

وقد أسفنا لعدم استطاعتنا العثور على مؤلف حديث يبين عدد الأحزاب حاليا فى إسرائيل .

فى دور التحضير ، أى أنه كان ينعم بقسط كبير من الحكم الذاتى ، وكان اليهود يقومون بانتخاب « المجلس القومى اليهودى » ، Vaad Leumi (١) .

أسباب التعدد - لهذا التعدد الهائل عدة أسباب ذكرها الباحثون الصهيونيون وغيرهم من الباحثين الغربيين ، نلخصها فيما يلى :

١ - كانت من النزعات التى تلاحظ لدى المهاجرين اليهود نزعة كل فريق منهم إلى التكتل مع أبناء وطنه القديم الذى كان ينتسب إليه ، وهاجر منه إلى إسرائيل (٢)

وكان ذلك أمرا طبيعيا نظرا لاختلاف اللغة وبالتالى اختلاف لون الثقافة بين كل فريق وآخر من المهاجرين (٣)

٢ - وكان الصهيونيون إلى جانب ما تقدم ينقسمون بين مذاهب وتيارات فكرية أوعية ئدية مختلفة، فهناك اليهود المتدينون المتمسبون Orthodox Religious Jews أولئك الذين كانوا يصرون على أن لهم تنظيما مستقلا خاصا بهم ، وهناك اشتراكيون لا يدينون بمذهب معين (non doctrinaires) فكانوا يضعون النزعة الوطنية (أى القومية اليهودية) فى المقام الأول emphasizing nationalism وهناك اشتراكيون يدينون بمذهب ماركس (أى شيوعيون) وهؤلاء يقدمون اشتراكيتهم (أو بمسألة أدق : شيوعيتهم) على القومية اليهودية، فكان طبيعيا أن يسكن كل فريق منها لنفسه حزباليرعى اتجاهاته الفكرية وبرنامجه العمل (٤)

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦١ .

(٢) أوسكار كرينز ص ٦١

(٣) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٥٤

(٤) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٤

والواقع أن هناك كثيرا من أرجه الخلاف بين مختلف الأحزاب حول مسائل كثيرة نذكر في مقدمتها :

النشاط الفردي الحر ، أو بالعكس الأخذ بالإشتراكية أو الشيوعية .
الفصل بين الكنيسة والدولة أى أن تكون الدولة غير ذات صبغة دينية
Secular تكفل حرية الفكر للملحدين كما تكفل حرية أو حرمة العقيدة للمؤمنين
أو بالعكس الأخذ بالتيوقراطية أى إقامة نظام الدولة على أساس الدين .
الاتجاه بالسياسة الخارجية إلى جانب الولايات المتحدة ، أو بالعكس إلى
جانب الاتحاد السوفيتي .

الأخذ بسياسة التوسع على حساب جارات إسرائيل العربية ، أو بالعكس
المحافظة على حدود إسرائيل بالحالة التى هى عليها Status quo .

هل تظل أبواب البلاد مفتوحة أمام المهاجرين من اليهود الذين يريدون
الهجرة إلى إسرائيل كما ينادى به أحزاب العمال (اليسار) ، أم يجب تقييد عدد
المهاجرين إلى الحد الأدنى كما يطالب بذلك أحزاب اليمين (المحافظون) ؟

ومن أوجه الخلاف ما يقترح من الحلول لمشكلة استيعاب (أو امتصاص)
البلاد للمهاجرين امتصاصا سريعا وكيفية توطينهم فى البلاد ، فبينما وجدنا
أحزاب اليمين تعارض العدول عن الأخذ بسياسة النشاط الفردي الحر
Private initiative وتعارض زيادة الضرائب من أجل سداده النفقات التى
تطلبها عملية امتصاص المهاجرين ، وجدنا بالعكس أحزاب اليسار العمالية
ترى أن الهدف القومى فى امتصاص نحو ١٠٠ ألف مهاجر مما يبرر وضع حد
أعلى للأرباح العالية كما يبرر فرض بعض الضرائب من أجل تحقيق هذا الهدف .
وكذلك من أوجه الخلاف هناك الخلاف حول إقامة أو عدم إقامة علاقات
بين إسرائيل وألمانيا التى كانت تحت حكم النازى أداة إبادة لليهود (١) .

(١) راجع فيما تقدم برنشتاين : مؤلفه The Politics of Israel (المرجع
السابق ذكره) طبعة ١٩٥٧ ص ٦١ ، ٦٢ .

النظام الانتخابي وأثره في تعدد الأحزاب — هناك فيما نرى سبب من أسباب ذلك التعدد غفل عنه أولئك الباحثون ، هو فيما نعتقد — أهمها ، وهو ذلك النظام الانتخابي المطبق في إسرائيل ، وهو نظام التمثيل النسبي للأقليات (الذي سيأتي الكلام عنه في موضعه تفصيلا) .

فأوجه الخلاف السابقة التي يذكرها الباحثون الصهيونيون وغيرهم لم تكن رغم كثرتها بل ورغم ما يشوب بعض هذه الخلافات من الحدة والشدّة — بكافية لتؤدي إلى مثل هذا التعدد الهائل للأحزاب في بلد صغير لا يتجاوز سكانه ثلاثة ملايين ، فذلك تعدد لا نعرف له مثيلا ، بل لا نكاد نعرف نصفه حق في البلاد التي يبلغ عدد سكانها عشرات أمثال هذا العدد ، لاسيما إذا عرفنا أن غالبية أوجه الخلاف المذكورة نجدها معروفة في البلاد الأخرى .

أما كيف يشجع ذلك النظام الانتخابي (نظام التمثيل النسبي Representation proportionnelle على تعدد الأحزاب ، فذلك لأن هذا النظام الانتخابي — كما هو معروف — يهدف إلى كفالة تمثيل مختلف الأحزاب في البرلمان تمثيلا يتناسب مع عدد أتباعها بين الناخبين ، وذلك مما يشجع قيام وبقاء الأحزاب الصغيرة (أي الأقليات السياسية) ، وبالتالي يشجع تعددها ، وذلك بخلاف النظام الانتخابي الآخر السائد في غالبية الدول ، وهو النظام الانتخابي الذي يأخذ بنظام الأغلبية système majoritaire فهو نظام لا يكفل — كما هو معلوم — للأحزاب الصغيرة تمثيلا يتناسب مع قوتها العددية (أي يتناسب مع عدد أتباعها بين الناخبين) بل قد لا يكفل لها تمثيلا ما في البرلمان ، وذلك لأن مرشح الحزب تحت ظلال هذا النظام الانتخابي (نظام الأغلبية) لا ينجح في الدائرة الانتخابية إلا إذا حصل على أغلبية عدد الأصوات التي أعطيت في الدائرة الانتخابية — لذلك نجد من شأن هذا النظام أن يؤدي إلى اختفاء الأحزاب الصغيرة ، أو إلى

اندماجها معاً لتكوين حزب كبير جديد، أو إلى التحاق أعضائها بأحد الأحزاب الكبيرة القائمة التي تستطيع الحصول على تمثيل لها في البرلمان . وتفسيراً لما تقدم فإننا نقدم مثالا لكل من هذين النظامين الانتخابيين :

ففي نظام الانتخاب بالأغلبية نجد أن الحزب الذي يحصل كل مرشح من مرشحيه في مختلف الدوائر الانتخابية على مجرد ٥١ ٪ من مجموع أصوات الناخبين في الدائرة الانتخابية يستطيع أن يحرز ١٠٠ ٪ من عدد المقاعد في البرلمان في حين أن الأحزاب الصغيرة (أي أحزاب الأقلية) التي يكون لها من الانباع ٤٩ ٪ من عدد الناخبين في كل دائرة انتخابية لا يحرز إلا صفرًا من مجموع المقاعد النيابية . ولا يفوتنا أن نوجه الأنظار إلى أن هذا المثال الذي ذكرناه نادر الحدوث إذ أنه يندر أن يحصل حزب الأغلبية على أغلبية عدد أصوات الناخبين في كل دائرة من الدوائر الانتخابية ، إنما ذكرنا هذا المثال على هذا النحو لنبين بل لنبرز كيف يؤدي هذا النظام الانتخابي (نظام الأغلبية) إلى عدم تشجيع أحزاب الأقلية على التمدد بل ولا على البقاء .

أما عن نظام التمثيل النسبي فإن له طرقاً أو أساليب متعددة لكفالة تمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلاً يتناسب مع عدد اتباعها بين الناخبين . ويلاحظ أن غالبية هذه الطرق أو الأساليب هي على جانب كبير من التعقيد ، ولعل أيسرها وأفضلها هي الطريقة التي يطلق عليها طريقة توزيع الأصوات وحرية توزيعها *vote cumulatif* (١) .

(١) هذه الطريقة تفترض (أولاً) الأخذ — كما سنبين — بنظام الانتخاب بالقائمة *Serutin de liste* ، كما تفترض (ثانياً) أن لكل ناخب عدداً من الأصوات بقدر عدد النواب الذين يطلب إليه أن ينتخبهم عنها ، ففي هذه الحالة يتقرر للناخب ثلاثة أصوات على الأقل ولأن يعمل على « توزيع أصواته » =

نقد النظام الانتخابي (للتمثيل النسبي) في إسرائيل - انتقد عدد كبير من الشخصيات الإسرائيلية (على رأسهم بن جوريون) مانجم عن ذلك النظام الانتخابي من انعدام الروابط بين النائب والناخب ، فذكره بن جوريون ، أن الناخبين لا يختارون أشخاصاً أحياء ، إنما هم يختارون قوائم جامدة صماء ، ويقول أحد نواب الكنيست المعارضين : ان الانتخابات هناك لا تعد مرآة للرأى العام ، (وذلك في مؤلفه : إسرائيل بدون صهيونية ، (بالفرنسية) ١٩٦٩ ص ١٤٨) - وما ذكره A. Arazio (في مؤلفه : النظام الانتخابي الإسرائيلي (بالفرنسية) طبع في جنيف عام ١٩٦٣ ص ١٥٧ - ١٥٩) : أننا نريد أن يمثل نواب الكنيست دوائرهم الانتخابية بصورة ملوثة ، ولكن كيف يستطيعون ذلك وهم لا يقطنون بها ، ثم يقول : إن بين المائة وعشرين

== على المرشحين كما أن له أن يعطى أصواته الثلاثة لشخص واحد من المرشحين، أو أن يعطى صوتاً واحداً لواحد من المرشحين وصوتين لشخص آخر ، وفي هاتين الحالتين الأخيرتين يعمل على تجميع أصواته .

فلنفرض مثلاً أن هناك في الدائرة الانتخابية ٦٠ ناخباً عليهم أن ينتخبوا ٣ نواب (ثلاثة) ، وأن هناك حزبين يتنازعا الناخبين وأن الحزب الأول يتبعه ٤٠ ناخباً والحزب الثاني يتبعه ٢٠ ناخباً ففي هذه الحالة نجد أن الحزب الأصغر (الثاني) يستطيع أن يضمن الحصول على مقعد من هذه المقاعد الثلاثة إذا عمد كل ناخب من هؤلاء الناخبين العشرين الى اعطاء أصواته الثلاثة الى مرشح ذلك الحزب الأصغر .

أما الانتخاب بالقائمة فيقصد به ذلك النظام الانتخابي الذي تقسم فيه البلاد الى دوائر انتخابية كبيرة (تبلغ الدائرة نحو محافظة ويعطى الناخب فيها صوته لعدد من الناخبين لا يقل عادة عن ثلاثة) لذلك فهو يكتب قائمة بأسمائهم . وقد جرت عادة الأحزاب أن يقدم كل حزب قائمة بأسماء مرشحيه .

راجع كتابنا : القانون الدستوري والأنظمة السياسية طبعة ص ١٤٩ .

عضو الذين يتألف منهم الكنيست يوجد نحو ١٠٠ يقطنون تل أبيب أو ضواحيها (١).

ثانيا - الخاصية الثانية من خصائص النظام الحزبي في إسرائيل أن غالبية الأحزاب فيها لا سيما الأحزاب القوية ذات النفوذ إنما كانت نشأتها في البلاد العربية (الأوربية) أى في غير البلد الذى تزاوّل فيها تلك الأحزاب نشاطها ولا يزال أولئك الصهيونيون الغربيون يتولون إدارتها حتى اليوم (٢). وهذه ظاهرة عجيبة فريدة لا نعرف لها مثيلا، في غير إسرائيل، وما هو أعجب أن نجد بعض تلك الأحزاب قد أنشئ قبل أن أنشئت إسرائيل ذاتها بنحو خمسين من السنين ١١

ولقد كانت تلك الأحزاب - إذا نحن استثنينا بعضها - نبت أو ثمرت (the outgrowth) الحياة العسامة في البلاد الأخرى، ولذلك فقد مرت هذه الأحزاب بفترات عصيبة، وذلك من أجل أن تتلاءم مع البيئة الجديدة في إسرائيل (٣).

ولقد ترتب عن انشأة الزعماء خارج إسرائيل أن أيديولوجيتهم كانت بعيدة عن الحقائق الفلسطينية (٤).

ولقد كانت الحركة الصهيونية الدولية ذاتها تشجع تكوين الأحزاب

(١) الأحزاب السياسية في إسرائيل، (بالفرنسية) للدكتور ريمون صايغ (طبعة عام ١٩٧١ ص ١٧٠).

(٢) راجع رسالة الدكتوراه للدكتور Mounier «الأنظمة السياسية لإسرائيل» (باريس ١٩٥٧) ص ١٦٠.

(٣) برنشتاين ص ٥٤.

(٤) راجع للدكتور ريمون صايغ مؤلفه : Le Système de Partis Politiques en Israël (طبع بيروت عام ١٩٧١) ص ٢٨٨.

(أى نعددها) لتأييد الحركة الصهيونية ، وذلك قبل نشأة إسرائيل . وفي الواقع نجد جميع الأحزاب الرئيسية هناك هي أحزاب صهيونية ، ولا يوجد غير صهيوني سوى أحزاب العرب والحزب الشيوعي ، وهذه كلها أحزاب صغيرة .

ثالثا — نجد أن غالبية الأحزاب في إسرائيل تتلقى معونات مالية من المنظمات اليهودية في الخارج، ولها منظمات counterpart بين اليهود في الدول الأخرى (١).

رابعا — تقوم الأحزاب الإسرائيلية — خلافا للأحزاب الأمريكية والبريطانية وغيرهما من أحزاب الديمقراطيات الغربية — بصورء تلفة من النشاط في الميدان الإجتماعى والإقتصادى ، وذلك بما يزيد من قوة ونفوذ الأحزاب هناك، فمن تشجيع المستوطنات، agricultural settlements البغيضة كما أنها تقوم بتنظيم الجمعيات التعاونية والبنوك وشركات التأمين لخدمة مستعمراتها الزراعية، كما أنها تبحث في الخارج عن موارد تستطيع الحصول منها على ما يلزمها من المال لتمويل مشروعاتها الاقتصادية ، كما أنها تفتش الكثير من الملاحى والنوادى الرياضية وحركات الشباب والمدارس وغير ذلك من منظمات الخدمات الاجتماعية لتلبي رغبات وحاجيات أنصارها. ويعتمد الواطن الإسرائيلي اليوم — إلى حد ما — على حزب سياسى ، وذلك من أجل الحافه بعمل من الأعمال ، وكذلك فيما يتعلق بوسائل التسلية recreation ، وفيما يتعلق بالسكن والمساعدات الخيرية، ولقد أدى ذلك كله إلى اعتماد الناخب على حزبه ، مما أدى بدوره إلى الإنقاص ، من عدد أصوات المستقلين ، تلك الأصوات التى تتأرجح أو تتذبذب عادة بين مختلف الأحزاب (أى أنها لا تظل ثابتة إلى جانب حزب معين) ، وفى ذلك عامل من العوامل الإضافية التى تعمل على الإعلام من شأن الحزبية وعلى التدعيم أو

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٤ ، ٦٣ .

التوطيد من نظام تعدد الأحزاب (١) .

كما عمل على زيادة نفوذ الأحزاب ضعف السكيسيت فيما يتعلق بكل ماله صلة بالأمن القومي ، وبصفة عامة فيما يتعلق بصنع القرارات السياسية ، أن السكيسيت يزاول رقابة لاحقة وليست رقابة سابقة ، ثم أنه لا توجد بها معارضته سياسية حقيقية (٢) . ويبدو لنا أن المعارضة تلعب دورها خارج السكيسيت أكثر وأكبر مما تلعبه داخلها .

خامسا - استبداد الحزب بأعضائه : إن عضو الحزب مقيد — فيما يبدي من الآراء في البرلمان — باتباع وجهة نظر الحزب ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض مسائل ذات أهمية ثانوية ، فأعضاء الحزب نجدهم يدلون بأصواتهم بالبرلمان إلى جانب معين ، وذلك بصورة يتبين منها بجلاء أن قرار التصويت كان معدا من قبل ليدل به الأعضاء من بعد ، وعضو البرلمان الذي لا ينفذ تعليمات حزبه بصدد التصويت في البرلمان جزاؤه الفصل من الحزب .

والواقع أن الأحزاب تعد في مقدمة القوى السياسية في إسرائيل ، وهي تمثل المحور الذي تدور حوله الحياة السياسية هناك (٣) .

(١) ولقد ذهبت أحزاب العمال في ميدان تنظيم الحياة اليومية للواطن إلى أبعد مما ذهبت إليه الأحزاب الدينية وأحزاب الطبقة الوسطى ، على أن جميع الأحزاب قامت بتنفيذ برامج للنشاط الاجتماعي .

راجع فيما تقدم : برنشتاين Bernstein (المرجع السابق) ص ٥٦ .

(٢) راجع « من يحكم في تل أبيب » ، (طبع بيروت عام ١٩٧٥ ص ٢٩٣ والمراجع المشار إليها فيه — للدكتور حامد ربيع .

(٣) راجع كتاب .

Israel : The Beginning and To morrow (New - York,) 1951 p.21

لمؤلفه : Hal Lehrman ، حيث يتكلم المؤلف عما يطلق عليه .

= « the absolutisme of party discipline »

اثر النظام الانتخابي — أن مما هو معروف عن نظام التمثيل النسبي الانتخابي (المصحوب عادة بطريقة الانتخاب بالقائمة ، حيث تكون الدائرة الانتخابية كبيرة لا تبرز فيها الصلة بين النائب والناخبين) أنه لا تكاد توجد فيه صلة اللهم إلا بين النائب والحزب الذي يقوم بترشيحه وشئون الدعاية لقائمة المرشحين في الانتخابات) . ويتبين من الإحصائيات التي أجريت أن ٥٦ ٪ من النواب الإسرائيليين الذين سئلوا عن أهم عامل من العوامل التي يرجع إليها إنتخابهم — أجابوا أن ذلك العامل الهام بل الأهم إنما يرجع إلى المكتب الرئيسي للحزب الذي أدرج أسماءهم في « قائمة » المرشحين التي يقدمها الحزب للناخبين (١) .

ومما تقضى به علينا الأمانة العلمية أن نوجه الأنظار إلى أنه يجب ألا يفهم بما أشار إليه بعض الباحثين من أمر ذلك الاستبداد الحزبي في إسرائيل أنه يعد ظاهرة من الظواهر الخاصة بإسرائيل ، فالواقع غير ذلك . الواقع أن هذه الظاهرة معروفة في غير إسرائيل من الديمقراطيات الغربية ، بل وفي البلاد ذات الماضي القديم فيها . وحسبنا أن نشير إلى ما هو معروف من أمر ذلك الاستبداد الحزبي في إنجلترا . وفي ذلك يذكر الأستاذ لورانس لويل Lawrence - Lowell (مدير جامعة هارفارد Harva بالولايات المتحدة الأمريكية سابقا) : « ان النائب في إنجلترا يتبع رأى الحزب الذي ينتسب إليه اللهم إلا في حالات نادرة ، وذلك حين يقتنع تمام الاقتناع أن سياسة الحزب بصدد المسألة موضوع التصويت هي سياسة خاطئة فاسدة » (٢) .

= وإلى جانب الأحزاب السياسية توجد قوى سياسية أخرى وهي المستدروت (اتحاد عمال إسرائيل) ، والكيكوتزات ، والمجالس المحلية، المؤسسة العسكرية. (١) راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن « الأحزاب السياسية في إسرائيل » (بالفرنسية . عام ١٩٧١) ص ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) راجع مؤلف لورانس لويل — الترجمة الفرنسية من كتابه بعنوان : L'Opinion Publique et le Gouvernement Populaire (éd. Paris, 1924) p. 126 ' 127.

ولقد صور أحد أعضاء البرلمان في إنجلترا تلك الحالة تصويرا طريفا إذ قال :
 « لقد سمعت في مجلس العموم كثيرا من الخطب التي غيرت رأيي ، ولكنني لم
 أسمع خطبة واحدة غيرت صوتي » (١) ١١

كما يجدر بنا كذلك أن نوجه الأنظار إلى أن النظام الانتخابي السائد في
 إسرائيل وهو نظام التمثيل النسبي (وهو خير معروف في إنجلترا ولا في أغلب
 الديمقراطيات الغربية) هو نظام من شأنه أن يزيد من سلطان الحزب على نوابه
 في البرلمان ، إذ أن عضو الحزب الذي ينتخب نائبا في البرلمان على أساس هذا
 النظام الانتخابي يعد نفسه مدينا بمقعده في البرلمان للحزب لا للدائرة الانتخابية .
 لذلك فهو يعد نفسه — كما قدمنا — ممثلا للحزب أكثر مما يعد نفسه ممثلا
 للدائرة الانتخابية .

سادسا - الاتجاه نحو التكتل : ومن خصائص هذه الأحزاب الاتجاه
 نحو التكتل في وجه أى خطر خارجي ، فالحرب التي شنها العرب ضد إسرائيل
 عام ١٩٤٨ نجدها ساعة الإعلان عن قيامها دعت كل المنظمات الصهيونية
 السياسية إلى التكتل وبالتالي أدت إلى توحيد المنظمات (أو العصابات)
 العسكرية الصهيونية وأنصارها في صفوف الجيش الإسرائيلي (رغم ما بين
 بعضها البعض من شديد العداء) (٢) .

(١) نقلا عن كتاب « القانون الدستوري » للأستاذين الدكتور عثمان خليل
 عثمان ، والدكتور سليمان الطماري (الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ص
 ٢٦٠ - ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « المفصل في القانون الدستوري » ، ص
 ٤٠٩ - ٤١٢ .

(٢) الجريبات الديمقراطية في إسرائيل (المرجع السابق) ص ١٥ ، ١٦ .

- ٢ -

الأحزاب المختلفة ومبادئها

تمهيد - لم تعرف إسرائيل حكماً إلا من خلال تكتل الأحزاب الحاكمة ، ولم تعرف معارضة ، إن وجدت ، إلا من خلال تكتل الأحزاب المعارضة ، لذلك كان لزاماً علينا قبل أن نتكلم عن هذه التكتلات الحزبية ، أن نبدأ أولاً بالكلام عن الأحزاب المختلفة .

تقسيم - الأحزاب في إسرائيل متعددة (كما قدمنا) تعدداً هائلاً . وخير وسيلة لدراستها - فيما نعتقد - أن نقسّمها إلى الأقسام الخمسة التالية :

(أولاً) - أحزاب العمال ، وتشمل حزب ما باي الذي أصبح أخيراً يسمى : حزب العمل الإسرائيلي ، وأحدثت عفودا .

(ثانياً) - أحزاب المحافظين ، وتشمل حزب الصهيونيين العموميين ، وحירות (١) ، والحزب التقدمي .

(ثالثاً) - الأحزاب الدينية ، وتشمل حزب مزراحى الذي أصبح يسمى : الحزب الدينى القومى ، وعمال مزراحى ، واجودات ، وعمال اجودات .

(رابعاً) الأحزاب الماركسية ، وتشمل الحزب الشيوعى وما بام .

(خامساً) أحزاب العرب (٢) .

(فأولاً) - أحزاب العمال

١ - ما باي أو حزب العمل الإسرائيلي ٢ - أحدثت عفودا .

تمهيد - يجدر بنا أولاً أن نوجه الأنظار إلى أن هنالك في إسرائيل

(١) ويقول برنشتاين (المرجع السابق) ص ٧٢ أن الصهيونيين العموميين ، وحירות هما أكبر حزبين بعد حزب ما باي .

(٢) ومن ذلك يرى أنسلم نر الأخذ بذلك التقسيم الذى أخذه برنشتاين (فى كتابه ص ٧٥) .

أحزابا عمالية أخرى عدا هذين الحزبين ، ولكن بعضها (مثل حزب ما بام) تغلب عليها الصبغة الماركسية (أى الشيوعية) ، و بعضها الآخر تغلب عليه الصبغة الدينية (مثل حزب عمال مزراحي ، وحزب عمال أجودات) لذلك رأينا الا وفق أن نلحق الطراز الاول بالأحزاب الماركسية والطراز الثاني بالأحزاب الدينية ولنذكر أولا :

كلمة عامة عن الحركة العمالية ونفوذها في اسرائيل وفي الحركة الصهيونية

كان النفوذ الأكبر في الحركة الصهيونية - إلى ما قبل بدء استعمار فلسطين على نطاق واسع (أى إلى ما قبل عام ١٩٢٠) - للطبقة الوسطى و سكان المدن ، و لسكننا وجدنا بعد ذلك التاريخ بعد أن هاجر إلى اسرائيل الكثير من عمال الزراعة أن ذلك النفوذ الأكبر في الحركة الصهيونية ثم في سياسة اسرائيل قد أصبح للطبقة العاملة أى لأحزاب العمال الصهيونية (١) .

وما يعمل على توطيد هذا النفوذ ما تقوم به تلك الأحزاب العمالية من أوجه النشاط الاقتصادي في الاسكان الزراعي agricultural settlement «المستوطنات» وما يقوم به «اتحاد عمال اسرائيل» الهستدروت Histadrut من اشروعات ولقد قام هؤلاء المهاجرون بتحقيق أحد أهداف الصهيونية وهو إعداد الوطن القومي اليهودي Jewish homeland أى تمهيد أو إعداد أرض الشعب اليهودي بواسطة طائفة عمال الزراعة .

أحزاب العمال الاسرائيلية والمذاهب اشتراكية المختلفة — لقد كانت تلك الأحزاب العمالية موزعة بين مختلف المذاهب الاشتراكية ، وذلك حتى

(١) أوسكار كرينز: Government politics in Israel 1961 p. 65

عام ١٩٢٩ ، ثم وجدنا ما قد أخذت تدريجياً تحت تأثير نير ظروف
وضرورات الحياة في فلسطين يتقلص ما بينها من فروق إيديولوجية (مذهبية)
في اتجاهين أو تيارين رئيسيين .

(الأول) كان يعمل أصحابه بوحى تعاليم أحد تلاميذ تولستوى (وهو
(A. D. Gordon) وقد كان جوردون هذا يدعو إلى بعث الأمة اليهودية عن طريق
العمل وبوجه خاص العمل فى الزراعة ، بعبارة أخرى أن هذه التعاليم كانت توصى
« بعبادة العمل ، والعودة إلى الأرض أى سكى الريف والقيام بالأعمال الزراعية .
وهذه الجماعة غير ماركسية ، وقد كان لها تأثير عميق على الحركة الصهيونية (١)
أما الاتجاه أو التيار (الثانى) فإن أصحابه ماركسيون متعصبون يؤمنون
« بالصراع بين الطبقات والأساليب الثورية .

وليس هنا مقام الكلام تفصيلاً عن هذين المذهبين : مذهب ماركس
ومذهب تولستوى اللذين يتبع كلا منهما كل من هذين الاتجاهين أو التيارين
السابقين ، وحسبنا هنا أن نذكر أنه إذا كان كل منهما يعادى النظام الرأسمالى
والمسكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويرى إلغاهما إلا أن مذهب ماركس يرى
إتباع العنف والأساليب الثورية وبث روح الحقد والكراهية فى نفوس الطبقة
العاملة ضد الطبقة الرأسمالية ، بخلاف تعاليم تولستوى فهى توصى بالمحبة والأخاء
وعدم استعمال العنف وإتباع المقاومة السلبية ، وهى التعاليم التى اقتبسها غاندى
فما بعد وطبقها فى الهند (٢) .

(١) راجع رسالة الدكتور Mounier بعنوان الانظمة السياسية لدولة اسرائيل ،
(طبعت بباريس ١٩٥٧) ص ١٩٥ ، وكتاب برنشتاين . The politics of Israel
(طبعة ١٩٥٧) ص ٥٨
(٢) لزيادة التفصيل راجع كتابنا القانون الدستورى ، والانظمة السياسية =

الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل) — ولقد اتحد أصحاب هذين الاتجاهين السالفين في عام ١٩٢٠ ليشكلا الهستدروت ، Histadrut (أو اتحاد عمال إسرائيل) الذي كان معنياً بالنشاط الاقتصادي والجمعيات التعاونية ، ولكن ظل كل منهما يعمل وحده في مزاولة نشاطه السياسي وما يتعلق به من المسائل المتعلقة باسكان المهاجرين اليهود بفلسطين (١) .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة العامة عن الحركة العمالية فإننا ننتقل إلى الكلام عن كل من الحزبين العبايين : ما باي ، واحدوت عفودة .

— ١ —

حزب ما باي (Mapai)

(أو حزب العمل الاسرائيل)

إن كلمة ما باي بالعبرية هي مختصر لعبارة «حزب العمال الزراعيين لاسرائيل» وقد أصبح حالياً يعرف باسم «حزب العمل الاسرائيلي» (أو حزب العدل) (٢) .

نشأته — في عام ١٩٢٩ عمل أصحاب هذين الاتجاهين السالفين على تصفية ما بينهما من وجوه الخلاف للوصول إلى حل وسط مما أدى إلى نشأة حزب واحد جديد ، غير أن ذلك الاتحاد أو الاندماج كان على قدر كبير من العسر إذ أنهما لم

== (الطبعة الثانية ١٩٦٣) ص ٣٤٤ - ٣٥٥ ، وراجع كتاب «أفكار تولستوى الحية» تقديم الكاتب الألماني الكبير استيفان زفايج وترجمة الاستاذ أحمد عصام الدين (طبعة ١٩٦٢) ص ١٢ - ١٦ ، ٣٤ .

(١) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٨

(٢) راجع The Republic of Israel للدكتور دنر Dunner (طبعة نيويورك ١٩٥٠ ص ١٢٧) — و «الحريات الديمقراطية في اسرائيل» طبع بيروت ١٩٧١ - الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية

Rushbrook Williams : The State of Israel (London Ed 1957) p. 160

يوفقاً إلى التغلب على ما بينهما من خلافات مذهبية ، ففي عام ١٩٤٤ انفصلت الجماعة الماركسية وكونت حزبا مستقلا واتخذت لنفسها تسمية «حدوت عفودا» (أى «اتحاد العمل») .

كان يتبوأ حزب ما باى مكانا وسطا بين طرفين متضادين متطرفين : بين الشيوعيين (غير الوطنيين أى غير الصهيونيين) من ناحية ، والوطنيين المتطرفين من ناحية أخرى (١) .

(أولا) مبادئ الحزب وسياسته

مهيّد — يجدر بنا أولا أن نوجه الأنظار إلى أن أنه كما كان هذا الحزب لم يحصل أبدا فى الانتخابات على الأغلبية المطلقة التى تمكنه وحده من تأليف الوزارة ، لذلك فقد كان مضطرا إلى الائتلاف مع بعض الأحزاب الأخرى لتتمكن وزارته من الحصول على الأغلبية المطلقة (أى النصف + ١ على الأقل) من أصوات أعضاء الكنيست ، لذلك كان الحزب يتجه تارة إلى أحزاب اليسار (مثل حدوت عفودا ، وما بام) وتارة إلى أحزاب اليمين المعتدل (مثل حزب الصهيونيين العموميين) وكثيرا ما كان يتجه إلى الأحزاب الدينية (وعلى وجه الخصوص الحزب الدينى القومى) للائتلاف معها (٢) .

١ - الأخذ بنظام اشتراكى — يقوم على تشجيع الحركة التعاونية وتحديد ساعات العمل وتقرير أجازات سنوية والمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة فى الحقوق .

فهذا حزب اشتراكى غير ماركسى ، نجد أن ولامه للاشتراكية يجد أمراً ثانوياً

(١) راجع : رشبروك وليامز

(٢) الحريات الديمقراطية فى اسرائيل (المرجع السابق) ص ١٧

بالنسبة الى ولائه غير المحدود ، للأمة اليهودية ، (أى النزعة الصهيونية) (١) .

٢ - وفي مقدمة المبادئ ذات الصبغة الصهيونية لهذا الحزب العمل على ما يطلقون عليه ، بجميع المنفيين ، أى تشجيع الهجرة اليهودية الى اسرائيل (٢) .

٣ - فى السياسة العسكرية - يعارض الحزب فكرة الحرب الوقائية

(ازاء البلاد العربية) ، على أننا نجد مع ذلك قد قرر مهاجمة شبه جزيرة سيناء عام ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثى (٣) .

٤ - معارضة مبدأ وضع دستور مدون - ومن مبادئه كذلك

معارضة فكرة وضع دستور شامل مدون للدولة ، لأن من شأن الأخذ بهذه الفكرة أن تثير خلافا حادا مع الأحزاب الدينية ، وهو خلاف يهدد بفصم عرى الوحدة القومية ، وذلك لأن هذه الأحزاب الدينية تطالب أن يقوم الدستور على أساس الدين (أى الشريعة الموسوية) ، وهذا هو ما تعارضه بقية الأحزاب الأخرى التى رأت - لهذا السبب - العدول عن فكرة وضع دستور

(١) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه (الانظمة السياسية لدولة اسرائيل)

ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

وفى ذلك كتب بن جوريون فى Jewish labour Londres, 1935 يقول : «أن كفاح العمال فى فلسطين لم يكن ولن يكون فحسب كفاح مصالح بين الطبقات ، أنهم لا يستمدون قوتهم من تنظيمهم الطبقي ومن نظرتهم الاجتماعية vision sociale فحسب ، ولكنهم يستمدونها كذلك من رسالتهم القومية التى يمتزجون معها ، وتلك الرسالة هى استعادة اسرائيل - راجع بحثا عن نظام الحكم فى اسرائيل منشور بمجلة The Middle East 3rd edition. Edited by Sir Reader Bullard(Oxford Univeresity press 1958. p 292.

(٢) رشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٠

(٣) أوسكار كرينز Oscar Kraines (المرجع السابق) ص ٦٧

مدون شامل ، وإنما نجدها قد آثرت إصدار الأحكام الدستورية بقوانين عادية (أى يوافق عليها البرلمان) تصدر بقوانين متفرقة كلما دعت الحاجة إلى صدور قانون منها (١). (وسوف نعود إلى معالجة هذه المسألة تفصيلاً في البحث الثالث).

٥ - تعديل نظام الانتخاب — ومن مبادئ الحزب العمل على تعديل نظام الانتخاب بالقائمة والتثيل النسبي (وهو النظام الذى اتبنته إسرائيل كما قدمنا) ، وذلك للأخذ بنظام الانتخاب الفردى والفوز فى الانتخاب بالأغلبية (أى بأغلبية عدد أصوات الناخبين) (٢) ، وذلك لأن هذا النظام الثانى يهيئ لحزب ما باى فرصة الحصول على الأغلبية المطلقة فى مقاعد البرلمان (رغم أنه لا يحصل على الأغلبية المطلقة لأصوات جميع الناخبين فى البلاد) ، وحصوله على الأغلبية المطلقة فى البرلمان يمكنه من تأليف الوزارة وحده ، أى دون أن يكون مضطراً للاعتماد على الأحزاب الأخرى الصغيرة ، وهذا بخلاف نظام الانتخاب الحالى

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٦٥ .

(٢) يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى التفرقة بين ما يطلق عليه « نظام الانتخاب الفردى » ، ونظام الانتخاب بالقائمة ، فالأول هو ذلك النظام الذى تقسم فيه البلاد إلى دوائر انتخابية - خيرة تنتخب كل دائرة منها نائباً واحداً (أى فرداً) كما كان الشأن دائماً فى مصر وغالبية الدول أما الثانى فهو ذلك النظام الانتخابى الذى يقضى بأن تقسم البلاد الى دوائر انتخابية كبيرة كل منها تنتخب عدداً معيناً من النواب (لا يقل عادة عن ثلاثة) فكل حزب فى هذه الحالة يقدم قائمة تتضمن أسماء مرشحيه ، والناخب حين يدلى بصوته إنما يكتب قائمة بأسماء من يختارهم ، وهى عادة قائمة الحزب الذى ينتمى إليه ، والدائرة الانتخابية فى هذه الحالة دائرة كبيرة تبلغ عادة نحو محافظة من المحافظات فى حين أن الدائرة الانتخابية فى حالة الانتخاب الفردى لا تزيد عن نصف عدد مجموع القرى التابعة لمركز من المراكز .

ويلاحظ أنه فى حالة الأخذ بنظام التمثيل النسبي فإنه يؤخذ عادة منه بنظام الانتخاب بالقائمة لزيادة التفصيل راجع كتابنا (القانون الدستورى والأنظمة

السياسية) ص ١٤٦ - ١٤٨ .

(نظام الانتخاب بالقائمة والتمثيل النسبي للأقليات السياسية) ، فهو نظام لا يمكنه من الحصول على الأغلبية المطلقة في البرلمان (وإن كان يحصل فيه على الأغلبية النسبية) وبذلك يضطر لتأليف وزارة ائتلافية أى أنه يضطر من أجل تأليف وزارة أن يشرك معه أحزاباً أخرى صغيرة كالأحزاب الدينية التي لا تتفق مبادئها في بعض المواضع - مع مبادئه (١) .

٦ - في السياسة الخارجية - لقد ترتب على العون الأمريكي لإسرائيل ، والحركة المعادية للصهيونية في الكتلة السوفيتية ، أن جعلت إسرائيل (التي يسيطر هذا الحزب - إلى عهد قريب - على سياستها) إلى جانب الكتلة الغربية في سياستها الخارجية (٢) .

وكان قادة هذا الحزب يدينون بسياسة التقرب من جميع الدول حتى لا يكونوا تحت رحمة دولة واحدة لا سيما في أوقات الأزمات الحادة ، ذلك كان بوجه خاص رأى بن جوريون وسياسته . وبعد أن هجر حزب الماباي عام ١٩٤٨ وجدنا خلفاءه يتقربون إلى أحد كبير من الولايات المتحدة ، وقد حصلت إسرائيل بمقتضى هذه السياسة على مهمونات عسكرية هائلة ومستمرة من الولايات المتحدة . وكذلك يرجع إلى حزب الماباي الفضل فيما حدث من تدعيم العلاقات بينها وبين

(١) ولقد سبق لـ بن جوريون أن قدم للبرلمان مشروع قانون لإجراء هذا التعديل ولسكن الأحزاب الأخرى الصغيرة لا يمكن بداهة أن يوافق ممثلوها في البرلمان على هذا المشروع . وذلك لما يصيبها به من الضرر لأنه لا يهيئ لها فرصة الحصول على مقاعد في البرلمان يتناسب عددها مع عدد أتباعها بين الناخبين .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٦ .

(٢) راجع The middle East البحث السابق الإشارة إليه ص ٣٩٢ .

ألمانيا النازية وما حدث من دفع تمويلات من ألمانيا لإسرائيل عما ارتكبه
حكم هتلر في ألمانيا من جرائم ضد اليهود .

ثم أن الماباي يعنى بأمر اليهود الذين يقطنون البلاد الأخرى ، وكان يعنى -
أكثر مما يعنى غيره من الأحزاب - بأمر اجتذاب اليهود للهجرة (أو العودة ،
على حد تعبيرهم) إلى إسرائيل .

وفيما يتعلق بمطامع اليهود في الأراضي العربية فقد كان تعبر عنها كلمة
بن جوريون عام ١٩٥٢ ، أن إسرائيل ليست سوى جزء من وطننا (١) .
(ثانيا) مركز الحزب : مدى قوته وأسبابها — يعد هذا الحزب (كما قدمنا)
أقوى الأحزاب الإسرائيلية ، رغم أنه لم يحصل مطلقا على الأغلبية المطلقة من
أدوات الناخبين في الانتخابات النيابية ، ولكنه كان إلى عهد قريب — يحصل
دائما على الأغلبية النسبية .

كان هذا الحزب ينزع إلى أن يخطط بينه وبين الدولة: أليس زعماءهم الوزراء
للوزارات الرئيسية في الحكومة ؟ وعصابته المسلحة الخاصة السرية السابقة
(الهاجاناه) ألم تكن نواة الجيش القومى لإسرائيل ؟ وأعضاؤه ألم يصبح كثير منهم
من موظفى الحكومة ؟ ان الحزب — على أى حال — ينسب لنفسه الفضل فيما
يصدر من الحكومة من تصرفات (٢) .

(١) Israel Year book 1952. Gouvernement of Israel كان ذلك
نقلا عن مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن الأحزاب السياسية في إسرائيل
(بالفرنسية) ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) وأن ذلك الخلط أو المزج بين الحكومة والحزب نجده يستغل بوجه
خاص في المعركة الانتخابية فمرقان المهاجرين بالجميل نحو الدولة إنما يوجه إلى
الحزب الرئيسى في الحكومة الائتلافية (وهو حزب ماباي) ، ومن الناحية =

والواقع أن هذا الحزب كان - الى عهد قريب - يسيطر سيطرة كاملة على حكومة إسرائيل وعلى الصهيونية العالمية ويوجه نشاطها ، كما كان أكثر الأحزاب شهرة في الخارج (١) .

ولقد كان هذا الحزب عاملاً أساسياً في حياة البلاد منذ عام ١٩٣١ ، وغالبا ما كان تاريخه مرادفاً لتاريخ البلاد ذاتها - ففي عام ١٩٣٣ أصبح من القوة بحيث استطاع أن يستأثر بالاشراف على القسم السياسي في الوكالة اليهودية بفلسطين - وبعد إنشاء إسرائيل كان يحصل دائماً على الأغلبية النسبية من مقاعد الكنيست (البرلمان) ، ففي انتخابات عام ١٩٥٥ حصل على ٤٠ مقعد في الكنيست (التي تضم ١٢٠ مقعداً أي ١٢٠ عضواً) ، هذا فضلاً عن التأييد المستمر له من خمسة نواب يمثلون أحزاب العرب في إسرائيل ، وهي تتبع دائماً حزب ما باي (الهم إلا في بعض حالات قليلة سيرد بيانها بصدد الكلام عن أحزاب العرب (٢) .

حرب أكتوبر - ولقد كان من نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ والنصر للعظيم الذي أحرزته مصر أن أدت إلى تصدع حكومة هذا الحزب ، والحزب ذاته ، مما مهد الطريق إلى كتلة ليكود بزعامة مناحم بيغن أن يشكل أول وزارة له في مايو ١٩٧٧ .

== الأخرى نجد أن خصوم هذا الحزب ينسبون اليه بأنه عمد - في السنوات الأولى لقيام الدولة بوجه خاص - إلى توزيع الوظائف الحكومية على أصدقائه السياسيين - راجع رسالة مونييه ص ١٩٦ .

(١) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين عام ١٩٦٣ ص ١٤٤ .

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٦ ، ٥٩ - ورشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٠ .

(١) نقصان عدد المقاعد النيابية التي أحرزها الحزب وأسبابها

يلاحظ أن عدد المقاعد النيابية التي أحرزها الحزب في الانتخابات الأولى (عام ١٩٤٩) كان ٤٦ مقعداً ثم نزل إلى ٤٥ في الانتخابات الثانية (عام ١٩٥١) ثم نزل إلى ٤٠ في الانتخابات الثالثة (عام ١٩٥٥) ، وهناك تفسيرات مختلفة لسبب ذلك النقصان المطرد في عدد ما أحرزه الحزب من المقاعد النيابية .

فالبعض يفسرون هذا النقصان بأنه كان أثراً من آثار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، إذ أن من شأن تلك الهجرة أن تجعل السياسة المعتدلة المتزنة (كما يقولون) لحزب ما باي أقل جاذبية بالنسبة للمهاجرين الجدد الذين يعوزهم الجلد والصبر على ما يلاقون من متاعب في الفترة الأولى من إقامتهم في إسرائيل ، وهؤلاء المهاجرون ينظرون عادة إلى هذا الحزب بأنه هو الحكومة ، أو بالأقل هو المسئول الأول عن تصرفاتها .

ويفسر البعض الآخر ذلك النقصان في عدد المقاعد النيابية بأنه رد فعل طبيعي لطول مدة بقاء هذا الحزب في مراكز الحكم والسلطان ، الأمر الذي يحمل البعض على أن يداخله شعور النفور من الحزب (١) .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ الكبير لاسكي LasKi من أن أغلبية الناخبين في إنجلترا توجه أحياناً إلى التصويت لمرشحي حزب معارض لا لسبب إلا لمجرد نفورهم من حزب الأغلبية لأن وزارته ظلت في الحكم أمداً طويلاً (٢) ، على أن الكثيرين من الإسرائيليين يأملون أن ذلك الحظ السيء (أي أن ذلك النقصان في عدد المقاعد النيابية) لن يستمر طويلاً لأن

(١) رشبروك وليامز ص ١٦٠

(٢) LasKi : Democracy in Crisis

السياسة التي يتبناها هذا الحزب تعد — فيما يعتقدون — أكثر اتفاقاً مع المصالح الحقيقية لإسرائيل (١) .

وفعلاً فقد ازداد عدد أعضائه بالبرلمان الى ٢٤ نائباً، وهو العدد الذي أحرزه بعد انتخابات سنة ١٩٥٩ ، كما كان له بالوزارة التي كان يرأسها بن جوريون إذ ذاك ١١ وزيراً (وهي تتألف من ١٦ من الوزراء) (٢) .

وعلى كل حال فقد ازداد عدد أعضاء هذا الحزب في السنوات السابقة على حرب أكتوبر الى أربعة أمثال ما كان عليه لدى نشأة إسرائيل (عام ١٩٤٨)، ولكننا نجد أن الرجال الذين كانوا على رأس الحزب هم أنفسهم الزعماء القدماء الذين هاجروا الى فلسطين نازحين من روسيا وبولندا منذ بضعة عشرات من السنوات (٣) .

(ب) أسباب قوة الحزب — ترجع قوته الى أسباب عدة تشخص فيما يلي :

١ — تاريخه وجهاده في الحركة الصهيونية، وفي إعداد الوطن القومي

بفلسطين قبل انشاء إسرائيل .

لقد لعب هذا الحزب — كما قدمنا — دوراً أساسياً في حياة البلاد منذ عام ١٩٣١ ، وكثيراً ما كان تاريخه مرادفاً لتاريخها ، فنقد كان من هذا الحزب قادة الجالية اليهودية أثناء النضال العربي المسلح الذي قام به الغدائيون العرب ضد العصابات اليهودية بفلسطين فيما بين عامي ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ — كما عمل هذا الحزب

== ص ٦٨ — ولقد كان لاسكي (نبل وفاته في أواخر النصف الأول من هذا القرن) أستاذاً بمدرسة العلوم الاقتصادية والسياسية بلندن كما كان الرأس المفكر لحزب العمال البريطاني .

(١) وشبروك وليامز ص ١٦٠

(٢) تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق الاشارة اليه) ص ١٤٤

(٣) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) طبعة ١٩٦١ ص ٦٨

على الشاء العصابة السرية (أو - على حد تعبيرهم - الحرس الوطنى) المعروفة باسم الهاجانا Hagana (١) ، كما أنه أنشأ الفيلق Brigade اليهودى فى الحرب العالمية الثانية لمعاونة الحلفاء فى الحرب ضد ألمانيا النازية ، كما قام بمباشرة الدبلوماسية الصهيونية الدولية منذ عام ١٩٣٩ ، كما قام بارسال مبعوثين الى أوروبا لتنظيم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين ، كما أنه يعد فى نظر اليهود والحزب الذى كسب الاستقلال ، (٢) .

٢ - خبرته السابقة فى العمل بالمنظمات الصهيونية (قبل انشاء اسرائيل)
لقد كسب هذا الحزب خبرة نتيجة لما كان له من الاشراف على القسم السياسى للوكالة اليهودية أثناء عهد الانتداب البريذاني بفلسطين ، ولقد كان قادة هذا الحزب بمثابة القلب للوكالة اليهودية فى عهد الانتداب ، ولذلك كان من يسير الأمور عليهم أن يتقبوا المراكز الرئيسية فى عهد الحكومة المؤقتة فى عام ١٩٤٨ ، عقب انشاء اسرائيل ، كما كانت لهذا الحزب الاغلبية فى المستدروت ، (اتحاد عمال اسرائيل) ، وكان فى ذلك أكبر مصدر من مصادر قوته (٣) .

(١) كلمة الهاجانا معناها باللغة العبرية ، الدفاع ، ولقد كانت بمثابة الحرس الوطنى لطائفة اليهود المقيمين بفلسطين فى عهد الانتداب البريذاني - راجع فى ذلك Ben Halpern : "The idea of the jewish state", (Massachusetts) 1961 Ed; Harvard University press, p. 43

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٥٩ ، ٦١

(٣) راجع " دولة اسرائيل " للدكتور شوراكى Chouraqui ص ٥٦ حيث يقول ان الماباى هو حزب عمالى يستند الى قوة النظام النقابى للعمال الذى يتمثل فى المستدروت Histadrut ، ولقد أنشئت المستدروت عام ١٩٢٠ ، وكان عدد أعضائها ٤٣٣ رء فوصل العدد فى عام ١٩٥٣ الى ٧١٣ رء ٩٧٠ ، وهى تمثل بذلك ٧٢٪ من الطبقة العاملة فى ذلك الحير وأبواب هذه الهيئة مفتوحة لجميع النزعات السياسية .

راجع " دولة اسرائيل " للدكتور شوراكى ص ١١٣

ونظرا لما أحرزه هذا الحزب من القوة في الوكالة اليهودية وفي المجلس القومي Vaad Leumi (الذي سبقت الإشارة إليه في عهد الانتداب) كان للحزب المabay خبرة أكثر مما أحرزه غيره من الأحزاب في شؤون الحكم و الإدارة (١).

٣ - خبرة الحزب بشؤون الحكم (بعد انشاء اسرائيل) ومرونته السياسية منذ انشاء اسرائيل قدم الحزب الى الوزارة رئيسها وكذلك وزراء الوزارات الهامة (كوزارة الدفاع والمالية والشؤون الخارجية) .

وبفضل حصول الحزب على تأييد المحافظين بصدد سياسته الخارجية الموالية للغرب ، وعلى تأييد الأحزاب اليسارية بصدد سياسته الداخلية، وبفضل حصوله على تعاون الحزب الديني الرئيسي «عمال مزراحي» (hapoel Hamizrachi) وذلك مقابل ترضيته بصدد بعض مطالبه في المسائل الدينية، بفضل ذلك كله وبفضل ما أبداه الحزب من المرونة السياسية استطاع الحزب أن يحقق استقراراً معتدلاً في الشؤون السياسية في إسرائيل (٢) .

٤ - دقة تنظيمات الحزب - لقد كان مabay منظماً تنظيمياً دقيقاً خيراً مما كان عليه غيره من الأحزاب الإسرائيلية ، وذلك من أجل العمل على استيعاب (أو «امتصاص») البلاد للمهاجرين .

ومع ذلك فإنه نظراً لما أصاب الحزب من الخسارة في انتخابات يوليه سنة ١٩٥٥ - كما قدمنا - (إذ نقص عدد المقاعد النيابية التي أحرزها من ٤٦ الى ٤٠)

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٥٩ ، ٦٠

(٢) كما أن بن جوريون (رئيس الحزب) يرى العمل على توثيق الروابط السياسية بين الطبقة المثقفة والعمال - راجع فيما تقدم برنشتاين (المرجع السابق) ص ٦٠ ، ٦٤ .

فقد عمل الحزب على تعديل نظامه ، فلقد كان جهاز الحزب لغاية ١٩٥٥ ذا صبغة مركزية الى حد كبير ، لذلك كان يهدف هذا التعديل الى أن يكون أكثر اتجاها نحو اللامركزية أى ذا صبغة أكثر ديمقراطية (١) .

٥ - من دلائل قوة الحزب - يذكر من تلك الدلائل أنه استطاع أن يحصل فى عام ١٩٦٩ على مساعدات أجنبية بأكثر من ٣ مليون دولار ثم هو يسيطر على المستدروت ، وعلى قدر معين من الكيوتزات ، وله ممثلون فى القيادة العسكرية ، ثم أنه كان - الى عهد قريب - يسيطر على الانتخابات المحلية وبصفة خاصة البلديات الكبرى (٢) .

٦ - شخصيات الحزب - ولهذا الحزب تنتسب الشخصيات السياسية الكبيرة المعروفة فى خارج إسرائيل ، وعلى رأسها شخصية بن جوريون Pen Gurion وشاريت Sharett اللذان تداولا رئاسة الوزارة منذ نشأة إسرائيل أمدا طويلا (٣) .

(١) ولقد كان مما يقضى به هذا التعديل أن ينتخب مؤتمر الحزب مجلسا يتكون من قادة الحزب ويمثل الفروع المحلية ، على أن يعد هذا المجلس هو الهيئة العليا فى الحزب ، وفى الفترة التى تقع ما بين أدوار انعقاد جلسات هذا المجلس ، فإن قيادة الحزب تودع بين أيدي اللجنة المركزية المسكونة من ١٢٠ عضوا ، وهذه اللجنة بدورها تفوض السلطة الى لجنة صغيرة هى « اللجنة التنفيذية القومية وإلى سكرتاريته » - برنشتاين ص ٦١ .

(٢) راجع political systems Freudenheim : 1967 p. 65 وكتاب Government in Israel 1967 p. 87 وكان ذلك نقلا عن كتاب « من يحكم فى تل أبيب » لـكتور حامد ربيع ص ٣٠١ .

(٣) (٤) وفى مقدمة زعماء الحزب الذين تولوا الوزارة ليني إشكول Eshkol جولدا مير Meir - راجع رشبروك وليامز (المرجع السابق) ص

ولقد قامت إحدى هيئات البحوث الاجتماعية في إسرائيل

Institute of Social Research

في عام ١٩٥٦ بدراسة قيادة هذا الحزب فتبين لها أن غالبية قادة الحزب من الرجال المسنين ، فنحو ثلاثة أرباعهم هاجروا من روسيا أو بولندا فيما بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩١٠ (١) ويجدر بنا أن نذكر نبذة موجزة عن كل من الشخصيتين الكبيرتين للحزب : بن جوريون ، وشاريت .

(١) بن جوريون . - ولد بن جوريون في بولندا في الجزء الذي كان خاضعاً من بولندا لروسيا القيصرية قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان ميلاده عام ١٨٨٦ ، ولقد أقام في فلسطين منذ عام ١٩٠٦ (أي حين كان يبلغ العشرين من العمر) ، ولقد كان قبل إنشاء إسرائيل رئيساً chairman للوكالة اليهودية بفلسطين . كما كان يشرف على قسم الأمن العام (٢) - وبعد خبرة طويلة في المنظمة الصهيونية العالمية وفي الوكالة اليهودية أصبح بن جوريون رئيساً للوزارة في الحكومة المؤقتة التي قامت عقب نشأة إسرائيل وقبل اجتماع الكنيست لأول مرة ، ثم أصبح رئيساً للوزارة في الوزارات التي شكلت بعد اجتماع الكنيست (٣) .

(١) ولقد كان ١٣٪ / فحسب من القادة القدماء للحزب من حملة الشهادات الجامعية راجع فيما تقدم برنشتاين ص ٦٣ .

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٥ بالهامش رقم ٦

(٣) وفي عام ١٩٥٣ صرح بن جوريون أنه لا يريد أن تكون رئاسة الوزارة احتكاراً لشخص واحد (يقصد شخصه) فاعتزل رئاسة الوزارة وتركها لزميله (واحد أعضاء حزبه) وهو شاريت ، ورحل بن جوريون إلى النقب للاشتغال بالزراعة ، ويظن الكثيرون أن الذي دفعه إلى ذلك ضيقه بما أبداه حزبه من عدم الفهم لمقتضيات وضرورات ظروف الحكم (ويلاحظ أن تركه للحكم إنما كان لفترة مؤقتة كما هو معلوم) راجع رشبروك - وليامز ص ١٦٨ ، ورسالة الدكتور مرنيه ص ١٩٦

وكان يسود اسرائيل شعور عام بأن بن جوريون هو الزعيم الذى تلجأ اليه اسرائيل حين تجتاز احدى الازمات . وأن اسرائيل كانت تشبه بن جوريون بالمستر ونستون تشرشل فيما يحرزه كل منهما من قوة الشكيمة ومن المقدرة على الارتفاع فوق نزعات أو رغبات الجماهير حين يعتقد أنها تتجه اتجاها خاطئا .

ثم هو يحظى بمحبة وتقدير كبيرين من الشعب الاسرائيلى ، هم يصفونه بأنه على قدر وافر من الذكاء وسعة الخبرة وبعد النظر والكثير من الحيوية والجرأة وصدق الفراسة فى الأشخاص والفهم العميق لمشاكل بلاده (١) ، ورغم أنه لم يولد فى اسرائيل *not a sabra* إذ أنه نزع إليها منذ نحو نصف قرن من الزمان فإن الاسرائيليين الذين ولدوا فى فلسطين يعدونه مثلهم كأنه أحدهم وإن المهاجرين الجدد الذين لم يكونوا يستطيعون أن يميزوا بين مختلف الأحزاب كانوا يستطيعون أن يتعرفوا على الشخصية الجادة *The dramatic figure* لابن جوريون الذى هو رئيس للوزارة ، كما أنه يعد زعيم الحزب الذى « كسب الاستقلال ، على حد تعبيرهم (٢) »

ومن العيوب التى تؤخذ عليه أنه يقوم أولا بتصرفاته ، ثم يقوم ثانيا بأجراء مفاوضات مع رجال وزارته بخصوص هذه التصرفات . . .

كما يؤخذ عليه كذلك بجافانه أحيانا لاصول اللياقة واللباقة ، فمن ذلك أنه أخذ يفتقد - بصورة متكررة بعيدة عن اللياقة - الصهيونيين المقيمين فى الدول الأخرى لاسيما فى الولايات المتحدة لعدم رغبتهم فى الهجرة إلى اسرائيل والاقامة

(١) رشبروك وليامز ص ١٦٨ - ١٧٠

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٦١ على أن الدكتور مونييه يلاحظ (فى رسالته ص ١٩٦) رغم ذلك أن المهاجرين الجدد الذين رحلوا إلى اسرائيل بعد انشائها لم يزدوا من قوته أكثر مما زادوا من قوة خصومه

فيها : الأمر الذي أدى إلى اساءة العلاقات مع شخصيات ذات نفوذ كان لمساعداتهم المالية الفضل في انقاذ اسرائيل من الافلاس الإقتصادي ، كما يؤخذ عليه ما صدر منه من قرارات استفزازية مثل تلك الغارات الانتقامية التي أمر بها عبر خطوط الهدنة ، مما أدى الى زيادة حالة التوتر مع الدول العربية ، وبالتالي أدى إلى زيادة متاعب اسرائيل (١)

(ب) شاريت Moshé Sharett - ولد شاريت (مثل بن جوريون) في روسيا القيصرية ، وقد نرح إلى اسرائيل قبل أن ينزح بن جوريون إليها بنحو عام أو عامين ، وكان كلاهما خريج الجامعة القديمة في ستانبول ، ومدرسة العلوم السياسية والإقتصادية بلندن (وهي التي يطلق عليها London School of Economics) ولقد كان شاريت يعد - في عهد الانتداب البريطاني - بمثابة سفير للوكالة اليهودية في الخارج ، وان رحلاته المتعددة فضلا عن درايته بثمان لغات وثقافته السابقة ، كل ذلك كان من شأنه أن يجعله بعيدا بعض الشيء عن أن يكون مفهوما من الرجل الإسرائيلي العادي ، على أنه يحرز ما يطلق Kipling عليه : the Common touch الجاذبية لدى الجماهير أو ما نسميه « الشعبية » .

ولقد كسب هذه الصفة عن طريق عضويته الطويلة في حزب ما باي (٢) .

ولقد كان شاريت متخصصا دائما في الشؤون الخارجية ، على أنه ثبت أنه لا يقل جدارة عن بن جوريون في القيام بأعباء مهمته كرئيس وزارة ، على أن الرجلين شخصيتان مختلفتان ولو انهما يكمل أحدهما الآخر .

(١) اوسكار كرينز Oscar Kraines ص ١٢١

(٢) رشبروك وليامز ص ١٧٠

على أنه لا يوجد خلاف بين الاثنين بصدد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لإسرائيل ، إنما يدور الخلاف بينهما حول اختيار الوقت المناسب لاتخاذ إجراء معين وحول مبلغ الأهمية التي تعطى له ، timing & emphasis وهو معروف بأنه رجل حذر cautious (١) ويعد شاريت أكثر مرونة من بن جوريون ، كما يعد حذرا أكثر منه وأوسع منه صدرا وأشد احتمالا وصبرا ، كما يعد أكثر منه حساسية وإدارا كما لما يحدث من رد فعل لتصرفات إسرائيل في الشؤون الخارجية ، كما أنه أكثر استعدادا للتفاهم وأقل اندفاعا (more conciliatory & restrained)

في ميدان العلاقات الخارجية (٢)

ويرى البعض أن بن جوريون إنما نجح في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ في إخراج شاريت من الوزارة (التي كان فيها شاريت وزيرا للخارجية) لأنه كان حذرا ومعتدلا أكثر مما يجب في معالجته للشؤون الخارجية (٣)

— ٢ —

حزب احدثت عفودا (أو ، إتحاد العمل ،) Aaehdut Ha'Avoda

هذا الحزب هو أحد الأحزاب الإسرائيلية الشمالية ، كما ينبغي عن ذلك تسميته ذاتها إذ معناها بالعبرية «إتحاد العمل»

(١) وتلك كانت الصفات التي دعت إلى أن يترك شاريت الوزارة عام ١٩٥٦ وإلى أن تخلفه جولدامير (Myerson سابقا) وهي تعد أفدر سيدة في إسرائيل في ميدان الحياة العامة ، وقد اشتركت في كل وزارة قام به منذ قامت إسرائيل وقد أعلنت منذ البداية ألا تغير في السياسة الخارجية - راجع رشبروك وليامز ص ١٦٨ ، ١٦٩

(٢) اوسكار كرينز ص ١٢١

(٣) اوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٣

(أولاً) نشأته : لقد كان هذا الحزب يسمى قديماً حزب « عمال صهيون » ،
 (Poale Zion) وكان هذا الحزب القديم عبارة عن جماعة ماركسية (شيوعية)
 وكان قد اتحد مع جماعة أخرى اشتراكية غير ماركسية (كانت تسمى Hapoel
 Hatzair) لتكوين حزب ما باي ، غير أنهما لم يوفقا إلى التغلب على ما بينهما من
 خلافات مذهبية (كما قدمنا) ، ففي عام ١٩٤٤ انفصلت جماعة « عمال صهيون »
 واتخذت لنفسها تسمية « احدثت عفودا » (أي « اتحاد العمل ») ، وفي عام
 ١٩٤٨ اتحدت مع جماعة أخرى (١) ليكونا حزب ما بام Mapam (وهو حزب
 اشتراكي ماركسي سيأتي الكلام عنه تفصيلاً) ، ثم انفصل عن ما بام ليصبح
 حزباً مستقلاً ، ويبدو أن انفصاله كان راجعاً إلى أنه كان في السياسة الخارجية يضع
 في المقام الأول الصهيونية وإسرائيل ، بينما كانت الجماعة الأخرى التي كانت شريكته
 في تكوين حزب ما بام ، كانت تضع في المقام الأول : اتباع اتجاهات السياسة
 السوفيتية (٢) .

— ويجدر بنا هنا أن نذكر أننا لم نر الكلام عن هذا الحزب ووضع بين
 الأحزاب الماركسية لأنه رغمًا من نزعة الماركسية — كما قدمنا — فإن الصبغة
 العمالية والنزعة الصهيونية والقومية ترى فيه غالبية على النزعة الماركسية ، الأمر
 الذي دعاه إلى الانفصال عن حزب ما بام (الماركسي) كما قدمنا .

(ثانياً) مركز الحزب اشترك هذا الحزب في وزارة بن جوريون بوزيرين وكان له

(١) وهي جماعة Hashomer Hatzair

(٢) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٦٤

في الكنيسيت ٨ مقاعد ، كما أنه يضم شخصيات صهيونية لها شعبية كبيرة في اسرائيل (١) وكان يحتمل مكانه بين الماباي والمابام (الذي سنعرض للكلام عنه فيما بعد) ، على أنه يبدو من مناقشاته في جلسات الكنيسيت في المسائل الهامة أنه أقرب الى جانب ماباي منه إلى جانب مابام- وهذا الحزب يتجه الى الشبيبه بوجه خاص- وقد نزل ترتيبه بين الأحزاب في انتخابات عام ١٩٥٩ الى المكان السادس (٢)

وترجع الكثير من شعبيته الى الجهود التي بذلها - الكثير من قاداته في الحرب العربية الاسرائيلية (عام ١٩٤٨) (٣)

(ثالثاً) مبادئه وسياسته - هذا الحزب (كما قدمنا) حزب اشتراكي ماركسي الا أن لهذه الصبغة - كما ذكرنا - مكاناً ثانوياً الى جانب صبغته العمالية ونزعتة الصهيونية القومية . فهو لا يتلقى - كما هو حال الأحزاب الشيوعية في اسرائيل أو غيرها من البلاد - توجيهاته من الخارج .

١- **فهي السياسة الخارجية** - مجده يقف مرفقا محايدا بين الكتلة الشرقية (التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي) والكتلة الغربية .

وهو يقف الى جانب الأخذ بسياسة دفاع قوية (an activist defence) (٤) policy) وبالنسبة لمانيا نجد الحزب يعارض أى اتصال بتلك البلاد .

(١) ومن هذه الشخصيات ايجال ألون وزير العمل الذي كان قائدا لفرق البالماخ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ .

راجع تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (السابق ذكره) ص ١٤٥ .

(٢) أوسكار كرينز ص ٧٢ ، وبرنشتاين ص ٦٤ .

(٣) برنشتاين ص ٦٤ .

(٤) راجع The Middle East (البحث السابق ٢٩٢) وراجع برنشتاين

ص ٦٤ ، ٦٥ .

٢ - يأخذ الحزب بسياسة التعاون بين العرب واليهود من العمال الزراعيين

في اسرائيل (١)

٣ - ومن مبادئه كذلك الغاء الحكم العسكري القائم في المناطق العربية (٢)

٤ - ومن مبادئه كذلك فصل الدين عن الدولة (٣) وهذه نتيجة طبيعية لنزعتهم

الماركسية .

٥ - وعلى أن هذا الحزب يقف موقفا عدائيا متشددا فيما يتعلق بعلاقات اسرائيل

بالبلاد العربية - ففي عام ١٩٥٦ كان هذا الحزب يطالب بأن تظل القوات

الاسرائيلية في شبه جزيرة سيناء ، وكان ينصح بأن ترسل اسرائيل جيوشها مرة

أخرى عبر الحدود ، اذا لم تترك الادارة المصرية قطاع غزة أو اذا تجددت

هجمات الفدائيين العرب (٤)

(ثانيا) احزاب المحافظين

تشمل هذه الأحزاب :

(١) حزب الصهيونيين العموميين ، (٢) حزب حيروت (أو حزب

الحرية) ، (٣) الحزب التقدمي .

.

(١) راجع The Middle East ص ٢٩٣

(٢) وكان ذلك من القرارات التي اتخذها الحزب في مؤتمره الدوري الذي عقده

في ١٢/٩/١٩٦٢ في مستعمرة كيبوتس شنيم - راجع في ذلك تقرير الامانة العامة

(المشار اليه) ص ٤٦

(٣) كان هذا القرار من القرارات التي أصدرها في المؤتمر الذي سبقت الإشارة اليه

(والذي عقد في ١٢/٩/٦٢) - راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص ١٤٦

(٤) اوسكار كرينز ص ٧١

حزب الصهيونيين العموميين

(أولاً) نشأته ومركزه — نشأ هذا الحزب عام ١٩٤٦ ويعد هذا الحزب حزباً بورجوازيّاً (أى رأسمالياً) وهو يهدف إلى أن يكون محور المعارضة المعادية للأحزاب العمالية ، وبذلك يقيم فى إسرائيل نظاماً سياسياً يقوم على حزبين كبيرين (كما هو الشأن فى بريطانيا) ، فهو يعمل على أن يصبح حزب اليمين الوحيد ، ضد الأحزاب العمالية اليسارية (١) .

ولقد كان هذا الحزب الثانى فى الترتيب بين الأحزاب ، فى الانتخابات الثانية (لعام ١٩٥١) أى أنه كان أكبر الأحزاب بعد حزب ما بائى — ولقد كان دائماً بعيداً عن الاشتراك فى الحكم ، فهو يقف دائماً موقف المعارضة من الحكومة اللهم إلا فترة لا تزيد عن عامين ونصف (٢) ، ثم إذا بنا نجده بعد تلك الفترة التى اشترك فيها فى الوزارة ، قد نزل ترتيبه فى الانتخابات (لعام ١٩٥٥) إلى ترتيب الثالث بين الأحزاب ، ثم نزل فى الانتخابات التالية (لعام ١٩٥٩) إلى ترتيب الخامس (٣) .

اسباب ضعف هذا الحزب — أما الاسباب التى دعت إلى ذلك النقصان

(١) أوسكار كرينز ص ٧٥ ، وشوراكى Chouraqui « دولة إسرائيل » ص ٥٦ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٢ .

(٢) فقد اشترك فى الوزارة الائتلافية ما بين ديسمبر ١٩٥٢ ، ويونيه ١٩٥٥ ، وكان اشترآكه من أجل التصويت على مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب ، فلما فشل ذلك المشروع عاد الحزب الى المعارضة .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٢ .

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٥ .

المطرد لما أحرزه هذا الحزب من الأصوات في الانتخابات فهي ترجع (أولاً) إلى عدم دقة تنظيماته ، كما ترجع كذلك بل وقبل ذلك إلى أنه وإن كان من المحتمل أن يكون أقوى الأحزاب بين تلك الطائفة من المواطنين الذين كونوا لأنفسهم أثراً في فترة الانتداب البريطاني إلا أن هذه الطائفة هي أقلية بين مجموع المواطنين ، وهو يحرز نفوذاً أقل بين المهاجرين الجدد الذين رحلوا إلى إسرائيل بعد إنشائها ، وهؤلاء يكونون الآن أغلبية المواطنين، وهم يعتمدون على مساعدة الدولة لفترة من الوقت قبل أن يستقر بهم المقام في إسرائيل (١) .

(ثانياً) مبادئه وسياسته :

١ - معارضة الاتجاهات الاشتراكية - باعتباره حزباً بورجوازياً فهو ذو نزعة معادية للاتجاهات الاشتراكية ، فهو يعارض بقوة سياسة الاقتصاد الموجه ، فهو ينظر إلى تدخل الدولة (ورقابتها) في الميدان الاقتصادي بعين الشك وعدم الثقة ، ويضع بالعكس ثقته في النشاط الفردي الحر في القيام بالمشروعات الاقتصادية، فهو يعمل على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل إسرائيل - وهو يقف موقف العداء من واتحاد عمال إسرائيل، (المستدروت) ولذلك يطالب بإحلال مكاتب عمل حكومية مكان مكاتب العمل (مكاتب تشغيل

(١) رشبورك وليامز ص ١٦١ .

وهذا الحزب يشابه الأحزاب الأمريكية والفرنسية في أن أنصاره يعدون من الناحيين أكثر مما يعدون من المجاهدين ، militants ، الأمر الذي يضطره إلى أن يقوم بدعاية كبيرة في فترة الانتخابات ، ففي عام ١٩٤٩ نجده قد وزع كميات كبيرة من المواد الغذائية وصلت إليه من أمريكا لمحاربة المجاعة .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ .

العمال) التي يسيطر عليها المستبدون ، وقد تحقق طلبه هذا في عام ١٩٥٩ (١) .
 ٢ - سياسته الخارجية - هذه السياسة موالية بداهة للغرب (إذ يمثل
 المعسكر الرأسمالي) وهذا الحزب - كما قدمنا - هو حزب بورجوازي (أي
 رأسمالي) ، على أنه لا يرسم سياسته في معاملة الدول الأجنبية على أساس الصبغة
 الديمقراطية والرأسمالية لأنظمتها فحسب بل كذلك على أساس نوع المعاملة
 التي يلقاها يهود تلك الدول من حكوماتها (٢) .

٣ - سياسته العسكرية - رغم أن هذا الحزب يتجه - كما قدمنا - إلى
 جانب الغرب فقد وجدناه مع ذلك ينتقد الحكومة نقداً شديداً لأنها أطاعت
 ما أشارت به الولايات المتحدة بعد الاعتداء الثلاثي من سحب جيوشها من
 شبه جزيرة سيناء عام ١٩٥٦ (٣) ، أي أن الحزب ينزع نزعة التشدد في
 سياسته العسكرية .

- ٢ -

حزب حيروت

توَّعَّم هذا الحزب لدى نشأته عام ١٩٤٨ منحاً بيجن (رئيس الوزارة اليوم) ،
 وقد كانت نشأته على يديه ولقد رأينا أن نقسم كلامنا عن هذا الحزب إلى قسمين:
 (١) - يشمل هذا القسم ما كتبناه عن هذا الحزب في الطبعة الأولى التي ظهرت في أوائل
 عام ١٩٦٤ ، (ب) - وتشمل الإضافات الجديدة في هذه الطبعة الثانية الجديدة .

- ١ -

ما ذكر عنه في الطبعة الأولى (سنة ١٩٦٤)

(أولاً) نشأته: نشأ حزب حيروت (Hérouth) حين نشأت إسرائيل (عام ١٩٤٨)

(١) أوسكار كرينز ص ٧٥ .

وراجع The Middle East ص ٢٩٣ .

(٢) راجع The Middle East ص ٢٩٣ وأوسكار كرينز ص ٧٥ .

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٥ .

ويرجع أصله إلى إحدى العصابات الصهيونية السرية : إرجون زفاي لومي Irgun Zvai Leumi التي كان قد أنشأها أحد الشخصيات الصهيونية الكبيرة جابوتينسكي Jabotinsky (١) عام ١٩٣٧ ، وقد كان أغلبية أعضائها من الشبان البولنديين ، وقد حلت هذه الجماعة (أو العصابة) لدى نشأة إسرائيل ، وأذشأت مكانها حزب حيروت ليكون — على حد تعبيرهم — بمثابة الضمير الوطني ،

la conscience patriotique للأمة اليهودية (٢)

وما تجدر بنا هنا الإشارة إليه أن جابوتينسكي هذا الذي أنشأ تلك العصابة كان في الوقت ذاته زعيما لحزب قديم ذي نزعة ثورية نشأ عام ١٩٢٥ وكان يسمى حزب « التعديل أو التغيير » Revisionist ، أما السبب الذي دعانا إلى هذه الإشارة فإن مرده إلى أن حزب حيروت إنما كان خليطا من رجال هذا الحزب القديم (حزب التعديل) ومن رجال تلك العصابة (إرجون زفاي لومي) وكذلك من بعض المهاجرين الجدد من العناصر المتدمرة التي تحس أنها مغبونة ، ولأن هذا الحزب الجديد (حيروت) إنما اتخذ له برنامجا يشابه في غالبيته برنامج الحزب القديم (حزب التعديل أو التغيير) كما سنبين فيما بعد تفصيلا (٣) .

(١) وقد توفي جابوتينسكي عام ١٩٤٠

(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه (المراجع السابق ذكره) ص ١٩٠، ١٩١

(٣) برنشتاين ص ٧٨ ، ٧٩

أما لماذا سمى حزب « التعديل » (أو التغيير) ، بهذا الاسم الغريب في عالم أسماء الأحزاب بل في عالم الأسماء كلها فبيان ذلك أن هذا الحزب إنما تكون كما قدمنا في عام ١٩٢٥ كنتيجة لعدم الرضى عن السياسة الخذرة المتزنة التي كانت تسير عليها المنظمة الصهيونية العالمية برئاسة وايزمان ، فكان المطلب الاساسي للحزب هو تغيير أو تعديل أهداف الصهيونية ، وتعديل مواقفها ازاء حكومة الانتداب (البريطانية) ، وازاء مدى سرعة الاستعمار الصهيوني لارضى فلسطين ، ولقد كان ذلك الحزب ينادى بقيام دولة يهودية أكبر تشمل جانبي نهر الاردن - راجع برنشتاين ص ٧٨ ، ٧٩

(ثانياً) مركز الحزب - مكان هذا الحزب في أقصى اليمين ، وحظه في الانتخابات مرتبط بالخطر الخارجى ، يزداد بازدياده عدد أنصاره ومؤيديه في الانتخابات (١) وكان يعتبر ثانياً الأحزاب (بعد ما باى) وأكبر الأحزاب المعارضة للحكومة (٢) ولقد عرف كيف يستغل تدمير الكثيرين من أفراد الطبقة الوسطى ، المتدمرين من الضرائب العاليه ، ومن المستوى المنخفض للاستثمار والمقدرة الإنتاجية (low levers of investing and productivity) (٣) .

ان هذا الحزب - وكذلك الحزب الشيوعى الإسرائيلى - هما الحزبان الوحيدان اللذان لم يشتركا متاناً فى الحكم قبل حرب أكتوبر - ويرى البعض أن السبب فى إبعاد هذا الحزب عن الحكم رغم أنه كان يعد - كما قدمنا - الحزب الثانى (بعد ما باى) إنما يرجع إلى ما يبدية من صلابه فى الرأى ونزعة إلى استعمال العنف ، أى من بعده عن المرونة وروح المصالحة (٤) . وكان يرى هذا البعض أنه من الأمور البعيدة عن الاحتمال أن يشترك هذا الحزب فى قادم الأيام فى أية وزارة ائتلافية ، لأنه من ناحية يرفض التعاون مع الأحزاب الثلاثة الكبرى الأخرى ، ومن الناحية الأخرى فإن هذه الأحزاب ترى أن الكثير من مبادئه يتعارض مع المصالح الأساسية لإسرائيل ،

(١) ففي عام ١٩٤٩ عقب الحرب التى ثارت بين العرب واليهود كان هذا الحزب من حيث عددهما أحزبه من المقاعد النيابية الثالث بين الأحزاب ، وفى انتخاب عام ١٩٥١ حين بدت البلاد فى أمان وكانت وفدت أجوع كبيرة من المهاجرين هبط ترتيبه إلى الترتيب الخامس ، وفى انتخابات سنة ١٩٥٥ ساد هناك الشعور بأن ثمة خطراً خارجياً فارتفع إلى الترتيب الثانى ، وقد احتفظ بهذا الترتيب فى انتخابات عام ١٩٥٩ وانه زادت قوته بعد الزلزال الذى أحدثته حرب أكتوبر لإسرائيل

راجع اوسكار كرينز ص ٨١ ، ورنشتاين ص ٧٩ ، ٨٠ - ورسالة الدكتور مونييه ص ١٩٢ ، ١٩٣

(٢) يجب ألا ننسى اننا هنا نكتب عما قبل عام ١٩٦٤

(٣) رنشتاين ص ٨٠

(٤) رشبروك وليامز ص ١٦٢ ، و اوسكار كرينز ص ٨١

ويندر أن ينظر إلى هذا الحزب كعامل من عوامل إقامة تقدم سياسى بناء (١) على أن هذا الحزب كان يعتقد — رغم ذلك — أنه هو الذى سيقدر لمأن يخلف حزب ماباى فى الحكم (أى كأكبر حزب فى الوزارات الائتلافية) (٢) .

(ثالثا) — مبادئ الحزب وسياسته . يمكننا تلخيصها فيما يلى :

١ — نزعة معادية للاتجاهات الاشتراكية . هذا الحزب شأنه شأن الصهيونيين العموميين يعارض الاتجاهات ذات الصبغة الاشتراكية (أى اتجاه الدولة إلى التدخل فى الميدان الاقتصادى) فهو نصير لسياسة الحرية الاقتصادية وتشجيع المشروعات الرأسمالية ، والحزب — شأنه شأن الصهيونيين العموميين يهاجم المستعمرات ويطالب بإلغاء احتكاراته (٣) .

وهذا الحزب يهاجم دائما سياسة بن جوريون الاقتصادية (٤) .

٢ — السياسية الخارجية : هذا الحزب معاد للبريطانيين وللسوفيت معا .

(١) راجع رشبروك وليامز ص ١٦٢ حيث يقول عن هذا الحزب :

« It is scarcely regarded as a factor in Constructive political progress .

(٢) ذلك ما أشارت إليه صحيفة دافار ، التى تنطق بلسان حزب ماباى فى مقال نشرته بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٦٢ جاء فيه : « أن حزب الحرية الذى سبق له أن ادعى بأنه سيخلف حزب ماباى فى الحكم ، وكذبتة الوقائع وجد فرصة لينصب نفسه مرة أخرى منقذا لدولة اسرائيل واقتصادها . . الخ ،

راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول العربية ص ١٤٦

(٣) برنشتاين ص ٧٩

(٤) كما يتبين ذلك من مقال صحيفة دافار الذى سبقته الإشارة إليه

وسياسته تجاه البلاد العربية سياسة عدوانية إلى أبعد حد. فلقد أنشئ هذا الحزب - كما ذكرنا - ليكون بمثابة «الضمير الوطني» للامة اليهودية ومطلبها الأساسي - كما يقولون - هي أن يكون لإسرائيل الحدود التاريخية، وعبارة «الحدود التاريخية» هي عبارة يصعب تحديد مدلولها إلا أن لها - كما يقول بعض الباحثين - سلطاً كبيراً على النفوس (١) - هذه «الحدود التاريخية» - فيما يرى البعض - إنما تعني أن تشمل إسرائيل ما يطلقون عليه فلسطين الكبرى التي تضم الأردن، أي أن تشمل جميع الأراضي (بفلسطين) التي كانت موضوعة تحت الانتداب البريطاني بما في ذلك شرق الأردن. ولقد كان هذا الحزب يرى في وقت ما أن تأخذ إسرائيل بسياسة الحرب الوقائية ضد العرب باعتبارها خير وسيلة (في نظره) لكفالة بقاء إسرائيل (٢).

٢ - في أيدى ان اتستورى - هذا الحزب نصير لفسكرة وضع دستور مدون جامد، كما أنه يرى الأخذ بالنظام الرئاسي، والأخذ بالاستفتاء الشعبي وبمبدأ ازدواج مجلسي البرلمان، أي ألا يكون البرلمان مكوناً من مجلس واحد بل من مجلسين (٣).

نموض المقصود « بالنظام الرئاسي » .

الواقع أن الباحثين الغربيين لم يتفقوا على تعريف للنظام الرئاسي. الواقع أن

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩١

(٢) راجع « دولة إسرائيل » للدكتور شوراكي ص ٥٦ ، وبرنشتاين ص ٧٩ وراجع البحث المشار اليه في Middle East ص ٢٩٣ حيث يقول « ان اهداف هذا الحزب تتلخص في أن إسرائيل يجب أن تشمل جميع الأراضي التي كانت بفلسطين موضوعة تحت الانتداب البريطاني وكذلك شرق الأردن »

(٣) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٢ ، وبرنشتاين ص ٧٩

« النظام الرئاسي » الذي يتحدث عنه الكثيرون في كثير من الأقطار غير مفهوم بتاتا ، أو بالأقل غير مفهوم تماما ، ولا يجب أن يكون في ذلك موضع للشك وإن كان لا يخفى من مواضع العجب . وحسبنا أن نشير إلى ما ذكره أحد الاساتذة الأمريكيين (وهو الاستاذ Griffith) إذ دعى فيما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٣ إلى إلقاء محاضرات عن نظام الحكم الأمريكي بجامعة أكسفورد وبرمنجهام وغيرهما من الجامعات الانجليزية .

ولقد تبين له بعد أن أقام في إنجلترا تلك الفترة غير القصيرة أن نظام الحكم الأمريكي لم يكن مفهوما فهما صحيحا في إنجلترا - وذلك ما ذكره في كلمة التصدير التي كتبها لكتابه : (The American system of Government) (١) .

فالذين ينادون بالأخذ بالنظام الرئاسي إنما يقصدون الأخذ بالنظام السياسي (أو نظام الحكم) للولايات المتحدة الأمريكية ، ولسكنهم لا يذكرون لنا أي نظام سياسي يقصدون ؟ فهم يفوتهم أن نظام الحكم كما تقرر في الدستور يختلف اختلافا كبيرا عن النظام المطبق الآن فعلا في الحياة العملية السياسية ، كما يفوتهم أن هذا النظام المطبق الآن لم يكن هو دائما ذلك الذي كان مطبقا قبل الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص قبل الحرب العالمية الأولى .

فاذا نحن نظرنا إلى الدستور الأمريكي فأننا نجد قد حرص على أن تكون هنالك سلطة تنفيذية قوية (تركز في رئيس الجمهورية) مع مراعاة أن يكون هنالك فصل تام وتوازن بين هذه السلطة (التنفيذية) والسلطة التشريعية ، أي أن تكون هاتان السلطتان على قدم المساواة بحيث لا تستطيع احدهما أن تسيطر على أخراهما

(١) راجع في ذلك كتابنا « القانون الدستوري والانظمة السياسية » (الطبعة الثانية ١٩٦٣) ص ٢٥٤ الهامش رقم ٢

وتخضعها لإرادتها (١) كما نجد ذلك الدستور قد كفل رجحان كفة مجلس الشيوخ في ميزان السلطان ، وتبدو مظاهر هذا الرجحان لكفة مجلس الشيوخ في أن الدستور الأمريكي قد اختص هذا المجلس دون مجلس النواب بالقيام بدور الرقيب على رئيس الجمهورية ، إذ أشرك الدستور مجلس الشيوخ مع الرئيس في بعض شئون السلطة التنفيذية ، فلا يحق للرئيس طبقاً للدستور إجراء بعض التعيينات إلا بموافقة هذا المجلس (كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل ، وكذلك قضاة المحكمة العليا وكبار الموظفين) ، وكذلك المعاهدات التي يعقدها الرئيس لا بد من موافقة هذا المجلس عليها بأغلبية الثلثين (٢) .

ولسكننا إذا رجعنا إلى الحياة العملية في العصر الحديث وجدنا شمة فارقة هائلة بين الدستور الأمريكي كما وضعه منذ حين واضعوه ، وذلك الدستور كما طبقه فيما بعد مطبقوه إذ أننا نجد أن السلطة التنفيذية القوية التي أرادها الدستور قد تحولت تحت تأثير بعض الظروف إلى رجحان الرئيس (أي إلى علو وسيطرة سلطانه على سلطان البرلمان) في حين أن الدستور إنما كان يهدف - كما قدمنا - إلى التوازن (أي المساواة) بين الكفتين .

ومن ناحية أخرى وجدنا أن ما قرره الدستور من رجحان لكفة مجلس الشيوخ قد تحول في الحياة العملية تحت تأثير بعض الظروف إلى الضعف والنقصان . ثم برزت أخيراً فضيحة ووترجيت غمرت ساحة الرئيس عام ١٩١٤ وأضعفته مما أدى إلى رجحان كفة الكونجرس (وبخاصة مجلس الشيوخ) في ميزان السلطان . والرأي السائد لدى رجال الفقه الدستوري في مختلف الأقطار أن النظام الأمريكي (نظام الولايات المتحدة) هو نظام رئاسي وليسكن أي النظامين هو الذي يصح أن يوصف هذا الوصف (أي يوصف بأنه نظام رئاسي) ؟ هل هو ذلك النظام الذي أودع عام ١٧٨٧ في قبور النصوص الدستورية ، أم هو

(١) على أن هنالك بعض استثناءات لمبدأ الفصل التام ليس هنا مقام بيانها .

(٢) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية »

(الطبعة الثانية) ص ٢٥٩ - ٢٧٦ .

ذلك النظام الذى يحيا الآن فى عالم الحياة السياسية العملية ، ثم ما هى الخاصة (أو الخصائص) الأساسية التى تدعو رجال الفقه الدستورى إلى وصف هذا النظام « بالرئاسى » ؟ إنه لما يؤسف له الأسف كله أن نجد هذه الأسئلة وهى أساسية فى هذا الموضوع لا تجد من عناية رجال الفقه الدستورى إلا قدرا يسيرا ، بينما نجد فى كتاباتهم بهذا الصدد من الغموض والتردد والتخبط قدرا كبيرا ، وليس هنا موضع الإجابة عن هذه الأسئلة تفصيلا ، إنما أردنا هنا فحسب أن نوجه الأنظار إلى ما يشوب هذا الموضوع من شائنة شائبة الغموض (١) :

(ب)

الاضافات الجديدة عن حزب حروت

سبق أن ذكرنا أن هذا الحزب يعد منذ نشأته من أحزاب المحافظين ، أى أنه حزب يمينى له اتجاهات مؤيدة للرأسمالية ومعادية للاتجاهات الاشتراكية . ونود هنا أن نضيف : أنه يعد كذلك حزبا دينيا ، على أنه لا يعد فى عداد الأحزاب الدينية لأن الصبغة الدينية ليست - فيما نرى - هى الصبغة البارزة فيه . وقد أصبح فيما بعد أحد فرعين تكون منهم حزب جديد (سنتكلم عنه فيما بعد) وهو **حاجال** الذى وضعه صعوده منذ عام ١٩٦٥ فى مرتبة الحزب الثانى بعد حزب ما باى ، وقد حصل على فوز كبير فى انتخابات عام ١٩٦٩ ، أما الفرع الثانى فهو حزب الأحرار (٢) .

(١) من أراد زيادة التفصيل لجلاء هذا الغموض فليرجع الى كتابنا والقانون الدستورى والأنظمة السياسية ، (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٨ - ٣١١ .

(٢) راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ (المرجع السابق الإشارة إليه)

كتلة ليكود (١) — في سبتمبر عام ١٩٧٣ استطاع مناحم بيجن تشكيل تحالف يميني متطرف هو الليكود (ويضم حزب حيروت الذي يتزعمه ، وحزب الأحرار ، والمركز الحر ، « وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل الكاملة » . وسنتكلم فيما بعد عن هذه الأحزاب ومبادئها .

ويقوم برنامج هذا التحالف « الليكود » ، على مبدأ استمرار احتلال الأراضي العربية ، والتركييز على مشروعات الاستيطان .

وقد كان من آثار حرب أكتوبر أن أدت إلى تصدع حكومة العمال (تكتل « الممراخ » الذي سيأتي الكلام عنه) ، ويعد حزب الماباي أكبر الأحزاب المكونة له) ، وكان لذلك التصدع أسوأ الأثر على الناجحين ، في حين أنه أدى إلى تقوية مركز مناحم بيجن لتحقيق عرى الروابط بين عناصر كتلة ليكود .

وقد استطاع بيجن أن يشكل أول وزارة له بعد فوز كتلته بالأغلبية النسبية (٤١ صوتاً من مجموع المقاعد بالكنيست وهو ١٢٠) في الانتخابات التي جرت في ١٧ / ٥ / ١٩٧٧ . ويلاحظ أن حزب بيجن (الذي كان يطلق عليه « جحال ») اشترك في الوزارة التي قامت بحرب يونيو ١٩٦٧ .

(١) يوسفنا أننا لم يكن في مقدورنا الحصول على مراجع عن هذه « الكتلة » اللهم إلا بعض مقالات وأبحاث وتحقيقات صحفية قيمة نشرت في بعض الصحف والمجلات كتبت بأقلام كتاب بارزين أهمها بحث نشر بمجلة أكتوبر عدد ٢٣ أبريل ١٩٧٨ (بالصفحة الرابعة) وكلية التقديم التي كتبها الأستاذ معين أحمد . محمود لكتاب مناحم بيجن : The Revolt الذي ترجمه للعربية عام ١٩٧٨ بعنوان « الارهاب » ونشره بيروت ، وإشارة إلى نشاط بيجن الحزبي في كتاب الدكتور ريمون صايغ (بالفرنسية) عن الأحزاب السياسية في « إسرائيل » (عام ١٩٧١) وكذلك مقال قيم يرتفع إلى مرتبة البحث كتبه الأستاذ عاطف الغمري بعنوان : الكتل والأحزاب السياسية في إسرائيل التي يواجهها الرئيس السادات وجهاً لوجه وقد نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٩ / ١١ / ١٩٧٧ .

وكان شارون (وزير الزراعة الحالي في حكومة بيغن) وزعيم حركة سلام صهيون - وهي جماعة يمينية صغيرة - قد انضم إلى كتلة ليكود بعد حرب أكتوبر (لعام ١٩٧٣) .

من نتائج حرب أكتوبر : أننا وجدنا اتجاهات جديدة تظهر على المسرح السياسى فى اسرائيل ، منها أن كتلة ليكود بدأت تتحدث عن امكان الانسحاب من بعض الاراضى ، وهو ما لم تقل به بتاتا من قبل .

ويلاحظ أن كتلة ليكود حصلت بعد حرب أكتوبر على ٣٩ مقعداً فى الكنيست ، وذلك فى انتخابات ديسمبر ١٩٧٣ ، وقد حصل راكاح - وهو حزب شيوعى صغير - على أغلبية أصوات الناخبين العرب (ويقدر عددهم بحوالى ٢٢٠ ألف ناخب) ، الأمر الذى جعل الليكود تشكل لجنة خاصة لإعادة النظر فى السياسة المتبعة ازاء عرب إسرائيل .

حكومة كتلة ليكود برئاسة بيغن : بعد فوز الليكود فى الانتخابات بأغلبية نسبية (كما هو شأن الأحزاب فى إسرائيل) لاقى صعاباً فى محاولة تشكيل حكومة موسعة تنضم اليها الحركة الديموقراطية من أجل التغيير ، (١) برئاسة يادين ولكنه اختلف مع بيغن بسبب سياسته الاستيطانية المتشددة ، الأمر الذى اضطر بيغن إلى تشكيل وزارة ائتلافية من كتلة ليكود والأحزاب الدينية : المقدال - أجودات إسرائيل وهى أحزاب متطرفة) .

وقد حصلت هذه الوزارة الجديدة على ٦٣ صوتاً فى الكنيست ضد ٥٣ صوتاً حصلت عليها المعارضة والحركة الديموقراطية من أجل التغيير ، وراكاح (الحزب

(١) واختصارها بالعبرية : « داش » ،

الشيوعي الصغير) وغيره من الكتل الصغيرة (١) .

ويلاحظ أن يادين رئيس تلك الحركة الديمقراطية ، (داش) قد انضم فيما بعد إلى بيجن وأصبح نائباً لرئيس الوزراء (كما هو معروف) . وكان الجنرال شارون بعد انشقاقه من كتلة ليكود قد أسس حركة سلام صهيون ، ثم عاد فانضم إلى حكومة ليكود في أواخر مايو ١٩٧٧ وتولى منصب وزير الزراعة .

— ٣ —

الحزب التقدمي (The progressive party)

(أولاً) نشأته — أنشئ هذا الحزب بعد نشأة الدولة ، نتيجة لانضمام جماعة من المهاجرين الجدد من اليهود الألمان ويهود أوروبا الوسطى ، وجماعة من الصهيونيين العموميين ، وجماعة من حزب عمالي معتدل (٢) .
فهو حزب محافظ معتدل ، يتكون أفراده من الطبقة الوسطى ومن طائفة المثقفين ومن أرباب المهن المعتدلين (٣) .

ولذلك نرى البعض يعده حزباً معتدلاً من أحزاب الوسط ، شأنه شأن حزب مايباي (٤) ، ولو أنه باعتباره حزباً من أحزاب الطبقة الوسطى فإن مركزه

(١) ويشير الكاتب هنا إلى مرجع لم نستطع رغم الجهود التي بذلناها أن نحصل عليه وهو كتاب « مناخم بيجن من الأرماب إلى السلطة — دراسة في طبيعة السلطة السياسية الجديدة في إسرائيل » — أعده قسم الدراسات الإسرائيلية وفلسطين المحتلة — وللكتاب مقدمة بقلم الدكتور شوفيانى . وقد صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣

(٣) البحث المنشور في The Middle East ص ٢٩٣ وبرنشتاين Bernstein

(المرجع السابق) ص ٧٧ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣

(٤) برنشتاين ص ٥٧

يقع على يمين ما باى الذى هو حزب عمالى (١) .

ويبدو لنا أن الأصح إعتباره حزبا محافظا معتدلا . ويدعمونا إلى إعتباره كذلك إذا نظرنا إلى نزعتة المضادة للاتجاهات الاشتراكية وإذا لاحظنا أنه كان متحدا مع حزب الصهيونيين العموميين - وهو حزب محافظ - ثم بعد أن انفصل عنه عاد إلى الاتحاد معه في أبريل سنة ١٩٦١ لتكوين حزب جديد هو حزب الأحرار Liberal party (٢)

ويلاحظ أننا لم نر أن تخصص لهذا الحزب الجديد مكانا بين مختلف الأحزاب لقلة ما وصل إلينا عنه من المعلومات نظراً لحداثته ، فشكل ما نعرفه عنه : أنه يستمد قوته من رجال الجامعات ورجال الأعمال والمنظمات المهنية ، وأنه يؤمل منه ، (على حد تعبير أوسكار كرينز) أن يطالب بإلغاء الحكم العسكرى فى الجهات التى يقطنها العرب فى إسرائيل ، وأن يطالب بإعادة عدد كبير من اللاجئين العرب ، وبعدم المبالغة فى الاهتمام بالدفاع الخارجى (٣)

ورغم أن أنصار هذا الحزب (الحزب التقدمى) ذوو عدد قليل ، فلم يزد ما أحرزه فى البرلمان عن خمسة مقاعد (٤) ، ولم يرتفع ترتيبه فى الانتخابات التى حدثت عام ١٩٥٩ عن الثامن بين الأحزاب (٥) ، ولم تمكن له جاذبية إزاء

(١) برنشتاين ص ٧٨

(٢) راجع The Middle East ص ٢٩٣ واوسكار كرينز (المرجع السابق)

ص ٧٦

(٣) أوسكار كرينز ص ٧٧

(٤) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ : ٢٠٤

(٥) اوسكار كرينز ص ٧٦

الشعبية (١) ، إلا أنه مع ذلك يحرز نفوذاً كبيراً لا يتناسب مع قلة عدد أنصاره ونوابه إذ نجد أنه كان يشترك دائماً بوزير على الأقل في كل وزارة ألقت منذ نشأة إسرائيل (اللهم إلا إذا استثنينا فترة قصيرة تباعح حوالى عام) (٢) ، وكان زعيمه Rosen هو دائماً وزير العدل في الوزارة (٣) ، فهذا الحزب يحرز احتراماً وتقديراً كبيراً نظراً لشخصية قادته ولما قدموا لإسرائيل من خدمات (٤) .

(ثانياً) مبادئه وسياسته — أن الحزب التقدمى باعتباره حزباً محافظاً نجده ضد الاتجاهات الاشتراكية، فمن مبادئه تشجيع المشروعات الخاصة والاقتصاد الرأسمالى ، فهو يعارض مبدأ الصراع بين الطبقات (٥) ، ويقف موقف العداء من إتحاد عمال إسرائيل (المستدروت) (٦) .

وباعتبار هذا الحزب حزباً صغيراً كان طبعاً أن نجده يعارض ما قدم من إقتراح لتعديل نظام الانتخاب الذى لأن ذلك التعديل يضر ضرراً بليغاً بمركز الأحزاب الصغيرة (كما قدمنا) .

ومن مواضع الضعف التى تنسب لهذا الحزب أنه ليس له مذهب doctrine

(١) برنشتاين ص ٧٨

(٢) برنشتاين ص ٧٧

(٣) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ٢٠٣

(٤) رشبروك وليامز ص ١٦٤

(٥) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٣ ، وبرنشتاين ص ٧٧ .

(٦) فمن ذلك أن وجدنا هذا الحزب يطالب بانتقال الرقابة على وسائل النقل وعلى مرافق الصحة من المستدروت إلى الدولة - راجع برنشتاين ص ٧٧ .

وكذلك أنه لا يقدم حلولاً بسيطة للمسائل الصعبة (١)

والمعروف عن رجال هذا الحزب أنهم كانوا يمارضون الأعمال الإرهابية
المصائب الصهيونية ضد العرب ، التي جرت بعد عام ١٩٣٠ ، وكانوا يرون
معالجة المشاكل الصهيونية عن طريق إتباع سياسة معتدلة (٢) .

(ثلثا) - الأحزاب الدينية

كلمة عامة عن الأحزاب الدينية ومآلها من أهمية :

تبلغ هذه الأحزاب — من حيث العدد — أربعة :

مزراحي Mizrahi ، وحزب عمال مزراحي Hapoel Hamizraki ،
وحزب أجودات إسرائيل (أو جماعة إسرائيل) ، وحزب عمال أجودات
إسرائيل . من ذلك يتبين أن هذه الأحزاب عبارة عن حزبين أبوين (٣) :
هما مزراحي ، وأجودات إسرائيل (أو جماعة إسرائيل) وهما حزبان يمينيان
(أي محافظان) ، ولكل منهما جناح عمال اشتراكي ، ولكن الصبغة الدينية
كانت هي الغالبة على هذين الجناحين العماليين حتى أننا وجدنا كلاهما قد كون في
وقت ما « جبهة » أو كتلة مع الحزب الديني الأب (كما سنبين فيما بعد) ، لذلك
فقد رأينا أن نتكلم عن كل منهما بين الأحزاب الدينية لابين الأحزاب العمالية.

(١) برنشتاين ص ٧٨

وربما كان ذلك هو السبب الذي دعا إلى ما أشرنا إليه من عدم جاذبية هذا
الحزب نحو الشيوعية .

(٢) برنشتاين ص ٧٧

(٣) parent parties كما يطلق عليها برنشتاين (أنظر مؤلفه السابق الإشارة
إليه ص ٦٩) .

ورغم أن هذه الأحزاب الأربعة جميعاً لا تحرز في الانتخابات النيابية من الأصوات إلا نسبة قليلة (لا تتجاوز ١٤ ٪) (١) ، فإن لها مع ذلك أهمية كبرى :

(أولاً) نظراً لأن كثيرين من المواطنين رغم أنهم غير متبعين لأحكام الدين ، نجدهم يتأثرون بالمطالب ذات الصبغة الدينية التي تطالب بها هذه الأحزاب (٢).

(ثانياً) نظراً لأن تأييد هذه الأحزاب الدينية — كما تبين من تاريخ الوزارات في إسرائيل — يعد ضرورياً من أجل تشكيل أية وزارة ائتلافية هناك .

وهكذا نجد الأحزاب الدينية قد أحرزت وزناً أكبر من حجمها الحقيقي وقد عرفت هذه الأحزاب كيف تستغل ذلك الموقف ، فكانت توافق على الاشتراك في الحكم ، بشرط الحصول على بعض المكاسب ، فاستطاعت مثلاً الاستمرار على أن يتبوأ أحد رجالها منصب وزير الداخلية ، وعلى إعفاء الفتيات المتدينات من تأدية واجب الخدمة الإلزامية في الجيش (٣) .

ولذلك تلعب هذه الأحزاب دوراً هاماً يتجلى فيما صدر من القوانين

(١) وفي الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٥ لم يزد عدد ما أحرزته هذه الأحزاب جميعاً من المقاعد في البرلمان عن ١٧ مقعداً (في حين أن البرلمان يشمل كما هو معلوم ١٢٠ مقعداً) .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٨ ، وبرفشتاين ص ٧٠ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٨ .

(٣) الحريات الديمقراطية في إسرائيل (طبعة ١٩٧١) ص ٢٥ .

(المدنية) ذات الصبغة الدينية (١) .

وفي الانتخابات النيابية الثالثة (لعام ١٩٥٥) والرابعة (لعام ١٩٥٩)
وجدنا كلا من حزب مزراحي وعمال مزراحي قد اتحدا وكونا الجبهة القومية
الدينية ، ، بينما إتحد حزب أجودات وعمال أجودات وكونا ، الجبهة الدينية
للتوراة ، (٢) .

— وهناك حزب ديني يطلق عليه « المافضال ، Mafdal) وهو أقرب الى أن
يكون « تكئلا » دينيا) ويذكر عنه أنه من أحزاب الوسط ، وأنه يمتلك بعض البنوك
والشروعات التجارية . وقد أشارت إليه بعض المؤلفات الحديثة (٣) .

(١) « دولة إسرائيل ، للدكتور شوراكى ص ٥٧ .

(٢) أحرزت « الجبهة القومية الدينية ، (الأولى) في البرلمان ١١ مقعداً ، بينما
أحرزت « الجبهة الدينية للتوراة ، ٦ مقاعد ، ويلاحظ أن هذه الأحزاب الأربعة
كانت في الانتخابات الأولى (لعام ١٩٤٩) قد إتحدت جميعاً وكونت « الجبهة
الدينية المتحدة ، ، ولكن في الانتخابات الثانية (١٩٥١) وجدنا كل حزب من
تلك الأحزاب الأربعة قد دخل المعركة الانتخابية وحده .

راجع فيما تقدم : برنشتاين ص ٥٧ ، وكذلك أوسكار كرينز ص ٧٩

(٣) ويغلب على اعتقادنا أن هذا ليس حزبا جديداً ، إنما هي تسمية جديدة
لحزب مزراحي القديم راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ (طبعة ١٩٧١)
عن الأحزاب السياسية (المرجع السابق) ص ١٠٤ ، ١٧٩ وراجع ص ١٩٤
حيث يقول أن الرجل السياسى يستعمل أسماء مختلفة للأحزاب تحمل على الاعتقاد
بقيام أحزاب سياسية مختلفة بينما هي في الواقع أحزاب قديمة عرفت قبل انشاء
إسرائيل مثل الماباي وماپام والحزب القومى الدينى الخ ٤٤ .

مبادئ الأحزاب الدينية وسياساتها

تتلخص مبادئ هذه الأحزاب في أنها تقوم على أساس الديانة اليهودية فهي تهدف إلى إقامة مجتمع يقوم على أساس المبادئ الأخلاقية والاجتماعية المستمدة من التوراة ، أي أنها تعمل على أن تستوحى الحياة السياسية تعاليم الدين، والأخذ بسياسة الاقتصاد القومي القائم على العدالة والمساواة بين جميع المواطنين والطبقات ، ويضيف الحزبان الدينيان العماليان (حزب عمال مزراحي ، وحزب عمال أجودات إلى ماتقدم أهدافا ذات صبغة عمالية (١) (وذلك على وجه التفصيل الذي سيأتى بيانه فيما بعد)

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة عن الأحزاب الدينية بوجه عام ، فانا ننتقل إلى ذكر كلمة موجزة عن كل من هذه الأحزاب الأربعة الدينية .

— ١ —

حزب مزراحي (Mizrahi) (أو الحزب القومي الدينى)

(أولا) نشأته : يعد هذا الحزب أقدم الأحزاب الصهيونية فقد أنشئ عام ١٩٠٢ (في Vilna (٢) ، وهى — فيما نرجح — من بلاد أوروبا الشرقية .

ويلاحظ أن « مزراحي » هى تسميته القديمة لدى نشأته .

(ثانيا) مركزه : يمثل هذا الحزب الطائفة الدنيا من الطبقة المتوسطة la petite bourgeoisie ، وأتباعه قليلو العدد ، إذ لم يزد ما يحصل عليه هذا الحزب من

(١) راجع للبحث المنشور فى The Middle East ص ٢٩٣

وكذلك رسالة الدكتور مونييه ص ١٧١

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٧٨

المقاعد النيابية في البرلمان عن مقعدين (١)

(ثالثاً) مبادئه وسياسته : هذا الحزب نجد لديه النزعتين الدينية والصهيونية متزجتين فالعودة إلى فلسطين (أى استعمارها) تعد بالنسبة اليه بمثابة أدامل واجب عبرت عنه التوراة (فيما يعتقدون) ، ثم أن إقامة دولة يهودية سهل — فيما يرى هذا الحزب — العمل بأحكام الشريعة اليهودية .

وقد كان أم ما حققه من الأعمال أنه حمل الحكومة على تقرير يوم السبت يوم عطلة رسمية ١١

كما أنه قام بحملة دعاية لإعفاء النساء من الجندية ، ولكن حملته لم تحقق هدفها .

على أنه لا يبين آراءه أو موقفه بصدد المشاكل الكبرى التي تهم الدولة ، وربما كان مرد ذلك الى أنه يشعر بعدم كفايته في الميدان السياسى (٢)

ويجدر بنا فى مقام ختام الكلام عن هذا الحزب أن نذكر أنه فيما يتعلق بالادعاء

(١) أن اتباع هذا الحزب لم يزد عددهم عن ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) عام ١٩٣٦ ولم يتقدم للانتخاب منفرداً (أى غير متحد مع غيره من الاحزاب الدينية لتكوين « جبهة ») إلا عام ١٩٥١ ، ولم يحصل إلا على ١٠٥٨ ٪ من أصوات الناخبين وعلى مقعدين فى البرلمان — راجع مونييه ص ١٨١

(٢) وكان من بنود برنامج الانتخابى (الذى تقدم به عام ١٩٥١) أن يمنح الجيش للجنود المتدينين الوسائل اللازمة ليعيشوا طبقاً لتعاليم دينهم — راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٧٩ — ١٨١

ومن مبادئه التعاون مع حكومة إئتلافية يسيطر عليها حزب ما باى — راجع رشبروك وليامز ١٦٣ .

بأن « العودة الى فلسطين » ، (أو بعبارة أصح وأصرح : استعمار اليهود لفلسطين)
واجب عبرت عنه التوراه ، نقول أن هذا الادعاء قد أنكره واستنكره بعض
علماء الدين المسيحي بل وعلماء الديانة اليهودية (مثل الحاخام الدكتور بيرجر
نائب رئيس المجلس الامريكى لليهودية) — وقد سبقت لنا الإشارة الى
ذلك (١)

— ٢ —

حزب عمالي مزراحي Hamizrachi Hapoel

(أولا) نشأته : نشأ هذا الحزب عام ١٩٢٥ من جماعة شبيبة مزراحي ، التي كانت
انشئت عام ١٩١٨ بواسطة مهاجرين متدينين ، وقد كان رجاله من أهالي بلاد
أوروبا الشرقية ، على أن الأعضاء الجدد الذين ينضمون الآن الى هذا الحزب هم
على وجه الخصوص من مهاجري الولايات المتحدة الأمريكية (٢)

(ثانيا) مركزه : هذا الحزب يكون مع حزب مزراحي — كما قدمنا — والجهة
القومية الدينية ، ، ويوجد من أعضائه في الحكومة ٣ وزراء وذلك منذ نوفمبر
سنة ١٩٥٥

(ثالثا) مبادئه وسياسته : الى جانب البرنامج ذى الصبغة الدينية المعروفة
(والذى سبقت الإشارة اليه) يضيف الحزب الى مبادئه (أو برنامجه) مطالب
ذات صبغة عمالية مثل : حق العمل (أى واجب الدولة أن تقدم عملا لكل فرد)
ومساواة المرأة بالرجل في الاجور .

(١) راجع ص ٦٠ ، ٦١

(٢) رسالة الدكتوراه للدكتور مونييه ص ١٨١ ، ١٨٢

ويرى الحزب أن تقوم المرأة بخدمات قومية على ألا تشمل الخدمة العسكرية ويملك الحزب جمعيات تعاونية ومستعمرات زراعية (مستوطنات) (١) .

— ٣ —

حزب أجودات اسرائيل « أو جماعة اسرائيل »

Agoudatah Israel (Société d'Israël)

(أولاً) نشأته : نشأ هذا الحزب في أوروبا الشرقية (في بولندا) عام ١٩١٢ — وقد أنشأه متدينون متعصبون كانوا يتجمعون حول العائلات الكبيرة التي ينتسب اليها الربانة أي رجال الدين اليهودي (٢) .

وقد أنشأ هذا الحزب — منذ انشأته في بولندا — فرعاً له في فلسطين .
(ثانياً) مركزه — كان أتباع هذا الحزب لدى نشأته في فلسطين بوجه خاص من أفراد العائلات القديمة التي اضطهدتها الحكم النازي ثم هاجرت الى فلسطين . وهذا الحزب ضعيف من الناحية العددية ، ولكنه يجمع بين أعضائه شخصيات كبيرة يعرفها التاريخ الديني اليهودي بينهم عدد كبير من الربانة (رجال الدين) (٣) .
(ثالثاً) مبادئه وسياسته — هذا الحزب يعارض الصهيونية ، وهذا هو أهم خلاف بينه وبين الحزبين الدينيين السالف ذكرهما (مزراحي ، وعمال مزراحي) وهو أشد منهما تعصباً من الناحية الدينية أي أنه يرى اتباع احكام التوراة اتباعاً

(١) مونييه (المرجع السابق) ص ١٨٢

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٣

(٣) ولقد تقوى الحزب بسيل المهاجرين اليهود الذين هاجروا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط

راجع اوسكار كرينز ص ٧٩ ، ورسالة الدكتور مونييه ص ٨٥ ، ١٨٦

دقيقا — وكنتيجة لنزعتة غير الصهيونية نجده بعيدا عن الاشتراك في المنظمة الصهيونية العالمية ، كما أنه يرفض الاشتراك في أنظمة المجتمع اليهودي في فلسطين ، لأن هذا الحزب يعارض أشد المعارضة مبدأ مساواة المرأة بالرجل ولذلك فقد بدا غاضبا لما قررته الحكومة من إلحاق المرأة بالخدمة العسكرية (١)

وهو لا يكاد يعد حزبا سياسيا ، إنما هو أقرب الى أن يعد « جماعة دينية » تعمل للدفاع عن الدين ورجاله وبوجه خاص عن بيت المقدس .

على أنه أخذ فيما بعد يصطبغ بصبغة سياسية ويصبح قريبا من أن يكون حزبا سياسيا يتعاون مع الوكالة اليهودية والأحزاب الصهيونية الأخرى (بعد أن ظل زمانا بعيدا عنها) ، وذلك حين عملت الحركة المعادية للسامية (أى لليهود) على اضطهاد اليهود في أوروبا ، وبخاصة منذ الاضطهاد النازي الذي أدى إلى مقتل الكثيرين من الاتباع الأوروبيين لهذه الجماعة أو الحزب ، ومنذ ذلك الحين لم تعد الصهيونية في نظر هذا الحزب تعد شيئا قبيحا (٢)

— ٤ —

حزب عمال أجودات اسرائيل

(Poalei Agoudath Israel).

(أولا) نشأته — أنشئ هذا الحزب (كما أنشئ حزب أجودات) في بولندا

عام ١٩٢٢ ، وفي فلسطين عام ١٩٢٣ .

ومن ذلك يتبين أن الصلة التي تربطه بحزب أجودات — فضلا عن وحدة

(١) رشبروك وليامز ص ١٦٣ .

وراجع Middle East ص ٢٩٣ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٨٣ — ١٨٥ .

الامداف ذات الصبغة الدينية - هي وحدة البلد الذى نشأ فيه كل منها وهو بولندا،
 أى أن مؤسسى كل من هذين الحزبين كانوا من اليهود البولنديين ، غير أنها
 يختلفان فى أن الأول يتكون أعضاؤه من رجال الطبقة العليا ، بينما يتكون الثانى
 من رجال الطبقة العاملة ، أى من عامة الشعب (١)

(ثانياً) مركزه - هذا الحزب ينتسب أتباعه - كما قدمنا - إلى عامة
 الشعب ، وأتباعه قليلو العدد .

وفى انتخابات سنة ١٩٥٥ ، وسنة ١٩٥٩ اشترك مع حزب أجودات - كما
 قدمنا - فى جبهة واحدة وتقدما فى الانتخابات بمرشحيهما فى قائمة واحدة ، وكان
 ترتيبها السابع بين الأحزاب .

(ثالثاً) مبادئه وسياسته - إلى جانب المبادئ ذات الصبغة الدينية المعروفة
 نجد على رأس مطالبه ذات الصبغة العمالية ألا يزيد عدد ساعات العمل عن ثمانية (٢)

(رابعا) - الأحزاب الماركسية

تمهيد - يوجد بإسرائيل من الأحزاب ذات النزعة الماركسية (أى الشيوعية)
 ثلاثة أحزاب :

الحزب الشيوعى ، وحزب ما بام ، وحزب أحداثت عفودا (أو د لإتحاد
 العمل) .

وقد سبق لنا أن تكلمنا عن الحزب الثالث (الآخر) بين الأحزاب العمالية
 ذلك لأنه رغما عن نزعته الماركسية فإن الصبغة العمالية والنزعة الصهيونية والقومية

(١) راجع أوسكار كرينز ص ٧٩ ورسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٨٧، ١٨٨

(٢) راجع أوسكار كرينز ص ٧٩ ورسالة الدكتوراه لمونييه ص ١٨٧، ١٨٨

نرى فيه غالبية على النزعة الماركسية (كما سبق أن أشرنا إلى ذلك) (١) .
لذلك فستقتصر هنا على الكلام عن الحزبين الشيوعى ، وما بام .

— ١ —

الحزب الشيوعى الاسرائيل

(أولاً) نشأته - أنشؤ الحزب الشيوعى الاسرائيلى فى السنوات الأولى من العقد الثالث من هذا القرن العشرين (٢) ، كأداة لتشجيع العرب فى مقاومة الاستعمار البريطانى (أى ، الانتداب البريطانى ، كما كان يطلق عليه) وفى مقاومة الصهيونية التى كانت قد بدأت إستعمار فلسطين تدريجياً فى ذلك الحين - ولذلك وجدنا هذا الحزب - أثناء حرب العصابات التى شنها الفدائيون العرب على اليهود فيما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ قد تعاون تعاوناً كاملاً مع مفتى فلسطين السابق وغيره من القادة العرب (٣) .

(ثانياً) مركزه : أول شئ يميز هذا الحزب أنه فى مقدمة ما يفخر به هو أنه الحزب الوحيد الذى يتكون من يهود وعرب ، ويبلغ العرب نحو ثلث أعضائه . ونجد نحو نصف الناخبين الذين يعطون أصواتهم لمرشحي هذا الحزب من الجهات التى يقطنها العرب ، ويعتد أقوى معقل فى إسرائيل لهذا الحزب المدينة العربية والناصرية ، وأغلبية أهاليها من المسيحيين الذين يعتنقون الشيوعية وتفسر

(١) راجع ص ٩٩ ، ١٠٠

(٢) أو على حد التعبير الانجليزى in the early 1920's أو على حد تعبير بعض الكتاب فى مصر : ، فى العشرينيات الأولى من هذا القرن ، ولكن مثل هذا التعبير - فيما نرى - لا يستسيغه الذوق العربى السليم .

(٣) برنشتاين ص ٦٧

هذه الظاهرة التي تبدو على شيء من الغرابة - فضلا عن اعتناق هؤلاء العرب للشيوعية - بما هو معروف عن هذا الحزب من عداة للصهيونية ومن مطالبته بإعادة أملاك المهاجرين العرب اليهم ، كما نجد تفسيراً لهذه الظاهرة في الطلب الذي تقدم به هذا الحزب لإلغاء الحكم العسكري في الاقليم العربي القريب من الحدود (١) .

ويعد هذا الحزب حزباً ضعيفاً لا تفوز له ، إذ لم يزد عدد نوابه في البرلمان عقب إنتخابات عام ١٩٥٩ عن ٣ أعضاء (٢) . هذا فضلا عن أنه مبعد عن الاشتراك في الوزارة . ولقد أصبح في عزلة عن غالبية الطبقة العاملة في إسرائيل . وكان محظوراً على أعضاء هذا الحزب عضوية «إتحاد عمال إسرائيل» (الهستدروت) وذلك لغاية عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥

ويبدو أنه كان من أجل ذلك أن وجدنا هذا الحزب يتجه بدعوته إلى أفراد الطبقة الوسطى أكثر مما كان يتجه بها إلى العمال (٣) . كما أنه يعتمد على أولئك الذين يمتنعون من حزب ماركس من المثقفين اليهود وعمال المدن ، وبعض هؤلاء وأولئك من بعض العرب المعادين للدولة الصهيونية التي أصبحوا يعدون الآن

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٠ ، «دولة إسرائيل» للدكتور شوراكى ص ٥٦ ، وبرنشتاين ص ٦٨

(٢) أوسكار كرينز ص ٧٤

وفي إنتخابات عام ١٩٥٥ بلغ عدد نوابه في البرلمان ستة أعضاء - راجع برنشتاين ص ٦٩

(٣) برنشتاين ص ٦٧ ، ٦٨

بعض مواطنيها (١) . ونستطيع أن نقبح سر هذا الضعف إذا عرفنا أن هذا الحزب كافح ضد قيام دولة لإسرائيل نحو ثلاثين من السنين ، وأنه تعاون مع الزعماء السياسيين العرب وملوك الأراضي من العرب نحو خمسة عشرة سنة (من تلك السنين الثلاثين) . كما أن مما أضعف من مركز هذا الحزب في نظر مواطنيه اليهود معارضته لغزو إسرائيل شبه جزيرة سيناء إبان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ فقد أدت معارضته هذه إلى استقالة الكثيرين من أعضائه . كما أن هذا الحزب يناصر دائماً السياسة السوفيتية حتى حينما كانت هذه السياسة معادية لليهود (٢) .

(ثالثاً) مبادئه وسياسته : تلخص فيما يلي :

١ — عداة الصهيونية . هذا الحزب معاد للصهيونية ، وقد تقدم القول أنه إنما نشأ أساساً كأداة لتشجيع العرب في مقاومتهم للاستعمار البريطاني وللصهيونية إذ يرى أن الصهيونية ليست إلا أداة من أدوات الاستعمار والرأسمالية الرجعية . ويبدو أنه في هذا الصدد إنما يتبع وجهة نظر حكومة السوفييت (٣) .

ونظراً لأن هذا الحزب يسير في سياسته على الدوام وراء خطوات السياسة السوفيتية فقد وجدناه يسير في اتجاه الهدف الصهيوني (وهو إنشاء دولة إسرائيل) وذلك منذ إعلان الأمم المتحدة قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ حتى اجتماع الكنيست لأول مرة عام ١٩٤٩ ، ويفسر اتجاه الحزب في تلك الفترة بما كان من اتجاه حكومة السوفييت التي أيدت قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، ثم كان اعترافها السريع

(١) رشبوك وليامز ص ١٦٣

(٢) كما أن صحيفته اليومية Kol Ha'am (صوت الشعب) مبط كثيرا عند

مايوزع منها من النسخ - راجع أوسكار كرينز ص ٧٣ ، وبرنشتاين ٦٩ ، ٦٨

(٣) برنشتاين ص ٦٨

بإسرائيل حين أنشأها في مايو ١٩٤٨ (١).

٢ - اعتناق مذهب ماركس - باعتبار هذا الحزب شيوعيا فهو

يدين بمذهب ماركس - لينين (أى مذهب ماركس كما يفسره لينين) وبخاصة مبدأ الصراع بين الطبقات (الذى هو من أهم مبادئ أو خصائص مذهب ماركس) وليس هنا مقام الكلام تفصيلا عن ذلك المذهب أو عن هذا المبدأ.

وحسبنا هنا أن نشير في إيجاز إلى أن هدم النظام الرأسمالى هو الهدف الأول لمذهب ماركس، ويتطلب هذا الهدم الأخذ بالملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج فالملكية الاشتراكية (لوسائل انتاج الثروة) تعد جوهر هذا المذهب. ويقصد بالملكية الاشتراكية : ملكية المجتمع (الشعب) أو ملكية الدولة (باعتبارها ممثلة للشعب) لوسائل الانتاج : الأمر الذى يتنافى مع الملكية الخاصة (أى ملكية الافراد) لتلك الوسائل - أما وسائل الانتاج فهي تشمل :

(أ) وسائل انتاج طبيعية مثل الارض والمناجم والغابات ومساقط المياه (الشلالات) .

(ب) وسائل انتاج أنشأها الانسان كالمكينات والمصانع والمباني ، ويلحق بها وسائل النقل البرية والمائية والجوية (كالسكك الحديدية الخ) (٢)

(١) برنشتاين ص ٦٧

(٢) ويلاحظ أن الملكية الاشتراكية لا تفترض إلغاء الملكية الخاصة فى جميع صورها فهناك بعض صور من الملكية الخاصة يعترف بها فى مذهب ماركس كحق كل فرد فى الملكية الخاصة على الثمرات أو المدخرات التى يحصل عليها من عمله ولكن هذه الأموال المدخرة لا يستطيع أن يشتري بها شيئا من وسائل الانتاج كالارض والمصانع، ولكنه يستطيع أن ينفقها فى شراء السلع الاستهلاكية كالملابس والمواد =

ومما يجدر ملاحظته أن مذهب ماركس يأخذ بسنة التدرج ، شأنه في ذلك شأن الكثير من المذاهب السياسية ، فهو يحيز مثلاً - في البداية (أى في بداية تطبيق هذا المذهب الشيوعى) - نزع ملكية كبار الملاك دون صغارهم والأخذ بسياسة تأمين المشروعات الكبرى دون الصغرى - أما نظرية الصراع بين الطبقات (la lutte des classes) فتتلخص في القول بأن تاريخ كل مجتمع من المجتمعات لم يكن إلا تاريخ « الصراع بين الطبقات » ، وأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يترتب عليها انقسام المجتمع الى طبقتين متعارضتين أحدهما تستغل الأخرى ، لذلك يوجد بينهما صراع دائم ، ويرى ماركس أن التغيرات التاريخية التى تطرأ على الجماعات الإنسانية إنما تحدث نتيجة للصراع الطبقي ، ويسبب انتصار طبقة اجتماعية معينة على غيرها من الطبقات (١) .

ومناك الكثير من وجوه النقد قد وجهت الى مذهب ماركس وبخاصة لهذه

= الغذائية أو سيارة خاصة أو أن يودعها فى بنوك التوفير أو أن يستثمرها فى شراء سندات قروض الدولة .

راجع فيما تقدم : كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » (الطبعة السادسة لسنة ١٩٧٦) ص ٣٠٦

(١) ويرى ماركس أن لهذا الصراع صبغة اقتصادية لأن أحدهما تستغل الأخرى ، ولقد كان هذا الصراع فى الأزمنة القديمة بين الأحرار والأرقاء ، ثم بعد ذلك كان الصراع بين طبقة الأشراف (الافطاعيين) وطبقة المزارعين (القن Serf) وفى العصر الحديث نجده الصراع قائماً بين طبقة البورجوازية (الرأسمالية) وطبقة البرولتاريا (أى عمال الصناعة) راجع فيما تقدم كتابنا (الرجع السابق) ص ٣٠٨ وما بعدها .

النظرية أو هذا المبدأ ، الصراع بين الطبقات ، لانرى هنا موضعاً لبيانها (١) .

٣ - السياسة الداخلية : يطالب الحزب بتأميم جميع المشروعات ، على أن يبدأ بتأميم المشروعات التي أقامها الأجانب ، كما يطالب بزيادة الأجور ، وبإعادة الأراضي المغتصبة من العرب الى أصحابها السابقين ، وكذلك بإلغاء الحكم العسكري في الاقليم العربي القريب من الحدود (٢)

و حين قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ (أى حين انمهدت مصر وسوريا لأول مرة) وأدى ذلك الى إثارة عرب اسرائيل ، اقترح هذا الحزب استقلال منطقة الجليل العربية وضئها الى الجمهورية العربية المتحدة (٣) .

٤ - السياسة الخارجية : يتبع الحزب دائماً اتجاهات سياسة الاتحاد السوفيتي وقبل أن يقوم السوفييت ودول الكتلة الشرقية ببيع السلاح الى مصر وسوريا في عام ١٩٥٥ كان هذا الحزب ينادى بوضع حل لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية دون تدخل الدول الكبرى ، ولكننا وجدنا هذا الحزب قد تحولت سياسته الى جانب تدخل حكومة السوفييت (مع بعض تنازلات لصالح العرب) ، وذلك بعد ذلك التاريخ ، أى بعد أن أصبح لتلك الكتلة الشرقية التي تزعمها حكومة السوفييت بعض من النفوذ والتدخل في منطقة شرق البحر الأبيض (٤) .

(١) من أراد الاطلاع بتلك الانتقادات فليرجع الى كتابنا (السابق ذكره)

ص ٣٣٥ وما بعدها ، وص ٣٩٧ وما بعدها

(٢) رنشتاين ص ٦٨

(٣) أومسكار كرينز ص ٧٣ ، ٧٤

(٤) رنشتاين ص ٦٨

ولقد كان هذا الحزب معارضا - كما قدمنا - لعدوان اسرائيل على شبه جزيرة سيناء عام ١٩٥٦ ، وفي البرلمان الاسرائيل وجدنا أن العضو الوحيد الذي تكلم ضد ارسال رسالة تحية الى الجيوش الاسرائيلية في جبهة القتال سنة ١٩٥٦ كان عربيا من نواب الحزب الشيوعي ، ولقد وجدناه ينسب متاعب الشرق الاوسط الى امريكا الاستعمارية ، (١) .

انقسام الحزب — ولقد انقسم الحزب الشيوعي في الستينيات الى مجموعتين ، كونت المجموعة الاولى حزب رايكاح ، وتشمل المجموعة الثانية حزب ماكي الذي يضم الشيوعيين الصهاينة وحزب آخر صغير .

أما حزب رايكاح فان برنامجه يتلخص في الدعوة للاندماج إلى حدود ١٩٦٧ ، وانهاء حالة الحرب ، واحترام سيادة كل دول المنطقة وهو يرفض الاستيطان اليهودي في الاراضي المحتلة ، واحترام حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته .

— ٢ —

حزب ماپام (Mapam)

إن كلمة ماپام تتضمن اختصاراً لعبارة بالعبرية معناها « حزب العمال الموحد (أو المتحد) » The United Workers' party (٢) .

(١) كان ذلك بينما وجدنا النواب العرب الآخرين المنتسبين الى حزب ماپاي لم تبد منهم مثل هذه المعارضة ، وانما وجدناهم يعبرون عن موافقتهم على اقتراح بن جوريون بأن يتقابل مع الرئيس عبد الناصر للمفاوضة من أجل الصلح .
راجع أوسكار كرينز ص ٧٣

(٢) راجع The Middle East (الرجع السابق ذكره) ص ٢٩٢ ، ورشبروك وليامز ص ١٦٠

(أولا) نشأته — أنشئ هذا الحزب في يناير ١٩٤٨ عن طريق ضم ثلاث جماعات عمالية ذات نزعة ماركسية (شيوعية)، وكان الذي يميز هذه الجماعات، والذي ربط أو وحد فيما بينها إنما هو رغبتها جميعا (أولا) في إعطاء الدولة صبغة قومية ثنائية bi national أى أن تقوم في فلسطين دولة عربية يهودية، و (ثانيا) في أن توحد بين العرب واليهود في الحركة الاشتراكية (الشيوعية) (١)

(ثانيا) مركزه — كان هذا الحزب أخطر منافس لحزب ما باي في المارك الانتخابية في السنوات الأولى لنشأة إسرائيل، وذلك قبل أن يضعفه ما حدث فيه من انقسام، ففي الانتخابات النيابية الأولى التي جرت عام ١٩٤٩ كان ترتيبه الثاني بين الأحزاب فأصبح السادس في انتخابات سنة ١٩٥٥ (٢).

سبب ضعف مركزه: أما سبب ذلك الضعف فقد اختلف في أمره الباحثون، فمنهم من يرى أنه يرجع إلى استنكار بعض أعضائه لسياسة هذا الحزب المناصرة للسياسة السوفيتية رغم أنها كانت معادية لإسرائيل وللحركة الصهيونية الأمر

(١) أما تلك الجماعات الثلاث الشيوعية فقد كانت تشمل (أولا) الجناح اليساري القديم لحزب ما باي، وهو جناح «احدوت عفودا»، وقد فصل هذا الجناح لأنه وضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق المصالح القومية لليهود، و (ثانيا) حزب «الحارس الشاب» Le Jeune garde وكان هذا الحزب يضم جماعة الشيوعيين القدماء و (ثالثا) الجناح الماركسي للعمال الصهيونيين.

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٨، وبرنشتاين ص ٦٥

(٢) رشبروك وليامز ص ١٦٠ ورسالة الدكتور مونييه ص ١٩٩، وبرنشتاين ص ٦٦ — وما يؤسف له أننا لم نستطع العثور على مرجع يشير إلى ما أحرزه هذا الحزب في الانتخابات التي جرت بعد ذلك التاريخ

الذى أدى الى خروجهم من الحزب (١). ومنهم من يرى أن ذلك الضعف إنما يرجع الى ما حدث من انقسام بين صفوفه على أثر ما حل بأحد أعضاء الحزب (Oren Mordécai) في تشيكوسلوفاكيا (وهي من بلاد الكتلة الشرقية الخاضعة للنفوذ السوفيتي) حيث كان مبعوثا في مهمة رسمية وقبض عليه هناك وحكم عليه في نوفمبر ١٩٥٢ (٢).

ومن الباحثين من يرى أن ذلك الضعف إنما يرجع الى أنه لم يعرف كيف يتلاءم مع الظروف الجديدة فيعمل على تطوير مذهبها بتبعا لتطورها. بل ظل جامدا ثابتا على نظريته التقليدية القديمة بأن العمال الزراعيين في المستعمرات الجماعية التعاونية (التي يطلق عليها «الكيبوتز» Kibbutz) هم الذين سيقودون الطبقة العاملة بالمدن نحو الوصول الى مجتمع لا طبقي، أي سيقودونهم الى طريق تحقيق اهداف الشيوعية (٣) في حين أن الظروف تغيرت نظرا لأن الهجرات اليهودية الجديدة (الى اسرائيل) أصبحت عناصرها مكونة أساسا من عمال المدن وسكانها، (لا من العمال الزراعيين الريفيين)،

(١) والدليل على ذلك كما يقول برنشتاين (ص ٦٦) انتقال ٦ من أعضائه الى

أحزاب تقع على يمينه .

(٢) وقد احتج الحزب على ذلك وامكنه رفض أن يغير سياسته تجاه تلك

الكتلة الشرقية التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي، لأنه (أي الحزب) كان يرى أن اسرائيل لم تكن بمنجى من اللوم في تلك القضية .

راجع رسالة الدكتور موزيه ص ١٩٩

(٣) برنشتاين ص ٦٦

ولم تكن عقلية هذه العناصر الجديدة للتبسيط نظرية هذا الحزب (١)

والرأى عندى أن ما حدث من انقسام وتفكك في عرى وحدة هذا الحزب كان أمراً طبيعياً ، فإذا نحن عرفنا أن هذا الحزب إنما نشأ — كما قدمنا — نتيجة لاتحاد جماعات مختلفة لتحقيق هدفين أساسيين أولهما إقامة دولة عربية يهودية ، لذلك كان طبيعياً أن نجد فشل الحزب في تحقيق هذا الهدف مما يؤدي إلى حدوث ما حدث بين صفوفه من انقسام ، وكذلك فقد فشل الحزب في تحقيق الهدف الثاني من أنشائه وهو التوحيد بين العرب واليهود في الحركة الاشتراكية (الشيوعية) ، إذ تبين أنه لا يوجد بين أتباعه عدد يذكر من العرب (٢)

ويبدو لنا أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي قد مجع بهذا الصدد فيما أخفق حزب ما بام فيه (بصد هذا الهدف الثاني) ، ولعل ذلك راجع إلى أن هذا الحزب لا يعادى الصهيونية بخلاف الحزب الشيوعي فهو معاد لها .

(ثالثاً) مبادئه وسياسته : تلخص فيما يلي :

(١) — هذا الحزب هو حزب صهيوني ، وفي هذا يختلف عن الحزب

الشيوعي الإسرائيلي المعادى للصهيونية (٢)

(٢) كان في مقدمة مبادئ هذا الحزب لدى نشأته — كما قدمنا — إنشاء دولة

(١) وسوف نعود إلى زيادة هذه المسألة غير القليل من التفسير والتفصيل بعد

قليل .

(٢) راجع برنشتاين ص ٦٧ حيث يقول : « ليس لهذا الحزب (ما بام) قدر

يذكر من الاتباع بين السكان العرب »

(٣) برنشتاين ص ٥٧ حيث يقول عن هذا الحزب « أنه جماعة ماركسية —

صهيونية » .

هربية يهودية كما كان يرى التوحيد بين العرب واليهود في الحركة الشيوعية ، وقد أدى فشله في تحقيق هذين الهدفين إلى المطالبة بتقرير المساواة الحقيقية في الحقوق بين العرب واليهود بإسرائيل . كما وجدناه يبدى ولاءه لإسرائيل ، كما تبين ذلك من اشتراكه في الحرب التي قامت بين العرب واليهود في مايو ١٩٤٨ (والتي يطلق عليها اليهود وحرب الاستقلال ،) (١)

(٣) — هذا حزب ماركسي (أى شيوعي) ، وعلى هذا الأساس مجده يضع الدفاع عن مصالح طبقة العمال فوق الصالح القومي لليهود (٢) كما نجاهه يرى أن الصراع بين الطبقات أمر لا مفر منه (٣)

شيوعية ذات طابع خاص . على أننا نلاحظ أن ماركسيته (أى شيوعيته) ذات طابع خاص يختلف عن شيوعية الحزب الشيوعي الإسرائيلي أو الأحزاب الشيوعية في البلاد الأخرى .

فبينما نجد أن الأحزاب الشيوعية — كما تقضى بذلك مبادئ مذهب كارل ماركس — إنما تعتمد أساساً على طبقة البروليتاريا (أى الطبقة العاملة في المدن وهي أساساً من عمال الصناعات في البلاد الغربية) كما نرى تلك الأحزاب (الشيوعية) أن طبقة البروليتاريا هذه هي عماد النظام الشيوعي وهي الأداة التي تسكفل تطبيق هذا المذهب عن طريق هدم النظام الرأسمالي إذ أننا نجد بالعكس أن حزب ما بام يعتمد أساساً على عمال الزراعة في الكيبوتز ، Kibbutz وهو

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٨

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٨

(٣) برنشتاين ص ٦٥

يرى — كما قدمنا — أنهم (عمال الزراعة) هم الذين سيقودون بروتاريات المدن في طريق تطبيق مذهب ماركس ، لى الطريق الشيوعى ، الذى يعبرون عنه أحيانا بعبارة « الوصول إلى مجتمع لاطيقى » ، ولذلك يصف البعض هذا الحزب بأنه ، قبل كل شيء ، حزب الكيبوتز ، (١)

نبذة موجزة عن الكيبوتز — أما الكيبوتز فهى عبارة عن جماعة يهودية تعاونية زراعية تشابه المزارع الجماعية التعاونية المدروقة فى الاتحاد السوفيتى باسم « كوخوز » ، Kolkhoz ، ولكن الكيبوتز الإسرائيلى تعد أكثر تطرفا من الكوخوز السوفيتى من حيث النزعة الشيوعية ، ذلك لأن الكيبوتز تقوم على أساس مبدأ الملكية الجماعية نوسائل الإنتاج ، أى ملكية أهالى الكيبوتز (التى تماثل إحدى القرى) لأراضيها على المشاع ولأن المبدأ المطبق فى الكيبوتز بصدد توزيع الإنتاج هو أن يكون ، لكل طبقا لحاجته ، A chacun selon ses besoin ، (٢) ، ويعد تطبيق هذا المبدأ أقصى مرحلة من مراحل الشيوعية التى لم تبلغها حتى اليوم الكوخوز فى الاتحاد السوفيتى وحيث ملكية الأرض فى جميع أنحاء الاتحاد السوفيتى إنما هى للدولة وحيث يطبق مبدأ « لكل طبقا لكمالته » ، A chacun selon sa capacité ، (٣)

(١) راجع The Middle East ص ٢٩٢

حيث يصف الكاتب هذا الحزب بأنه :

it is above above all the party of Kibbutzim

وأنظر فى هذا المعنى برنشتاين ص ٦٧

(٢) دولة إسرائيل للدكتور شوراكى ص ١٠٠ ، ١٠٢ .

(٣) نبذة موجزة عن الكوخوز Kolkhoz

يبلغ متوسط مساحة المزرعة الواحدة (الكوخوز) نحو أربعة آلاف =

٤ - السياسة الخارجية: يقف الحزب دائماً موقف الممارضة من السياسة الانجليزية الأمريكية ، في حين يقف دائماً موقف التأييد للسياسة السوفيتية ، وهذا مما أدى -- فيما يرى البعض -- إلى انشقاق بعض أعضائه عليه وانضمامهم إلى أحزاب تقع على يمينه (١)

(= ٤٠٠٠ فدان) بما في ذلك الغابات والمراعى والمستنقعات) ، ولقد طبق نظام الكولخوز تدريجياً في الاتحاد السوفيتي ، ففي عام ١٩٢٩ كانت مساحة جميع الاراضى الكولخوز بالنسبة لجميع الاراضى المزروعة في الاتحاد السوفيتي لا تبلغ ٤ ٪ فاصبحت في عام ١٩٤٠ تبلغ ما يقرب من ٩٧ ٪ . ومن حسنات هذا النظام انه عمل على مضاعفة محصولات الاتحاد السوفيتي وعلى رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للفلاحين ومن سيئات هذا النظام (اولاً) أنه سلب الفلاح حريته الاقتصادية ، (وثانياً) تلك الإدارة ذات الصبغة الاستبدادية لشئون الكولخوز فإذا كانت الكولخوز -- من الناحية النظرية -- عبارة عن نوع من الجمعيات التعاونية الزراعية تدار وفقاً للأساليب الديمقراطية، إلا أننا نجد من الناحية العملية أن الحكومة لها الكلمة العليا في إدارة شئون الكولخوز ، و(ثالثاً) لأن هذا النظام لم يحقق ما عמד عليه من آمال في تضيق مدى الاختلافات بين درجات رفاهية الفلاحين .

لزيادة التفصيل راجع كتابنا ، الانظمة السياسية ، (طبعة ١٩٥٧-١٩٥٨ ص ٤٩١ - ٤٩٤) .

(١) دولة اسرائيل للدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص ٥٦ و برنشتاين ص ٦٦ ، و راجع ص ٦٤ حيث يقول : « يبدو أن هذا الحزب بدأ يسوده الاعتقاد بأن السياسة السوفيتية هي سياسة سليمة في كل مكان في العالم إلا في إسرائيل ، على أنه يعدل مع ذلك على توثيق العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي (راجع رشبوك وليامز ص ٦٠)

(خامسا) احزاب العرب

(أولا) نشأتها — للعرب في إسرائيل أحزاب صغيرة متعددة يوجد منها ثلاثة جديدة بالذكر ، وهى : (١) حزب «العرب الديئوقراطيين» الذى اتخذ له أخيرا اسما جديدا هو «حزب التقدم والتنمية» وهو أهم تلك الأحزاب (٢) حزب «التقدم والعلم» وقد اتخذ له أخيرا اسم «حزب التعاون والأخوة» — . و (٣) «جماعة الزراعة والتنمية» (١)

وهذه الأحزاب جميعا نشأت بداهة بعد نشأة إسرائيل .
ويلاحظ أن التنظيم السياسى للعرب (في إسرائيل) لا يزال فى مرحلته البدائية embryonnaire (٢) ، ويرجع ذلك للأسباب التالية :

(أولا) لأنهم ينقسمون إلى طوائف دينية متنافسة (وغالبيتهم من المسلمين) و (ثانيا) لأنهم — فيما يقول الباحثون الصهيونيون — يخشون أن يفقدوا تأييد البلاد العربية المجاورة إذا هم تعاونوا تعاونا صادقا مع حكام إسرائيل .
و (ثالثا) لأن شخصيات كبيرة وكثيرة من قادة هذه الجماعات العربية تركت فلسطين فى فترة الحرب التى نشبت بين العرب واليهود عام ١٩٤٨ ، وهكذا وجدنا عرب إسرائيل قد حرموا من رؤسائهم وزعمائهم السابقين (٣)
(ثانيا) مركزها — هذه الأحزاب العربية هى أحزاب ضعيفة وغير مستقلة

(١) أوسكار كرينز ص ٨٢ ، ورشبروك وليامز ص ١٦٤
(٢) هذا هو ما يذكره الدكتور مونييه (فى رسالته للدكتوراه ص ١٠١) ،
بينما نجد برنشتاين يذكر (فى مؤلفه السابق ذكره ص ٨٠) أنه «لا يعرف إلا القليل بصدد التنظيم السياسى للجماعات العربية بإسرائيل» .
(٣) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٦-٢٠٧

استقلالاً كافياً يخول لها أن تمثل تمثيلاً صادقاً كافياً مصالح العرب المقيمين في إسرائيل (١)

ولقد أصبح الاتجاه العام السائد بين الناخبين العرب في الوقت الحاضر يميل ناحية تأييد أحزاب العرب : الأمر الذي أدى إلى نقصان عدد أصوات الناخبين العرب . التي كانوا يعطونها قديماً للمرشحي حزب ما باي ، أو للمرشحي الحزب الشيوعي (٢)

ويرى بعض الباحثين أنه طالما لم يسو النزاع العربي الاسرائيلي فمن المرجح أننا سنظل نوجد عدداً كبيراً من الناخبين العرب يستمرون على إعطاء أصواتهم لأحزاب العرب للاحزاب الصهيونية (٣)

وتبلغ مجموع عدد المقاعد النيابية التي استطاعت الأحزاب العربية الثلاثة المذكورة الحصول عليها في الانتخابات التي حدثت (لعام ١٩٥٩) في الكنيست خمسة مقاعد (٤) . و نأسف لعدم استطاعتنا الحصول على مرجع يبين لنا عدد تلك المقاعد بعد ذلك التاريخ .

و مما تجدر ملاحظته أن النواب العرب في الكنيست هم عادة من ملاك الأراضي أو التجار أو من أبناء كبار الموظفين السابقين ، كما يلاحظ أن العرب

(١) أوسكار كرينز ص ٨١

(٢) وقد يكون عجيباً ما يذكر من أن حزب ما باي قد زاد عدد مؤيديه من الناخبين العرب عما كان عليه الحال في الماضي - راجع أوسكار كرينز ص ٨٢

(٣) برنشتاين ص ١٠

(٤) منها مقعد حصل عليه الحزب الثالث ، وحزب أو جماعة الزراعة والتنمية ، ومقعدان حصل عليهما كل من الحزبين الآخرين : الأول والثاني

ولقد تقدم في انتخابات سنة ١٩٥٩ حزبان عربيان آخران (غير مذكور) ولكل منهما

لم يحرزا شيئاً من مقاعد البرلمان - راجع أوسكار كرينز ص ٨٢

يكونون أقل من ١٠٪ من مجموع الناخبين في إسرائيل . (١)

(ثالثاً) مبادئ تلك الأحزاب وسياساتها :

١ — برامج هذه الأحزاب تعتمد بوجه عام متماثلة ، وبعضها لا يكاد يبدو نشاطها مجرد تقديم مرشحين لها في الانتخابات ، وتحول المنافسة بين زعماء تلك الأحزاب دون توحيدها .

٢ — يمثل هؤلاء الأحزاب في البرلمان يصوتون عادة إلى جانب الحكومة طبقاً للتعليمات الصادرة إليهم من حزب ما باي (٢) ، على أن تلك الأحزاب كثيراً ما كانت توقف هذا الحزب (ما باي حين كان في الحكم) مواقف الحرج حين تطالبه بإلغاء الحكم العسكري في الجهات التي يقطنها العرب ، وحين تطالبه بكفالة قسط أوفى وأوفر من الحكم الذاتي local autonomy لتلك المناطق العربية وحين تطالبه بكفالة المساواة التامة بين العرب وغيرهم من المواطنين الإسرائيليين ، وحين تطالبهم بزيادة الإعتمادات المالية التي تسكفل رفع مستوى المعيشة للسكان العرب (٣) .

٣ — ويرى بعض الباحثين أن الغالبية ممن يصوتون من الناخبين العرب لمرشحي الحزب الشيوعي الإسرائيلي ، إنما يعد تصويتهم بمثابة تعبير عن عزم الرضى عن حالتهم أكثر مما يعد تعبيراً عن الإيمان بالمذهب الشيوعي (مذهب كارل ماركس) (٤) .

(١) أوسكار كرينز ص ٨١

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٢٠٧ وذلك بدعوة حين كان حزب ما باي في الحكم

(٣) أوسكار كرينز ص ٨٢

(٤) راجع البحث المنشور في the Middle East (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٤

التكتلات والأحزاب الحديثة

كانت أهم تلك التكتلات هي كتلة ليكود . وقد سبق الكلام عنها في موضع الكلام عن حزب قديم هو حزب حيروت لأن رئيسها واحد هو مناحم بيغن ، ولأن ذلك الحزب كان أهم عناصر تلك الكتلة . ننتقل الآن إلى الكلام عن التكتلات والأحزاب الأخرى الحديثة .

١ - حزب دافى

نشأته - أنشأه بن جوريون والجنرال ديان ، وكان ظهوره على المسرح السياسى عام ١٩٦٥ على أثر هجر بعض الزعماء السياسيين لحزب ماباى (مثل بن جوريون وشيمون بيريز Perez وديان) (١) .

وترجع نشأته إلى ثلاثة عوامل : (١) قضية لافون Lavon (٢) ، (٢) دور الحركة الصهيونية (٣) الاتفاق المعقود بين حزبي ماباى ، واحداث عافودا عام ١٩٦٥ (٣) .

(١) استقال بن جوريون من حزب ماباى (الذى كان يرأسه) فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وفى ١٢ يونيه ١٩٦٥ أعلن عن رغبته فى إنشاء حزب مستقل عن ماباى . راجع مؤلف الدكتور ريمون صايغ عن الأحزاب السياسية فى إسرائيل (المرجع السابق) ص ١٤١

(٢) تطلق أزمة لافون Lavon على أزمة داخلية نزلت بحزب ماباى ، وقد بدأت فى ٥ نوفمبر عام ١٩٦٤ حينما انسحبت الجماعة التى قامت بمناصرة لافون (السكرتير السابق للمستدروت) .

(٣) وكان من نتيجة ذلك الاتفاق أن اندمج هذان الحزبان معا فيما بعد وكونا حزبا واحدا فى ٢١ / ١ / ١٩٦٨ باسم « المراج » ، (المرجع السابق ص ١٤٢)

وكان قد حدث قبل ذلك الاتفاق بنحو ٣ شهور ، (أى فى شهر أغسطس) أن قرر مؤتمر غير عادى عقده حزب رافى الالتحاق بقائمة الجبهة العمالية فى الانتخابات وكان من جراء ذلك الاتفاق أن تمكن حزب رافى أن يكون نصيبه ١٠ مرشحين من الستين مرشحا الأوائل فى القائمة التى قدمها حزب المراج .

وقد نزلت بحزب رافى بدوره أزمة داخلية ، فقد انقسم أنصار ديان وأنصار بن جوريون إلى مجموعتين ووجدنا الزعيم القديم (بن جوريون) مرة أخرى يجر حزبه ويتقدم لانتخابات عام ١٩٦٩ بقائمة تحمل اسمه .

مبادئه - يبدو لنا أن مبادئه تختلف عن مبادئ حزب الماباي الذى كان ينتسب إليه زعماء هذا الحزب الجديد (وأخصهم بن جوريون والجنرال ديان) إذ يتبين لنا من أسباب نشأته أن انفصال بن جوريون وغيره من الزعماء عن الماباي لم يكن مرده خلافا حول المبادئ .

ثم أنه مما يؤيد وجهة نظرنا هذه أننا وجدنا هذا الحزب (رافى) ينضم إلى الجبهة العمالية (والماباي - كما هو مملوم - أهم الأحزاب العمالية) فى الانتخابات (١) .

٢ - حزب العمل الاسرائيل

نشأته - فى يناير ١٩٦٨ تكون من اندماج حزب الماباي (وهو الحزب الرئيسى) ومن حزبي احداث عافودا ، ورافى .

مبادئه - لا استعداد للانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ ، على أن تستمر الجهود للوصول إلى سلام دائم مع مصر وسوريا والأردن ، ويمكن الانسحاب إلى حدود آمنة يمكن الدفاع عنها بشرط الاتفاق مع تلك الدول على حل سلمى .

(١) يلاحظ أننا لم نستطع العثور على مرجع من المراجع يعرض لبيان مبادئ هذا الحزب .

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية يرى أن تحمل عن طريق المفاوضات مع الأردن (١).

ومن البين أنه كان من نتائج مبادرة الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٧ واتفاقية السلام الموقعة في مارس ١٩٧٩ أن أدخل هذا الحزب - كما هو شأن كثير غيره من الأحزاب الاسرائيلية - تعديلات على تلك المبادئ. ورغم أن هذا الحزب يعد الآن أقوى الأحزاب المعارضة فقد أبدى موافقته على اتفاقية السلام.

ورئيس هذا الحزب هو الآن شيمون بيريز.

٣ - حزب حجال

نشأته : بمناسبة انتخابات عام ١٩٦٥ انفق حزب حيروت وحزب الاحرار على تكوين حزب واحد (برئاسة بيجن) واتخذ اسم حجال . وقد كان يعد إذ ذاك أقوى حزب للمعارضة . وقد وضعه صموده منذ عام ١٩٦٥ في مرتبة الحزب التالي بعد ما باي .

وقد حصل على فوز كبير في انتخابات ١٩٦٩ . وكان يعد حزبا متطرفا شأنه شأن حزب حيروت الذي يعد أهم عنصر مكون له . وقد دخل هذا الحزب في الوزارة التي قامت بحرب يونيه ١٩٦٧ والتي استقالت في فبراير ١٩٦٩ نظرا لوفاة رئيسها ليفي اشكول . ثم اشترك في وزارة جولدا مائير السابعة عشر عام ١٩٦٩ بستة وزراء (٢) .

(١) المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٤٣

ويطلق الآن أحيانا على حزب العمل : « المعراج » .

(٢) المرجع السابق ص ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤

٤ - الحركة الديمقراطية للتغيير

نشأتها : نشأت هذه الجماعة (أو هذا الحزب) برئاسة ايجال يادين كرد فعل لصدمة حرب أكتوبر لعام ١٩٧٣ وانحيار الزعامات التقليدية ، والكثير من الشعارات الإسرائيلية السياسية (كشعار الحدود الآمنة ، الذي ارتفع إلى مرتبة مبدأ من المبادئ)

مبادئها : هذه هيئة معتدلة وقد اختلفت مع مناحم بيجن لسياسته المتطرفة المتشددة بصدد الأمن والمستوطنات ... ثم انضمت أخيراً إلى حكومة بيجن ، وتولى يادين منصب نائب رئيس الوزراء .

ويتلخص برنامجها في الموافقة على تقديم تنازلات اقليمية هدفها المحافظة على الطابع اليهودي للدولة ، على أنه يشترط لذلك عقد معاهدة سلام شامل ، وعلى أن تبقى القدس عاصمة لإسرائيل (١) .

٥ - حزب الاحرار Le Parti Libéral

نشأته : في عام ١٩٦١ ضم الحزب الصهيوني العام (أو حزب الصهيونيين العموميين) والحزب التقدمي معاً - وهما (كما قدمنا) من أحزاب المحافظين - ليكونا حزباً جديداً هو حزب الاحرار .

مبادئه : هو حزب يميني محافظ يستند إلى المصالح الكبرى لرجال الصناعة

(١) لم نستطيع العثور على مراجع عن هذه الهيئة السياسية الحزبية اللهم الا بحثين قيمين نشر أحدهما بمجلة أكتوبر عدد ٢٣/٤/٧٨ والثاني بقلم الأستاذ عاطف المعري نشر بصحيفة الأهرام عدد ١٩/١١/١٩٧٧ وقد سبق الإشارة إليهما بصدد كتلة ليكود .

حيث أن نشأته ترجع إلى الحزب الصهيوني العام نصير الرأسمالية ومبدأ تنمية المشروعات الخاصة (١) .

وبما تجدر ملاحظته أن تسمية الحزب — عكس ما عليه حال مسميه في إنجلترا لا تتفق مع مبادئه .

(١) الأحزاب السياسية في إسرائيل ، (المرجع السابق) للدكتور حايغ ص ١٤٢ ، و ٢٠١ — وما يذكر أن جماعة صغيرة انفصلت عن هذا الحزب عام ١٩٦٥ تحت اسم « الحزب الحر المستقل » ، ولهذا الحزب قبول لدى الطبقة الوسطى .

آثار حرب أكتوبر (لعام ١٩٧٣)

على الأحزاب والتيارات السياسية في إسرائيل

كانت حرب أكتوبر المجيدة بالنسبة لإسرائيل — كما هو معلوم زلزالاً، ألقي عليها من الأعباء، ومن عوامل الإعياء ومن التغيرات أنقلاطاً.

وتتلخص آثار ذلك الزلزال ومظاهر تلك الاثقال فيما يلي :

أولاً — أزمة عدم ثقة لدى الشعب في القوى القيادية، وأدت تلك الأزمة إلى إحداث تغيير في قيادة الأداة الحكومية، وفي الأداة القيادية للمؤسسة العسكرية، وفي حزب العمل (الذي يسيطر عليه حزب ما باي القديم والذي كان يسيطر على شئون الحكم منذ نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨) .

وفيما يلي نقدم — لما أوجزنا وقدمنا — تفسيراً وتفصيلاً :

١ — اختفاء جولدا مائير (رئيسة الوزارة) من المسرح السياسي، إذ اضطرت إلى الاستقالة في ١٠ / ٤ / ١٩٧٤، ثم هي لم تعد سكرتيرة حزب العمل (الحاكم) وحل مكانها رايبين .

٢ — اضطرت أغلب القيادات العسكرية إلى الاستقالة كذلك من وظائفها وحلت مكانها شخصيات جديدة كانت غالبيتها تكاد تكون بمهولة من الرأي العام (١) .

ثانياً — بروز تكتلات حزبية وبعض الأحزاب إلى الصف الأول. من ذلك نذكر كتلة

(١) مجلة «شؤون فلسطينية»، العدد ٣٢ ص ٢٠٩ وما بعدها — وكان ذلك

نقلاً عن مؤلف الدكتور حامد ربيع «من يحكم في تل أبيب»، طبعة ١٩٧٥

ليكوند بزعامة مناخم بيجين، وقد قضى حياته السياسية كلها تقريبا في المعارضة، ولم يكن يظن أنه سيتولى الحكم يوما، لما عرف عنه من التطرف والصلابة — على أنه كان من أثر حرب أكتوبر أن خففت — إلى حد ما — من ذلك التطرف وتلك الصلابة، فبدأت تلك الكتلة تتحدث عن إمكان الانسحاب من بعض الأراضي العربية، بعد أن كانت تتمسك بعدم التنازل عن شبر واحد من تلك الأراضي.

وفد انضم إلى كتلة ليكوند حزب رافي الذي يرأسه الجنرال ديان، ورغم سابق اشتراك هذا الحزب مع حزب ما باي (الذي يسيطر على تكتل حزب العمل)، إلا أن رافي في حقيقته — كما يرى بعض الباحثين — يعد أقرب إلى تكتل ليكوند منه إلى تكتل حزب العمل، إذ أن قيادته (قيادة رافي) عسكرية ذات نزعة متعصبة متطرفة بعيدة عن روح الاعتدال.

كما انضم إلى كتلة ليكوند تكتل مقدال (الديني) الذي يمثل التطرف الديني (١)

ثالثا : ظهور تيارات سياسية جديدة أهمها ظهور «الحركة الديمقراطية للتغيير» التي نشأت كرد فعل لصدمة حرب أكتوبر، وهي جماعة متطرفة، ولكنها أقل تطرفا من كتلة ليكوند إذ اختلفت مع بيجين لصلابته وتشدده لاسيما في مسألة المستوطنات، فهي تعد معتدلة نسبيا، على أنها عادت وانفقت معه ودخلت الوزارة (وقد سبق الكلام عنها) (٢)

(١) مجلة «شؤون فلسطين»، (المراجع السابق) عدد ٢٩ ص ١٩٠ وما بعدها
عدد ٣١ ص ١٦٩، وكان ذلك نقلا عن كتاب الدكتور حار مديري (المراجع السابق)
ص ٢٦٦ و ٢٦٧
(٢) راجع ص

(ب) ومن تلك التيارات الجديدة ما أشار اليه الأستاذ تايلور Alan Taylor (أستاذ التاريخ بالجامعات الأمريكية ، وبالجامعة الأمريكية ببيروت) في مؤلف له حديث (ظهر عام ١٩٧٧) من «أن الفلسطينيين (١) بدموا الآن معتقون فكرة لا تهدف إلى طرد اليهود ، وإنما إلى إنشاء دولة علمانية Laique (أى لا تقوم على أساس الدين) تتمتع فيه جميع القوميات — على اختلاف أديانها — بجميع الحقوق (٢)» .

رابعا : تيارات سياسية كانت معارضة (لسياسة الحكومة) عملت حرب أكتوبر على تميمتها وتقويتها .

(أ) من تلك التيارات تيار المعارضة لسياسة إسرائيل وللإيديولوجية الصهيونية التي منها أنه لا يمكن التعامل مع العرب إلا عن طريق القوة ، وكان على رأس تلك المعارضة أفنيرى uri avnery (الذى انتخب عقب حرب ٦٧ عضواً في الكنيست ، وكان في عهد شبابه عضواً في عصابة أرجون) وكان يهتم الصهيونية بقصر النظر وبتشويها وجه الحقائق (٣) :

وهناك بالجامعة العبرية نسبة — ولو أنها ضعيفة — بين الطلبة ترى أن الحرب

(١) ولعله يقصد «فريقا من الفلسطينيين»

(٢) راجع للأستاذ تايلور T aylor مؤلفه: «الروح الصهيونية» L'Esprit sioniste طبع ببيروت عام ١٩٧٧ ص ١٦١ — الناشر :

Institut des Etudes Palestiniennes

(٣) راجع كتابه : «إسرائيل بدون صهيونيين» Israel without Zionists طبع بنيورك عام ١٩٦٨ — وكان ذلك نقلا عن كتاب «الروح الصهيونية» (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٧ ص ١٥٨ ، ١٥٩

ليست هي الحل بالنسبة لمستقبل إسرائيل ، ويسود هذه الفئة شعور بالتذمر
(كما يقول Amon Elon) من سياسة إسرائيل .

وعلى أثر زيارة قام بها إلى إسرائيل (قبل حرب أكتوبر) الصحفي اليهودي
الأمريكي Paul Jacobs لاحظ على حد تعبيره ، أن الشعور بالقلق كان يسيطر على
عدد من الاسرائيليين يضم شخصيات كبيرة كانت قديماً ذات دور كبير في نشأة
إسرائيل يعبرون اليوم عن تذمرهم العميق تجاه سياسة إسرائيل الحالية في الأراضي
المحتلة ، واتجاه السياسة الداخلية بوجه عام ، (١) .

(خامساً) هدم بعض النظريات التي كانت تنادى وتدين بها العقلية الاسرائيلية
وأهمها نظرية الحدود الآمنة . وهي لم تكن في الواقع سوى مجرد ستار تخفي وراءه
سياسة التوسع ، والإبقاء على ما استولت عليه إسرائيل من الأراضي العربية .

والإلتجاء إلى النظريات المصطنعة التي لا تقوم على أساس علمي - كستار يخفي
بعض الاطماع أو الشهوات السياسية - هو أمر معروف مألوف في التاريخ
السياسي العالمي . فنظرية الحق الإلهي Droit divin (المعروفة بنظرية التفويض
الإلهي) إنما كانت في حقيقة أمرها مجرد ستار يخفي وراءه تبرير مشروعية
الاستبداد الملكي في عصر ما قبل الثورة الفرنسية ، ونظرية تفوق الجنس الآري
في ألمانيا (في عهد هتلر) لم تكن إلا ستارا يخفي وراءه سياسة التوسع والعدوان
في الخارج ، واضطهاد اليهود والاستيلاء على أموالهم لإنعاش الحزينة الألمانية

(١) راجع د الروح الصهيونية ، (المرجع السابق) ص ١٦٧ ، ١٦٨

في الداخل (١) .

خاتمة — يتبين مما قدمنا عن حالة التذمر التي تسود الشبيبة الاسرائيلية ما يراه البعض أنه د حزين يبدأ الجيل الجديد في إسرائيل في إعادة النظر في النظرية الصهيونية التي اعتنقها أسلافه ، فإن طبيعة الدولة واتجاهاتها سوف تكون موضع تغييرات ضخمة في مستقبل قريب ، (٢) .

(١) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية في أية طبعة من طبعاته الست .

(٢) الروح الصهيونية L'Esprit Sioniste (المرجع السابق) طبعة ١٩٧٧

العصابات

الملحقه ببعض الاحزاب السياسية

تمهيد — حين نشأت اسرائيل كان هنالك مالا يقل عن أربع منظمات مسلحة
أى عصابات ، ملحقه ببعض الاحزاب السياسية (١) .

والواقع أن لإنشاء منظمات مسلحة خاصة (أى غير تابعة للدولة) يعد من
الظواهر المميزة لعهد الاقطاع وضعف سلطان الدولة (٢) .

— أما تلك المنظمات المسلحة الخاصة أو العصابات الملحقه ببعض الاحزاب
السياسيه ، فهي تشمل :

١ — الهاجانا ، ٢ — أرجون زفاى لوى — ٣ — شترن — ٤ — البالماخ .

— ١ —

الهاجانا (Haganah)

كلمة الهاجانا معناها بالعبرية : « الدفاع » ، ولقد كانت الهاجانا بمثابة الحرس
الوطنى لطائفة اليهود المقيمين بفلسطين فى عهد الانتداب البريطانى (٣)

— أما وقد إنتهينا من هذه الكلمة التمهيدية فانتنا ننتقل إلى الكلام عن كل
منها فى نبذة موجزة .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٢١٠

(٢) الرسالة السابق ذكرها ص ١٩١

(٣) راجع بن هالبرن

وكانت الهاجاناه تحت رقابة حزب الماباي الذي أنشأها (١).

وقد كانت العصابة الوحيدة التي كان الإنجليز يحتملون قيامها في عهد الانتداب البريطاني ، خلافا لغيرها من العصابات التي كانت تعمل دائما في الخفاء أي أنها كانت بمثابة جماعات أو عصابات سرية (٢).

ولقد أصبحت الهاجانا — عقب نشأة إسرائيل (عام ١٩٤٨) — نواة الجيش النظامي لإسرائيل (٣).

— ٢ —

ارجون زفاي لومي (Irgon Zvai Léoumi)

يقصد بمباراة « أرجون زفاي لومي » بالعبرية « المنظمة القومية العسكرية » ، وقد أنشأ هذه العصابة أحد الشخصيات الصهيونية الكبيرة Jabotinsky عام ١٩٣٧ ، وكانت أغلبية أعضائها من الشبان البولنديين ، وقد كانت ملحقه بحزب قديم وهو « حزب التغيير (التعديل) » ، Révisionnistes ذي النزعة الثورية الذي كان يرأسه مذئىء تلك العصابة (جابوتنسكى) .

ولدى إعلان الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٣٩) أعلنت هذه العصابة الهدنة فيما بينها وبين الإنجليز (أي بين سلطة الانتداب البريطاني بفلسطين) .

وعقب قيام إسرائيل (عام ١٩٤٨) ترتب على بعض ما ارتكبه هذه العصابة

(١) رسالة الدكتوراه لمونيه ص ١٢٩

(٢) (مونييه المراجع السابق) ص ١٩١

(٣) (مونييه المراجع السابق) ص ١٢٠.

من إعتداءات على الأرواح بعض المتاعب للحكومة الإسرائيلية المؤقتة ، وعلى أثر إحدى الأزمات التي نشأت فيها بينها وبين تلك الحكومة تفرقت هذه الجماعة باعتبارها منظمة عسكرية وأنشأت مكانها حزب حيروت ، والتحق أفرادها بالجيش النظامي (١)

— ٣ —

شترن Stern

هذه العصابة عبارة عن فريق من جماعة أرجون زفاى لوى رفض الهدنة التي أعلنتها عصابة أرجون في كفاحها ضد الإنجليز في بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ (كما قدمنا) وقد اتخذ ذلك الفريق لنفسه اسم شترن ، التي هي عبارة عن عصابة إرهابية متطرفة ، وقد قامت باغتيالات متعددة كان لها في العالم دوى كبير ، وكان أهمها إغتيال الكونت برنادوت Bernadote وسيط هيئة الأمم المتحدة في النزاع العربي الاسرائيلي ، وكان ذلك في بداية عهد نشأة اسرائيل : أى في عهد الحكومة الاسرائيلية المؤقتة ، فقررت هذه الحكومة حل تلك العصابة (٢)

٤ - البالماخ palmach

كانت البالماخ ملحقة بحزب ما بام (ذى النزعة الماركسية) ، ولدى قيام الدولة

(١) وشبروك وليامز ص ١٦٢ ، رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢١٠

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ١٩٣ ، ٢١٠ وعلى أثر مقتل برنادوت قبض على

بعض زعماء تلك العصابة وقدموا إلى محاكمة وقد حكم على بعضهم بالسجن : وكان منهم David Friedmann yellin زعيم تلك العصابة ثم صدر عنه عفو لدى اجراء الانتخابات لأول برلمان (كنيسيت) في اسرائيل .

الحق أفرادها تدريجياً بالجيش النظامي الإسرائيلي ، حتى إذا كان شهر ديسمبر من عام ١٩٤٨ وجدناها تلقى مع نهايته نهايتها .

وبذلك يتبين أنه قد تم الغاء تلك العصابات في عهد الحكومة المؤقتة التي سبقت انعقاد أول برلمان في إسرائيل ، ويرجع الفضل في إلغائها — كما يقولون — الى بن جوريون (١) .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٢١٠

المبحث الثالث

مشكلة وضع دستور لاسرائيل

نشأت اسرائيل - كما هو معلوم - منذ واحد وثلاثين من السنين ، وبعد واحد وثلاثين من السنين منذ ذلك الحين لا تزال اسرائيل حتى اليوم بغير دستور ، خلافا لما هو معروف ومأثور ، عن الدول ذات النشأة الحديثة في العصر الحديث .
ويبدو أن أميدا طويلا سوف يمضى ، قبل أن تمضى هي في وضع دستور .

فكيف كان ذلك ؟ ، ولم كان ذلك (١) ؟

للإجابة عن هذين السؤالين كان حقا علينا أن نعالج بالمبحث مسألتين :
المسألة (الأولى) تتعلق بمشروع الدستور الذي وضع ، والخطوات أو الاجراءات التي سبقت وضعه .

والمسألة (الثانية) خاصة بالمناقشات التي جرت هنالك ، وبوجه خاص في البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) حول مبدأ أو فكرة وضع دستور ، مع بيان الأدلة التي أدلى بها أصحاب كل من الرأيين المتعارضين : الرأي القائل بضرورة التعميل بوضع دستور ، والرأي المعارض .

(١) راجع : الأنظمة السياسية لاسرائيل ، رسالة دكتوراه لمونيه Monnier (١٩٥٧) ص ٧٠ حيث يقول : « ان اسرائيل ليس لديها اذاً دستور جامد ، ويبدو أن هذا الوضع لن يتغير قبل القضاء زمن طويل » .

الفرع الأول

مشروع الدستور

١ - مشروع لجنة الدكتور ليوكوهن — في اليوم التالي لصدور قرار من هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ موصيا بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية ، عمدت الوكالة اليهودية بفلسطين إلى تشكيل لجنة من فقهاء القانون برئاسة الدكتور ليوكوهن Leo Kohn لتحضير مشروع الدستور ، ولقد عرض المشروع بعد ذلك على المجلس المؤقت للدولة Provisional Council of State ، وهو كما هو معلوم عبارة عن الحكومة المؤقتة (١) ولقد أدخلت على المشروع بعض التعديلات ثم نشر في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أي قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ببضعة أسابيع (٢)

٢ - محور الحركة الانتخابية — رغم أن مشروع الدستور قد جرى نشره —

كما قدمنا - قبيل اجراء انتخاب جمعية تأسيسية (أي جمعية نيابية مهمة وضع دستور) فإن من عجيب الأمور أن نجد أن الحركة الانتخابية لم تكن تدور حول المسائل الدستورية ، اللهم الا اذا استثنينا الأحزاب المتطرفة ناحية اليمين أو ناحية اليسار فقد وجدنا ما اتخذ موقفا من الدستور في وضوح وجلاء : فالأحزاب الدينية كانت

(١) لا يفوتنا هنا أن نكرر بأنه قامت في اسرائيل حكومة مؤقتة عقب انتهاء الانتخاب البريطاني في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وظلت قائمة حتى افتتاح الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٤٩ (وكان تم انتخابها في يناير) ، تلك الحكومة المؤقتة كان يتولاها مجلس الدولة المؤقت (الذي كان عبارة عن برلمان صغير (مكون من ٢٧ عضوا) تعاونه وزارة مؤقتة يرأسها بن جوريون راجع Le Hrmann ص ١٤ ، ١٥

(٢) راجع مؤلف الدكتور دنر Dunner بعنوان: The Republic of Israel

ص ١١٦ ورسالة الدكتور مونييه ص ٥٥

لقد كان الدكتور Kohn المستشار القانوني لوزارة الخارجية ، وكان يعد خيرا للشؤون الدستورية لدولة ايرلندا الحرة (قبل رحيله إلى اسرائيل) — راجع

Oscar Kraines : Government & politics in Israel (ed. 1961 New York) p, 30

يعلن معارضتها لمشروع الدستور لأنه لم يجعل من الكتاب المقدس (التوراه) أساس التشريع الدستوري ، ومن الناحية الأخرى كان الحزب اليساري ما بام (ذو النزعة الماركسية أي الشيوعية) يعلن كذلك معارضته للمشروع لأنه أشار في ديباجته إلى «الإله القادر القوي» Le Dieu Tout Puissant ، ولأن المشروع نص على قيام محاكم ذات صبغة دينية (للنظر في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية) (١)

٣ — المبادئ الأساسية لمشروع الدستور

رغم أن هذا المشروع (الذي وضعت له لجنة الدكتور كوهن) لم ينل موافقة الجمعية التأسيسية ، وبالتالي لم يصبح دستوراً إلا أن كثيراً من المبادئ الأساسية التي قام عليها تعد أساس الأحكام الدستورية القائمة الآن في إسرائيل (٢) :
وذلك كاعتبار اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العبرية ، والدولة ذات شكل جمهوري ، والأخذ بالنظام البرلماني فيه رئيس الجمهورية ضعيف جعلت وظيفته ذات صبغة شرقية فحسب (أي غير ذات سلطان في الإدارة الفعلية لشؤون الحكم وهو ينتخب بواسطة البرلمان (الكنيسيت) وإلى جانبه وزارة قوية ، و برلمان قوي كذلك ، وفيما يتعلق بالبرلمان الأخذ بنظام المجلس الواحد (لأنظمة المجلسين) ، وفيما يتعلق بالانتخاب الأخذ بنظام التمثيل النسبي ، والأخذ بمبادئ الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية (٣) ، كما أن للمشروع صبغة اشتراكية تتجلى في

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٥٥

ويجب ألا يفوتنا هنا أن نشير إلى ما هو معروف من النزعة الحادية للأحزاب الشيوعية

(٢) مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ١٦٦

(٣) مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ١١٧ — ١٢٥

وفي المبحث الخاص بالحريات العامة (حريات الأفراد) سوف نبين إلى أي حد طبقت إسرائيل مبادئ هذه الحريات من الناحية العملية الواقعية .

النص على حق العمل وحق الإضراب ، وواجب الدولة في وضع تشريع التأمين الاجتماعي .

وأكبر ما يميز ذلك المشروع النص على الصيغة العالمية اليهودية للدولة

L'affirmation de L'universalisme de L'Etat

أى أن الدولة يراد لها أن تكون دولة الشعب اليهودي ، تكون دولة ذات استعداد لأن تشمل جميع الأفراد في العالم الذين يعدون أنفسهم من اليهود . (١)

٤ - ملاحظات على مشروع الدستور

تتلخص ملاحظتنا على هذا المشروع الذى أعدته اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور

ليوكوهن في أمرين :

(الأول) يتعلق بالطريقة التى اتبعت في وضع مشروع الدستور .

الأمر (الثاني) يتعلق بالصياغة القانونية للنصوص الدستورية .

(أولاً) - طريقة وضع مشروع الدستور

كانت الخطوة الأولى التى اتخذت من أجل وضع هذا المشروع هى تشكيل لجنة من فقهاء القانون برئاسة أحد كبار فقهاءها وهو الدكتور ليوكوهن ، ثم تلا تلك الخطوة عرض المشروع على الحكومة المؤقتة ثم عرضه على الجمعية التأسيسية . من ذلك يتبين لنا أن الطريقة التى اتبعت كانت عكس ما يعمن أن يتبع ، بل عكس ما يجب أن يتبع . فقد كانت المرحلة الأولى من مراحل وضع الدستور هى

(١) كما اقتبس ذلك المشروع من التقاليد الدينية اليهودية اتخاذ يوم السبت والايام ذات الصيغة الدينية (لدى اليهود) أيام راحة وعطلة رسمية - راجع رسالة الدكتور

تلك اللجنة المؤلفة من فقهاء القانون ، في حين أنها كان يجب أن تكون المرحلة الأخيرة . والواقع أن من الأخطاء الدائمة لدى الكثيرين حتى من رجال القانون ما يلاحظ لديهم من نزعة المبالغة في أمر الدور الذي يجب أن يقوم به رجال القانون في وضع القانون سواء كان قانونا عاديا ، أو قانونا أساسيا (أي دستورا) فهم يذسبون أنها فحسب د نصوص ، القوانين - كما يقول الفقيه الكبير جاستون جيز Gaston Jèze هي التي يجب أن يوكل أمر د صياغتها ، إلى رجال القانون ، وأن مهمة رجال القانون إنما يأتي دورها إذا في آخر مرحلة من مراحل التشريع (سواء كان تشريعا عاديا أم دستوريا) ، أما في المراحل السابقة (على مرحلة الصياغة) فإن رجل القانون إذا اشترك في عمل القانون فأنما يعتمد في ذلك - قبل كل شيء - على ما لديه من ثقافة عامة ومن سرعة فهم للمشاكل ومن دراية بظروف البيئة الاجتماعية والسياسية التي يشرع لها والتيارات الفكرية التي تسودها أي أنه إنما يعتمد على ملكاته ومعارفاته ذات الصبغة الاجتماعية والسياسية ، لا على مؤهلاته ومعارفاته الفنية القانونية (١) .

ولا يفوتنا أن نذكر أن مهمة رجل القانون تشمل - إلى جانب تلك المهمة السابقة، مهمة الشرح والتفسير ، كما تشمل مهمة المعاونة في الإعداد والتحضير ، فهذه المهمة الأخيرة لا يجوز أن يقوم بها رجال القانون وحدهم ، وإنما صحت وصفها «معاونة» بل كانت «استشارا» بمهمة ليست في الواقع مهمتهم باعتبارهم من الخبراء الفنيين . فالطريقة التي اتبعت وهي البدء بتشكيل لجنة من رجال القانون لوضع مشروع الدستور ، ثم عرضه على بعض الهيئات السياسية (أحدى هيئات الحكومة ثم الجمعية التأسيسية) لم تكن لذلك طريقة موفقة ، وإليها يذهب - فيما أعتقد - ما

(١) ذلك هو ما ذكره الأستاذ جاستون جيز وهو أحد الأسانذة السابقين بكلية الحقوق بباريس وأحد أعلام فقهاء القانون العام في الثلث الأول من هذا القرن.

يلاحظ في المشروع من عديد عيوب الصياغة القانونية التي يرجع أغلبها — فيما يبدو لنا — إلى ما أدخلته تلك الهيئات (ذات الصبغة السياسية) من تعديلات على ذلك المشروع

(ثانيا) — عيوب الصياغة القانونية لمشروع الدستور

هذا المشروع زاخر بالنصوص المعيبة من ناحية الصياغة القانونية ، وبعيد عن الادعاء أنى أول من لاحظ ذلك العيب ، ولو أنى لا أعرف أن أحدا من الباحثين قد عمد من قبل إلى الإشارة إلى مختلف هذه العيوب عينا عينا في مختلف النصوص نصا نصا (١)

وحسبنا أن نشير من تلك العيوب إلى ما يلي :

١ — تنص المادة ٦٢ على أن « المجلس التنفيذي سوف يتكون من رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين يرأس كل منهم بضعة مصالح من مصالح الدولة ، ومن الوزراء بلا وزارات الذين قد يعينون من حين إلى حين ، ويجب ألا يزيد عددهم عن ١٥ ، ويجب أن يكون جميع الوزراء أعضاء في المجلس النيابي » .
أما الصياغة السليمة لهذه المادة فقد كان يجب — فيما نرى — أن تكون على الوجه الآتى :

« يتكون المجلس التنفيذي من رئيس الوزراء والوزراء ، ويجوز أن يعين وزراء بلا وزارات ، ويشترط في الوزير أن يكون عضوا بالمجلس النيابي ،

(١) راجع مؤلف الدكتور دنر وهو صهيوني من رجال القانون الأمريكيين ، حيث يقول في (ص ١٢٤) بصدد مشروع الدستور .

“There are a number of errors in form”

ومن ذلك يرى أننا حذفنا من عبارات النص نحو نصفها دون أن تنقص شيئاً من مدلول النص اللهم الا ما اشترط في عدد الوزراء بالألا يريد عن ١٥ ، فإن مثل هذا الشرط يعد من الجزئيات والتفصيلات التي كثيراً ما تتعرض للتعديل والتغيير طوعاً لتغير الظروف ونزولاً على أحكام ضرورات الحياة السياسية ، ولذلك لم يكن لمثل هذه التفصيلات مكان في الدساتير التي انما تتضمن المبادئ والقواعد الأساسية التي تتصف عادة بالثبات والاستقرار .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الفقيه الفرنسي الكبير العميد دوجن Duguit عن النصوص القانونية أن «أفضلها أفصرها ، على ألا يؤثر قصرها بداهة على مدلولها (١)»

٢ — تنص المادة ٣٤ من المشروع أن «لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته ،

أن عبارة «قبل انتهاء مدته» ، تعد ضرباً من ضروب اللغو ، ذلك لأن اصطلاح «الحل» dissolution بمناه المعروف في عالم الفقه الدستوري هو ذلك الحل الذي يحدث قبل انتهاء مدة المجلس النيابي ، أما الحل الذي يحدث لدى انتهاء مدة المجلس فإنه يسمى «تجديداً» للمجلس لا «حلاً»

٣ — تنص المادة ١٧ من المشروع : «جميع مواطني دولة إسرائيل لهم حق الاجتماع ... الخ ،

(١) فعبارات مثل «الوزراء الذين يرأس كل منهم بضع مصالح من مصالح الدولة» ومثل «الوزراء بلا وزارات الذين قد يعينون من حين إلى حين» هي عبارات أقرب إلى أسلوب صغار الكتاب الناشئين منها إلى الأسلوب الدقيق الرصين للمشرعين .

ثم أن كلمة «سوف» التي تتكرر في كثير من نصوص هذا المشروع كلمة غير مستساغة ولا مألوفة ولا جائزة في مشروعات الدساتير أو القوانين .

وكان الأدق والأصح أن يكتب بالنص على أن « كل مواطن له حق الاجتماع ... ، أو « للمواطن ... الخ ،

٤ — تنص المادة ٧٦ : « لا يجوز أن يصدر قانون مخالف لأي نص من نصوص الدستور ، فإذا قضت المحاكم بأن أي قانون أو أي نص من نصوصه يعد مخالفا للدستور فإن مثل هذا القانون أو هذا النص يعد باطلا بطلانا تاما (absolutely void)

هذا النص لا يتضمن فحسب خطأ في الصياغة واضحة ، بل يتضمن كذلك خطأ علميا قانونيا فاضحا .

ولقد كان الأصح والأدق أن يكتب بالنص الآتي:

« للمحاكم رقابة دستورية القوانين .. »

فتقرير هذه السلطة للمحاكم إنما يعني أن لها الحق أن تنظر فيما إذا كان القانون (أو إذا كان « أي نص من نصوصه » على حد التعبير الغريب المصيب لنص المادة ٧٦ من مشروع الدستور ١١) مخالفا للدستور (١) ، وأن للمحاكم الحق — في حالة عدم دستوريته (أي مخالفته للدستور) — أن تمتنع عن تطبيقه لمخالفة القانون العادي لقانون أعلى منه مرتبة وهو القانون الأساسي للدولة (الدستور) .

أما ما ذكرته هذه المادة بأن المحاكم إذا قضت في هذه الحالة بعدم دستورية القانون (أي بمخالفة القانون للدستور) — فإن القانون يعد باطلا بطلانا تاما ، فإن مثل هذا القول يعد خاطئا خطأ قانونيا تاما ، ١١ ، أي أنه ليس بمجرد خطأ في الصياغة بل هو يعد من الأخطاء القانونية الواضحة الفاضحة ، ذلك لأن القانون

(١) فكلية « القانون » تشمل بداهة « أي نص من نصوصه » لسبب بسيط هو أنها

تشمل « جميع نصوصه » ١١ ..

لا يعد « باطلا » أو ملغى لمخالفته للدستور إلا في حالة واحدة هي حالة صدور الحكم بهذه المخالفة من محكمة دستورية عليا قرر لها الدستور ذلك الاختصاص (أى اختصاص النظر في الدعاوى الأصلية التى ترفع للطعن فى القانون بأنه مخالف للدستور *Contrôle par voie d'action* ، كما هو الحال فى سويسرا ، وفى أسبانيا طبقا للدستور ١٩٣١ الذى ألغى بقيام حكم الجنرال فرانكو سنة ١٩٣٦ (١) أما الحالة التى نص عليها مشروع الدستور الاسرائيلى ، فهى من طراز آخر ، إذ هى الحالة التى تختص فيها « جميع المحاكم ، (لا محكمة واحدة دستورية عليا) بالنظر فى عدم دستورية القانون بطريق « الدفع الفرعى » *Contrôle par voie d'exception* أى حين يتقدم بهذا الدفع (أى بهذا الطعن فى القانون بعدم دستوريته) أحد المتهمين فى قضية جنائية أو أحد الخصوم فى قضية مدنية يطلب تطبيق القانون عليها ، ففي هذه الحالة لا تستطيع المحكمة أن تحكم ببطلان القانون أو إلغائه ، إنما تستطيع فحسب أن تمتنع عن تطبيقه فى القضية الأصلية المعروضة أمامها (٢) .

(١) راجع أوسكار كوينز ص ٢٣ حيث يذكر بصدد شرح القانون رقم ٥٧١٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بالكنيست أنه « ليس للمحكمة العليا حق إلغاء القانون ، (٢) ولكن القانون يظل قائما باقيا بحيث يصح لمحكمة أخرى أن تطبقه إذا عرضت أمامها إحدى القضايا وطلب من المحكمة تطبيق ذلك القانون فيها ، ورأت المحكمة ألا تشاطر المحكمة السابقة رأيها فى عدم دستورية القانون ، وهذا بخلاف الحالة الأولى (أى حالة الطعن فى القانون بطريق الدعوى الأصلية أمام محكمة دستورية عليا) فانه المحكمة العليا إنما تحكم ببطلان أو إلغاء القانون إذا ثبتت مخالفته للدستور ، بحيث يزول القانون ويكون الحكم لازما لجميع المحاكم — لزيادة التفصيل راجع كتابنا فى القانون الدستورى فى أى طبعة من طبعاته

هـ - مشروع الدستور أمام الجمعية التأسيسية (١٩٤٩ - ١٩٥٠)

تحويل الجمعية التأسيسية الى برلمان (كنيسيت) - يجدر بنا أولاً أن نشير إلى أن الجمعية التأسيسية (assemblée Constituante) التي سميت بهذا الاسم طبقاً لقرار مجلس الدولة المؤقت في ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ والتي تم انتخابها في ٢٥ يناير ١٩٤٩ كانت مكونة من ١٢٠ عضواً كان من بينهم ٣ من العرب (١) .

هذه الجمعية التأسيسية قد شغلتها - في الشهور الأولى لإنشائها - الالتزامات العادية اليومية المتعلقة بتنظيم شئون الأمة عن العناية بمهمتها الأساسية وهي مهمة وضع دستور للدولة (٢) .

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نوجه الأنظار إلى أنه يعد من الظواهر الطبيعية في تاريخ الجمعيات الأساسية أن نجد وظيفتها التشريعية غالباً ما تجذبها وتلهيها عن مهمتها الأساسية وهي وضع الدستور ، الأمر الذي يؤدي إلى تأجيل النظر في مشروع الدستور ، وبالتالي إلى إطالة المدة التي تقضيها في وضع الدستور الجديد (٣) ، وتفسيراً لما تقدم نذكر أنه وإن كانت الجمعية التأسيسية إنما تفتخب من أجل وضع دستور إلا أنها بعد انتخابها تجد أنها أسمى هيئة في الدولة لأنها منتخبة من الأمة

(١) وكان بينهم أقل من ٢٠ عضواً ولدوا بفلسطين - راجع رسالة الدكتور

مونييه ص ٦١

(٢) رساله الدكتور مونييه ص ٦١

(٣) ذلك كان الشأن مثلاً فيما يتعلق بدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لسنة ١٨٧٥ ، فالجمعية التي وضعت هذا الدستور كان انتخابها عام ١٨٧١ أي أنها قضت أربع سنوات في وضعه ، والجمعية التأسيسية التي بدأت مهمتها في الباكستان في مارس سنة ١٩٤٩ حلت عام ١٩٥٤ ولم تكن انتهت من وضع الدستور .
راجع كتابنا (الوسيط في القانون الدستوري) طبعة ١٩٥٦ ص ٧٩

صاحبة السيادة ولأن مهمتها أسمى مهمة في الدولة وهي مهمة وضع القانون الأساسي للدولة (وهو الدستور) ، ثم هي تذهب عادة في فترة لا يوجد فيها برلمان (أى هيئة منتخبة من الأمة ، تتولى سلطة التشريع) ، لذلك كان طبيعياً أن نجد هذه الجمعية التأسيسية تجمع في قبضة يدها أيضاً السلطة التشريعية وذلك إلى أن يتم وضع الدستور وتكوين البرلمان بعد إجراء انتخابات ، أما قبل ذلك فإننا نجد الجمعية التأسيسية تستولى على السلطة التشريعية ، وغالباً ما تسيطر كذلك على السلطة التنفيذية التى نجدها تخضع لذلك الجمعية خضوعاً تاماً (١) .

٦ - قانون الانتقال (أو الدستور الصغير)

عقدت تلك الجمعية التأسيسية ست اجتماعات فى بيت المقدس أصدرت أثناءها التشريع الذى وضع أساس حكومة دستورية باسم قانون الانتقال Transition Law Small constitution أو الدستور الصغير ، كما يطلق على ذلك الدستور أحياناً ، وقد صدر فى ١٦ فبراير ١٩٤٩ ، وقد قامت بتحضيره الحكومة المؤقتة برئاسة بن جوريون ، مقتبسه إياه من مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن (٢)

وقد أطلقت تلك الجمعية التأسيسية على نفسها تسمية «الكنيسيت» Knesseth (٣) وذلك حين قررت فى اجتماعها السابع الذى عقده فى تل أبيب فى ٨ مارس ١٩٤٩

(١) لزيادة التفصيل راجع كتابنا (أوسيط فى القانون الدستورى) طبعة ١٩٥٦

ص ٧٧ - ٨٠

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق ص ٢٦، ٢٧ - ورسالة الدكتور موفيه

ص ٦٠ .

(٣) الكنيسيت كلمة عبرية معناها الجمعية Assembly - راجع برنشتاين

ص ٩٣ .

تحويل نفسها الى برلمان تطبيقا للمادة الاولى من ذلك الدستور الصغير (أوقانون الانتقال) المشار اليه ، وفي اليوم ذاته قدم بن جوريون أسماء أعضاء الوزارة الائتلافية الجديدة التي يقترح تشكيلها (١)

وهكذا استبعدت الصيغة المؤقتة للدولة ، وانتخب رئيس للدولة وتمت الخطوات أو الاجراءات الدستورية لانشاء جمهورية اسرائيل في ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ ان قانون الانتقال استمر يعد أساس الحكم الدستوري لاسرائيل ، ومع ذلك فهو لا يمكن اعتباره دستورا جديرا بهذا الاسم ، ولا يمكن اعتباره صدره تطبيقا لقرار هيئة الأمم المتحدة ، فالجمعية التأسيسية التي قررت ان تتحول الى برلمان (كنيسيت) فشلت في أن تضع دستورا (٢)

٧ - مناقشات الكنيسيت حول فكرة وضع دستور وقرار يونيو ١٩٥٠

أخذت الكنيسيت تناقش فكرة وضع الدستور من حيث المبدأ (أي أخذت تبحث هل يوضع أم لا يوضع دستور) ، واستمرت المناقشات منذ أول يوم لاجتماعها في تل أبيب في ٨ مارس ١٩٤٩ الى ١٣ يونيو ١٩٥٠ حيث أصدرت قرارا يحد في ظاهره بمثابة حل وسط بين الرأيين المتعارضين ، ولكنه في جوهره

(١) أوسكار كرينز ص ٢٧

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ٢٨. ويجب ألا ننسى أنه توجد إلى جانبه تشريعات دستورية أخرى.

وقد استمرت المناقشات حول مبدأ وضع دستور مدين نحو أربعة شهور ونصف منذ فبراير ١٩٥٠ الى ١٣ يونيو

راجع برنشتاين ص ٤٦

وحقيقته ينطوى على تأجيل وضع دستور شامل مدون جامد (كما هو شأن الغالبية العظمى من دساتير العصر الحديث)، إذا كان ينص ذلك القرار (الصادر في ١٣ يونيه) على أن إسرائيل يجب أن يكون لديها دستور مدون (أي دستور شامل جامد) إلا أنه لا يجوز التمهيد بالتأجيل بإصداره، وإنما الأوفق أن يصدر تدرجياً في صورة فوازين عادية، أي أنها يمكن تعديلها أو إلغاؤها بالطريقة التشريعية العادية: بواسطة المشرع (أي باتباع ذات الاجراءات وعن طريق السلطة ذاتها التي تتولى تعديل القوانين العادية) لذلك فقد نص ذلك القرار (قرار يونيه ١٩٥٠) على تشكيل لجنة تقوم بتحضير مشروعات فوازين عادية تتضمن الأحكام الدستورية ثم تعرضها تباعاً لتشريعاتها على البرلمان ليصدرها في صورة فوازين عادية، وهذه القوانين (الصادرة في الشؤون الدستورية) يمكن جمعها فيما بعد في وثيقة واحدة يصح أن تعتبر بمثابة دستور الدولة (١).

الفرع الثاني

أدلة انصار الرايين المتعارضين : الراى القائل بوضع دستور ،

والراى المعارض لمبدأ وضع دستور

تمهيد - ثارت هناك - كما قدمنا - في الكنيست مناقشات كثيرة ، ذات صبغة حادة مثيرة ، حول مبدأ أو فكرة وضع دستور ، ويمنا هنا أن نستعرض الرايين المناهذين .

(١) راجع رسالة الدكتور مورونييه ص ٦٩ ، ٧٠ وبرنشاين ص ٦٤ وأوسكار كرينز ٢٩ ، ٣٠ - ونود منا أن نوجه الانظار الى أنه لا يقصد بمجمود الدستور - كما قد يظن البعض - أنه أبدى لا يجوز تعديله ، إنما يقصد فحسب « صعوبة تعديله » وذلك عن طريق اشتراط اجراءات وشروط في أمر تعديله أكثر شدة وصعوبة مما يشترط في تعديل القوانين العادية .

لزيادة التفصيل راجع كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية ،

المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٢

ويجب أن يكون مفهوماً أولاً أننا نقصد هنا « بالدستور » الذي يختلفون حول وضعه ذلك الدستور المدون الشامل ، وهو عادة ينص فيه على اتباع اجراءات وفيود خاضعة في أمر تعديله أى أشد مما يتبع في تعديل القوانين العادية بمباراة أخرى أنه عادة دستور جامد .

— ١ —

أدلة اصحاب الراى القائل بوضع دستور

كانت أحزاب المعارضة فى السكيسيت بجمعة على المطالبة بالتعجيل باصدار دستور (جامد) فوراً ، ولو أن من الأمور البعيدة عن الاحتمال أن تكون تلك المعارضة متفقة على محتويات هذا الدستور (١)

وكانت أهم الأدلة التى أدلى بها أصحاب هذا الراى تتلخص فيما يلى :

١ - أن الدستور هو مرشد للمشرع وللقاضى ، وهو بمثابة « فرملة » frein للحكومة ، وضمان لحرىات المواطنين (٢)

٢ - ان كلا من قرار هيئة الأمم المتحدة ، وكذلك اعلان استقلال اسرائيل كان يوصى بوضع دستور قبل اكتوبر ١٩٤٨

وكذلك كان القرار الصادر من « مجلس الدولة المؤقت » باسرائيل بدعوة الناخبين للانتخاب ، إنما كان صادراً بدعوتهم لانتخاب جمعية تأسيسية ، أى مهمتها وضع دستور (٣)

(١) و (٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٣ ، ٦٥

(٣) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٤ ، ٦٥

٣ — وأخيرا يستندون إلى ما ذكره أستاذ يعد هنالك حجة في الفقه الدستوري في إسرائيل (١) من أن إسرائيل ترتكب خطأ كبيرا إذا أبطأت في الأخذ بتلك الضمانة الأولية من ضمانات الاستقرار ، وهي وضع دستور مدون ، وقد تحققت كثير من الأمم من فائدته (٢)

— ٢ —

أدلة الرأي المعارض لمبدأ وضع دستور

كانت أحزاب المعارضة لهذا المبدأ يسودها تيارات فكرية ومذهبية مختلفة ، فهناك بين المعارضين أحزاب دينية ، وهناك حزب ما باي (العمال) ، ولكل من هذين الفريقين حجج وأدلة مختلفة :

(فاولا) — كان نواب الكتلة الدينية في البرلمان يرون أن وضع دستور جديد هو أمر غير ذي جدوى في دولة يهودية ، لأن التوراة يجب أن تكون — كما يقولون — دستور هذه الدولة .

وبما يذكر بهذا الصدد أن أحد نواب الكتلة الدينية قام في الكنيسيت مقلدا عمر بن الخطاب (فيما يذكرون) حين قال : « إذا كان الدستور مطابقا للتوراة

(١) وهو الدكتور بنيامين اكزان Benjamin Akzin مدير الجامعة العبرية
ببيت المقدس

(٢) راجع كتابه :

On the stability & reailty of Constitutions 1959 p. 338

وكان ذلك نقلا عن اوسكار كرينز ص ٣١

فإنه يكون دستورا طيبا ، ولسكن وضعه يصبح ضربا من ضروب العبث (١) ، ثم أضاف : « وإذا لم يكن مطابقا للتوراة كان دستورا سيئا ، (٢) »

(ثانيا) — يقولون أن بريطانيا ليس لها — كما هو معلوم — دستور مدون جامد (٣) ، وهي مع ذلك دولة ديمقراطية بل ومن أقدامها ، ولقد أخذت عنها إسرائيل الكثير من المبادئ القانونية (٤) .

(ثالثا) — ويقولون أننا لانجد جميع الدول تعمد مباشرة — عقب حصولها على استقلالها — إلى وضع دساتيرها ، فاولايات المتحدة — كما ذكر بن جوريون — قد انقضت على انشائها ١١ سنة قبل أن تضع لها دستورا (٥) .

(رابعا) — ان المركز الخاص لإسرائيل يحول دون العمل على وضع دستور لها ، وذلك قبل أن تنهأ لأغلبية اليهود المتفرقين في جميع أنحاء العالم فرصة العودة إلى إسرائيل ، وإلا كان وضع الدستور قبل عودتهم بمثابة تعبير تعسفي عن ارادتهم . إنه لا يمكن وضع دستور لإسرائيل — كما يقول بن جوريون — الا بعد أن يستقر Stabilized عدد سكان إسرائيل كما استقر في الدول الأخرى التي وضعت لها دساتير ، فأهالي إسرائيل قد تضاعف عددهم ، وسيصبح قريبا —

(١) وهو يقصد أن التوراة تنفي عنه في هذه الحالة .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٣ .

(٣) بريطانيا — كما هو معلوم — دستور غير مدون أو دستور «عرفي» أي أن

غالبية أحكامه إنما ترجع إلى أن المشرع الدستوري لم يقررها ولم يضعها في وثيقة

واحدة مدونة في تاريخ معين

(٤) ويضيف الدكتور مونييه (ص ٦٦) : « والأساليب الإدارية .. »

(٥) أوسكار كرينز ص ٢٩

- كما يقول - ثلاثة أمثال ما كان عليه (١)

(خامساً) - أن الذي يهم إسرائيل في بداية نشأتها (كما يقولون) إنما هو حماية حريات المواطن وكفالة احترام حقوقه ، وهذا مما يستطاع تحقيقه عن طريق التشريع العادي (أى القوانين التى يضعها البرلمان) ، فلا حاجة إذا لصدور دستور. (سادساً) - أن القيام بوضع دستور من شأنه أن يثير مناقشات وخلافات حادة لاسيما فيما بين رجال الدين وغيرهم من غير رجال الدين حول مسألة اتخاذ التوراه أو عدم اتخاذها أساسا للتشريع الدستورى ، ويقولون أنه مما يخشون أن تودى هذه المناقشات والخلافات إلى إحداث انقسام خطير بين أعضاء الهيئة النيابية ، وبالتالى إلى إضعاف مركز الوزارة وهى وزارة ائتلافية تضم كتلة الأحزاب الدينية ، كما يخشى أن تودى إلى إحداث انقسام مماثل فى صفوف المواطنين الاسرائيليين ، أى إلى فقسام عرى الوحدة فى الدولة ، الأمر الذى يعرض للنهار نموها وتقدمها . وفى فترة من الزمان لا يزال مركزها غير وطيء precarious ، على حد تعبير بن جوريون (٢)

(سابعاً) - ويقولون أنه خير ألا يكون ثمة دستور من أن يوضع ليكون مصيره أن يودع فوق رف من الرفوف ، أو داخل كهف من الكهوف ، أو على حد التعبير الفرنسى المعروف : يصبح «نصا ميتا» (lettre morte) أو أن «يولد ميتا» (mort né) (٣)

(١) أوسكار كرينز ص ٢٩ ، رسالة الدكتور مونييه ص ٦٥ ، ٦٦
 (٢) كان ذلك مما ذكره بن جوريون أثناء المناقشات التى جرت فى الكنيست
 راجع أوسكار كرينز ص ٢٩
 (٣) راجع فى جميع ما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ٦٥-٦٩ وبرنشاين ص ٤٥ .

(ثامنا) - أما عن استناد أصحاب الرأي المطالب بوضع دستور ، على قرار هيئة الأمم أو إعلان الاستقلال ، بهذا الصدد ، فيردون على هذه الحجة بأن ذلك القرار لا يعد ذا قوة قانونية ملزمة للجمعية التأسيسية لأنها ذات سيادة *Souveraine* ، ولذلك كان لها (نظرا لسلطانها ذات السيادة) (*son pouvoir Souverain*) أن تقرر أنه ليس ثمة ما يدعو إلى وضع دستور ، فنحن هنا - كما يقولون - إنما نطبق مبدأ « سيادة الأمة » ، (١)

- ٣ -

الرد على الأدلة السابقة من جانب أصحاب الرأي القائل بوضع دستور

هناك غير قليل من الأدلة التي استند إليها أصحاب الرأي المعارض لوضع دستور قد تصدى لتقدمها أصحاب الرأي المطالب بوضع دستور ، نذكر منها ما يلي :-

(١) - أن الانتظار للمستقبل (حتى يستقر عدد السكان ، أو لغير ذلك من الأسباب) قبل أن يوضع دستور هو أمر - كما يقولون - غير وافي وغير سليم *unrealiste & immature* ، ثم يقولون : أليس حقاً لأفراد الجيل الحالي من اليهود المقيمين في إسرائيل ، والذين كافحوا سعيًا وراء الاستقلال ، أن يحصلوا على الضمانات الدستورية لحقوقهم وحررياتهم ؟ (٢)

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٦٥

(٢) أوسكار كرينز ص ٣٠

(٢) ويقولون أنه إذا كان مما لا موضع فيه للريب أو الجدل أن الهيئة التأسيسية ذات سيادة *Souveraine* ، أى أنها تملك حق عدم وضع دستور ، فإن ذلك لا يعنى أنه مما تقضى به حسن السياسة عدم الوفاء بالوعود أو العهود التي عاهد بها أمام الناخبين . ويقولون أنه كان واجبا على أصحاب الرأى المعارض لمبدأ وضع دستور أن يدلوا بأدلتهم هذه أمام الناخبين الذين دعوا لانتخاب جمعية تأسيسية (أى جمعية مهمتها وضع دستور) ، إبان المعركة الانتخابية ، وبما أنهم أهملوا فى عرضها أصبح واجبا عليهم الاعراض عنها (١)

(٣) ويقولون أنه ليس من سداد الرأى أن نتنبأ منذ البداية بأن الدستور لن يطبق ، فلو أن مثل هذا النظر عد صحيحا لصح كذلك من باب أولى أن يقال بأن القانون العادى لن يطبق ، على أنه مما تجدر ملاحظته أنه فى حالة عدم تطبيق نص فى الدستور ، بأن يصدر قانون مخالفا له فانه يصح للقضاء فى هذه الحالة أن يقوم برقابة دستورية القوانين (كما هو الشأن فى الولايات المتحدة) أى أن يقوم بكفالة تطبيق الدستور وذلك عن طريق ادمتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور .

(٤) أما الحشية من أن الدستور - إذا هو وضع فى فترة بداية نشأة إسرائيل - لا يعبر تعبيراً صادقا عن إرادة المهاجرين الذين سيفسدون فى المستقبل إلى إسرائيل ، فيردون على ذلك بأنه ليس ثمة ما يحول دون إحداث تعديل دستورى فى المستقبل طبقا لإجراءات معينة بسيطة ينص عليها .

(٥) أما عن تلك الحجة المتعلقة بالحشية من حدوث انقسام فى الرأى العام كنتيجة للنظر فى أمر وضع الدستور ، فإننا نجدهم يردون على تلك الحجة

ردا ضعيفا يتلخص، في قولهم أن المناقشات هي من طبيعة العمل البرلماني وأنها أمر معروف مألوف كل يوم في الجمعية النيابية الإسرائيلية (١)

— ٤ —

الوضع الحالي لمشكلة وضع الدستور

ان القرار الصادر من الكنيست في ١٢ يونيو ١٩٥٠ (والذي سبقت الإشارة إليه) لا يزال يعد - من الناحية القانونية - قائما حتى اليوم ، وهو ذلك القرار الذي كان قضى بتكليف إحدى اللجان بتحضير مشروع للدستور تدريجيا ، مقسما إلى فصول كل منها مستقل عن الآخر بحيث يعرض كل فصل منها على البرلمان ليصدر في صورة قانون عادي ، وهذه الفصول المتفرقة حين تجمع كلها معا في النهاية تصبح دستور الدولة .

وإذا نظرنا إلى الناحية الواقعية نجد أن هذا القرار لم ينفذ ، ففكرة جمع التشريعات ذات الصبغة الدستورية معا في وثيقة واحدة لتصبح دستور الدولة هي فكرة لم تنفذ حتى اليوم .

وكذلك لم تنفذ فكرة وضع دستور للدولة بصورة تدريجية في صورة قوانين عادية تضعها الكنيست ، فلا تزال توجد هنالك مسائل متعددة ذات صبغة دستورية لم يتناولها نص في التشريع بعد :

فمثلا لم ينص على حق الحكومة في فرض دورة الإنعقاد البرلمانية ، أو حتى

(١) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ، الأنظمة السياسية لدولة إسرائيل ، (المرجع السابق ذكره) ص ٦٧ ، ٦٨

الحكومة في طلب قراءة نص مشروع القانون مرة ثانية قبل التصويت عليه في البرلمان (١) .

ومثلا فالتامشع أن ينص عل حق الملكية بين حقوق الأفراد الأساسية (٢). فيوجد الآن في إسرائيل بضعة فوانين متفرقة ذات صبغة دستورية أهمها « قانون الانتقال » (الذي يوصف « بالدستور الصغير ») الصادر عام ١٩٤٩ ولكنها جميعا تعد تشريعات عادية يصح للبرلمان (الكنيست) أن يعدلها أو يلغيها باتباع الإجراءات العادية التي تعدل أو تلغى بها القوانين . فليس لدى إسرائيل دستور مدون شامل جامد ، دون في وثيقة واحدة كما هو شأن الغالبية العظمى من دساتير دول العصر الحديث (٣) .

وقد صدر في عام ١٩٥٨ قانون (رقم ٥٧١٨) يبين أحكام السلطة التشريعية في إسرائيل (٤) .

وكنا نجد أحزاب الممارسة في الكنيست تثير هذه المسألة وتطالب بوضع

(١) رسالة الدكتوراه لمونييه ص ٥٩ ، ٦٠

(٢) ذلك هو ما أشار إليه الدكتور بنيامين أكزان Benjamin Akzin (مدير الجامعة اليهودية والفقيه الدستوري) وقد كان « متشارا للمجلس الأمريكي الصهيوني للاغاثة - راجع مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٤ .

(٣) أوسكار كرينز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) ص ٣١

(٤) ويطلق عليه (The Basic Law (The Knesset راجع أوسكار كرينز ص ٢٣

دستور ، ولكن البرلمان الإسرائيلي (الكنيسيت) كان عند موقفه السابق وهو عدم الموافقة على إصدار دستور مدون (١) . ويبدو أن هذا الوضع - فيما يرى البعض - لن يتغير قبل انقضاء زمن طويل (٢).

— ٥ —

ملاحظات على تلك المناقشات

قبل أن نختم هذا المبحث يجدر بنا أن ندلى ببعض ملاحظتنا على تلك الأدلة والحجج التي تبادلها أصحاب هذين الرأيين المتنازعين فيما جرى بينهما من مناقشات في الكنيسيت .

(١) راجع تقرير الامانة العامة لجامعة الدول إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ص ١٤٨ حيث ورد ما نصه :

« من المسائل الهامة التي بحثت في الكنيسيت مسألة وضع دستور مكتوب لإسرائيل . وكان ذلك في يوم ١١ / ٧ / ١٩٦٢ حينما قدم النائب الشيوعي موشه سنيه اقتراحا يدعو إلى إجراء مناقشة حول إيجاد دستور لإسرائيل ، وفي نفس الجلسة قدم نائب آخر من حزب الأحرار اقتراحا مضاداً طلب فيه إحالة الأمر إلى اللجنة القانونية قائلا : أن مسألة وضع الدستور ليست ببساطة وضع قوانين أساسية لها الصفة الدستورية ، وليست طريقة وضع قوانين دستورية مفرقة هي السبيل الأمثل لإعداد الدستور ، فقانون الكنيسيت الذي وضع لم يكن شاملا سائر المشاكل المتعلقة بالكنيسيت » .

وعند الاقتراع سقط كل من الاقتراحين بأكثرية ٣٣ صوتا مقابل ٢٠ صوتا

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٠

اواقع أن كثيرا مما جرى من تلك المناشآت كان عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات من الغلطات أو المغالطات .

والواقع أن تلك الحجج أو الأدلة - اللهم إلا إذا استثنينا منها القليل النادر - تعد حججا أو أدلة خطابية غير جدية ، ليس لمثلها في مثل هذا المقام وزن يقام . وفيما يلي تفصيل ما قدمنا وأجملنا :

(فأولا) - حجة سليمة - المشكلة سياسية لا قانونية . في مقدمة الحجج السليمة القليلة الجديرة بأن يقام لها وزن في هذا المقام هي تلك التي قال بها أصحاب الرأي المعارض لوضع دستور ، والتي تتلخص في أن القيام بوضع دستور من شأنه أن يؤدي إلى خلافات حادة ومنازعات دينية عنيفة ، مما يهدد بفصم عرى الوحدة بين أبناء بلد ناشئ ، جديد ذي مركز غير مستقر وغير وطيء : الأمر الذي يزعزع من بنيان ذلك البلد أركانه ، ويهدد كيانه .

ولا عبرة بما يعترض به البعض على هذه الحجة من ، أن الخلاف في الرأي أمر مألوف ، ، ولكننا نرى أنه حين يخشى أن يصل ذلك الخلاف المألوف إلى درجة غير مألوفة من الحدة والشدة بحيث يهدد باحداث انقسام خطير من شأنه أن يفصم عرى الوحدة في البلاد ، أو يهدد باضطراب سير أداة الحكم اضطرابا من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى ، فإن مثل ذلك الخلاف يجب في هذه الحالة أن يحسب له كل حساب ، وأن توصل في وجهه كل الأبواب .

ولا عبرة كذلك بما يذكر من رأى ينسب إلى أحد كبار رجال الفقه الدستوري في إسرائيل (وهو الدكتور بنيامين اكزان Akzin) من ضرورة التعجيل بوضع

دستور ، مسألة التعجيل أو التأجيل للدستور ، بعبارة أخرى أن مسألة وضع أو عدم وضع دستور لبلد من البلاد في زمن من الأزمان أو مسألة اختيار الوقت المناسب لوضعه ، ليست - كما يظن الكثيرون - مسألة قانونية أو فقهية يرجع فيها إلى علماء القانون ، إنما هي مسألة سياسية بحثت يرجع البت فيها لرجال السياسة تحت رقابة الرأي العام .

وبما لا ريب فيه أن رجال القانون الدستوري والأنظمة السياسية يستطيعون أن يقدموا الكثير من العون لرجال السياسة في هذا المقام بما يمدونهم به من بيانات عما دار من مناقشات حول هذا الموضوع في الدول الأجنبية ، وعما كان من ثمرات تجارب تلك الدول لاسيما ما كان منها مشابها (من حيث ظروف البيئة السياسية والاجتماعية) للبلد الذي يعيننا الآن أمره .

(ثانيا) خطر نزعة التقليد - وفي مقدمة الأخطاء التي تلاحظ في هذه المناقشات القياس على ما حدث في إنجلترا أو الولايات المتحدة ، نظراً للفارق الهائل - في ظروف البيئة السياسية والاجتماعية - بين إسرائيل من ناحية وكل من هذين البلدين من ناحية أخرى ، ولا قياس مع الفارق .

و يجدر بنا بهذه المناسبة أن نوجه الأنظار إلى أن في مقدمة الأخطاء بل في مقدمة الأخطاء التي تهدد الأنظمة الدستورية - لاسيما في البلاد الحديثة العهد بالأنظمة النيابية - نزعة القياس هذه أو نزعة التقليد للأنظمة الدستورية الأجنبية ، نزعة التقليد هذه نجدها تارة تبدو - كما يقول ابن خلدون - ظاهرة من ظواهر تقليد الضعيف القوي (١) ، وتارة تبدو كأثر من آثار العقلية القانونية

(١) راجع مقدمة العلامة ابن خلدون (طبعة روجعت بمعرفة لجنة =

(l'esprit juriste) أو كلون من ألوانها (١) .

(ثالثاً) خطأ علمي تاريخي — نلاحظ أنه حين أراد بن جوريون وغيره من قادة حزب ما باي التدليل على خطأ الرأي القائل بضرورة التمجيل بوضع دستور قياساً على ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، نلاحظ أنهم حين أرادوا التدليل على خطأ القياس في هذا المقام ، قد وقعوا في هوة خطأ على تاريخي .

فقد ذكر بن جوريون وأنصاره ، أنه 'لا حاجة للتدليل بالولايات المتحدة التي

= من العلماء — المكتبة التجارية بالقاهرة) الفصل الثالث والعشرين في أن
'المغلوب مولع أبداً بالافتداء بالغالب' ، ص ١٤٧

(١) فالتكوين القانوني الهحت يطبع العقل على أن يفكر دائماً بطريق الاستنتاج من مبادئ نظرية مجردة «raisonner déductivement en partant des principes abstraits» ، على حد تعبير الأستاذ الفيلسوف L.Liard ، فأولئك الذين طبعت عقليتهم بهذا الطابع تراهم يوافقون أو لا يوافقون على عمل أو نظام سياسي معين لا بناء على آثاره العملية ومبلغ ملاءمته لظروف البيئة ، وإنما بناء على أنه يتفق أو لا يتفق مع مذهب أو نظرية (أو مع النتائج المنطقية لهذه أو ذاك) ، كما نجدهم إذا اعتنقوا مبدأ معيناً حاولوا أن يطبقوا كل النتائج المنطقية لذلك المبدأ على الأنظمة السياسية في غير مراعاة لظروف البيئة .

راجع في ذلك مقالات للاستاذ L.Liard بعنوان «La réforme de la licence en droit» نشر بالمجلة الدولية للتعليم — (بيارس) العدد ١٨ ص

١١٧ لسنة ١٨٨٩

وراجع كذلك كتاب القانون الدستوري للاستاذ بارتلى ص ٣٧٢
ولزيادة التفصيل راجع بحثاً لنا بعنوان «أزمة القانون الإداري» الطبعة
الثانية سنة ١٩٥٥ ص ٩ و ١٠

مر على إنشائها ١١ سنة قبل أن تضع لها دستوراً ، . وهم بذلك يعنون - فيما يبدو لنا - أنه إذا كان إعلان الاستقلال قد صدر في أمريكا عام ١٧٧٦ فإن الدستور لم يوضع - كما هو معلوم - إلا عام ١٧٨٧ ، وبذلك يكون قد انقضى بين التاريخين أحد عشرة سنة .

ولكنهم قد فاتهم أن إعلان الاستقلال The Declaration of Independence الذى صدر عام ١٧٧٦ (٤ يولييه) لم يكن إعلان استقلال جمهورية الولايات المتحدة (الفيدرالية) التى وضع لها دستور عام ١٧٨٧ ، وإنما كان إعلان استقلال المستعمرات الثلاثة عشر الأمريكية التى كانت خاضعة لـ إنجلترا ثم أعلنت الثورة عليها (١) .

ولما كان إعلان استقلال هذه المستعمرات قد صدر والحرب لا تزال دائرة بينها جميعاً من ناحية ، وإنجلترا من ناحية أخرى فقد رأت هذه المستعمرات (التى أعلنت استقلالها ولم تكن الدول الأخرى قد اعترفت باستقلالها بعد) أن تعتقد فيما بينها نوعاً من أنواع الاتحاد يطلق عليه فى القانون الدول واتحاد الدول المتعامدة ، Confederation ، وكان ذلك فى العام التالى لإعلانها الاستقلال (أى عام ١٧٧٧) .

(١) راجع للدكتور أحمد كمال أبو المجد (أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووزير الإعلام الأسبق) بحثاً بعنوان « التاريخ الدستورى للولايات المتحدة الأمريكية » ، نشر بمجلة القانون والاقتصاد (القاهرة ١٩٦١) بالعدد ١٢١ والثانى والرابع من السنة الحادية والثلاثين ص ٦٠٤ ، حيث يجسده يشير فى ذلك إلى مرجعه : شانونج Channing : History of The United States الجزء الثالث ص ١٨٦ وما بعدها .

ومن الأمور المعروفة أن الدول الداخلة في هذا الاتحاد (بعكس الحال في حالة اتفاق بعض من الدول على تكوين دولة فيدرالية أو تعاهدية *Etat fédéral*) تحتفظ كل دولة منها بكامل سيادتها الداخلية والخارجية، ولكن مع مراعاة بعض شروط وقيود معينة، كما هو شأن جامعة الدول العربية (فهي تعد مثالا من أمثلة «اتحاد الدول المتعاهدة» *Confédération*) (١) ولقد كان لهذا الاتحاد مجلس مشترك هو السكونجرس تبعث إليه كل من هذه الدول (المستعمرات سابقا) الثلاثة عشرة بممثليها، وقد كان هذا المجلس بمثابة هيئة تنفيذية لكنها كانت هيئة

(١) ومن أمثلة تلك الشروط والقيود التي يجب مراعاتها من جانب الدول الداخلة في تكوين هذا النوع من الاتحاد: عدم التصريح لاية دولة بعقد أى تحالف على انفراد مع دولة أجنبية، كما كان الشأن في سويسرا قبل أن تصبح دولة فيدرالية بمقتضى دستور ١٨٤٨ - راجع في ذلك كتابنا «الوسيط في القانون الدستوري» (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٤٣، ٢٤٤

ومن تلك الأمثلة أيضاً ما نصت عليه وثيقة «اتحاد الدول المتعاهدة» بين تلك المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشرة من إنشاء هيئة مركزية هي السكونجرس تمثل هذه الدول الثلاثة عشرة (المستعمرات سابقا) ويكون لكل منها فيه صوت واحد عند التصويت، وتصدر القرارات بموافقة تسعة من تلك الدول، وتشتترط موافقة السكونجرس على كل معاهدة تبرمها إحدى تلك الدول (المستعمرات سابقا) مع دولة أجنبية. كما يختص السكونجرس وحده بإعلان الحرب وإنهائها، كما اشترطت موافقته على إرسال تلك الدول ممثلين سياسيين لها في الخارج، وكذلك قبولها لممثلي الدول الأجنبية.

راجع في ذلك بحث الدكتور أحمد كمال أبو المجد (المرجع السابق ذكره)

ضعيفة ، لذلك وجدنا تلك الدول بعد انتهاء الحرب وانتصار الثورة التحريرية عام ١٧٨١ عملت على تقوية ذلك الاتحاد فاتفقت على تكوين دولة فيدرالية (أو تعاهدية federal) ذات سلطة تنفيذية قوية . لذلك بعثت كل دولة من تلك الدول بممثليها للاجتماع في ذلك المؤتمر (Congress) في فيلادلفيا (مايو) عام ١٧٨٧ حيث وضعوا مشروع دستور لدولة فيدرالية أصبح الدستور الحالى لجمهورية الولايات المتحدة (١) ، وبما تقدم يرى أن الدستور إنما وضع في وقت إنشاء هذه الدولة (الجمهورية الفيدرالية الحالية للولايات المتحدة الأمريكية) ، ولم يوضع الدستور بعد إعلان الاستقلال بأحد عشر عاما كما يقولون ١١

(رابعا) الحجة التي قدمها أنصار الرأي القائل بعدم الحاجة العاجلة إلى وضع دستور ، والتي تلخص في قولهم أن أهم ما يهم بلدا من البلاد هو كفالة وحماية حريات المواطنين ، وأن ذلك أمر مستطاع تحقيقه عن طريق التشريعات العادية من البرلمان ، هي حجة تنطوي على قسط من الصحة وعلى قسط من الخطأ ، أما وجه الخطأ فيها فيتلخص في أنها تقوم على أساس الاعتقاد بأن الاستبداد أو الاعتداء على حريات المواطنين إنما يصدر فحسب من جانب الحكومة (السلطة التنفيذية) ، وأنه يمكن بناء على ذلك وضع حد لذلك الاستبداد أو الاعتداء بواسطة القوانين التي يضعها البرلمان لوضع حدود أو قيود على سلطان الحكومة ، ولكنهم فاتهم أن مثل ذلك الاستبداد قد يصدر من البرلمانات ذاتها ، فاتهم أن الأغلبية البرلمانية في النظام الديموقراطي عبارة عن نواب حزب لأغلبية ، وأن هذه الأغلبية الحزبية

(١) على أنه قد أدخلت عليه فيما بعد بعض التعديلات

قد تستبد بالسلطة وتخنق حريات الأقليات السياسية (أى حزب أو أحزاب الأقلية) المعارضة .

والأمثلة التى يذكرها لنا التاريخ عن استبداد الهيئات النيابية معروفة ومتعددة ، حسبنا أن نذكر منها المثالين التاليين :

١ - نذكر (أولاً) تلك الهيئة النيابية التى انتخبت فى عصر الثورة الفرنسية عام ١٧٩٢ وعرفت فى التاريخ باسم شهر *La Convention* ، فمن الأمور المتفق عليها لدى المؤرخين أن هذه الجمعية النيابية التى برزت فيها شخصية أحد أعضائها روبسبير Robespierre قد أصدرت - تحت تأثيره - من الاجراءات الاستبدادية ما لم يعرف له مثيل فى تاريخ الملوك والقيصرة المستبدين (١)

٢ - والمثال الثانى يتعلق بالأسباب التى سدت بالأمريكيين (لدى وضع دستورهم لعام ١٧٨٧) إلى تقوية سلطة رئيس الجمهورية (للولايات المتحدة الأمريكية) فقد كان فى مقدمة تلك الأسباب ما خبروه من تلك التصرفات التعسفية التى كانت تنسب للبرلمان الانجليزى حين كانت القارة الامريكية مستعمرة انجليزية ، فقد كان السبب المباشر لثورة المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر ضد انجلترا ذلك الموقف الاستبدادى الذى وقفه البرلمان الانجليزى ازاء أعمال هذه المستعمرات إذ فرض عليهم ضريبة تصفية ثم أصر عليها ورفض العدول عنها

(١) راجع للدكتور جوستاف لوبون Le Bon مؤلفه :

La Révolution française et la psychologie des révolutions,

éd . 1925 P 198

رغم ما قدموه من الشكاري ثم إعلانهم الثورة (١)

(خامسا) بصدد ما ذكره بعض نواب الكتلة الدينية من عدم جدوى وضع الدستور في دولة يهودية ، أستنادا إلى أنه « إذا كان الدستور مطابقا للتوراة ، فإنه يعد دستورا طيبا ، ولكن وضعه يعد عبثا لاجدوى منه (أى أن التوراة تغنى عنه) وأنه « إذا لم يكن مطابقا للتوراة كان دستور سيئا » .

ان ذلك القول ثم الادعاء بأن ذلك النائب (صاحب هذا القول) انما كان مقلدا لعمر بن الخطاب ، انما ينطويان - فيما نرى - على غلطتين أو مغالطتين :

(الاولى) أن القول بأن الدستور إذا كان مطابقا للتوراة فإنه يكون عبثا لاجدوى منه لأن التوراة تغنى عنه هو قول يقوم على أساس فهم خاطئ لمحتويات الدساتير ، فالدساتير لا تأتى بمجرد مبادئ عامة كمبادئ الحرية والمساواة والأخاء والعدالة والشورى والاتحاد كما هو شأن الكتب السماوية في الشؤون ذات الصبغة الدستورية ، وإنما تعرض الدساتير لتنظيمات وبيان علاقات بين

(١) ويجدر بنا أن نضيف إلى ما تقدم ما كان لكتابات مونتسكيو من تأثير وسلطان كبير على الأمريكيين في ذلك الحين ، وقد كان منها قوله : « إنه من أجل أن نأمن استبداد أية سلطة فإنه يجب أن توجد سلطة أخرى لتوقفها عند حدود اختصاصاتها » .

(Il faut que le pouvoir arrête le pouvoir)

وكان منها قوله : إذا لم يكن للسلطة التنفيذية الحق في إيقاف قرارات السلطة التشريعية استبدت هذه السلطة (التشريعية) بسلطتها .

(Esprit des lois) liv XI ch. VI

لزيادة التفصيل راجع كتابنا : القانون الدستورى والأنظمة السياسية .

الطبعة الثانية ١٩٦٣ ص ٢٧١

مختلف السلطات (كبيان شكل الدولة وكيفية تكوين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية واختصاصات كل منهم وبيان العلاقات بينهما الخ) مما لا تعرض له بتاتا الكتب السماوية التي إنما جاءت - فيما يتعلق - بالأنظمة الدستورية (أنظمة الحكم) بمبادئ عامة تصلح لكل زمان ومكان ، لا ببيان أحكام تلك التنظيمات والعلاقات التي تختلف بطبيعتها - وقد اختلفت فعلا - باختلاف الزمان والمكان .

(والثانية) - أما القول بأن ما ذكره ذلك النائب اليهودي إنما كان فيه مقلداً لعمر بن الخطاب ، فنحن نعتقد اعتقاد اليقين ، أن نسبة مثل هذا القول إلى عمر هو - أفك مبين ، فعمر لا يمكن أن يكون قد صدر منه مثل هذا القول لسببين :
١ - السبب (الأول) لأن التاريخ الدستوري الإسلامي لا يذكر لنا أنه كانت قد عرضت للبحث في عهد عمر فكرة وضع دستور للدولة ، حتى يصح الادعاء بأن مثل هذا القول قد صدر على لسان عمر في تلك المناسبة .

ثم ان المؤلف الذي أشار إلى ما ذكره ذلك النائب اليهودي (مقلداً عمر ابن الخطاب) لم يشر إلى مرجع واحد من المراجع الموثوق بها (أو حتى غير الموثوق بها) في التاريخ الإسلامي يشير إلى صدور مثل هذا القول عن عمر .

٢ - السبب (الثاني) أن مثل هذا القول الذي صدر عن ذلك النائب اليهودي (وهو من رجال الدين اليهودي) لا يصدر إلا من بعض رجال الدين ذوي الأفق الضيق والعقلية الجامدة وأن من درس تاريخ عمر يدرك ما كان عليه هذا الخليفة العظيم من سعة في الأفق ، ومرونة في العقلية : وما كانت عليه تشريعاته من مسايرة لمقتضيات ظروف الزمان والمكان ، فكان يبحث عن وجه العدالة أو المصلحة ، حتى رغم وجود نص من كتاب أو سنة ، فكان لا يفسر النص طبقاً لحرفيته أي طبقاً لألفاظه وظاهره ، وإنما يفسره طبقاً لحكمته أي طبقاً لباطنه ، وهو

ما نطلق عليه اليوم «روح التشريع»، ولو أدى هذا التفسير إلى عدم تطبيق النص. وحسبنا هنا أن نشير إلى ما هو معروف عن عمر من أنه نهى عن قطع يد السارق في عام المجاعة، مع أن النص (الوارد في القرآن) بهذا الصدد نص عام شامل لا يفرق بين زمن الرخاء أو زمن القحط والمجاعة، ولكن عمر فهم أن الجزاء الشديد لا يبرره إلا أن يكون السارق قد سرق لغير حاجة، أما إذا حل به العوز والجوع فإن العدالة تقضى بعدم استحقاقه لذلك الجزاء (١).

(١) لزيادة التفصيل راجع بحثنا لنا بعنوان «مصادر الأحكام الدستورية في الشريعة الإسلامية في العصر الحديث»، نشر بمجلة «الحقوق»، (التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية) بالعدد الأول والثاني لسنة ١٩٦٢ ص ٢٢ - ٢٥ حيث ذكرنا عدة أمثلة في هذا الصدد أهمها موقف عمر من «المؤلفة قلوبهم»، وكيف أن عمر لم يسر على السنة التي سار عليها أبو بكر وسار عليها الرسول من قبل، من إعطاء الصدقات «للمؤلفة قلوبهم»، عملاً بقوله تعالى: إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم). والسبب الذي دعا عمر إلى عدم السير على تلك السنة يرجع إلى أنه رأى أن الحكمة التي أدت إلى تقرير ذلك الحكم الشرعي قد زالت، لذلك قرر أن الحكم يجب أن يزول بزوالها. بعبارة أخرى أنه عمل بروح النص لا بظاهره أو بحرفيته.

يراجع في ذلك بتفصيل أكثر سعة كتابنا «الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور»، (الطبعة الثانية لسنة ١٩٧٩)

المبحث الرابع

السلطة التشريعية

تهيد : (١) نظام برلماني (ب) تسمية الكنيست .

(١) الصورة التي تزاو لها إسرائيل من صور النظام النيابي هي النظام النيابي البرلماني ، ويقولون أنها تأثرت في هذا الصدد بالمثل الانجليزي .

ولدى نشأة إسرائيل (في عهد الحكومة المؤقتة) قام هناك خلاف وجدال طويل حول مشكلة : هل تأخذ إسرائيل بالنظام البرلماني (الانجليزي) أم بالنظام الرئاسي (الأمريكي) ؟ ، والأوفق - فيما نرى - أن نوجل الكلام عن هذا الخلاف إلى المبحث التالي (الخاص بالسلطة التنفيذية) حيث نعالج الكلام عن مهمة رئيس الدولة ، وحسبنا هنا أن نشير إلى أن وجهة النظر القائلة بالأخذ بالنظام البرلماني (التي كان يدافع عنها بن جوريون) هي التي كتبت لها الغلبة (١) . وجوهر النظام البرلماني - كما هو معلوم - مسئولية الوزراء أمام المجلس النيابي ، بمعنى أنها مسئولية مسئولية جماعية (*responsabilité collective*) عن تصرفاتها المتعلقة بإدارة شؤون الدولة أمام هذا المجلس ، وأن عليها أن تكون حائزة على ثقة أغلبية أعضاء المجلس النيابي بحيث يجب عليها أن تقدم استقالتها إذا فقدت الثقة .

(ب) تسمية الكنيست Knesset . السلطة التشريعية في إسرائيل تتولاها

(١) أوسكار كريترز p. 124 Government & Politics in Israel

ورسالة الدكتوراه لمونيه Monnier ص ٥٨

الكنيسيت وهى التسمية التى تطلق على المجلس النيابى أو البرلمان الإسرائيلى ، وكلمة كنيسيت معناها بالعبرية « الجمعية » ، ولقد كانت الجمعية التأسيسية (التي انتخبت فى يناير ١٩٤٩) هى التي اختارت تلك التسمية وأطلقتها على نفسها (فى ١٦ فبراير من ذلك العام) (١) .

وإذا نحن رجعنا إلى الناحية التاريخية فأننا نجد أن كلمة «كنيسيت» كانت تطلق على « الجمعية الكبرى » Ecclesia التى كانت عبارة عن السلطة التشريعية فى عهد Ezra & Nehemi فى القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد (٢) .

وقد نص قانون ١٩٥٨ الخاص بالسلطة التشريعية أن « الكنيسيت هى برلمان الدولة » (٢) .

(١) برنشتاين : The Politics of Israel p. 93

ورسالة الدكتور مونييه : Les institutions politiques de L'Eta d'Israel p.60 وقد أطلقت على نفسها تلك التسمية بمقتضى المادة الأولى من قانون الانتقال (أو الدستور الصغير) .

(٢) Ezra هو الذى أعاد بناء معبد بيت المقدس كما أقام الدولة اليهودية للمرة الثانية حوالى عام ٤٥٨ ق م . - راجع ماسبق أن ذكرناه عنه (ص ٥٢، ٥٣) (٣) راجع أوسكار كرينز ص ٣٣ هامش رقم ٢ حيث يقول عن هذا القانون أنه « عمل على توحيد Consolidated نصوص عدد من القوانين المتعلقة بالكنيسيت فى مدى العشر سنوات التى انقضت منذ إنشاء إسرائيل وبخاصة قانون الانتقال لسنة ١٩٤٩ أو الدستور الصغير » .

الفرع الأول

كيفية تكوين الكنيست

١ - الأخذ بنظام المجلس الواحد

الكنيست - وهي التي تتولى السلطة التشريعية - تتكون من مجلس واحد . وهي تضم ١٢٠ عضواً ، أما الاعتبارات التي دعتهم هناك - كما يرى بعض الباحثين - إلى الأخذ بنظام المجلس الواحد وتفضيله على نظام المجلسين (١) ، فهي تتلخص فيما يلي :

(أولاً) إذا كانوا في إسرائيل قد تأثروا بالمجتمعات حين أخذوا عنها النظام البرلماني فإنهم لم يأخذوا عنها نظام المجلسين ، لأن هذا النظام يعد بالنسبة للمجتمعات من مخلفات الماضي حيث كان البرلمان الانجليزي يتكون قديماً من مجلس اللوردات فحسب ، ثم نشأ إلى جانبه مجلس العموم ، وظل مجلس اللوردات باقياً - رغم تقدم التيار الديمقراطي - كأثر من آثار العقيدة المحافظة للانجليز ، ثم لأنه (أي مجلس اللوردات) يعد - كما يقولون - بمثابة حائل أو حاجز يقف في وجه القرارات أو التشريعات غير الموافقة التي قد تصدر من مجلس العموم (٢) .

على أن اختصاصات مجلس اللوردات إذا كانت قديماً مساوية لاختصاصات مجلس العموم بحيث كان تشترط موافقة المجلسين من أجل صدور قانون ، إلا أن تقدم التيار الديمقراطي كان من شأنه أن يقوض من هذا المجلس سلطانه ، ولقد

(١) يقصد بنظام المجلسين bicameralisme أن يتكون البرلمان من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) كما هو الشأن في غالبية الدول .
(٢) دنز : « جمهورية إسرائيل » ، (طبعة نيويورك ١٩٥٠) ص ١١٩

كان من الطبيعي - لولا تلك العقيدة المحافظة المعروفة عن الانجليز - أن يقوض ذلك التيار بغيانه وكيانه . فاقد ترتب على التشريعيين الدستوريين (الصادرين عام ١٩١١ ، ١٩٤٩) أن مجلس اللوردات لم يصبح له قانونا إلا مجرد الاعتراض (فيتو توقيمي لمدة سنة) على القوانين التي يوافق عليها مجلس العموم بحيث يصدر القانون رغم معارضة مجلس اللوردات إذا انقضت سنة وكان مجلس العموم لا يزال مصرا على صدور القانون .

والواقع أن مجلس اللوردات لم تصبح له الآن في انجلترا سوى فائدة واحدة : وهي تقوية جانب المعارضة (في بعض الأحيان) (١) .

(ثانيا) أن الولايات المتحدة إذا كانت قد أخذت بنظام المجلسين فما ذلك إلا لأن الرأي اتجه لدى إنشائها عام ١٧٨٧ إلى أن تكون دولة فيدرالية أي تعامدية ، أما قبل ذلك ، أي حين كان نوع ما بينها من الاتحاد هو ما يطلق عليه Confederation أو اتحاد دول متعاضدة ، (وكان ذلك ما بين عامي ١٧٧٧ ، ١٧٨٧) فقد كانت كل دولة من تلك الدول الثلاثة عشرة الموحدة (التي كونت الولايات المتحدة) يتكون برلمانها من مجلس واحد ، وامرائيل دولة موحدة غير فيدرالية ، لذلك لم يكن ثمة ما يدعوها إلى الأخذ بنظام المجلسين (٢) .

(ثالثا) ويقولون أنه كان لنظام المجلسين في كل من بريطانيا والولايات المتحدة مساوئه ، إذ تبين أنه يؤدي إلى الإبطاء وتأخير البت في مشروعات التشريعات بل وإلى إيقاف البت فيها (deadlocks) ، وإلى تكرار الجهود dublication of effort ، وبوجه عام يؤدي إلى وضع العوائق في طريق سير عجلة أداة الحكم

(١) Burdeau : Droit Const. et Inst. Politiques, éd., Paris

1959, p. 190

(٢) جمهورية اسرائيل ، للدكتور دنر Dunner (المراجع السابق) ص ١١٩ =

(رابعاً) أما الميزة التي تنسب لوجود مجلس ثان (أى لازدواج مجلسى البرلمان) من أن المجلس الثانى (أى مجلس الشيوخ) يستطيع أن يحول - باعتراضه - دون صدور تشريعات معينة أقرها مجلس النواب فى عجلة دون روية أو دون بحث كاف ، تلك الميزة يمكن - كما يقول أحد الباحثين الصهيونيين الأمريكيين - أن تتحقق بوسيلة أخرى غير وسيلة إنشاء مجلس ثان ، كأنشاء مجلس آخر استشارى بجانب مجلس النواب كما كان شأن «مجلس الجمهورية» (Conseil de République) فى عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (طبقاً لدستور ١٩٤٦) (١) .

— ويجدر بنا هنا أن نوجه الانظار إلى أمر يبدو أنه فات ذلك الباحث الأمريكى الصهيونى وهو أن مجلس الجمهورية (الذى أشار إليه) وإن كان الدور الذى قرره له الدستور الفرنسى كان مجرد دور استشارى إلا أننا نجد أن مركز هذا المجلس قد تطور فى الواقع تطوراً أدى إلى ازدياد سلطانه وارتفاع مكانه ، فأصبح له فى ميدان التشريع أثر ورأى يعمل له مجلس النواب حساباً كبيراً . وهذا التطور قد سجله التعديل الدستورى الذى أدخل على الدستور الفرنسى فى ديسمبر عام ١٩٥٤ (٢)

= أما لماذا كان ضرورياً أن يتكون البرلمان من مجلسين (لا من مجلس واحد) حين أصبحت الولايات المتحدة دولة فيدرالية ، فبيان ذلك مما يخرج بنا عن نطاق دراستنا هنا — ومن أراد زيادة فى التفصيل بهذا الصدد فليرجع إلى كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » ،

(١) Dunner The Republic of Israel (New york, 1950) p. 120

(٢) وقد كان هذا التطور ثمرة ظروف وأسباب متعددة يتلخص أهمها فى أمرين :

(الأمر الأول) تغير موقف مجلس النواب الفرنسى إزاء مجلس الجمهورية ، فحينما انتقل الحزب الشيوعى إلى صفوف الأحزاب المعارضة فى يولييه ١٩٤٧ =

ولقد عمل الدستور الفرنسي الجديد الحالي (١) على الإبقاء على هذا الوضع وهو يتلخص في أمرين : (الأول) في ميدان التشريع إذا اشتد الخلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ (٢) ، فإن رأي مجلس النواب هو الذي تكتب له الغلبة إذا كانت الحكومة مؤيدة له وذلك بعد استنفاد الوسائل التي نص عليها الدستور لتسوية هذا الخلاف ، و (الأمر الثاني) أن مجلس الشيوخ وإن كان لا يستطيع الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة وإسقاطها إلا أن الدستور الجديد قرر لرئيس الوزارة الحق في أن يطلب من مجلس الشيوخ أن يبدى رأيه بالموافقة على البيان الوزاري الذي يتضمن السياسة العامة للوزارة (٣) .

= وجدنا أن الأغلبية البرلمانية الجديدة (أي الأحزاب المؤتلفة الجديدة في مجلس النواب والتي تستند إليها الوزارة الائتلافية ، إذ أن الوزارات الفرنسية هي دائماً وزارات ائتلافية) نقول وجدنا أن الأغلبية البرلمانية الجديدة قد خف مهاؤها إلى حد كبير إزاء مجلس الجمهورية .

(والأمر الثاني) يرجع إلى ما أبداه أعضاء مجلس الجمهورية من الحرص على المواظبة والعناية التامة بما يوكل إليهم من الأعمال حتى أن آراء هذا المجلس وإن لم يكن مجلس النواب يأخذ بها دائماً إلا أنه كان يعمل لها دائماً حساباً ووزناً كبيراً .

راجع Burdeau — Droit Constitutionnel et Inst Pol. (Paris e'd. 1959) p. 347 — 348

(١) وهو دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر في عهد ديغول عام ١٩٥٨ .

(٢) يلاحظ أن الدستور الفرنسي الجديد الحالي عدل عن تسمية « مجلس الجمهورية » وعاد إلى التسمية القديمة « مجلس الشيوخ » ، Sénat .

(٣) راجع بيردو Burdeau (المرجع السابق) ص ٤٣٥ =

(خامساً) ويضيفون إلى ما تقدم ذكره بصدد عدم الحاجة إلى مجلس ثان ، وبصدد تنفيذ تلك الميزة التي تنسب إليه من أنه يحول دون صدور تشريعات معينة أقرها مجلس النواب في عجلة دون روية أو دون بحث كاف ، فنقول أنهم يضيفون إلى ذلك : أن أقوى سياج يحول دون إقرار وإصدار أمثال هذه التشريعات المعيبة في النظام البرلماني إنما نجده في الواقع في يد الوزارة ، فالوزارة في النظام البرلماني هي التي تقوم بتحضير مشروعات القوانين التي تقدم إلى البرلمان ، فما على الوزارة إلا أن تعنى بمهمتها هذه كما تعنى بالاشراف على خط سير مشروع القانون في طريق مروره بالبرلمان (١)

٢ - عضوية الكنيست :

في مقدمة الشروط التي تشترط في عضو البرلمان الإسرائيلي أن يكون من المواطنين الذين لا يقل عمرهم عن ٢١ سنة سواء كان من الذكور أو من الإناث . على أنه لوحظ أن غالبية الأعضاء في الفصل التشريعي الأول والثاني (٢)

= وما تقدم يتبين أن مجلس الشيوخ الفرنسي رغم ازدياد سلطانه وارتفاع مكانه عما كان عليه طبقاً لدستور ١٩٤٦ إلا أنه لا يزال دون مجلس النواب سلطاناً ومكاناً .

(١) المرجع السابق للدكتور دنور جمهورية إسرائيل ص ١٢٠ ،
(٢) أو على حد التعبير الذي يستعمله الكتاب الصهيونيون : في الكنيست الأولى ، (أي التي انتخبت عام ١٩٤٩) و الكنيست الثانية ، (أي التي انتخبت عام ١٩٥١) .

— ويقصد بالفصل التشريعي مدة عضوية النائب في البرلمان وهي أربع سنوات في إسرائيل (وذلك ما لم يتقرر حل المجلس النيابي قبل نهاية هذه المدة فبالحل ينتهي الفصل التشريعي كما ينتهي بنهاية مدة العضوية وهي ٤ سنوات)

كانوا من القادة القدامى للحركة الصهيونية ولذلك كنا نجدهم ممن تزيد أعمارهم عن الخمسين من السنين . ولقد كان ذلك - فيما يقولون - أمرا لا مجال للريب فيه ولا سبيل إلى تلافيه ، طالما كان النظام الانتخابي السائد هناك (وهو نظام التمثيل النسبي) من شأنه أن يجعل الأحزاب هي التي تقوم بمهمة ترشيح المرشحين لعضوية البرلمان ، وطبيعى أن الأحزاب تقوم أولا بترشيح قادتها وزعمائها ، ولقد كان هؤلاء من المشتغلين بالحركة الصهيونية منذ عديد من السنين (١) .

كما أنه مما يلاحظ أن كثيرين من أعضاء الكنيست كانوا ممن عملوا في الكيبوتز Kibbutz (٢) والمستوطنات الزراعية agricultural settlements أو في بعض الأنظمة القومية الأخرى مثل « اتحاد نقابات عمال إسرائيل » (الهستدروت Histadrut أو ممن عملوا في الوكالة اليهودية أو في إحدى إدارات الحكم الذاتى لليهود في فلسطين قبل قيام الدولة (عام ١٩٤٨) ، على أن مرآة العضوية في الكنيست لا تترامى فيها صورة الأهمية الآخذة في النزول والتدهور لنظام الكيبوتز (باعتباره عاملا من عوامل الإنتاج الاقتصادى وباعتباره وسيلة من وسائل امتصاص المهاجرين) ، أى أن رجال الكيبوتز لم ينقص عددهم في البرلمان رغم تدهور وهبوط شأنها ، كما أنه لا تترامى بعد في مرآتها (مرآة العضوية) صورة الزيادة الكبيرة المتطردة في عدد المهاجرين (٣) .

المرأة وعضوية الكنيست - للمرأة (كما قدمنا) حق الترشيح للبرلمان الإسرائيلى ، وكان يبلغ عدد الأعضاء من النساء بالكنيست نحو العشر (١/٣) .

(١) برنشتاين : The Politics of Israel (طبعة ١٩٥٧) ص ١٠٣ .

(٢) راجع ما سبق لنا ذكره عن الكيبوتز صفحة ١٣٥ ، ١٣٨ .

(٣) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٤ .

ومن يمثلن الأحزاب السياسية الكبيرة ، ولا يمثلن الأحزاب الدينية إذ هي تستنكر اشتراك النساء في الحياة السياسية (١) .

٣ - انتخاب أعضاء الكنيست ونظام الانتخاب

(١) طريقة الانتخاب - تنتخب الكنيست بطريق الانتخاب العام المباشر وعملية التصويت في الانتخاب سرية . ومدة نيابة العضو (أى الفصل التشريعي) ٤ سنوات . ولقد أبقى قانون الكنيست (الصادر في يناير ١٩٥٥) على نظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة ، وتعد البلاد كلها (أى إسرائيل) - طبقا للنظام الانتخابي - دائرة انتخابية واحدة (٢) .

فإسرائيل لم تقسم تقسيما جغرافيا إلى دوائر انتخابية يقدر عددها بعدد أعضاء المجلس النيابي (أى ١٢٠ دائرة انتخابية ، وهو عدد أعضاء الكنيست) كما هو الشأن في الكثير غيرها من البلاد ، وإنما تعتبر إسرائيل كلها - كما قدمنا - عبارة عن دائرة انتخابية واحدة ، والمائة وعشرون مقعدا تعامل كجملة ، (are treated as a block) (٣) .

(ب) عملية الانتخاب - في إسرائيل ما يزيد عن ألفي لجنة من اللجان الانتخابية ، وكل حزب يقدم قائمة تتضمن أسماء مرشحيه ، والناخب حين يدل

(١) راجع أوسكار كرينز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره) (طبعة ١٩٦١) ص ٥٨

(٢) راجع رشبروك وليامز : The State of Israel ص ١٥٧ ، وبرنشتاين Bernstein (المرجع السابق) ص ٨٠ ، ٨١

(٣) راجع مؤلف الدكتور دنر Duner (المرجع السابق ذكره)

بصوته إنما يصوت على القائمة جملة ، فهو لا يصوت لفرد (أى لمرشح معين من المرشحين لعضوية البرلمان) ، ومجموع الأصوات التى تحصل عليها كل قائمة تبين النسبة التى يحصل عليها الحزب من المائة والعشرين مقعداً فى الكنيسة ، وحين تحدد هذه النسبة فإن المرشحين يختارون طبقاً لترتيبهم فى كل قائمة من القوائم التى قدمها كل حزب من الأحزاب (١) .

(ج) الحرص على هدوء المعركة الانتخابية - لماذا كانت هذه الظاهرة الغريبة التى لا تشهدا فى غير إسرائيل ، إذ حوالت كدائرة الانتخابية كبيرة ولم تقسم الى دوائر انتخابية صغيرة ؟ . ان سبب ذلك يرجع - فيما يرى البعض الى اعتبارات الأمن من الناحية العسكرية ، (٢) .

ويبدو لنا أنهم اتبعوا هذه الطريقة ليتجنبوا ما يحدث فى الدوائر الانتخابية الصغيرة من الممارك الانتخابية بين المرشحين المتنافسين وماثيره تلك المنافسات من الخلافات الحادة ، مما يهدد بفصم عرى الوحدة بين أبناء بلد صغير تختلف وتتعدد فيها الأجناس والنزعات تعددا كبيرا .

(١) Rushbrook - Williams (المرجع السابق ذكره) (ص ١٥٧ ،

(١٥٨)

فاذا حصل حزب مثلاً على عشرة آلاف صوت وكان مجموع الأصوات الصحيحة للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فى البلاد كلها مائة ألف ، فان ذلك يعنى أن الحزب قد حصل على ١٠ ٪ عدد أصوات الناخبين فى جميع أنحاء البلاد ، وبناء على ذلك يصبح له الحق فى الحصول على عشر عدد المقاعد فى الكنيسة أى على ١٢ مقعداً ، باعتبار أن هذا الرقم هو عشر المائة وعشرين مقعداً التى تضمها الكنيسة ، وهندتذ فان العشرة الأوائل من المرشحين المدونة أسماؤهم فى قائمة الحزب يعلن فوزهم فى الانتخاب .

(٢) دثر (المرجع السابق) ص ١٢٧

ويبدو لنا كذلك أنه من أجل تحقيق هذا الهدف كان ما تقرر أيضا - طبقا للوائح - من تحريم القيام بمظاهرات ابان فترة الانتخابات أو حتى القيام بعمل دعابة انتخاية أو عقد اجتماعات كما يحرم كذلك استعمال مكبرات الصوت (١) كما يحرم بيع الخمر أو تقديمها في ذلك اليوم (الذي يعد يوم عطلة رسمية) (٢) .

(د) رقابة عملية الانتخاب : اللجنة المركزية للانتخاب - طبقا لقانون الانتخابات للكنيسيت (الصادر في يناير ١٩٥٥) توكل هذه الرقابة إلى لجنة مركزية للانتخاب تتألف من ٣٤ من الأعضاء يتم انتخابهم بواسطة الأحزاب السياسية التي كانت ممثلة في الكنيست السابقة (أي التي انتهت مدتها أو حلت قبل إجراء الانتخابات الجديدة) ، على أن يكون لكل حزب أن يختار (في هذه اللجنة) عضوا واحدا في مقابل كل أربعة مقاعد كان يحوزها الحزب في الكنيست السابقة (٣) .

اختصاصات اللجنة المركزية للانتخاب : تتلخص أهم اختصاصاتها فيما يلي :

١ - تتولى اللجنة إقرار مشروعية (أي صحة) كشوف المرشحين التي تقدمها الأحزاب السياسية .

٢ - تقوم اللجنة بتشكيل لجان الانتخاب الفرعية بالأقاليم ، ويوجد من هذه اللجان - كما قدمنا - في مختلف أنحاء اسرائيل نحو ٢٠٠٠ (ألف) لجنة .

٣ - اللجنة مسؤولة عن سير عملية التصويت في الانتخاب .

(١) وشبروك وليامز (المرجع السابق) ١٥٨

(٢) برلشتان (المرجع السابق) ٨١

(٣) أما إذا كان الحزب صغيرا يحوز أقل من ٤ مقاعد فإنه يخصص له مقعد واحد في هذه اللجنة .

٤ - تراقب اللجنة سير المعركة الانتخابية ، كما تقوم بنشر نتائج الانتخابات .
وما تجدر ملاحظته أن قرارات هذه اللجنة بخصوص قبول أو رفض الكشوف
المقدمة من الأحزاب (التي سبقت الإشارة إليها في النبذة رقم ١) يمكن الطعن
فيها أمام المحكمة العليا (١) .

— وما تجدر الإشارة إليه كذلك أن الأحزاب تقوم بانفاق أموال طائلة في
الانتخابات ، وكانت تقدر ما تنفقه بنحو ١٠ مليون دولاراً (٢) .
ومنا يصح لنا أن نتساءل : ماذا يعنى إنفاق مثل هذا المبلغ الكبير في مثل ذلك
البلد الصغير اللهم إلا لإفساد الذمم والضوائر في الانتخابات ؟

ويجدر بنا بهذه المناسبة أن نذكر أن هنالك من الدول من يعمل حرصاً على
نزاهة الانتخابات - على تحديد مبلغ النفقات التي يصح للمرشح أن ينفقها (أو التي
يصح أن تنفق من أجله) للدعاية الانتخابية (في نفقات النشرات والإعلانات
والمقالات الصحفية وسراقات الاجتماعات الخ) . ذلك هو الشأن في إنجلترا ،
وبذلك يستطيع المرشحون المحدودو الدخل أن ينافسوا المرشحين الأثرياء (٣) .

(١) وما تجدر ملاحظته كذلك أن أية جماعة أو هيئة تستطيع أن تقدم
إلى اللجنة المركزية للانتخاب قائمة بمرشحيها إذا حصلت على توقيع ٧٥٠
من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب .

راجع فيما تقدم : برنشتاين Bernstein ص ٨١

(٢) كان ذلك طبقاً لما ذكره أحدث مرجع عثرنا عليه في هذا المقام ، وهو

كتاب برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٨٥

(٣) كما نجد هنالك (في إنجلترا) فضلاً عن معاقبة الجرائم الانتخابية
المروفة (كالرشوة والتهديد الخ) فإنه يعاقب كذلك على الأعمال التي تعد
منافية للنزاهة ولحسن الأخلاق والآداب الانتخابية (مثل تأجير عربات
لركوب الناخبين إلى صندوق الانتخاب للدلاء بأصواتهم ، ومثل تأجير

(هـ) نظام التمثيل النسبي للأقليات السياسية : ماله وما عليه

أثار هذا النظام الانتخابي في إسرائيل الكثير من المناقشات ، وغير القليل من الانتقادات ، مما أدى ببعض الهيئات أن تتقدم ببعض المقترحات لتغيير هذا النظام . فإذا كان من أمر تلك الاقتراحات وهذه المناقشات ؟ وكيف كان يسير في إسرائيل بوجه عام هذا النظام ؟

١ - المزايا التي تنسب الى نظام التمثيل النسبي

(أولاً) أن هذا النظام يمد إسرائيل - كما يقول البعض - بتمثيل صحيح في الكنيست ، للجماعات السياسية (الأحزاب) تمثيلاً يتناسب مع قوتها العددية (أى مع عدد أتباعها من الناخبين في البلاد) (١) .

(ثانياً) وما ينسب إلى هذا النظام من المزايا أنه يعنى البلاد من إجراء انتخابات تكميلية ، وذلك في الحالات التي لا يحصل فيها المرشح على الأغلبية المطلقة في الانتخابات ، أو في حالة وفاة أو استقالة أحد النواب . فحين يؤخذ بنظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة (٢) لا يترتب على وفاة النائب أو استقالته إجراء

= الخطباء وغيرهم ممن يقومون بمهمة التأثير على الناخبين (hiring of canvassers) راجع فيما تقدم :

F Austin Ogg - European Governments & Politics (Second ed. New york 1947) p. 167

وكذلك كتابه : English Gov. & politics صفحة ٢٩٣ وما بعدها

(١) رشبورك وليامز : The State of Israel ص ١٥٨ .

(٢) لا يفوتنا هنا أن نكرر بأنه حين يؤخذ بنظام التمثيل النسبي فإنه يؤخذ عادة معه بنظام الانتخاب بالقائمة (لانظام الانتخاب الفردي) - راجع ما سبق لنا ذكره عن الانتخاب بالقائمة ص ٨٧

انتخابات تكميلية ، وانما يؤدي فحسب إلى أن يحل في مكانه الذي خلا ، ذلك المرشح الذي يتلوه في الترتيب في قائمة حزبه (١).

(ثالثاً) ويقولون أن هذا النظام الانتخابي يعد ملائماً لما يوجد في إسرائيل من اختلاف كبير بين أهاليها من حيث الجنس والأصل (ethnic) والثقافة والأديان والأيدولوجية (أى المذهب الفلسفي) ، إذ أنه يسمح بتمثيل مختلف الأحزاب التي تمثل مختلف أنواع تلك الأجناس ومختلف أوان تلك النزعات والثقافات .

ويعد هذا النظام كذلك ملائماً لبلد كإسرائيل يضم عدداً غير قليل من الأميين (٢) ، ومن الناخبين الذين نزحوا من بلاد لم يسبق لهم فيها مزاولة حق الانتخاب ولم يكن لهم بها سابق خبرة بالحياة السياسية الديمقراطية .

أما القول أن هذا النظام الانتخابي يعد ملائماً لأمثال هذه الفئات من الناخبين فذلك راجع إلى بساطة وسهولة فهمه ، فهو لا يتطلب من الناخب إلا مجرد التصويت لقائمة يقدمها حزب يؤثره الناخب على غيره من الأحزاب ، فلا يتجشم الناخب عناء اختيار شخص معين في دائرة انتخابية معينة (٣) .

٢ - المساواة التي تنسب إلى نظام التمثيل النسبي

تتلخص أهم هذه المساواة في أن هذا النظام يشجع تعدد الأحزاب ويجعل من العسير تأليف وزارة من الوزارات إلا إذا كانت وزارة ائتلافية (تستند إلى عدة أحزاب) ، وأوزارات الائتلافية تنسب لها كثير من المساواة يذكر في مقدمتها عدم الاستقرار الوزاري . وإليك تفصيل ما أجملنا :

(١) رشبوك وليامز (المرجع السابق) ص ١٥٨

(٢) إذ يسمح للأميين هناك بمزاولة حق الانتخاب .

(٣) برنشتاين : Gov. & politics in Israel ص ٨٨ ، ٨٩

إن هذا النظام الانتخابي يشجع - كما قدمنا - على تعدد الأحزاب تعددا كبيرا (١) فلقد كان هناك في إسرائيل في الانتخابات النيابية الثلاثة الأولى (أى انتخابات سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٥) على التوالي ٢١ ، ١٧ ، ١٨ حزبا - وفي مقدمة المساوىء التى تترتب على التعدد الكبير للأحزاب أنه يؤدى إلى زيادة جو المنافسات السياسية توترا وشدة وحدة : الأمر الذى يعد خطرا - كما يقولون - على الوحدة التى تتطلبها حياة بلد صغير حديث (٢) .

وبما تترتب كذلك على ذلك التعدد الكبير أننا لم نجد حزبا واحدا استطاع أن يحصل في البرلمان من عدد المقاعد النيابية على الأغلبية المطلقة التى تمكنه من أن يؤلف الوزارة وحده ، لذلك أصبحت القاعدة المتبعة في إسرائيل هى تشكيل وزارة ائتلافية (أى مكونة من عدة أحزاب) حتى تستطيع الوزارة أن تستند إلى أغلبية مطلقة في البرلمان ، ولقد كان من عسير الأمور في إسرائيل أن تقوم وزارة ائتلافية في إسرائيل دون أن يشترك فيها حزب من الأحزاب الدينية (٣) ، وهى أحزاب ذات طابع ديني أكثر منها سياسى . فاذا نشأت خلافات بين عقيدة هذا

(١) سبق أن بينا تفصيلا كيف يشجع هذا النظام الانتخابي على تعدد الأحزاب .

(٢) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٨٨ ، ٩٠

(٣) وذلك يرجع - فيما نعتقد - إلى أن هنالك بعض أحزاب كانت لا تريد أن تتعاون في مهمة الحكم أو كان لا يريد حزب ما باى أن يتعاون معها في هذه المهمة ، كما هو شأن حزب حيروت والحزب الشيوعى ، ولستطيع أن نضيف كذلك حزب الصهيونيين العموميين الذى لم يقبل الاشتراك في وزارة ائتلافية منذ نشأة إسرائيل إلا لفترة قصيرة لا تزيد عن العامين والنصف (راجع ص ١٠٣ ، ١٠٤) .

الحزب الدينى وبين واجب التضامن مع الوزارة الائتلافية التى يشترك فيها هذا الحزب فأننا نجده يقف دائما الى جانب عقيدته (١) . ورغم صغر هذه الأحزاب الدينية وقلة عدد ممثليها فى الكفيسيت فانها تستطيع فى أوقات الأزمات بانسحابها من الائتلاف (أى بخروجها من الوزارة) - أن يودى انسحابها الى سقوط الوزارة (٢)

مساوىء الوزارات الائتلافية — والمعروف بوجه عام أن الوزارات الائتلافية نظراً لأنها تجمع بين عدة أحزاب تختلف مبادئها وأسااليبها ، كما يدين كل منها بالولاء والطاعة لقادة وزعماء معينين يختلفون باختلاف الأحزاب ، فاننا نجد هذه الوزارات الائتلافية يعوزها عادة الانسجام بين أعضائها ، وكثيرا ما تقوم ببر أعضائها خلافات تنفق الوزارة فى فضاها من الوقت والجهد أكثر مما تنفق فى تصريف شئون الدولة . واذا نحن استدقنا فترات الحرب أو الأزمات أو الأخطار التى تهدد كيان الدولة فأننا نجد للوزارات الائتلافية كثيرا من المساوىء تلخص — فضلا عما سبق ذكره — فيما يصحب تشكيل الوزارة من تعقيدات وما يترتب عليها من توزيع للمسئوليات ، وعدم استقرار وزارى .

مساوىء عدم الاستقرار الوزارى — وثمة عدة مساوىء لعدم الاستقرار الوزارى أهمها أنه يودى الى فقدان روح الاستمرار فى الحياة السياسية والإدارية وبذلك يودى الى كثير من المضار سواء من الناحية الداخلية أو من الناحية الخارجية .

(١) ونود هنا أن نلاحظ أن التعاون فى الميدان السياسى يتطلب قسما من المرونة يعوز عادة الأحزاب الدينية .

(٢) رشبوك وليامز (المرجع السابق) ص ١٩٥٨ ، ١٥٩

فمن الناحية الداخلية يجب أن نذكر كما يقول بعض الفقهاء الفرنسيين (Sibert) أن الوزير هو الرئيس الإداري في وزارته ، ولذلك يترتب على عدم الاستقرار أنه يترك الوزارة أحيانا قبل أن يتاح له الوقت الكافي حتى لمجرد الالمام بالمسائل التي يتطلب إليه إنجازها ، (٢) أما من الناحية الخارجية ، فإن هذه الشؤون الخارجية (كما يقول الفقيه الفرنسي الكبير بارتلي) تتطلب أكثر مما عداها من الشؤون روح استمرار في الاتجاهات (Continuité des vues) (١) .

وإذ يشعر الوزراء أنهم لا يستطيعون القيام بسياسة تسودها روح الاستقرار والاستمرار فإننا نجدهم يفقدون الشعور بالمسؤولية ، إذ يجب ألا يفوتنا (كما يقرر الفقيه بيردو Burdeau) أن سقوط الوزارة يعني الوزير من مسؤوليته السياسية عن تصرفاته في الوزارة المستقيلة حتى ولو أنه اشترك في الوزارة الجديدة التي خلفتها ، وإننا نجد لذلك أن نقدان هذا الشعور بالمسؤولية عن شؤون الحكم قد طبع بهابعه (في فرنسا) - كما يلاحظ الأستاذ بيردو - مختلف درجات السلم الإداري : الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاهتمام بأمر الصالح العام (٢) - ثم أن من شأن عدم الاستقرار الوزاري (وهو عبارة عن كثرة وسرعة تغير الوزارات) أن يزيد ويحدد من شهوات المستوزرين من أعضاء البرلمان ، كما أن من شأنه أن يحيط النظام البرلماني باطار من عدم الثقة يدعو البعض إلى البحث عن صورة أخرى

(١) راجع Sibert : La Constitution de la France (éd. Paris. 1946) p. 172 - 174

وراجع بارتلي (J. Barthélemy) : القانون الدستوري (طبعة ١٩٣٣) ص ٨٢٣ .

(٢) بيردو G. Burdeau : القانون الدستوري ، (طبعة باريس ١٩٤٧) ص ١٧٩ .

من صور الحكم الديمقراطي (كالنظام الرئاسي) ، أو إلى البحث عن نظام آخر للحكم غير النظم الديمقراطية (١) .

ويعد الاستقرار في مقدمة العوامل التي أدت إلى مجاح النظام الديمقراطي في سويسرا وأمريكا والمجلترا ، وفي الممالك الصغيرة الخمسة لأوروبا الشمالية (وهي السويد والنرويج والدانمرك وهولندا وبلجيكا) (٢) .

وبالعكس نجد فرنسا (قبل الجمهورية الفرنسية الخامسة الحالية التي أنشأها ديغول) كانت تعد أكثر الدول الديمقراطية إصابة بقاء عدم الاستقرار الوزاري (٣) .

الوزارات الائتلافية في إسرائيل - على أنه يلاحظ بالنسبة لإسرائيل أنه لم تعرف هنالك شكوى من عدم الاستقرار الوزاري الذي يعد - كما قدمنا - من النتائج المترتبة على الوزارات الائتلافية ، والتي تشكو منها الديمقراطيات الغربية التي عرفت بها هذه الوزارات الائتلافية (وبوجه خاص فرنسا) ومحمد بعض الباحثين الصهيونيين يشيرون إلى هذه الظاهرة بلهجة الفخار (٤) .

(١) بارتلى (المرجع السابق ذكره) ص ١٨٢ .

(٢) جيرو (E. Giraud) المرجع السابق ذكره ص ٨١ ، ٨٨ ، ٩٣ .

(٣) فتوسط عمر الوزارة في فرنسا - في الفترة التي تقع بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان يبلغ نحو خمسة شهور .

راجع جيرو (المرجع السابق) ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٤) راجع برنشتاين (المرجع السابق) ص ٨٩ حيث يقول : وأن تلك الوزارات الائتلافية (في إسرائيل) قدمت عنصرا من عناصر الاستقرار أعوز بعض الديمقراطيات القديمة ، - ونعتقد أنه يشير بوجه خاص إلى فرنسا .

على أنه يبدو لنا أن مما ينقص من قدر ذلك الفخر أن نشير إلى ما سبق لنا ذكره من أن الوزارات الائتلافية لا تؤدي عادة إلى ما هو معروف عنها من عدم الاستقرار الوزاري في حالات الأزمات التي تهدد كيان البلاد، وإسرائيل — باعتراف زعمائها (كما قدمنا) — تحس دائماً أنها مهددة بالإبادة، أو بالأقل بالغزو .

وكذلك مما ينقص من قدر ذلك الفخر أن نعرف — ولعلمهم لا يعرفون — أن ثمة بعضاً من الديمقراطيات الغربية قد نجحت فيها أنظمة الحكم وعرفت الاستقرار رغم ما عرف فيها من تعدد في الأحزاب ورغم أنها لم تكن مهددة بخطر الغزو أو الإبادة أو غير ذلك من الأخطار كما كان شأن إسرائيل . ذلك كان شأن بلجيكا وهولاندا والبلاد السكندنافية (السويد النرويج) . وكان يرجع بمجاح أنظمة تلك الدول — كما يقرر أحد كبار أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي — إلى روح التعاون التي كانت تسود مختلف الأحزاب (١) .

ومن ناحية أخرى فإن اوزارات الائتلافية في إسرائيل — باعتراف أولئك الباحثين الصهيونيين أنفسهم — تعكر جوهر العلاقات حول المبادئ بين الشركاء المؤتلفين ، (٢) (أى بين الأحزاب المؤتلفة في الوزارة) .

كما أن هذا النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) باعترافهم أيضاً لا يشجع على اتخاذ إجراء سياسي قوى سواء من جانب الحكومة أو من جانب الكنيست، (٣) — ومرد ذلك إلى فقدان روح الانسجام التام بين أعضاء الوزارة، ولعدم وجود حزب واحد قوى يحرز الأغلبية المطلقة في الكنيست .

(١) E. Giraud. Le pouvoir Executif dans les démocraties d'Europe- et d'Amérique (éd. Paris, 1938)

(٢) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ٧٩ .

(٣) برنشتاين Bernstein ص ٩٠ .

٣ - مقترحات اصلاح النظام الانتخابى .

(١) اقتراح الانتخاب الفردى والفوز بالأغلبية المطلقة ، (ب) اقتراح الاخذ

بالنظام الانتخابى الانجليزى

(١) نظراً لما تقدم ذكره من المساوىء التى تنسب لنظام التمثيل النسبى ونظراً لأن هذا النظام لا يتفق مع صالح الأحزاب الكبيرة - لاسيما أكبرها وكان حزب ماباى - فقد وجدنا هذا الحزب بناء على توجيه رئيسه بن جوريون يقدم اقتراحا باستبدال هذا النظام الانتخابى بنظام الانتخاب الفردى والفوز (فى الانتخاب) بالأغلبية المطلقة .

(ب) ولقد اقترحت بعض الأحزاب الأخرى الاخذ بالنظام الانتخابى الانجليزى : وهو يتلخص فى الاخذ بنظام الانتخاب الفردى والفوز (فى الانتخاب) بالأغلبية النسبية .

ولما كان هذان الاقتراحان فى غير صالح الأحزاب الصغيرة فقد كان طبيعياً أن تقف موقف المعارضة منهما سواء فى السكيسيت ، أو فى الوزارة (حيث يشترك بعض هذه الأحزاب الصغيرة فى الوزارات الائتلافية فى إسرائيل) (١) .

النظام الانتخابى الانجليزى - ذلك النظام الانتخابى الذى يكفل للدرشح

(١) برنشتاين (المرجع السابق) ص ٩٠ ، ٩١ .

ومن ناحية أخرى فان إسرائيل كانت توجه عنايتها إلى القيام بالأعباء الثقيلة التى كان عليها أن تواجهها .

رشبروك وليامز Rushbrook Williams ص ١٥٩ .

في انجلترا الفوز في الانتخاب بمجرد حصوله على الأغلبية النسبية من أصوات الناخبين (في الدائرة الانتخابية) لا الأغلبية المطلقة ، كما يشترط عادة في الدول الأخرى ، ذلك النظام الانتخابي يعد خير نظام يشجع الأحزاب الصغيرة على الاندماج معا أو الاندماج في أحد الأحزاب الكبرى ، فبفضل هذا النظام الانتخابي وجدنا الأحزاب في إنجلترا تميل إلى التقلص في حزبين كبيرين : حزب الأغلبية وحزب المعارضة ، وحتى إذا حدث أن كان هنالك حزب ثالث فإن الحزب الأكبر يستطيع عادة بهذه الطريقة الانتخابية أن يحصل على الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية ، وذلك رغم أنه قد لا يكون حائزا على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين ، وإنما يكون حائزا فحسب - كما قدمنا - على الأغلبية النسبية (١) . ومن الأمور الثابتة أن وجود حزبين كبيرين (يحصل أحدهما على الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية) هو أمر يعد في مقدمة العوامل الأساسية لنجاح النظام البرلماني في إنجلترا .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إل أننا إذا نظرنا إلى المسألة من ناحية العدالة في الانتخابات فإننا نجدنا ننبذ هذا النظام الانتخابي الإنجليزي لأنه يؤدي بحزب إلى الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان بينما هو لم يحصل على أغلبية أصوات الناخبين في البلاد ، والعدالة تتطلب أن يحصل كل حزب على عدد من المقاعد البرلمانية يتناسب مع عدد ما يحرزه الحزب من أصوات الناخبين (كما يقول أنصار نظام التمثيل النسبي) - ولكن فاحية العدالة في الانتخاب ليست وحدها التي يجب أن يحسب لها حساب ، فإن حسن سير الأنظمة الديموقراطية - كما يقول بحق الفقيه الكبير جبرو - يجب أن يحسب لها الحساب الأول والأهم ، وإلا فإن هذه الأنظمة إذا

(١) راجع كتابنا : الوسيط في القانون الدستوري ، ١٩٥٦ ص

تعثرت في سيرها أصبح وجودها كله في كف القدر عرضة للخطر (١)

ولذلك فنحن نحبذ الأخذ بالنظام الانتخابي الانجليزي .

خاتمة - يجدر بنا في مقام الختام أن نشير إلى ما يراه أحد المفكرين من أن مشكلة تعدد الأحزاب في إسرائيل سوف يتم حلها عن طريق اندماج بعض الأحزاب معا بصورة تدريجية على مر الأيام ، لا عن أمر إصدار تشريع يفرض إصلاحاً أو تعديلاً لذلك النظام الانتخابي (٢) .

وفعلا لقد رأينا في السنوات الأخيرة قيام عدة كتلات بين بعض الأحزاب ومنها كتلة ليكود التي تتولى الحكم اليوم برئاسة بيجن .

والواقع أن ظاهرة الاندماج amalgamation أو التكتلات هذه كانت قد بدأت فعلاً منذ عدة سنين ، فالمهاجرون لاسيما في المدين - يميلون للانضمام إلى الأحزاب الكبيرة (٣) . وكان يرى بعض المفكرين اليهود أنه إذا أخذ هذا الاتجاه في الاستمرار في السنوات التالية فإنه لا يندو بعيداً - فيما كان يرى البعض -

(١) جيرو Ciraud (المرجع السابق) ص ٣٩٧

(٢) برنشتاين ص ٩١ ، ٩٢

(٣) ويضيف برنشتاين (المرجع السابق ذكره ص ٩٢) إلى ما تقدم قوله : « وتجدد نحو نصف السكان العرب يعطون أصواتهم كذلك إلى الأحزاب الكبيرة لا إلى حزب من أحزاب العرب المختلفة ، »

ونلاحظ على ما تقدم أنه إذا صح هذا القول في الفترة التي كتب فيها هذا المؤلف مؤلفه (أي عام ١٩٥٧) إلا أن هذا لم يعد صحيحاً بعد ذلك التاريخ إذ أصبح الاتجاه العام السائد بين الناحيين العرب يميل ناحية تأييد أحزاب العرب .

راجع في ذلك كتاب أوسكار كرينز Government & Politics in Israel (طبعة ١٩٦١) ص ٨٢ .

ويبدو أن هذا التحول كان نتيجة لاتحاد مصر وسوريا بقيام الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ .

أن ينتج من اندماجات الأحزاب أربع جماعات أو أربعة أحزاب كبرى : يضم أحدها الماركسيين ، ويضم الثاني العمال ، ويضم الثالث المحافظين ، ويضم الرابع الأحزاب الدينية (١) .

ويحذر بنا أخيراً أن نوجه الأنظار إلى أن هذا النظام الانتخابي قد ورثته إسرائيل عن عهد الحكم الذاتي لليهود في فترة حكومة الانتداب البريطاني .

ولقد سار هذا النظام الانتخابي رغم ما نسب إليه من المساوئ سيراً طبعاً في إسرائيل - فيما يذكر بعض الباحثين من اليهود - وكانت انتخاباتها كما يقول خالية نسبياً من الغش والفساد (٢) .

الفرع الثاني

اختصاصات الكنيست

أهم اختصاصات الكنيست هي بوجه عام صورة من اختصاصات البرلمانات في النظام البرلماني ، وهي تتلخص في أمور ثلاثة : (أولاً) الوظيفة التشريعية ، (ثانياً) الوظيفة المالية ، (ثالثاً) الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة .

ونجد للكنيست فضلاً عما تقدم اختصاصين آخرين غير معروفين عن البرلمانات في النظام البرلماني هما : (أولاً) إقرار بعض التعيينات في بعض المناصب الكبرى ، (ثانياً) حق الكنيست أن تقرر حل نفسها وإجراء انتخابات . وفيما يلي تفصيل ما أوجزنا .

(١) برنشتاين ص ٩٢

(٢) برنشتاين ص ٨٨ ، ٨٩

(اولا) الوظيفة التشريعية

يهمنا هنا أن نوجه الأنظار فحسب إلى مسألتين :

(المسألة الأولى) تتعلق باقتراح القوانين أى بإعداد مشروعاتها للنظر فيها فى الكنيسيت ، فان دور الكنيسيت يعد بصدها - كما قدمنا - دورا سلبيا ، فالحكومة هى التى تقوم بهذا الدور ؛ والكنيسيت نجدما تقنع بما تقوم به الحكومة بهذا الصدد (١) .

(والمسألة الثانية) أن للكنيسيت أن تفوض بعضا من اختصاصاتها التشريعية إلى الحكومة (الوزارة) أو إلى كل وزير (منفردا) أو إلى بعض المجالس المحلية (وأحيانا إلى بعض كبار الموظفين) - ويجرى هذا التفويض بصدد بعض القوانين التى تقرها الكنيسيت ثم تفوض لبعض تلك الهيئات المذكورة سلطة التشريع فى تفصيلات أو جزئيات تلك القوانين ، عن طريق إصدار اللوائح ، وذلك فى غير خروج عما ترسمه الكنيسيت من حدود أو عما تضعه من قيود .

وبما تجدر ملاحظته أن مثل هذا التفويض بإصدار لوائح لا يجرى به عدد جميع القوانين ، فهناك بعض قوانين مثل قوانين الانتخاب هى ذات أهمية خاصة بحيث ترى الكنيسيت أن تقوم هى ذاتها بمهمة التشريع لجميع المسائل التفصيلية أو الجزئية

(١) برنشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٧

فى الشهور الأولى من قيام الكنيسيت (عام ١٩٤٩) تقررت قاعدة مؤداها أن الحكومة لا أعضاء البرلمان هى صاحبة المكان الأول فيما يتعلق باقتراح القوانين وتقديم مشروعاتها إلى البرلمان .

راجع : 17 p. & Tomorrow The Beginning - Israel - Lehrman

المتعلقة بتلك القوانين ، أى أنها لا ترى أن تفوض إلى هيئة أخرى القيام بهذه المهمة (١) .

(ثانيا) الوظيفة المالية

تشمل هذه الوظيفة الموافقة على الميزانية وفرض الضرائب والاذن بالقروض، الخ. والواقع أن هذه الوظيفة المالية تدخل فى الوظيفة التشريعية لأن هذه المسائل المالية المشار إليها تصدر بقانون ، ولكننا نرى أن هذه المسائل جديرة أن نجعل لها مكانا خاصا : (أولا) لأن غالبية هذه المسائل ليست — فى جوهرها — أعمالا تشريعية رغم أنه يشترط فيها أن تصدر بقانون من ناحية الشكل (٢) ، إنما تعد

(١) ومن الناحية الأخرى نجد هنالك بالعكس بعض مسائل تفوض الكنيست فيها الى هيئات أخرى سلطة التشريع فى التفاصيل أو الجزئيات المتعلقة بالقوانين الصادرة بصددتها ، نذكر أمثلة لذلك : القانون الصادر عام ١٩٥٢ لتحسين حال الانتاج الزراعى ، والقانون الصادر بمراقبة تصدير المحصولات الزراعية ، فى مثل هذه المسائل تفوض الكنيست الى الوزير المختص سلطة إصدار اللوائح التى يراها ضرورية لتحقيق السياسة التى رسمتها الكنيست ، على أن الكنيست تحتفظ بحق مراقبتها لما يوضع من لوائح ، وذلك إما بأن تشترط أن لها أن تلغى تلك اللائحة فى بحر مدة معينة ، أو أن تشترط أن هذه اللائحة ينتهى أمد سريانها ونفاذها ما لم تصدر الكنيست — فى بحر مدة معينة — قراراً بأقرارها .

راجع فيما تقدم : رشبروك وليامز (المرجع السابق) ص ١٦٥
يتبين مما تقدم أن ما يطلق عليه لدينا فى مصر ، اللوائح التكميلية ، لا تصدر فى إسرائيل إلا بناء على تفويض خاص من الكنيست

(٢) العمل يعتبر عملا تشريعيا — من ناحية الجوهر اذا كان عبارة عن قاعدة عامة أو مبدأ أو أمر عام ، وهنالك من المسائل المالية ما يعتبر — من ناحية الجوهر — عملا تشريعيا مثل الضرائب والرسوم .

من ناحية الجوهر - إما أن تكون أعمالاً إدارية (مثل الميزانية والحساب الختامي) أو أن تكون عقوداً (مثل القروض والالتزام أو عقد الامتياز) (١) ، ولكنها اشترط فيها ضرورة عرضها على البرلمان وصدورها في صورة قوانين ، نظراً لأهميتها وخطورتها ، وتمكيناً للبرلمان من دقة الرقابة عليها . و(ثانياً) لأن هذه المسائل المالية إذا نحن نظرنا إليها من الناحية التاريخية فإننا نجد أنها كانت في الواقع في مقدمة الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهور الأنظمة النيابية في القارة الأوروبية ، بل وفي ظهور الحركة الاستقلالية في المستعمرات الأمريكية التي ثارت ضد انجملتها في أواخر القرن الثامن عشر ، ثم كونت - بعد أن تحررت - تلك الدولة الكبرى المعروفة اليوم باسم الولايات المتحدة الأمريكية (٢) .

(١) الالتزام Concession (ويطلق عليه عادة « عقد الامتياز ») هو عقد يتم بين الحكومة من ناحية وبين فرد أو هيئة (شركة) من ناحية أخرى ، وبمقتضى هذا العقد يخول ذلك الفرد (أو الهيئة) حق إنشاء واستغلال مرفق عام على مصاريفه ومسؤوليته وذلك لمدة معينة ، على أن يستوفي نفقائه وأرباحه من الجمهور وذلك بتحصيل رسوم من المنتفعين به طوال مدة الامتياز بشرط ألا تتجاوز تلك الرسوم حداً أقصى يحدد في العقد ، وفي مقابل منح الالتزام تشاطر الحكومة الملتزم في الأرباح - ومن الأمثلة التي كانت معروفة لدينا بمصر لعقود الامتياز : امتياز شركة قناة السويس وامتياز شركة النور وشركة المياه ، وقد أمت جميعاً كما هو معروف .

(٢) ففي القرون الوسطى لم تكن سوى الحاجة إلى المال لتدفع الملوك إلى دعوة برلماناتهم التي كانت تنهض لهم وسائل الحصول على موارد جديدة ، ومن هنا نبت حق المجالس النيابية في الموافقة على كل ضريبة جديدة ، ثم انتهى الأمر إلى أن يكون لها حق التشريع ، وكذلك إذا نظرنا إلى الثورات التاريخية الكبرى (التي أفضت إلى إنشاء الدساتير أو تقرير بعض حقوق دستورية للشعوب) فإننا نجد للعامل المالي الأثر المباشر في إحداثها ، =

اختصاصات الكنيست في الشؤون المالية - إذا كانت هنالك بعض قوانين تفوض الكنيست بصدد ما بعض الهيئات - كما قدمنا - سلطة إصدار لوائح تعالج

= فالثورة الانجليزية التي قام بها كرمويل قبيل منتصف القرن السابع عشر يرجع أصلها إلى ضريبة السفن التي أمر بفرضها الملك شارل الأول سنة ١٦٣٠ بالرغم من رفض البرلمان الإذن بها ، فلما احتج البرلمان عمده الملك إلى حله ثم تلا ذلك نشوب الحرب بين جيش الملك وجيش جرده البرلمان ، وانتهى هذا النضال بهزيمة الملك وإعدامه عام ١٦٤٩ ثم جاءت وثيقة إعلان الحقوق ، Bill of Rights الشهيرة عام ١٦٨٨ تسجل حق الشعب في اعتبار كل ضريبة غير مشروعة ما لم يأذن بها البرلمان .

وفي فرنسا كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، وهي الثورة التي أفضت إلى إعلان حقوق الإنسان وإلى تقرير مبدأ سيادة الأمة ، نقول كان في مقدمة العوامل التي أدت إلى تلك الثورة سوء الحالة المالية وإرهاق الأهالي بالضرائب وعدم مراعاة العدالة والمساواة في توزيعها بين طبقات الشعب وإعفاء الطبقات الممتازة (الاشراف la Noblesse ، وكبار رجال الكنيسة Le Clergé) من بعض أنواع الضرائب ، فلما انتصرت الثورة الفرنسية كان في مقدمة المبادئ التي قررت في دساتيرها :

(أ) مبدأ مساواة الأفراد أمام الضرائب ، (ب) أنه لا يجوز فرض ضريبة بدون موافقة البرلمان ، وأن للبرلمان حق الموافقة على ميزانية الدولة .

وإذا انتقلنا إلى القارة الأمريكية لنبحث عن السبب المباشر الذي أدى إلى انفجار بركان ثورة المستعمرات الأمريكية ضد المجترأ وظهور الحركة الاستقلالية بتلك المستعمرات ، فأننا نجد أن ذلك السبب إنما كان مقاومة أهالي تلك المستعمرات للضرائب التي فرضها البرلمان البريطاني عليهم . ولم يكن بهذا البرلمان ممثلون لتلك المستعمرات الأمريكية ومنتخبون منها ، لذلك فقد كان شعار الثورة التحريرية (التي قامت بها تلك المستعمرات) يتلخص في عبارة شهيرة وهي =

تفصيلات أو جزئيات تلك القوانين ، فإن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية - نظراً لما لها من الأهمية - نجد الكنيست غيرة على سلطتها بصدد هذا ، كما هو شأن مجلس العموم البريطاني ، إذ نجد أنها تقوم هي بمعالجة التشريع في تلك المسائل التفصيلية أو الجزئية المتعلقة برقابتها على مصروفات الدولة في مختلف فروعها ، ولا تترك للهيئات الحكومية إلا نطاقاً ضيقاً من الحرية في نقل بعض اعتمادات المصروفات في الميزانية من بند إلى آخر .

ولا تستطيع الحكومة في إسرائيل أن تفرض على الأفراد رسماً من الرسوم أو تلزمهم بدفع مبلغ ما دون موافقة الكنيست (١) .

No taxation without representation أي : لا ضريبة بغير تمثيل
(أو إنابة) ، .

راجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ، ص ٥٥٠ ، ٥٥١
وكتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩
(١) رشبوك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ١٦٥ .

التفرقة بين الضرائب والرسوم - يجدر بنا هنا أن نذكر نبذة موجزة عن التفرقة بينهما : فالضريبة هي فريضة من المال تجبها الدولة من الأفراد على قدر يسار كل منهم لتمكينها من أداء المرافق العامة مثل الضرائب العقارية وهوائد المباني والضريبة على كسب العمل أو على الأرباح التجارية الخ... أما الرسم فهو فريضة من المال يدفعها الفرد نظير خدمة معينة تسديها الدولة إليه وتستعين الدولة بالمبالغ المتحصلة من الرسم على أداء تلك الخدمة التي يجب أن تغلب فيها المنفعة العامة على المنفعة الفردية مثل رسم تسجيل الملكية ورسوم القضاء ورسوم التعليم .

راجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » ، ص ٥٥٢

رقابة الشؤون المالية للدولة - ونجد هناك أن رقابة هذه الشؤون المالية وكذلك رقابة مشروعات الدولة الاقتصادية قد نيطت برئيس ديوان المحاسبة - The State Controller الذي يصفونه هناك بأنه « كلب الحراسة للدولة » ، The watch-dog of the State ، وقلخص مهمته في توجيه أنظار الكنيست الى ما يحدث من تصرفات مالية مخالفة للقوانين ، أو إلى ما يراه من اقتراحات لإجراء بعض الإصلاحات . وهذا الموظف الكبير يعين بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بناء على ترشيح الكنيست ، وهو المستقل عن السلطة التنفيذية ولا يسأل عن أعماله إلا أمام الكنيست (١) .

(ثالثا) الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة

ان جوهر النظام البرلماني - فيما يرى بعض كبار رجال الفقه الدستوري هو مراقبة الحكومة بواسطة الهيئات النيابية المنتجة (٢) . وأهم وسائل أو أدوات هذه الرقابة هي : حق السؤال وحق الاستجواب وحق التحقيق وأخيرا حق الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة الذي يعد أهم تلك الوسائل وأقواها أثرا .

وفي اسرائيل يجب على الوزارة أن تكون حائزة لثقة الكنيست (كما تقضى بذلك مبادئ النظام البرلماني) - وعلى الوزارة بعد تشكيلها أن تتقدم دون إبطاء الى الكنيست (والمقاعد الوزارية موزعة على الوزراء) ، ولا تعد الوزارة أنها قد شكلت - من الناحية الرسمية - الا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية

(١) وشبروك وليامز ص ١٦٦

(٢) بارتلمى Dr. Constituionnel (Paris Barthelmy : Précis de
1937) p 353,

البرلمانية (١) .

ضعف رقابة الكنيست على أعمال الحكومة في ميادين الشؤون الخارجية ،
والامن القومي (الدفاع) ، والادارة .

بما تجدر ملاحظته أن الكنيست دورا ضعيفا في ميدان الشؤون الخارجية ،
وكذلك فيما يتعلق بالامن القومي (أى الدفاع الخارجى) ، إذ نجد أن ماتقوم
به الكنيست من تحقيقات بصدد حادث معين إنما تأتى بعد - لا قبل - حدوثه ،
وبذلك نجد أن هذه التحقيقات إنما تقوم على أساس البيانات التى تقدمها الحكومة ،
على أن كلام من وزارتي الخارجية والدفاع تطلع كلا من اللجنتين البرلمانيتين لشؤون
هاتين الوزارتين على التطورات الهامة بهذا الصدد (٢) .

ورقابة الكنيست على الإدارة تعد أغل أعمالها شأنًا ، فالعناية بتحسين
أو إصلاح الإدارة لم تكن بين الاهداف الهامة للكنيست .

ورغم أن تقارير ديوان المحاسبة فى متناول يد الكنيست وهى تقارير مفصلة
تلقى ضوء على سير الاداة الادارية فإننا نجد المناقشات البرلمانية المتعلقة بالعيوب

(١) أوسكار كرينز ص ٩٩ - وراجع ص ١٠٠ (من المرجع المذكور)
حيث يقول المؤلف : " ان على الوزارة أن تنبؤ الكنيست بما يحدث فيها
من خلل لبعض المقاعد الوزارية بسبب استقالة بعض الوزراء أو غير ذلك
من الأسباب ، وكذلك ما يحدث من تعديل فى توزيع المناصب الوزارية
أو من إحالة لأعمال وزير على وزير آخر ، ولو أنه لا يتطلب بهذا الصدد
موافقة البرلمان فى تلك الحالات ، .

(٢) على أن الصيغة السرية Confideniel لهذه البيانات قاصرة على أعضاء
هاتين اللجنتين .

راجع برنشتاين ص ١٠٧ ، ١٠٨

الإدارية والمالية التي تشير تلك التقارير إليها تعتمد الحكومة — كما قدمنا — إلى تأجيلها (أى إلى تأجيل مناقشتها) .

والكنيسيت — باعتبارها هيئة للتعبير عن الرأي العام — قد سارت (كما يقولون) على نحو لا بأس به (١)

وتضع الكنيسيت كل عام ما بين ٦٠ ، ٩٠ قانونا (٢)

(رابعا) اقرار بعض التعيينات في بعض المناصب الكبرى

هذا هو الاختصاص الرابع من اختصاصات الكنيسيت ، وهو يشمل نوعين :

(أ) الموافقة على قرار الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا (المستشارين) (٣)

(ب) إقرار تعيين رئيس ديوان المحاسبة (كما قدمنا) .

ومما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أننا لا نجد مثل هذا الاختصاص للبرلمانات

في الديمقراطيات الغربية البرلمانية ، وإنما نجد مثله للبرلمانات في الأنظمة الماركسية (في الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الشعبية) (٤)

(خامسا) حق الحل

هذه ظاهرة من الظواهر الغربية في النظام البرلماني الإسرائيلي، إذ أن المعروف والمألوف في الأنظمة البرلمانية الغربية أن حق الحل (أى حصل المجلس النيابي أو البرلمان) إنما يتقرر للحكومة ، أما في إسرائيل فقد تقرر هذا الحق للمجلس النيابي ذاته أى للكنيسيت ، فالكنيسيت هي التي تقرر حل ذاتها بذاتها ، وليس

(١) برنشتاين ص ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) أوسكار كريتنز (المرجع السابق ذكره) ص ٥٧

(٣) برنشتاين Bernstein (المرجع السابق ذكره) ص ٩٤

(٤) راجع مؤلفنا والقانون الدستوري والأنظمة السياسية ، (الطبعة الثانية)

ص ٤٢٠ هامش رقم ١

لرئيس الوزارة هناك (كما هو الشأن في الأنظمة البرلمانية) أن يطلب إلى رئيس الدولة إصدار قرار بحل الكنيست وإجراء انتخابات (١) . (وسنعود إلى هذه المسألة بصدد الكلام عن اختصاصات السلطة التنفيذية) :

والكنيست تلجأ إلى حل نفسها حين يحدث أن يستقيل رئيس الوزارة ثم لا يستطيع رئيس الجمهورية أن يجد أحدا يستطيع تشكيل وزارة تستند إلى أغلبية في الكنيست ، ففي هذه الحالة تعمد الكنيست إلى حل نفسها وإجراء انتخابات جديدة (٢)

على أنه لم يحدث - حتى عام ١٩٦١ - أن قررت الكنيست هذا الحل ودعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة اللهم إلا مرة واحدة ، وكانت حين عجز بن جوريون عن أن يشكل وزارة جديدة كنتيجة لأزمة قضية لافون Lavon (التي سبقت الإشارة إليها) (٣)

خاتمة

ملاحظات عامة على سير العمل البرلماني

نرى في مقام الختام لهذا المبحث أن ندلى بصدد سير العمل والحو الذي يحيط به في الكنيست ، بل والحو الذي يحيط بالكنيست ذاتها ما يلي من الملاحظات .

١ - حرية النواب - مما يلاحظ أن النواب يوجهون إلى الوزراء ما يرونه من وجوه النقد في حرية كاملة .

كما أن الشعب بدوره يوجه إلى الكنيست ما يراه من انتقادات كما - يحدث في

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٠١

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٣١

(٣) أوسكار كرينز ص ٣٥ - ذكرنا حتى عام ١٩٦١ ، لأننا لم نستطع العثور على مرجع أحدث من هذا المرجع كتب عن هذه المسألة .

بريطانيا - كما يقول بعض الباحثين البريطانيين بالنسبة لمجلس العموم (١).

ونود أن نلاحظ على ما تقدم ذكره بصدد حرية النواب : أن هذه الحرية مقيدة في الواقع - كما قدمنا - بالتعليمات الصادرة إليهم من أحزابهم (٢) ، بحيث يصح القول أن هذه الحرية إنما يتمتع بها النائب حيث لا توجد تعليمات أو توجيهات معينة من الحزب ، أي أن هذه الحرية هي في الواقع حرية للأحزاب أكثر منها حرية للنواب .

ثم يجب ألا يفوتنا أن هناك بعض طوائف أو جماعات من أصحاب المصالح الخاصة (Pressure groups) تزاوّل نوعاً من الضغط والتأثير على أعضاء البرلمان وغيرهم من رجال الحكم (٣) .

٢ - جو المناقشات البرلمانية - لقد كان مما يخشونه أن تثار في السكيتيت مناقشات تطول في غير طائل (أي مما اعتلح على تسميتها بالمناقشات البيزانطية) ، ولكن الواقع - فيما يذكر بعض الباحثين المحايدين - أن هذه المخاوف لم يكن لها أساس من الحقيقة وواقع (٤) .

(١) رشبورك وليامز (The State of Israel (London 1957) p. 166

(٢) راجع ما ذكرناه بصدد ضرورة احترام النائب التعليمات الصادرة إليه من حزبهم إلا كان معرضاً للفصل

(٣) راجع Oscar Kraines (المراجع السابق) ص ٥٨ حيث يقول : د ان محاولة الضغط السياسي lobbying على أعضاء البرلمان لا نجده ممنوعاً ولا منظماً في إسرائيل ، والطوائف والجماعات ذات المصالح الخاصة لا نجدها تزاوّل نشاطها (في الضغط) فحسب في ميدان الاقتصاد الفردي (القطاع الخاص) بل كذلك في الميدان الحكومي وفي نطاق اتحادات العمال وفي مناطق المستوطنات الزراعية التعاونية (Cooperative agricultural settlement areas)

(٤) أوسكار كرينز ص ٥٨

على أن مما تجدر ملاحظته بهذا الصدد أن المناهضة البرلمانية (التي تستند إلى تقارير ديوان المحاسبة) والتي تدور حول العيوب الإدارية والمالية ، تعتمد الحكومة إلى تأجيلها (١) .

ومما يذكر عن الكنيست أنها تحرز في بطن روح الحرص على النظام sense of discipline ، وأن ما يكنه الأعضاء من الاحترام لرئيس المجلس (رئيس الكنيست) قد عمل مرات عدة على إنقاذ المجلس من اضطراب كبير بل ومن احتمال استعمال العنف (٢) .

٣ - قوة الكنيست ومكانتها — أن لعضوية الكنيست مكانا رفيعا في إسرائيل (٣) .

والكنيست هناك على قسط كبير من القوة ، وكثيرا ما كانت تفرض وجهة نظرها وتوقف الحكومة عند حدها (٤) .

ويبدو لنا أن رفعة مكان النواب في عين جمهور الشعب هناك إنما هي مستمدة إلى حد كبير من النظام الانتخابي السائد هناك (وهو نظام التمثيل النسبي ، والانتخاب بالقائمة) ، ذلك النظام الذي لا يجعل الناخب أسير دائرة انتخابية لأنه لا يحس أنه مدين بمقعده البرلماني لناخبيه ، وهو ما يحسه النائب في ظل نظام الانتخاب الفردي والفوز في الانتخابات بالأغلبية .

وفي رأينا كذلك أن ما يذكرونه عن قوة البرلمان بوجه عام إنما يرجع (أو لا) وقبل كل شيء إلى تعدد الأحزاب تعددا من شأنه أن يؤدي إلى عدم إمكان تأليف وزارة تستند إلى حزب واحد (حزب الأغلبية) وإنما يجب أن تستند

(١) برلشتاين (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٨

(٢) برلشتاين The politics of Israel (المرجع السابق) ص ١٠٧

(٣) أوسكار كرينز ص ٥٧

(٤) أوسكار كرينز ص ٥٨

الوزارة إلى عدة أحزاب (أى أن تكون وزارة ائتلافية) ، والمعروف عن
الوزارات الائتلافية أنها - اللهم إلا في أوقات الأزمات (كما قدمنا) - وزارات
ضعيفة ، ومن ضعفها يستمد البرلمان قوته لإزاءها .

و(ثانيا) ترجع قوة البرلمان هناك إلى أن الحكومة لا تملك حق حله ، وفقدان
الحكومة حق حل البرلمان هو مما يؤدي بداهة إلى رجحان كفة البرلمان في ميزان
السلطان على كفة الحكومة . ومن الأمور المعروفة عن البرلمان الفرنسي في عهد
الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة (أى منذ عام ١٨٧٥ حتى قيام الجمهورية الخامسة
في عهد الجنرال ديغول عام ١٩٥٨) أن عدم إمكان الحكومة هناك الالتجاء إلى
حل المجلس النيابي (لأسباب ليس هنا مقام ذكرها) قد أدى إلى ضعف الوزارة
إزاء هذا المجلس أى إلى رجحان كفته في ميزان السلطان على كفة الوزارة .

المبحث الخامس

السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية والوزراء (١). ولذلك لوم أن نقسم هذا المبحث إلى فرعين : الأول نتكلم فيه عن رئيس الجمهورية ، والفرع الثاني نخصصه للكلام عن الوزراء .

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

١ - الشروط الواجب توفرها في الرئيس — لا نجد في قانون الانتقال لعام ١٩٤٩ (أورد الدستور الصغير ، كما يطلق عليه أيضا) ولا في القانون الخاص برئاسة الجمهورية (الصادر في ديسمبر ١٩٥١) شرطا من الشروط التي يتطلب توفرها فيمن يختار رئيسا للجمهورية ، فلم يشترط فيه بلوغه حداً معيناً من السن ، ولا حتى أن يكون مواطناً لإسرائيليا (٢) .

٢ - انتخاب الرئيس وعزله — ينتخب الرئيس بواسطة الكنيست ،

(١) ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعت له لجنة الدكتور ليوكوهن ينص (بالمادة ٤٨) على أن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الجمهورية والمجلس التنفيذي .

راجع دذر : Dunnear : The Republic of Israel (New York :

1950) p. 120

(٢) راجع أوسكار كراينز Oscar Kraines (المرجع السابق ذكره)

ص ١٢٥ ، وراجع مؤلف الدكتور دذر Dunner (المرجع السابق) ص ١٢٥ حيث يقول أن مشروع الدستور (الذي وضعت له لجنة الدكتور ليوكوهن) كان ينص (بالمادة ٤٩) على أن رئيس الجمهورية يشترط فيه أن يكون له الترشيح للبرلمان وألا يقل عمره عن ٤٥ سنة .

ولم يشر قانون الانتقال إلى مدة معينة ينتخب لها الرئيس ، ولقد نص قانون ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاص برئاسة الجمهورية على أن تلك المدة هي خمس سنوات (١).

شخصية الرؤساء : وايزمان وبن زفي — ولقد كان أول رئيس انتخب لإسرائيل هو الدكتور حايم وايزمان Weizmann ، ولقد كان عضواً في حزب الصهيونيين العموميين (وهو حزب محافظ) ، ولقد تم انتخابه للرئاسة في ١٦ فبراير ١٩٤٩ ، وظل في منصبه حتى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ ، ثم أعيد انتخابه في ذلك الشهر (نوفمبر) رئيساً للجمهورية ولقد توفي في نوفمبر ١٩٥٢ (٢).

بن زفي — وفي الشهر التالي لوفاة وايزمان انتخبت الكنيست بن زفي Ben Zvi (الذي كان يبلغ من العمر ٦٨ سنة) ، وقد كان من زعماء حزب الماباي (الذي يرأسه بن جوريون) كما كان مؤرخاً كبيراً وزميلاً قديماً لبن جوريون منذ أن حارباً معاً في صفوف الجيش البريطاني في الحرب العالمية الأولى .
و حين انتهت مدة رئاسته (بعد انقضاء السنوات الخمس) في ديسمبر سنة ١٩٥٧ أعيد انتخابه للمرة الثانية (٣).

(١) أوسكار كرينز ص ١٢٩

ولقد كان مشروع الدستور ينص (بالمادة ٥٠) على أن الرئيس ينتخب بواسطة مجلس النواب بطريق الاقتراع السري ، فإذا لم يحرز أحد الأغلبية المطلقة من الأصوات في اقتراعين متتاليين فيكتفي في الاقتراع الثالث بالحصول على الأغلبية النسبية من الأصوات في الاقتراع الثالث للفوز في الانتخاب .

راجع مؤلف الدكتور دنر (المرجع السابق) ص ١٣٠ ، ٢٢١

(٢) أوسكار كرينز ص ١٣٦ ، ١٢٧

ولقد ولد وايزمان عام ١٨٧٤ أي أنه مات عن ٧٨ سنة

راجع بن هالبرن Ben Halpern -- The Idea of the Jewish State (ed.1961) p. 24.

(٣) أوسكار كرينز ص ١٢٧ - ١٢٩

وفي أواخر عام ١٩٦٢ - أي قبيل انتهاء المدة الثانية لرئاسة بن زفي أثارت مسألة إعادة انتخابه للرئاسة للمرة الثالثة صراعا سياسيا شديدا شمل جميع الأحزاب الاسرائيلية ، فقد عارضت أحزاب المعارضة محاولة وزارة بن جوريون إعادة انتخاب بن زفي رئيسا للجمهورية للمرة الثالثة ، كما طالبت هذه الأحزاب ألا يكون رئيس الدولة من رجال حزب ما باي (الذي كان ينتمي إليه بن زفي قبل انتخابه للرئاسة) .

ولقد اقترح أحد الأحزاب مشروع قرار يحدد مدة الرئيس بفترتين متتاليتين فحسب (كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية) - ولكن أياً من هذين الاقتراحين لم يكتب له الفوز ، لأن الأحزاب المعارضة لم تستطع أن تحرز في الكنيست العدد الكافي من الأصوات لتغليب وجهة نظرها ، وبذلك انتخب بن زفي رئيساً للجمهورية للمرة الثالثة (١) .

عزل الرئيس - للكنيست حق عزل الرئيس إذا ثبت أن سلوكه لا يتناسب مع السلوك الذي يتطلب من رئيس للدولة ، على أنه يشترط في هذه الحالة أن يصدر قرار العزل بأغلبية ٢/٣ عدد الأعضاء الذين تتكون منهم الكنيست (٢) (أي بأغلبية ٩٠ صوتاً) .

٣ - اختصاصات الرئيس

(أولاً) فيما يتعلق بعلاقته بالكنيست - هذه العلاقة تعمده - من حيث

-
- (١) وكان انتخابه بأغلبية ٦٢ صوتاً - وقد وجدت بين أوراق الاقتراع ٤٢ ورقة بيضاء ، ويجب ألا يفترقا أن عدد أعضاء الكنيست ١٢٠ راجع : تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ ص ١٤٨ .
ويلاحظ أن بن زفي قد توفي في إبريل ١٩٦٣
(٢) أوسكار كرينز ص ١٣٠ ، ١٣١

طبيعتها - ذات صبغة شرفيا ، فهو لا يملك إلا الموافقة على القوانين التي يقرها البرلمان ، بمباراة أخرى أنه لا يملك حق الفيتو (حق الاعتراض على القوانين ووردها إلى الكنيست لتميد النظر فيها) (١) ، كما هو الشأن عادة في الأنظمة البرلمانية حيث نجد رئيس الدولة يزاول هذا الحق (الفيتو) بالاشتراك مع الوزارة .

ويبدو لنا أنهم في حرمانهم الرئيس (أو بمباراة أخرى السلطة التنفيذية) حق الفيتو قد تأثروا هنالك (في إسرائيل) بالنظام البرلماني الانجليزي حيث يعد الملك هناك أنه قد فقد حق الفيتو لعدم استعماله لىاه منذ عام ١٧٠٧ (٢)

وكما أن الرئيس الاسرائيلي حرم حق الفيتو ، فكذلك نجده حرم حق الحل كما قدمنا (أى حق حل المجلس النيابي وهو الكنيست بناء على اقتراح الوزارة وإجراء انتخابات كما هو الشأن في البلاد البرلمانية) .

(ثانيا) فيما يتعلق بعلاقته بالوزارة - تقتصر هذه العلاقة على مايل :

(١) تعيين رئيس الوزارة وتكليفه بتشكيلها (أى باختيار زملائه في الوزارة والواقع أن رئيس الجمهورية في إسرائيل ليست له حرية اختيار رئيس الوزارة ، فهو إنما يقوم بتعيين من يقع عليه اختيار الأحزاب المؤتلفة في الوزارة ليكون رئيسها ، وقد كان - قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ - أحد زعماء حزب ما باي (أكبر الأحزاب الإسرائيلية) (٣) .

(١) أوسكار كرينز ص ٣٣ ، ١٣١

(٢) على أن بعض رجال الفقه الدستوري الانجليزي مثل الأستاذ *Finer* في كتابه :

(Theory & Practice of Modern government vol II)

يرى أنه إذا كان الملك قد فقد حق الفيتو إلا أنه تحت سلطان أزمة أو ضرورة فإن له أن يلجأ إليه (أى أن يسترد ذلك الحق) .

راجع كتابنا : د الوسيط في القانون الدستوري ، (طبعة ١٩٥٦) ص ٢٧٩ .

(٣) أوسكار كرينز ص ١٣١ .

(ب) لا يرأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء ، اللهم إلا إذا طلب منه ذلك رئيس الوزارة نيابة عن الوزارة .

(ج) حين يستقيل رئيس الوزارة ويعجز رئيس الجمهورية عن أن يجد أحدا يقبل أو يستطيع تشكيل وزارة تستند إلى أغلبية برلمانية ، فإنه لا يستطيع حل الكنيست ، وإنما هي التي تقرر حل نفسها - كما قدمنا - ولإجراء انتخابات جديدة (١) .

ويجدر بنا أخيراً أن نذكر أن أعمال رئيس الجمهورية - كما تقتضى بذلك مبادئ النظام البرلماني يجب أن يوقع عليها الوزراء المختصون (٢) .

٤ - مهمة رئيس الجمهورية في إسرائيل : (المعركة بين أنصار كل من النظامين الرئاسي والبرلماني)

(١) أوسكار كرينز ص ١٣١

وقد كانت المادة ٥٦ من مشروع الدستور تنص على أن « رئيس الجمهورية - بعد المشاورة مع زعماء الأحزاب البرلمانية - يعين رئيس الوزارة ، وبناء على نصيحته يعين غيره من أعضاء المجلس التنفيذي ، وهو يعين السفراء والوزراء المفوضين ، كما يعين القائد العام للقوات المسلحة .

راجع دثر ص ١٢١

(٢) وقد كانت المادة ٥٥ من مشروع الدستور تنص على أن « كل عمل من الأعمال الرسمية للرئيس يوقع عليها رئيس الوزارة أو غيره من أعضاء المجلس التنفيذي حتى يتحمل مسؤولية توقيعه ، .

راجع دثر (المرجع السابق) ص ١٢١

ونوجه هنا الأنظار إلى أن عبارة « حتى يتحمل مسؤولية توقيعه » تعد من العبارات التي لا يجوز ورودها في نصوص الدساتير ، لأن بيان حكمة النص أو أسبابه إنما يكون موضعها في المذكرة التفسيرية للدستور لا في نص الدستور ذاته .

عقب نشأة إسرائيل - وفي عهد الحكومة المؤقتة (١) ثار خلاف حاد بين الدكتور حاييم وايزمان (الذي كان مرشحا لرئاسة الجمهورية) وبين جوريون رئيس الوزارة في عهد تلك الحكومة المؤقتة ، وكان الخلاف يدور حول مهمة رئيس الجمهورية : هل يصح له أن يتدخل في الإدارة الفعلية لشئون الحكم ؟ ولقد كانت الصورة التي ظهر بها ذلك الخلاف هي الخلاف حول الأخذ بالنظام الرئاسي أم بالنظام البرلماني .

وإذا كان صحيحا ما ذكره الفيلسوف الفرنسي الشهير مونتسكيو من أن مما تشبهه أحداث التاريخ ومشاهدة الواقع أن الإنسان حين يتولى سلطة فانه ينزع ببعيته إلى أن يزيد من حدود سلطته ، فقد كان طبيعيا إذاً أن نجد الدكتور وايزمان يطالب بالأخذ بالنظام الرئاسي الأمريكي الذي نجد فيه الرئيس - كما يقولون - يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية ، ويعد في الوقت ذاته رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، (٢) ، وكان طبيعيا كذلك أن نجد - من الناحية الأخرى - بن جوريون يطالب بالأخذ بنظام برلماني (كالنظام الفرنسي أو النظام الانجليزي) نجد رئيس الدولة فيه ضعيفا لا يعد - كما يقولون - إلا مجرد رئيس رسمي للدولة (أي أن مركزه يعد مجرد مركز شرف) وترك فيه الإدارة الفعلية لشئون الحكم في يد الوزارة .

(١) هذه هي الحكومة المؤقتة ، هي التي قامت في إسرائيل عقب انتهاء الانتداب البريطاني في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، وظلت قائمة حتى افتتاح الجمعية التأسيسية في فبراير ١٩٤٩ ، وقد كان يتولى تلك الحكومة المؤقتة مجلس الدولة المؤقت (الذي كان عبارة عن برلمان صغير مكون من ٣٧ عضوا) تعاونه وزارة مؤقتة يرأسها بن جوريون .

راجع Hal Lehrmen. Israël - The Beginning and Tomorrow
(1951) P. 14 , 15

(٢) أوسكار كرينز ص ١٢٤

ولقد كتبت الغلبة في ذلك النزاع لبين جوريون الذي وجد تأييداً قوياً من
الرأى العام الإسرائيلي لوجهة نظره (١) ،

وفعلا فقد وجدنا وايزمان حين انتخاب لرئاسة الجمهورية ، أصبح يحس أن
دوره فيما يتعلق بشئون الحكم إنما هو دور سلبى وأن وظيفته ذات أهمية ثانوية :
الامر الذى كان يشعره - كما يقولون - بشعور المرارة (٢) .

ويبدو أن النظرة إلى مهمة رئيس الجمهورية باعتبارها ذات أهمية ثانوية (فيما
يتعلق بإدارة شئون الحكم) ، كانت كذلك نظرة الرأى العام ، حتى أن الانتخابات
لرئاسة الجمهورية كانت تعد في نظر الشعب من الأمور التى لا تثير اهتمامه (٣) .

وبما يذكر عن وايزمان حين نقل إليه أحد وزراء الولايات المتحدة الأمريكية
استياء الرئيس الأمريكى ترومان Truman من أن الرئيس الاسرائيلى (وايزمان)
لم يقف موقفاً قوياً من أجل حماية اللاجئين العرب ، كان رد وايزمان ما يأتى :
« اننى رئيس دستورى فحسب ، وهذا مما يعد خارجاً عن دائرة اختصاصى
وان منديل هو الشيء الوحيد الذى أستطيع أن أضع أنفى فيه ، أما غير ذلك من

(١) أوسكار كرينز ص ١٢٤

(٢) « somewhat embittered with his minor office & remained passive »

راجع أوسكار كرينز ص ١٢٩

(٣) كتبت صحيفة New York times فى عدد ١٤/١١/١٩٥١

ص ٦ بمناسبة إعادة انتخاب وايزمان تقول :

« there is little interest here in the presidential election. The president has no independant power & is merely a figurehead »

ورد فى أوسكار كرينز ١٢٩

الأشياء فإن بن جوريون هو الذى يستطيع أن يضع أنفه فيها ، (١) .

هـ - الرايان فى كفتى الميزان

وفى رأينا أن قسطاً كبيراً من ذلك الخلاف الذى أثير - وأشير إليه - بين وايزمان وبن جوريون وأنصارهما ، إنما كانت تدور دائرته حول فهم خاطئ .
لمهمة أو دور رئيس الدولة فى كل من النظام الرئاسى الأمريكى والنظام البرلمانى .
وما يقضى به علينا واجب الانصاف أن نضيف إلى ما تقدم : أن لهم المعضلة فى أن ذلك الفهم الخاطئ هو الفهم الذائع ، أى أنه المعروف المؤلف حتى لدى الكثيرين من رجال الفقه الدستورى ومن رجال الفكر السياسى فى غير إسرائيل من البلاد .

فالصحيح - فيما نعتقد وفيما سنبين - أن رئيس - الدولة لا يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية فى النظام الأمريكى - كما يقولون - ، كما أن هذا النظام الأمريكى (أى نظام الحكم للولايات المتحدة الأمريكية) ليس دائماً نظاماً رئاسياً كما يظنون ، وكذلك ليس صحيحاً ما يظنون من أن دور الرئيس فى النظام البرلمانى هو مجرد دور سلبى وأن مركزه مجرد مركز شرفى .
وفى ما يلى تفصيل ما أجملنا :

(فاولا) رئيس الدولة لا يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية فى النظام الأمريكى

إذا كان صحيحاً أن ثمة سلطة تنفيذية قوية تتركز - فى النظام الأمريكى - فى يد رئيس الجمهورية ، فغير صحيح أن هذا الرئيس يتولى وحده ، تلك السلطة

(1) I am only a Constitutional President, and It is outside my province. my handkerchief is the only thing I can stick my nose into. Every - thing else, it is Ben - Gurion' S nose

التنفيذية القوية كما يظن الكثيرون . فاذا نحن رجعنا إلى الدستور الأمريكي فإننا نجد أنه قد جعل من مجلس الشيوخ (إلى جانب كونه عضوا من أعضاء السلطة التشريعية) « مجلسا تنفيذيا » ، إذ يشترك هذا المجلس مع الرئيس في بعض شئون السلطة التنفيذية : كتميين الوزراء والسفراء وغيرهم من رجال التمثيل السياسي والقناصل ، بل وقضاة المحكمة العليا (المستشارين) وكبار الموظفين (١) .

على أن مما تجدر ملاحظته أنه قد جرى عرف قديم على ألا يعترض مجلس الشيوخ « من باب المجاملة » ، Senatorial Cortesy على اختيار الرئيس لأعوانه الخصوصيين (أى الوزراء) .

كما يجد الدستور الأمريكي يشترط - فيما يتعلق بالمعاهدات التي يقدمها الرئيس مع الدول الأجنبية - موافقة مجلس الشيوخ (بأغلبية الثلثين) لإبرام المعاهدة (أى حتى تكون نافذة ملزمة للدولة) (٢) .

(ثانيا) النظام الأمريكى ليس دائما نظاما رئاسيا

كما يغيب عن علم الكثيرين أن « النظام الأمريكى ليس دائما نظاما رئاسيا . ويجدر بنا أولا أن نشير إلى أن « النظام الرئاسى » الذى يتحدث عنه الكثيرون فى كثير من الأفطار غير مفهوم بتاتا ، أو بالأقل غير مفهوم تماما . وحسبنا بيانا لذلك أن نشير إلى ما ذكره أحد الأساتذة الأمريكيين (وهو الأستاذ Griffith)

(١) راجع بارتلمى Barhémy ، القانون الدستورى ، طبعة ١٩٣٣ (الراجع السابق ذكره) ص ١٥٣

وراجع لافاريير Lafarriére ، القانون الدستورى ، (طبعة باريس ١٩٤٧

(٢) بارتلمى (المرجع السابق ذكره) ص ١٥١ ، ١٥٣ ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » ، فى أية طبعه من طبعاته الستة .

إذ دعى فيك بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٣ إلى القيام محاضرات عن نظام الحكم الأمريكي بجامعة أكسفورد وبرمنجهام وغيرهما من الجامعات البريطانية ، ولقد تبين له بعد أن أقلم في إنجلترا تلك الفترة غير القصيرة أن نظام الحكم الأمريكي لم يكن مفهوماً فيها صحيحاً هناك ، وذلك هو ما ذكره فيما كتبه بعد إقامته تلك في إنجلترا (١) .

فأولئك الذين ينادون بالأخذ بالنظام الرئاسي ، الأمريكي يفوتهم (أولاً) أن يحددوا ماذا يقصدون باصطلاح النظام الرئاسي ، ويفوتهم (ثانياً) أنه يحددوا لنا أي نظام أمريكي ، يقصدون ؟ هل هو النظام الذي وضعه الدستور الأمريكي أم هو النظام الذي طبق فعلاً في الحياة العملية السياسية ؟ إذ أنهم يفوتهم أن ثمة اختلافاً كبيراً بين الاثنين ، كما يفوتهم أن النظام الأمريكي الذي طبق فعلاً لم يكن شيئاً ثابتاً مستقراً ، فالنظام المطبق في الآونة الحاضرة لم يكن هو دائماً ذلك الذي كان مطبقاً في الماضي .

(١) أما القول بأنهم لم يحددوا المقصود باصطلاح النظام الرئاسي *Gouvernement Présidentiel* فذلك لأن هذا الاصطلاح - فيما يتبين لنا - لم يستعمل بمبدل واحد متفق عليه ، فتجد لدى الكثيرين من الفقهاء الفرنسيين المعاصرين أن النظام الأمريكي يعد نظاماً رئاسياً لأن الرئيس فيه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة (وأن الوزراء بناء على ذلك يعدون مجرد سكرتيرين أو مساعدين للرئيس يعينهم ويعزلهم كما يشاء ولا يسألون عن أعمالهم أمام البرلمان، إنما يسألون أمامه وحده (٢) ونجد الزملاء من رجال الفقه الدستوري

(١) ذلك هو ما ذكره الاستاذ جريفيث Griffith في كلمة التصدير التي كتبها لكتابه *The American System of Government* طبع بالولايات المتحدة عام ١٩٥٤ وترجمه إلى العربية الدكتور محمد عبد المعز نصر .

(٢) راجع بارتلني والقانون الدستوري ، طبعة ١٩٣٣ ص ١٥٠ حيث يقول : « أن النظام الرئاسي يمثل أصلق تمثيل دستور الولايات =

المصري قد حذوا حذو أولئك الفقهاء الفرنسيين في بيان المقصود ، بالنظام الرئاسي ، (١) .

والتعريف الصحيح - فيما نعتقد - للنظام الرئاسي أنه هو ذلك النظام الذي يوجد فيه للرئيس الرجحان في كفة ميزان السلطان ، بعبارة أخرى أن النظام الأمريكي كان يوصف في العصر الحاضر بأنه نظام رئاسي لأن للرئيس فيه ذاك الرجحان على سلطان البرلمان في كفتي ميزان السلطان . ذلك هو التعريف الذي ذكره بعض كبار رجال الفقه الدستوري الفرنسي الحديث ، وكذلك أحد كبار رجال الفقه الدستوري الأمريكي السابقين وهو الرئيس ولسون Wilson (٢) . وبناء على

= المتحدة ، ثم يقول : ان رئيس الجمهورية هو الرئيس الوحيد للحكومة وهو كذلك رئيس الدولة ، ومن ذاك كانت هذه التسمية بحكومة رئاسية ، وهي الوصف الذي يوصف به هذا النظام .

وبهذا المعنى كتب دو فرجييه Duverger (في كتابه : القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، طبعة باريس ١٩٥٨) ص ١٩٠ ، وكذلك فيديل Vedel (في كتابه : القانون الدستوري ، طبعة باريس ١٩٤٩) ص ٦٠ (١) راجع كتاب مبادئ القانون الدستوري ، للأستاذ الدكتور السيد صبرى طبعة ١٩٤٠ ص ٢١٣ ، ٢١٨ وكتاب موجز القانون الدستوري ، للأستاذين الدكتورين عثمان خليل وسليمان الطماوي طبعة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ص ٢٥٨ ، ٢٦٤

(٢) وقد كان رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين عامي

١٩١٣ ، ١٩٢٠

راجع مؤلف لافاريير ، القانون الدستوري ، (طبعة باريس ١٩٤٧) ص ٧٥٧ ، ومؤلف جيرو Giraud ، السلطة التنفيذية ، (المرجع السابق ذكره) ص ٤٠ ، ٤٢ ، ومؤلف بيردو (المرجع السابق ذكره) ص ١٢٢ ، ومؤلف الرئيس ولسون وقد ترجم إلى الفرنسية بعنوان :

Le gouvernement Congressionnel وقد أشير إليه في مؤلف الأستاذ جيرو

ذلك التعريف لا يصح أن يوصف الدستور الأمريكي بأنه وضع نظاما رئاسيا (كما يقول بعض رجال الفقه الدستوري سواء في فرنسا أو في مصر) ، وذلك لأن الدستور يقيم العلاقات بين الرئيس (باعتباره صاحب السلطة التنفيذية) والبرلمان (باعتباره صاحب السلطة التشريعية) على أساس المساواة والتوازن بينهما ، فالدستور لا يقرر رجحانا لكفة سلطة على سلطة أخرى .

على أن التجربة أثبتت أن قيام مساواة أو توازن تام *équilibre exact* بين هاتين السلطتين هو أمر يعد مستحيلا من الناحية العملية أى الواقعية ، فلا بد في الواقع أن يكون لإحدها الرجحان على الأخرى ، فإذا نحن نظرنا إلى النظام السياسي (أى الدستوري) الأمريكي كما هو مطبق في الواقع فإننا نجد أنه يتأرجح ما بين النظام الرئاسي (الذي نجد فيه الرجحان لكفة السلطة التنفيذية أو بعبارة أخرى لكفة الرئيس باعتباره صاحب السلطة التنفيذية) وما بين النظام الآخر المناقض والمعارض للنظام الرئاسي وهو نظام حكومة الجمعية النيابية (وهو نظام نجد فيه بالعكس أن الرجحان هو للجمعية النيابية أى للبرلمان على السلطة التنفيذية التي تعد بمثابة تابع *Commis* خاضع خضوعا تاما للبرلمان) وأهم مثال لهذا النظام هو النظام السويسري .

فإذا نحن رجعنا إلى التاريخ الدستوري الأمريكي فإننا لا نجد أن الرئيس كان دائما له الرجحان في كفة ميزان السلطان كما يعتقد الكثيرون ، فأوقائع التاريخ تبين لنا خطأ ذلك الاعتقاد ، إذ يبين لنا التاريخ أن مجموع الفترات التي يصح أن يوصف فيها نظام الحكم بأنه « نظام رئاسي » تعد أقلية بالنسبة لمجموع الفترات التي كان فيها الرئيس ضعيفا وكانت السيطرة فيها أو الرجحان للبرلمان ، أى أن نظام الحكم فيها كان من الناحية العملية الوانعية « نظام حكومة الجمعية النيابية » (١)

(١) أو *gouvernement Congressionnel* على حد تعبير الرئيس ولسن إذ يجب ألا يفوتنا أن كلمة *Congress* في الولايات المتحدة الأمريكية تطلق على الجمعية النيابية (أى البرلمان) .

ويجدر بنا هنا أن نوجه الأنظار إلى أن هذا النظام الأخير (نظام حكومة الجمعية النيابية) نجده في الولايات المتحدة الأمريكية مطبقاً من الناحية العملية الواقعية حين يكون الرئيس ذا شخصية ضعيفة وحين لا يكون حزبه صاحب الأغلبية البرلمانية ، وبالعكس يعد النظام الأمريكي - من الناحية العملية الواقعية - نظاماً رئاسياً حين تتوفر بعض ظروف معينة يذكر في مقدمتها : أن يكون الرئيس ذا شخصية قوية تمكنه من زعامة البرلمان والرأي العام، وأن يكون حزبه صاحب الأغلبية البرلمانية وأن تكون هناك ظروف خاصة غير عادية (كحالة حرب أو بعض الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو توتر في الحالة الدولية يخشى منه حدوث حرب ، الخ) ، فمثل هذه الظروف تتطلب سياسة معينة ثابتة مطردة وقرارات خطيرة ، الأمر الذي يصبح معه من الضروري قيام سلطة تنفيذية قوية (١) .

فالدستور الأمريكي وحده لا يكفي (كما يظن الكثيرون خطأ) لأن يمد الرئيس بذلك الرجحان في السلطة ، فالواقع أن ذلك الدستور هو مجرد وسيلة moyen تمكن الرئيس الذي يحوز حقاً صفات الزعامة أو الرئاسة (les qualités d'un Chef) من أن يكون له ذلك الرجحان في السلطان (٢) ، وبشرط أن تتوفر بعض ظروف معينة أخرى كما قلنا .

ملحوظة هامة : يلاحظ أن الرئيس — منذ فضيحة وتورجيت الشهيرة (التي حدثت عام ١٩٧٤ في عهد الرئيس نيكسون) قد أفقدت الرئيس الأمريكي الكثير من النفوذ الذي انتقل إلى الكونجرس (وبخاصة مجلس الشيوخ) بحيث من المسير الآن أن نتحدث عن رجحان كفة الرئيس على كفة البرلمان في ميزان السلطان .

راجع جيرو (المرجع السابق ذكره) ص ٤٢ — ٤٤

(١) لافاريير (المرجع السابق) ص ٧٥٧

(٢) جيرو والسلطة التنفيذية ، المرجع السابق ذكره) ص ٤١

ولزيادة التفصيل يراجع كتابنا القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، ص

« ثالثا » دور الرئيس في النظام البرلماني ليس مجرد دور سلبي

من الأخطاء الدائمة كذلك بين رجال الفكر السياسي ، بل وبين رجال
الفقه الدستوري أن دور رئيس الدولة في النظام البرلماني هو مجرد دور سلبي ،
وأن مركزه هو مجرد مركز شرفي (honorifique) ، أي أن الرئيس ليس
له أن يتدخل في الإدارة الفعلية لشئون الحكم ، فهي يجب - كما يقولون - أن تترك
للوزارة المسؤولة عنها ، وطالما كانت الوزارة في النظام البرلماني هي المسؤولة
- لارئيس الدولة - عن شئون الحكم فإنه يجب أن تترك لها إذا سلطة الفعلية
لإدارة شئون الحكم كما هو الشأن في أكبر وأقدم دولتين برلمائيتين بين الديمقراطيات
الغربية وهما إنجلترا وفرنسا ، ويضيفون إلى ما تقدم أن من المبادئ المقررة في
النظام البرلماني مبدأ « الملك يملك (أو يسود) ولا يحكم » .

Le roi règne mais ne gouverne pas

والرأي هندي أن النظام البرلماني لا يتنافى مع اشتراك رئيس الدولة مع الوزارة
في إدارة شئون الحكم ولكن مع مراعاة بعض شروط وقيود معينة .

وبينا لذلك يجدر بنا أولا أن نعرض لتفصيل أهم تلك الأدلة التي يستند إليها
الرأي القائل بسلبية دور رئيس الدولة في النظام البرلماني .

نقد الرأي القائل بسلبية دور الرئيس في النظام البرلماني :

١ - أن ما يشاهد فعلا في إنجلترا من سلبيه دور رئيس الدولة (الملك أو الملكة)
وما يشاهد في فرنسا من ضعف دوره حتى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة (عام
١٩٥٨ برئاسة الجنرال ديغول) إنما هو وليد ظروف تاريخية خاصة بكل من
هاتين الدولتين ، ولا يعد ذلك مبدأ من مبادئ النظام البرلماني ، بل كان يعد
ضعف دوره في فرنسا سببا من أسباب اضطراب النظام البرلماني الفرنسي وعدم
نجاحه ، ولذلك عمل الدستور الفرنسي الجديد (دستور الجمهورية الفرنسية

الخامسة عام ١٩٥٨) على تقوية سلطة رئيس الجمهورية (١).

٢ - أما القول بأن من المبادئ المقررة في النظام البرلماني مبدأ «الملك يسود (أو يملك) ولا يحكم» - فغير صحيح أن ثمة مبدأ بهذا المعنى ، وغير صحيح أن يقال أن الملك «يسود» أو «يملك» أو أنه «لا يحكم» ، ومن العجيب حقا أن نجد هذه العبارة (أو ذلك المبدأ المزعوم) قد ذاعت وانتشرت على ألسنة رجال السياسة ؛ بل وبعض رجال الفقه الدستوري ، بمقدار ما انتشرت بها عدد الغلطات حتى قارب عدد ما بها من الكلمات ١١ وبيانا لرأينا هذا ندلى بما يلي :

(أ) أما القول بأن ليس ثمة مبدأ بالمعنى الذي سلف ذكره فهذا أمر بين إذا رجعنا إلى مبادئ أو أركان (أو خصائص) النظام البرلماني كما قررها أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي فأنا لا نجد بينها ذلك المبدأ ، وكل ما نجده أن تلك العبارة («الملك يسود ولا يحكم») كان قد قيل بها ك مجرد تعبير عن وجهة نظر بعض رجال الفقه أو السياسة بصدد تلك المشكلة التي نحن الآن بصدد حلها ، والتي اختلفت وجهات النظر حيالها باختلاف ظروف الزمان والمكان ، ولقد انتشرت

(١) بل أن ضعف دور رئيس الجمهورية في فرنسا كان يعد في نظر بعض رجال الفقه الفرنسي عيبا من عيوب النظام البرلماني الفرنسي لأنه يؤدي إلى الاختلال (كما يقول العميد دوجي Duguit) بما يجب أن يكون هنالك من التوازن بين مختلف الهيئات الحكومية (رئيس الدولة ، الوزارة ، والبرلمان) ، بل لقد كان يعد ذلك الضعف في نظر بعض رجال الفقه الفرنسي «انتهاكا لحرمة الدستور» (un viol de la constitution)

راجع يردو «القانون الدستوري والأنظمة السياسية» (طبعة ١٩٥٩ ص ١٢٣ ، ٤٦٤ ، ٤٨١ ، ولزيادة التفصيل راجع كتابنا «الوسيط في القانون الدستوري» ، ص ٢٦٩-٢٧٢ ،

واشتهرت هذه العبارة *Le roi règne mais ne gouverne pas* منذ أن قال بها أحد كبار الناسك الفرنسيين السابقين (المسيو Thiers عام ١٨٢٩) وكان يعنى بها التعبير عن رأيه (فى عهد حكم ملكى ونظام برلمانى إذ ذاك بفرنسا) بأن رئيس الدولة ليس له أن يتدخل فى إدارة شئون الحكم .

وكذلك غير صحيح أن يقال أن الملك « يسود » ، فالسيادة للامة وحدها أى أنها وحدها هى التى « تسود » ، والملك إنما يتولى الملك ، وولاية الملك أو « رئاسة الدولة » ، هى احدى السلطات فى الدولة ، ولكن هذه السلطة لا « يملكها » رئيس الدولة (سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية) .

كما أن البرلمان يتولى السلطة التشريعية ولكنه لا يملك تلك السلطة . فصاحب أو مالك السلطات جميعا إنما هى الامة ، فرئيس الدولة (أو البرلمان) إنما يتولى « اختصاصا » ، ولكنه لا يملكه .

وكذلك غير صحيح أن يقال أن الملك (أو رئيس الدولة بوجه عام) « لا يحكم » ، فالصحيح أنه « يحكم » ، ولكنه فى النظام النيابى البرلمانى - لا يحكم منفردا ، وإنما يتولى سلطته بالاشتراك مع وزرائه ، ومع مراعاة الشروط والاعتبارات التى سنقول بيانها (١) .

٣ - وفضلا عما تقدم فإن رأى القائل بسلبية دور رئيس الدولة لا يمكن تطبيقه عملا فى كثير من الحالات ، إذ أن رئيس الدولة ولو أنه غير مسئول سياسيا إلا أنه - فيما يرى - مسئول أدبيا ومسئول أولا أمام ضميره . وهو عادة يقسم يمينا على احترام الدستور وقوانين البلاد (قبل توليته مهام منصبه) ، وليس من المقبول أو المعقول أن يطالبه بالتوقيع بطريقة (أوتوماتيكية) آلية على

(١) لزيادة التفصيل يراجع كتابنا « الوسيط فى القانون الدستورى » (طبعة

وثائق تظهر مخالفتها للضمير أولئك الذين الدستورية بصورة يذلة جليلة (١) .

النظام البرلماني وعدم منافاته لاشتراك رئيس الدولة في شئون الحكم ، ولكن مع مراعاة بعض شروط معينة

لما تقدم نرى مع الفقيه الكبير الأستاذ Azmeim (٢) أن النظام البرلماني لا يتناقض مع الرأي القائل بأن لرئيس الدولة الاشتراك في إدارة شئون الحكم ، بل وأن له الحق أن تكون له آراء أو سياسة خاصة يعمل على تنفيذها . ولكن بشرط مراعاة الأمرين التاليين :

(الأول) أن يستطيع رئيس الدولة أن يجد وزارة مستعدة لتحمل مسؤولية ذلك التدخل (أو تلك الآراء السياسية الخاصة برئيس الدولة) وأن تكون تلك الوزارة محتفظة في الوقت ذاته بثقة الهيئة النيابية .

(الثاني) أن يغضى الوزراء دائماً نشاط رئيس الدولة ، أى أن الوزراء يجب ألا يسمحوا أن يكون شخص رئيس الدولة أو أعماله موضع مناقشة أمام البرلمان ، وألا تنسب أعمال الحكومة إلا للوزراء ، وأن على رئيس الدولة والوزراء أن يحيطوا تدخله بكل ما يستطاع من السكتمان والسرية (٣) .

(١) ذلك ما يراه الأستاذ فيني Wigny (أستاذ القانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة بروكسل ووزير خارجية بلجيكا السابق في كتابه : « القانون الدستوري » ، طبعة بروكسل ١٩٥٢ ج ٢ ص ٥٧٢ .

(٢) الأستاذ Azmeim هو كبير أساتذة الفقه الدستوري في فرنسا في الربع الأول من هذا القرن .

(٣) لزيادة التفصيل راجع كتابنا ، الوسيط ، ص ٢٥٧ - ٢٩٤ وكتاب Azmeim « القانون الدستوري » .

خاتمة : دور الرئيس في اسرائيل في عهد رئاسة الرئيسين الاولين: وايزمان ، وبن زفي

يتبين مما قدمنا أن النظام البرلماني لا يحول دون أن يكون للرئيس دور فعلي في شئون الحكم ، ولكن ثمة عدة ظروف تلعب دورا بهذا الصدد ، وفي مقدمة هذه الظروف شخصية كل من رئيس الدولة ورئيس الوزارة .

فاذا كانت الرئاسة في عهد وايزمان ذات صبغة شرقية ، فكانت الإدارة الفعلية لشئون الحكم تترك للوزارة التي كان ترأسها شخصية قوية مثل بن جوريون ، فإن في مقدمة العوامل التي كان لها أثرها بهذا الصدد ما كان عليه الرئيس وايزمان من ضعف أمراض الشيخوخة (١) ، أما الرئيس بن زفي (الذي خلف وايزمان) فقد تغير دور الرئيس في عهده إلى ذلك الدور الذي وصف به الفقيه الانجليزي W. Bagehot دور الملكة فيكتوريا (ذات النفوذ القوي) في إنجلترا بأنه «حق النصيح (أو الحق أن يستشار) وحق التشجيع وحق التحذير » .
(the right to be consult, the right to encourage, the right to warn)

فقد أدخل بن زفي عددا من التقاليد التي عملت على تقوية مركز الرئيس مثل زيارات جماعات الأقلية ، الوقوف إلى جانب المهاجرين الجدد (لئلا يسرائيل) ، الإشراف على ما تقوم به الحكومة وحملات الدعاية لجمع التبرعات ، كما وجدنا بن زفي قد أدخل تقليدا دستوريا جديدا آخر . هو أنه جرى على افتتاح أول دور انعقاد للكنيسيت بالقاء خطاب فيها عن شئون الدولة (٢) .

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٢٩ .

(٢) ونود أخيرا أن نوجه الأنظار إلى أنه لم يولد أحده من هذين الرئيسين :

وايزمان ، وبن زفي في فلسطين وقد توفي في ابريل ١٩٦٣ . — راجع فيما تقدم : أوسكار كرينز ص ١٣٥ . ورئيس إسرائيل الآن هو أسحق نافون .

أما وقد انتهينا من الكلام عن رئيس الجمهورية فأننا ننتقل إلى الكلام عن الوزراء .

الفرع الثاني

الوزراء

نعالج الكلام هنا (أولا) عن الوزراء (منفردين) ، (ثانيا) عن الوزراء مجتمعين في هيئة و مجلس وزراء ، ، (ثالثا) عن رئيس مجلس الوزراء ، (رابعا) وأخيرا فقد رأينا — نظرا لأن الوزارات التي تتألف في إسرائيل هي دائما وزارات ائتلافية — أن نخصص نبذة خاصة لبيان أهم خصائص الوزارات الائتلافية الإسرائيلية .

— ١ —

الوزراء (منفردين)

الوزير وعضوية الكنيست : لا يشترط — قانونا — في الوزير هناك أن يكون عضوا في الكنيست ، خلافا لما عليه الحال في إنجلترا حيث يشترط فيه أن يكون عضوا في أحد مجلسي البرلمان (مجلس العموم أو مجلس اللوردات) . على أننا إذا رجعنا إلى الواقع تبين لنا أننا إذا استثنينا حالات قليلة لا تتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة فأننا نجد — فيما جرى عليه العرف — أن جميع الوزراء كانوا في الوقت ذاته — كما هو الشأن في إنجلترا — أعضاء في الهيئة النيابية (١) ويبدو لنا أن هذا العرف أو التقليد الذي سار عليه العمل بهذا الصدد في

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

لإسرائيل كان من ناحية أثرًا من آثار التأثير بالتقاليد الدستورية الانجليزية من ناحية ، تلك التقاليد الانجليزية التي تأثر بها النظام الدستوري الإسرائيلي في كثير من المواضع (كما سنبين تفصيلاً فيما بعد) ، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن هذا العرف الدستوري الإسرائيلي هو في الواقع نتيجة طبيعية من نتائج الأخذ بالنظام البرلماني ، لاسيما حين يؤخذ كذلك بالنظام الانتخابي المعروف في إسرائيل وهو نظام التمثيل النسبي مع الانتخاب بالقائمة ، فالوزراء - في النظام البرلماني - هم عادة زعماء الأغلبية البرلمانية ، وحين تتكون وزارة ائتلافية فالوزراء هم عادة زعماء الأحزاب المؤلفة في الوزارة ، وفي نظام التمثيل النسبي مع الانتخاب بالقائمة نجد طبيعياً أن يضع كل حزب من الأحزاب (التي تتقدم للانتخاب) أسماء زعمائه في مقدمة قائمة المرشحين الذين يتقدم بهم الحزب في المعركة الانتخابية : الأمر الذي يؤدي إلى أن يكونوا في مقدمة الأعضاء الذين يمثلون أحزابهم في البرلمان .

الوزراء النواب - ولكل وزير هناك (بشرط ألا يكون وزيراً بلا وزارة *ministre sans portefeuille* أي « وزير دولة » كما يطلق عليه لدينا في مصر) أن يختار بين أعضاء الكنيست نائباً (أو نائبين) ليجري تعيينه - بعد موافقة الكنيست - « وزيراً نائباً » (*ministre deputy*) لوزارته - وعلى الوزير النائب أن يعمل في الوزارة وفي الكنيست نيابة عن الوزير وطبقاً للحدود التي يرسمها له الوزير .

وتعيين الوزير النائب لا يؤثر على مسئولية الوزير عن أعمال وزارته أمام الكنيست (١)

ويبدو لنا أن نظام الوزراء النواب، يماثل من بعض النواحي نظام دوكلاء

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق) ص ١٠٠ .

الوزارات البرلمانية، ذلك النظام الذى كان معروفا لدينا فى مصر منذ عهد ما قبل ثورة يولييه سنة ١٩٥٢، وقد أنشئ مرة أخرى منذ عام ١٩٦٣ (فى ١٨ يوليو) وقد كان يختار الوكلاء البرلمانيون قبل عهد الثورة بين زعماء حزب الاغلبية فى البرلمان، ويشتركون مع الوزارة فى المسؤولية السياسية أمام البرلمان إذ يعتزلون وظائفهم باستقالة الوزارة. وكانت الغاية من انشاء وظيفة وكيل الوزارة البرلمانى أن يعمل على معاونة الوزير فى الجانب السياسى من نشاطه أى فى أعماله البرلمانية (كالاشتراك فى اعداد مشروعات القوانين المتعلقة بالوزارة، وبحث المسائل المرتبطة بالمنافشات البرلمانية وغيرها مما يعهد به اليه الوزير) .

وقد ذكرنا أن وكيل الوزارة البرلمانى يماثل دوره دور الوزير النائب، فى إسرائيل من بعض - لاجميع - النواحي، لأن الوكيل البرلمانى ليس له قانونا - بخلاف الوزير النائب - أن يتدخل فى سير أعمال الإدارة (١) .

ولقد كان فى مقدمة الأسباب التى دعت إلى انشاء نظام دوزراء نواب، فى إسرائيل العمل على ترضية الأحزاب المؤتلفة فى الوزارة ولتهيئة الجو بين بعض الأحزاب للاتفاق على تشكيل وزارة ائتلافية (٢) .

خاتمة : ويجدر بنا فى مقام الختام أن نشير إلى أنهم يفخرون هنالك فى إسرائيل بأنه لا يوجد هناك من يتبوأ المقعد الوزارى نظراً لصلاته العائلية أو لما عرف

(١) على أن العمل قد جرى فى كثير من الوزارات (التى وجد بها وكلاء برلمانيون) على غير ذلك إذ تدخل الوكلاء البرلمانيون فى الإدارة الفعلية لشئون الوزارة مما أدى إلى شل يد وكيل الوزارة الدائم (أى غير البرلمانى) .
لزيادة التفصيل راجع كتابنا « القانون الإدارى المصرى ، الجزء الأول طبعة

١٩٣٨ ص ١٥٥ ، ١٥٦

(٢) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١٠٨

عنه من الوداعة وطيب السريرة (bonhomie) لا لما عرف عنه من الكفاية والمقدرة على خدمة بلاده . فاسرائيل نظرا لمركزها الخاص ، ونظرا لما تبذله من الجهود للتخلص من آثار ما فرض عليها من حصار ، لاستطيع - كما يقولون - أن تحتل في مقاعد الوزارة مثل ذلك التران من الوزراء (١) .

— ٢ —

مجلس الوزراء

ان أداة الحكم الرئيسية - في النظام البرلماني - إنما هي هيئة مجلس الوزراء ، وهي هيئة جماعية تضع السياسة العامة للدولة .

عضوية المجلس — نجد في إسرائيل أن جميع الوزراء أعضاء في هذا المجلس (٢) ومن ذلك يرى أنهم في إسرائيل لم يتبعوا في هذا الصدد التقاليد الإنجليزية التي تقضى بأن رئيس الوزراء - لدى تأليفه وزارة جديدة - يبين أولئك الذين اختارهم من اوزراء ليكونوا أعضاء في مجلس الوزراء ولهم بناء على ذلك - دون غيرهم من الوزراء - حق حضور جلسات ذلك المجلس (٣) .

مجلس الوزراء واللجان الوزارية — إن هذا المجلس شأنه شأن مجلس

(١) رشبوك وليامز Rushbrook williams ص ١٧١

(٢) أوسكار كرينز ص ١٠٢

(٣) فنجد مثلا في وزارة المستر رمزي ماكدونالد Macdonald التي تآلفت في أغسطس ١٩٣١ خمسين وزيرا بينما لم يكن لغير عشرة منهم حق عضوية المجلس وحضور جلساته .

راجع كتابنا الوسيط في القانون الدستوري ، ص ٨٤

ويلاحظ أننا لم نجد أحدا من الباحثين عرض لبيان ما إذا كان الوزراء النواب يعدون أعضاء في مجلس الوزراء الإسرائيلي ، والراجع في رأينا أنهم لا يعدون أعضاء في المجلس وإلا اختل التوازن بين الأتزاب المؤتلفة في الوزارة .

الوزراء البريطانى يتجه دوره إلى أن يكون دور الهيئة التى تناقش ثم توافق على توصيات اللجان الوزارية ، أو بالعكس تبدى الرفض أو التعديل لها . فالواقع أن الجانب الأكبر من أعمال مجلس الوزراء فى اسرائيل إنما يتم تحضيره داخل اللجان الوزارية .

وما يجدر الإشارة اليه أن توصيات هذه اللجان تظل عادة ذات صبغة سرية بالنسبة للجمهور (١) .

— ٣ —

رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء وعضوية الكنيست — لم يشترط — قانونا — فى رئيس الوزراء (كما لم يشترط فى الوزير) أن يكون عضوا فى الكنيست ، إلا أن الواقع أننا نجده زعيم الحزب صاحب الأغلبية النسبية ، فاسمه نجده على رأس قائمة المرشحين : القائمة التى يتقدم بها الحزب فى الانتخابات النيابية ، وبناء على ذلك فإننا نجده فى الواقع فى مقدمة الأعضاء المنتخبين فى الكنيست (٢) .

تعيين رئيس الوزراء — حين تسقط وزارة يبدأ رئيس الجمهورية مشاوراته مع زعماء جميع الأحزاب الممثلة فى البرلمان ، ثم يدعو بعد ذلك أحد هؤلاء الزعماء وهو عادة — كما قدمنا — زعيم الحزب صاحب الأغلبية النسبية (وكان حزب ما باى قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣) اللهم إلا إذا اعتذر عن قبول تأليف الوزارة ، ولدى اختيار رئيس الوزارة عليه أن يتقدم للكنيست لتبدى موافقتها على كيفية تشكيل الوزارة الجديدة (أى موافقتها على الوزراء الذين اختارهم رئيس الوزراء) ، ولا تعد الوزارة أنها شكلت رسميا إلا بعد حصولها على الثقة من الأغلبية البرلمانية (٣) .

(١) أوسكار كرينز ص ١٠٢

(٢) أوسكار كرينز ص ١٠١ ، ١٠٦

(٣) أو بعبارة أخرى حصولها على موافقة الكنيست على تشكيلها .

راجع أوسكار كرينز ص ٩٩ ، ١٠١

سلطة رئيس الوزراء

(١) — رئيس الوزراء في اسرائيل — كما هو الشأن في انجلترا وفي النظام البرلماني بوجه عام — هو رئيس الحكومة ، وهو القوة المحركة لها .

(ب) — على أنه في اسرائيل ليست له (كما لرئيس الوزارة في انجلترا أو غيرها من الدول البرلمانية) سلطة كاملة في اختيار الوزراء ، أو في أن يطلب من بعضهم أو منهم جميعاً الاستقالة من مناصبهم .

وهذه الظاهرة تعد احدى النتائج المترتبة على ظاهرة تعدد الأحزاب وتشكيل وزارة ائتلافية كان تشكيلها عادة نتيجة حلول وسط ومساومات عسيرة بين مختلف الأحزاب التي تقبل ، الائتلاف والاشتراك في الوزارة ، لذلك كانت الأحزاب المؤتلفة — لا رئيس الوزارة — هي التي تختار الوزراء الذين يمثّلونها في الوزارة الجديدة التي يجرى تشكيلها (١) .

(ج) — وكذلك ليس لرئيس الوزراء في اسرائيل — خلافا لما عليه الحال في النظام البرلماني — أن يقترح على رئيس الدولة اصدار قرار بحل الكنيست وإجراء انتخابات ، وإنما الكنيست هي التي تصدر قرار حل نفسها بنفسها كما قدمنا .

حرمان الحكومة حق الحل اخلال بالنظام البرلماني

يوصف النظام الدستوري الاسرائيلي عادة بأنه نظام برلماني اقتبس من النظام الانجليزي ، فالوزارة هناك — كما هو الشأن في النظام البرلماني — مسؤولة أمام الكنيست بحيث يجب عليها أن تستقيل اذا اقترعت الكنيست عندها بصدد مسألة هامة ، أو اقترعت بعدم الثقة بها (٢) .

(١) راجع فيما تقدم أوسكار كرينز ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) أوسكار كرينز ص ١٠١

ومسئولية الوزارة أمام البرلمان تعد — كما هو معادوم — جوهر النظام البرلماني . ولكن الباحثين في النظام الدستوري الاسرائيلي قد فاتهم — فيما يبدو لنا — أن حرمان الحكومة حق حل الجمار النيابي (الكنيست) يعد اخلافا خطيرا بمبادئ النظام البرلماني بل يعد هديما لركن من أركان بفيان ذلك النظام . فأحد الأركان الأساسية للنظام البرلماني — كما يقرها الفقه الدستوري — هو « التوازن (أو المساواة) والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية » . وأهم حقين أو سلاحين يكفلان ذلك التوازن (أو المساواة) بين هاتين السلطتين (الحكومة والبرلمان) هما : حق البرلمان في الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة (أو بعبارة أخرى : المسئولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية) من ناحية ، ومن ناحية أخرى حق الحكومة في حل الهيئة النيابية (واجراء انتخابات) ، فحق الحل (أي حق الحكومة في حل الهيئة النيابية) هو الذي يوازن المسئولية السياسية للوزارة أمام الهيئة النيابية ، إذ بدون سلاح الحل في ريد الحكومة تصبح الحكومة محرومة من سلاح يقابل ويوازن سلاح « حق الهيئة النيابية في الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة » . أي أنها تصبح عاجزة أمام الهيئة النيابية التي تستطيع أن تسقط الوزارة متى شاءت دون أن تخشى جانب الوزارة لأن الوزارة حرمت أقوى وأمضى سلاح تخشاه الهيئة النيابية وهو سلاح الحل .

فبدون حق الحل (في يد الحكومة) نجد النظام البرلماني (الذي هو في جوهره نظام توازن ومساواة بين الحكومة والهيئة النيابية) ينحرف ناحية النظام المعروف باسم نظام حكومة الجمعية النيابية الذي هو في جوهره نظام يكفل رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة في ميزان السلطان بمعنى أن الحكومة تصبح خاضعة خضوعا تاما للهيئة النيابية التي تقوم بتعيين رجال السلطة

التنفيذية وعزلهم ومحاسبتهم على أعمالهم وتوجيههم في سياستهم دون أن تستطيع السلطة التنفيذية (الحكومة) حل الهيئة النيابية (١) .

الخلاصة أن حرمان الحكومة في إسرائيل حق الحل يجعلنا إزاء نظام برلماني « منحرف » أو بعبارة أخرى لا يجعلنا إزاء نظام برلماني حقيقي . (٢)

على أننا نلاحظ أنه مما يخفف كثيرا من أثر ذلك الانحراف أو من أثر ذلك الاختلال بالتوازن بين الكنيست والحكومة في إسرائيل ، أننا لانجد هناك ائتلافا حقيقيا بين أحزاب المعارضة في الكنيست ، أى ائتلافا من شأنه أن يمكنها من تكوين كتلة واحدة تستطيع أن تشكل وزارة جديدة بعد أن تكون قد نجحت في الاقتراح بعدم الثقة بالوزارة واسقاطها . فالواقع أن سقوط الوزارات بإسرائيل إنما يرجع عادة إلى استقالة رئيس الوزارة لا إلى اقتراح الكنيست بعدم الثقة بها (أى بالوزارة) ، ولم يحدث في التاريخ الدستوري الإسرائيلي أن سقطت الوزارة نتيجة لاقتراح الكنيست بعدم الثقة بها إلا مرة واحدة : كانت في

(١) كما شوه ذلك الانحراف للنظام البرلماني ناحية نظام حكومة الجمعية النيابية في فرنسا في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة (١٨٧٥ — ١٩٤٠) وفي عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (١٩٤٦ — ١٩٥٨) وذلك لأن العرف قد جرى هناك إذ ذاك بعدم اللجوء إلى استعمال حق الحل ، وذلك لأسباب ليس هنا مقام بيانها .

ولمعرفة تلك الأسباب يراجع كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » طبعة ١٩٥٦ ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٢) راجع في ذلك بيرو Burdeau ، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، (طبعة باريس ١٩٥٩ ص ١٢٨) حيث يقول : « بدون حق الحل لا يوجد نظام برلماني حقيقي » ، وراجع دو فرجي Duverger : =

فبراير عام ١٩٥١ (١).

خلاصة ما تقدم : أنه إذا كانت الحكومة — من الناحية القانونية والدستورية — قد حرمت حق الحل فكان ذلك اختلافاً بأحد أركان النظام البرلماني : لأنه أدخل بالتوازن الواجب قيسامه بين الحكومة والهيئة النيابية ، إذ أن في ذلك مما يؤدي إلى رجحان كفة الهيئة النيابية على كفة الحكومة في ميزان السلطان . إلا أننا إذا نظرنا إلى الناحية العملية أي الواقعية فإتينا نجد أن ذلك التوازن لم يصبه الاختلال إلا في أصغر وأضيق مجال ، وذلك لأن الهيئة النيابية (الكنيست) وقد عجزت المعارضة فيها عن تكوين كتلة واحدة لفقدان روح الانسجام فيما بينها — نجدها أصبحت عاجزة (اللهم إلا إذا استثنينا مرة واحدة) عن الاقتراح بعدم الثقة بأوزارة وإسقاطها ، ومثل ذلك العجز مما يؤدي بدهاءة إلى عدم رجحان كفتها على كفة الحكومة ، هذا فضلاً عن ذلك النفوذ الكبير الذي يحرزه الحزب على أعضائه في الكنيست (وقد سبق بيان ذلك تفصيلاً) .

مفسدو قوة رئيس الوزراء — أن رئيس الوزراء في إسرائيل فضلاً عن أنه يستمد قوة من شخصيته ومن زعامته لحزب الأغلبية النسبية في الكنيست فهو يستمد قوته كذلك — بل وقبل ذلك — من سلطته في إسقاط الوزارة بمجرد استقالته ، على أنه نظراً لتعدد الأحزاب الممثلة في الكنيست وفي الوزارة

في القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، (طبعة باريس ١٩٥٨ ص ١٩١) حيث يرى أنه يصح أن يوجد — بدون حق الحل — نظام برلماني ، ولكنه يكون نظاماً برلمانياً مشوهاً أو منحرفاً *déformé*

يلاحظ أن الفقهاء الفرنسيين حين يستعملون اصطلاح « حق الحل » ، (*droit de dissolution*) فهم إنما يقصدون حق الحكومة في حل الهيئة النيابية وأجراء انتخابات .

(١) أوسكار كرينز ص ١٠٧ ، ١١٨ ، ١١٩ .

(الأمر الذي يترتب عليه تعدد الزعامات في الكنيست وفي الوزارة) لذلك فإننا نجد رئيس الوزارة في إسرائيل أقل سلطانا على الوزارة مما هو الحال في بلد برلماني آخر مثل إنجلترا (١).

— ٤ —

الوزارات الاسرائيلية الائتلافية

نظرا لما تزاوله إسرائيل من نظام انتخابي (وهو نظام التمثيل النسبي) ، ولما تعانيه من ذلك الحد البعيد في التعدد الحزبي فإن جميع الوزارات التي ألفت كانت - كما قدمنا - وزارات ائتلافية . فإذا كانت أهم صفات أو خصائص تلك الوزارات الائتلافية الاسرائيلية ؟

أهم خصائص الوزارات الائتلافية في إسرائيل
يمكننا أن نلخصها فيما يلي :

أولا - استبعاد الحزبين المتطرفين - يلاحظ أن الوزارات الائتلافية جميعا التي تكونت في إسرائيل لم يشترك فيها أحد الحزبين المتطرفين سواء كان الحزب المحافظ أي المتطرف من ناحية اليمين ، أو الحزب الشيوعي أي الحزب المتطرف من ناحية اليسار ، قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولا يزال الحزب الشيوعي حتى اليوم بعيدا عن الحكم .

ولقد استطاعت كتلة ليكود اليمينية المتطرفة (زعامة بيغن) أن تشكل أول وزارة لها (بعد حرب أكتوبر) في ١٧/٥/١٩٧٧ . - ويلاحظ أن حزب بعين (الذي كان يطلق عليه جمال) كان قد سبق له الاشتراك في الوزارة التي قامت بحرب يونيو ١٩٦٧

ثانيا - دور حزب الأغلبية - كان حزب الأغلبية النسبية وهو حزب ما باي يعد أساس كل وزارة من الوزارات الائتلافية جميعا التي عرفت إسرائيل قبل حرب أكتوبر ٧٣

(١) أوسكلر كرينز ص ١٠٧ .

لأنه كان الحزب الأكبر نسبيا بين الأحزاب المؤتلفة في كل وزارة، ولقد كان يحتفظ لنفسه دائما - في جميع الوزارات الائتلافية التي شكلت - بمقاعد الوزارات الرئيسية : الدفاع ، والخارجية ، والمالية (١) .

ولقد أدى اعتماد حزب ماباي المستمر على الأحزاب الأخرى من أجل تكوين تلك الوزارات الائتلافية ، وبينها بعض الأحزاب المحافظة : دينية أو رأسمالية ، نقول أن اعتماد حزب ماباي (وهو حزب يساري اشتراكي) على أمثال تلك الأحزاب (المحافظة) كان مما أدى إلى التخفيف من برنامج الاشتراكي ولعل من أعجب الظواهر التي شوهدت في هذه وزارات الائتلافية ملاحظة بعض الباحثين من أن خير حليف في تلك الوزارات لحزب ماباي (غير الديني non religious) هو الحزب القومي الديني National religious Party

وما تجدر ملاحظته أخيرا أن مثل هذه الفترة الطويلة التي يقوم فيها حزب واحد بدور رئيسي في تشكيل وزارات ائتلافية (كما حدث في إسرائيل بالنسبة لحزب ماباي) لاتعد أمرا فريدا أو غريبا في العالم السياسي ، فجمهورية ألمانيا الفيدرالية (الغربية) . كانت تتولى الحكم فيها منذ عام ١٩٤٩ وزارات ائتلافية ، وكان الحزب الديمقراطي المسيحي يقوم فيها بمثل ذلك الدور الرئيسي في تشكيل الوزارات الائتلافية . وفي السويد كانت تتولى الحكم كذلك منذ عام ١٩٣٢ وزارات ائتلافية ، ويقوم فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بمثل ذلك الدور الرئيسي على أن ثمة farkا بين المثال الاسرائيلي وهذين المثالين (الالمانى والسويدي)

(١) راجع أوسكار كرينز ص ١٠٩ ، ١١٣ - ويلاحظ أن وزارة الداخلية تعد عادة كذلك من الوزارات الرئيسية ، ولم يبين لنا المؤلف لماذا لم يعمل حزب ماباي على الاحتفاظ بها كذلك .

إذ كانت الوزارات الائتلافية في كل منها تتألف من حزبين ، خلافا لما عليه الحال في إسرائيل حيث تتألف من أربعة أو خمسة أحزاب (١) .

ثالثاً — **عدة مساوى** — سبق أن تكلمنا عن مساوىء الوزارات الائتلافية بوجه عام ، أى كما ظهرت وعرفت في تجارب الديمقراطيات الغربية لها (٢) ، كما سبق أن أشرنا — في وجيز من العبارة — مجرد إشارة إلى مساوىء الوزارات الائتلافية التي ظهرت وعرفت في التجارب الاسرائيلية . ونرى أن علينا أن نتكلم الآن عن هذه المساوىء — كما عرفت في إسرائيل — بتفصيل أوفر وأوفى:

١ — **مصدر ضعف قومي** — ينسب إلى الوزارات الائتلافية أنها كانت في إسرائيل مصدر احتكاك وضعف قومي بوجه عام ، فالوزارات الائتلافية تهتم هناك بأنها لا تقوى عادة على اتخاذ إجراء سياسى قوى (٣) .

٢ — **مساومات نفعية** — ويقولون أن المساومات الطويلة النفعية (الوصولية) والخبيثة التي تسبق تكوين الائتلاف وتمهد له ، كثيرا ما كانت تعطى عملية تأليف الوزارة — فيما يقول بعض الباحثين — صبغة سلوك سياسى لا مبدأ له (٤) ولقد كان من الآثار التي ترتبت على تلك المساومات الطويلة التي تسبق

(١) أوسكار كرينز (الرجع السابق) ص ١١٣ ، ١١٦

(٢) راجع ماسبق لنا ذكره بصدد الوزارات الائتلافية

(٣) برنشتاين Bernstein المرجع السابق ص ٩٠ ، وأوسكار كرينز ص ٦١٦ وقد سبق لنا أن أشرنا إلى ذلك بمناسبة الكلام عن النظام الانتخابى السائد هناك وهو نظام التمثيل النسبى للأفليات السياسية .

(٤) often long, devious & brazen, coalition Bargaining has given the process of forming a cabinet a color of unprincipled political behavior .

تشكيل وزارة جديدة ، أنه كثيرا ما كان يتأخر تشكيلها فترة تتراوح بين الشهر ونصف والشهرين ، وذلك مما أدى - في نظر الكثيرين من الساسة المحافظين - إلى الإساءة إلى مكانة إسرائيل^(١) .

٣ - سيطرة بعض الأحزاب الصغيرة - لوحظ لدى تشكيل تلك الوزارات الائتلافية أنه كان من الميسر أن تقوم وزارة جديدة دون أن يشترك في تشكيلها حزب من الأحزاب الدينية وهي من الأحزاب الصغيرة ذات الطابع الديني أكثر منها ذات طابع سياسي ، فإذا نشأت خلافات بين عقيدة هذا الحزب الديني وبين واجب التضامن مع الوزارة التي يشترك فيها هذا الحزب فإننا بمجده يقف دائما إلى جانب عقيدته . ورغم صغر هذه الأحزاب الدينية وقلة عدد تمثيلها في الكنيست فإنها تستطيع في أوقات الأزمات - بمخروجها من الائتلاف - أن تسقط الوزارة أحيانا^(٢) .

وبما تقدم يرى كيف تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تؤول نفوذا كبيرا - على أداة الحكم - أي نفوذا لا يتناسب مع صغر شأن تلك الأحزاب .

وترجع هذه الظاهرة العجيبة إلى أن بعض الأحزاب الكبيرة يرفض الإشتراك في تشكيل الوزارة (كحزب حيروت ، وحزب الصهيونيين العموميين الذي لم يقبل أن يشترك في الوزارة إلا لفترة قصيرة كما قدمنا) .

على أنه يجب ألا يفهم ما تقدم أن هذه الظاهرة تنفرد بها إسرائيل ، فالواقع أنها وإن كانت من الظواهر الغريبة إلا أنها غير غريبة عن الوزارات الائتلافية ،

(١) أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) ص ١١٧

(٢) رشبروك وليامز The state of Israel ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

فقد عرفت هذه الظاهرة في إنجلترا في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى حين تشكلت وزارة ائتلافية مكونة من حزب العمال وحزب الاحرار الذي كان حزباً صغيراً (لا يزيد عدد نوابه في البرلمان عن ١٧ عضواً) ورغم ذلك كان له في الوزارة نفوذ كبير لأن خروجه من الوزارة كان من شأنه أن يؤدي إلى سقوطها.

٤ - أزمات - أدى تكوين الوزارات الائتلافية إلى قصر عمر تلك الوزارات نظراً لما يحدث داخل الوزارة من أزمات، أو بعبارة أخرى أكثر ايضاحاً: نظراً لما كان يحدث بين الأحزاب المؤلفة من أسباب الخلاف والنزاع. فلم يكن صحيحاً إذاً ما كان من ادعاء البعض من أن إسرائيل تنعم باستقرار وزارى، إذ أننا لو نظرنا إلى أعمار الوزارات هناك لوجدنا أن عمر الوزارة يتراوح بين ٤ شهور وسنتين وشهرين، فلم تعرف بين تلك الوزارات جميعاً (أى مدى نحو خمس عشرة من السنين) وزارة واحدة استطاعت أن تستقر إلى الحد الأقصى المقرر قانوناً وهو ٤ سنوات (وهى مدة الفصل التشريعى للكنيست) (١).

فقد كانت كل وزارة تعاني داخلها (أى فيما بين أعضائها المنتسبين إلى الأحزاب المختلفة المؤلفة) نقول تعاني داخلها صراعاً سياسياً عنيفاً، وإذا كانت هناك كلمة واحدة تصلح أن تكون مصورة أو معبرة عن حالتها فإن هذه الكلمة - كما يقولون - هى crisis، أزمة، (٢)، وهذه الظاهرة تعد في الواقع نتيجة لامفر

(١) كان هذا حتى عام ١٩٦٠، ولم نعر بعد هذا التاريخ على مؤلف يعين أعمار الوزارات في إسرائيل. ويجب ألا يفوتنا أن الوزارة يجب عليها أن تقدم استقالتها لدى ظهور نتيجة الانتخابات التي تجرى بمناسبة تجديد مدة الكنيست لدى انتهاء مدتها التى هى - كما هو معروف - ٤ سنوات.

(٢) ولكنها لم تكن أبداً - كما يقولون - الفوضى، راجع أوسكار كريتز ص ١١٧.

منها للوزارات الائتلافية في نظام برلماني يأخذ بذلك النظام الانتخابي المعروف بالتمثيل النسبي ، ففيما بين عامي ١٩٤٩ ، ١٩٦٠ نشبت ما يزيد عن عشر أزمات وزارية بصدد المسائل السياسية والاقتصادية والدينية ، على أن هذه الأزمات جميعا لم يكن من شأنها أن تضطر الوزارة إلى السقوط .

اسباب سقوط الوزارات الاسرائيلية - اننا اذا القينا نظرة عملى هذه الاسباب نجد أن انتهاك حرمة مبدأ المسؤولية الجماعية كان العامل الأهم ذا الأثر الأول فيما حدث من سقوط الوزارة ، ذلك أن بعض الأحزاب المشتركة في تلك الوزارات الائتلافية كثيرا ما تنتهك حرمة ذلك المبدأ لاسيما في تلك الفترة التي تسبق اجراء انتخابات نيابية عامة ، وهي الفترة التي تقوم فيها الأحزاب جميعا باعادة شرح مبادئها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، سواء لأعضاء هذه الأحزاب الموالين لها ، أو لغيرهم ممن ولوا لها ظهورهم ، ويراد اقبالهم والحصول على اصواتهم ، ولقد سبق لنا أن ذكرنا أن سقوط الوزارات هناك انما يرجع عادة إلى استقالة رئيس الوزارة ، لا الى اغتراع الكنيست بعدم الثقة بها (أى بالوزارة) اللهم إلا مرة واحدة كانت عام ١٩٥١ — فاذا نحن رجعنا الى الحالات التي أدت إلى تلك الاستقالات لوجدناها تتلخص فيما يلي :

١ — انتباه الأجل الدستوري للوزارة عقب اجراء انتخابات نيابية عامة بمناسبة اتمام الكنيست مدتها الدستورية (وهي ٤ سنوات) .

٢ — انتهاك حرمة مبدأ المسؤولية الجماعية للوزارة من جانب الأحزاب الدينية (الأعضاء في الوزارة الائتلافية) إذ عارضت تلك الأحزاب مبدأ الخدمة العسكرية للفساء ، وعدم تأييد تلك الأحزاب للحكومة عند التصويت في الكنيست على مشروع القانون الخاص بالخدمة العسكرية للفساء .

٣ — انتهاك حرمة مبدأ المسؤولية الجماعية للوزارة من جانب أحد الأحزاب

المشاركة في الوزارة الائتلافية ، وذلك باقناع ذلك الحزب على التصويت الى جانب الوزارة ، عند الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة في الكنيست ، وكان ذلك الاقتراع ينطوي على اتهام أحد زعماء حزب ما باي (الدكتور اسراييل كاستنر Castner) بأنه كان على صلات تحيط بها الشبهات مع الزعيم النازي المعروف ادولف ايخمان A.Eichmann .

٤ - رفض رئيس الوزارة بن جوريون أن يقبل قرار البراءة الصادر من لجنة تحقيق وزارية بشأن وزير الدفاع الأسبق لافون Lavon ، وذلك بسبب مسؤوليته عن الأمر بالقيام بعملية سرية غير موفقة في الاراضي المصرية وسوء تنفيذه لهذه العملية (١) .

٥ - واخيرا نضيف الى ما تقدم أن هناك استقالات لرئيس الوزارة كانت يرجع الى اسباب شخصية أو الى خلافات (أصطدامات clashes) داخل الوزارة حول احلال وزير مكان آخر أخرج من الوزارة ، أو تغييرات في المناصب الوزارية مع بقاء الوزراء في الحكم (reshuffling) أو خلافات حول مبادئ أو سياسة الوزارة (٢) ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أنه صدر في عام ١٩٥٢ تشريعان

(١) ويمكن أن يضاف الى تلك الحالات أو الأسباب التي أدت الى استقالة الوزارة : ما حدث من اقتراح بانشاء وزارة جديدة للتجارة والصناعة على أن يكون وزيرها غير عضو في الكنيست ولا في حزب سياسي - راجع في ذلك اوسكار كرينز ص ١١٧ ، ١١٨

(٢) اوسكار كرينز ص ١١٩ . وهناك بعض مسائل كانت سببا في احداث ازمات وزارية ولم تكن دون أن تؤدي الى سقوط الوزارة ذلك كان مثلا شأن هجوم بعض فرق الجيش الاسرائيلي على بعض مواقع الحدود السورية وصفقات بيع الاسلحة السوفيتية لمصر ، وانسحاب فرق الجيش الاسرائيلي من شبه جزيرة سيناء سنة ١٩٥٧ .

راجع فيما تقدم : اوسكار كرينز ص ١١٨ ، ١١٩ .

دستوريان أدخلوا تعديلات دستوريين جديدين أدوا الى الاقلال من أسباب استقالة الوزارة (١) ، فمن ذلك مثلا أننا نجد كنتيجة لهذه التعديلات أنه إذا رأى واحد (أو أكثر) من الأحزاب المشتركة في الوزارة الائتلافية أن ينسحب من الوزارة فإن ذلك الانسحاب أصبح لا يؤدي (كما كان يؤدي قبل التعديلات) إلى استقالة الوزارة بطريقة أو توماتيكية ، فإذا كانت الأحزاب المؤلفة الباقية في الوزارة تحوز ٦١ مقعدا (أي أغلبية المقاعد) أو أكثر في الكنيست (٢) فإن الوزارة تظل باقية إذا لم يستقل رئيس الوزارة ، وعلى رئيسها فحسب أن يبحث بيانا للكنيست بما يجريه من ملء للمناسب الوزارية الشاغرة ، وإذا كانت تلك الأحزاب المؤلفة الباقية في الوزارة أصبحت بعدما حدث من انسحاب بعض الأحزاب — رز أقول من ٦١ مقعدا في الكنيست (أي لا تحوز الأغلبية المطلقة من المقاعد النيابية) ولم تستطع أن تجذب إلى الائتلاف أحزابا أخرى للحصول على ذلك العدد من المقاعد (أي على الأغلبية المطلقة) فإن الوزارة تستطيع رغم ذلك أن تبقى ولكنها تظل ضعيفة غير مستقرة في مقاعدها الوزارية لأنها معرضة في أية لحظة لأن تقترح الكنيست بعدم الثقة بها . على أن هذا أمر بعيد عن الاحتمال غير قريب من المنال ، كما قدمنا (٣) .

خاتمة — الاقتباس عن انجلترا : يجدر بنا في مقام ختام الكلام عن النظام البرلماني الاسرائيلي أن نذكر أن إسرائيل قد اقتبست في هذا المقام الكثير عن انجلترا لاسيما فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة والكنيست كالاخذ بمبدأ المسؤولية

-
- (١) هذان التشريعان أو التعديلات الدستوريان صدرا بقانون رقم ٢ بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٥٢ والقانون رقم ٣ بتاريخ ١٢ اغسطس ١٩٥٢ وقد صدرا بتعديل الدستور الصغير ، (أي « قانون الانتقال » لسنة ١٩٤٩)
- (٢) يجب ألا يفوتنا أن عدد مقاعد الكنيست هو ١٢٠ .
- (٣) راجع اوسكار كرينز ص ١١٩ ، ١٢٠ .

الوزارية أمام الكنيست ؛ والعرف الذي جرى بقيام الحكومة (لا أعضاء البرلمان) باقتراح جميع مشروعات القوانين تقريرا ، والاجراءات المتعلقة بالتصويت بعدم الثقة بالوزارة في البرلمان ، ومبدأ المسؤولية الجماعية للوزارة ، والعرف الذي جرى باختيار الوزراء بين أعضاء الكنيست (رغم أنه لا يوجد نص قانوني يحتم ذلك) (١) .

(١) راجع في ذلك برنشتاين :

المبحث السادس

الحقوق الفردية (أو الحريات العامة)

الحرية ، والمساواة

كلمة عامة

— ١ — في الديمقراطية الغربية

من المبادئ الأساسية المقررة في الديمقراطيات الغربية مبدأ ، الحقوق الفردية ، Droits individuels ، ويطلق عليها كذلك ، الحريات العامة ، أو ، حقوق الإنسان والمواطن ، (١)

وتكفل الدول الحديثة مزاوله هذه الحقوق — في غالبيتها — للأجانب كما تكفلها للمواطنين مع بعض الفروق ، ولكن الأمر غير ذلك فيما يتعلق بالحقوق السياسية ، التي لا يجوز للأجانب حق مزاولتها (٢) وتتلخص هذه الحقوق الفردية في حقين : الحرية ، والمساواة .

— ٢ — في اسرائيل

لا توجد في اسرائيل وثيقة اعلان للحقوق Déclaration des Droits ، ولا دستور مدون شامل (كما قدمنا) ، لذلك نجد أن هذه الحقوق هناك إنما نص عليها في مواضع متفرقة ، وفي تشريعات مختلفة ، كما أننا لا نجد لها هناك بياناً

(١) Droits de l'homme et du citoyen ويطلق عليها كذلك أحياناً ، الحقوق الطبيعية .

(٢) وتتلخص أهم تلك الحقوق السياسية في : حق التصويت في الانتخاب (أي حق الانتخاب) ، وحق الترشيح للبرلمان ، وحق تولي الوظائف العامة .

كاملا . وتقع على القضاء في إسرائيل مهمة سد ما يشوب التشريع من نقص أو ثغرات ، بصدد بيان تلك الحريات (١) .

(١) - فهناك بعض من تلك الحقوق قررهما القانون صراحة للأفراد مثل حق اللجوء (droit d'asile) لكل يهودي (أو حق الهجرة) إلى إسرائيل . ولا نعرف فيما عرف من الدساتير أن مثل هذا الحق سبق أن تقرر للأفراد في بلد من البلاد :

وحق تكوين جمعيات لاتهدف إلى الكسب المادي ، وهو حق مستمد من تشريع عثماني صدر عام ١٩٠٩ .

(ب) - ولكننا نجد في غالبية الحالات أن التشريع الإسرائيلي لا ينص صراحة على تلك الحقوق أو الحريات ، فلا نجد هناك مثلاً نصاً يقرر صراحة للمواطن حرية الرأي أو حرية (أو حق) الاجتماع .

ولكن طالما كان القانون لا يقيد صراحة مزاولة حريات الفرد (أو حقوقه) فإنها لا تعد مقيدة . هذه هي القاعدة التقليدية السائدة في العرف الانجليزي Common Law وفي إسرائيل . ومن المبادئ الأساسية أن أعمال السلطة التنفيذية يجب أن يصرح بها القانون . ونضاه المحكمة العليا في إسرائيل متأثر إلى حد كبير بما جرى عليه القضاء الانجليزي بصدد حريات الأفراد (٢) .

(١) موزيه : الأنظمة السياسية لدولة إسرائيل ، (رسالة الدكتوراه) المرجع السابق ذكره ص ٧٨ .

(٢) موزيه (رسالة الدكتوراه) المرجع السابق ذكره ص ٧٨ ، ٧٩ ولقد ورثت الحكومة الإسرائيلية عن نظام عهد الانتداب البريطاني بعض نصوص أقرها مجلس الدولة (في إسرائيل) ، ومن شأنها أن تخول للحكومة اتخاذ بعض إجراءات استثنائية تنطوي على تقييد حريات الأفراد : تلك هي النصوص التي يتضمنها القرار الصادر عام ١٩٢٧ ، والقرار (ordonnance) =

— اما وقد انتهينا من تلك الكلمة العامة فاننا ننتقل الى الكلام عن تلك الحقوق أو الحريات العامة في اسرائيل ، في غير قليل من التفصيل . ويجدر بنا أولا أن نعهد للكلام عنها بكلمة عن ضمانات تلك الحقوق أو الحريات في اسرائيل .

ضمانات الحريات العامة

تمهيد — يجدر بنا أولا أن نوجه الأنظار إلى أن الحريات غير مكفولة في اسرائيل بالنسبة للمواطنين العرب ، كما أنه لا توجد مساواة تامة بين اليهود من أصل غربي واليهود من أصل شرقي (وذلك على وجه التفصيل الذي سيرد بيانه فيما بعد (١) تكفل الحريات العامة في اسرائيل الضمانات التالية :

(اولا) — قضاء مستقل — أولى تلك الضمانات تلخص في وجود قضاء هناك مستقل استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية .

ولقد ذهبوا في كفالة هذا الاستقلال الى حد بعيد ، فأعضاء المحكمة العليا (وعددهم تسعة) يعينون مدى الحياة ، ولا يعزلون الا بقرار يصدر من الهيئة التأديبية ، ثم أن أعضاء هذه المحكمة ، وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية District court Judges لا يترك أمر تعيينهم للسلطة التنفيذية ، انما يجرى هذا التعيين (طبقا لقانون القضاء الصادر عام ١٩٥٣) بواسطة رئيس الدولة

== الصادر عام ١٩٣٩ بصدد السلطات الاستثنائية في مسائل الدفاع القومى .
ولقد قامت هناك حركة معارضة قوية في وجه تلك القيود والاجراءات الاستثنائية ، وكان ذلك عقب بعض حوادث اجرامية وازهابية حدثت في مايو ١٩٥١ اضطرت الحكومة الى اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية التي كانت قد صدرت في عهد الانتداب البريطانى عام ١٩٤٥ . وقد مجتحت حركة المعارضة في حمل السكيسيت على تقرير الغناء تلك القيود والاجراءات الاستثنائية التي صدرت في عهد الانتداب فيما رعى ١٩٣٧ ، ١٩٤٥ راجع فيما تقديم رسالة
الكتور مونييه ص ٨٢ و ٨٣

(١) سنعرض لبيان ذلك تفصيلا في النبذة الخاصة بالحكم العسكرى في المناطق العربية ، والنبذة الخاصة بمبدأ المساواة ، بين التصور القانونى والحياة العملية ، ودور المحكمة العليا الاسرائيلية ،

بناء على ترشيح لجنة مكونة من رئيس المحكمة العليا واثنين من رجال القضاء واثنين من أعضاء الكنيست واثنين من الوزراء واثنين من المحامين (١) ثم أنه يجب موافقة رئيس المحكمة العليا على تنقيلات رجال القضاء . وليس لأية سلطة أن تتدخل في أعمال القضاء (٢) .

وما تجدر هنا ملاحظته أن ليس للقضاء هناك سلطة النظر في أمر دستورية القوانين ، وهذه نتيجة طبيعية لتلك الظاهرة التي سبق أن أشرنا إليها وهي عدم وجود دستور مدون جامد في إسرائيل (٣) .

(ثانيا) — معارضة قوية — الضمانة الثانية من ضمانات الحريات هي وجود معارضة قوية في الكنيست تتمتع بقسط وافر من الحرية في توجيه النقد للحكومة ومحاسبتها على أعمالها (٤) وحسبنا دليلا على ما تتمتع به المعارضة هناك من حرية النقد وابداء الرأي أننا وجدنا هناك بعض الأحزاب (مثل

(١) أما العضوان من القضاء فهما ينتخبان بواسطة bench t لمدة ثلاث سنوات ، وأما النائبان فأما الكنيست تقوم باختيارهما بطريق الاقتراع السري ، وأما المحاميان فيختارهما مجلس نقابة المحامين .
(٢) راجع فيما تقدم : رشبورك وليامز :

The State of Israel (طبعة ١٩٥٧) ص ١٥٠ ، ١٥١ — وراجع The Middle East (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٢ .

(٣) ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدكتور ليوكومن (والتي سبقت الإشارة إليها ص ١٣٤ وما بعدها) يقرر (بالمادة ٧٦) أن للقضاء سيطرة النظر في دستورية القوانين ولكن هذا المشروع لم توافق عليه الجمعية التأسيسية (كما قدمنا)

(٤) « دولة إسرائيل ، L'Etat d'Israel للدكتور شوراكى (طبعة

باريس ١٩٥٥) ص ٥٦

الحزب الشيوعي) يقف من الحكومة موقف المعارضة ابان الاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ (١)، كما وجدنا بعض الأحزاب تطالب الحكومة بالغاء الحكم العسكري الذي فرض في المناطق العربية بإسرائيل (٢) على أنه يجب ألا يفوتنا أن حرية النواب هناك مقيدة — كما قدمنا — بالقيود التي يفرضها النظام الحزبي الصارم الذي يتطلب ضرورة تصويت النواب في البرلمان إلى جانب وجهة نظر الحزب وان خالفت رأى النائب الشخصى ذاته (٣) على أنه مما تجدر ملاحظته أن احزاب المعارضة هناك لا اتحاد فيما بينها ولا انسجام يسودها، وان ما تحدثه المعارضة أحيانا من الحرج للوزارة لم يكن يوما ما كافلا اسقاطها لتتولى المعارضة زمام الحكم مكانها، فالمعارضة هناك عاجزة عن أن ترتفع الى كراسى الوزراء اذا استطاعت اسقاط الوزارة وانزالهم عنها (٤).

(١) راجع ما ذكرناه ص ١١٥

(٢) ففي ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ عقد حزب احدثت عفودا مؤتمره السنوى الدورى فى مستعمرة د كيبوتز شنايم،، وكان من القرارات التى اتخذها المؤتمر الغاء الحكم العسكري.

راجع تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية (السابق ذكره) ص ١٤٥، ١٤٦ وفى شهر فبراير من عام ١٩٦٣ ناقشت الكنيست مسألة الحكم العسكري، وقد ذكرت الصحف لدينا بتاريخ ٢٢/٢/١٩٦٣ (نقلا عن وكالة الأنباء ا.ب. من القدس المحتلة ذاتها) أن مناحم بيجين رئيس حزب حيروت ألقى خطابا فى الكنيست جاء فيه «ان إسرائيل يلحقها العار اذا وافق برلمانها على بقاء الحكم العسكري فى المناطق التى يقيم فيها العرب»

(٣) راجع فى ذلك كتاب Lehrmann بعنوان :

صفحة ٢١ . Israel : The Beginning & To morrow

(٤) أى أننا نجد فى هذه الحالة أن الوزارة الجديدة تؤلف من الأحزاب المؤتلفة ذاتها التى كانت مؤلفة منها الوزارة المستقيلة فلا تؤلف الوزارة =

(ثالثا) — ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أن من ضمانات الحريات في نظام ديموقراطي برلماني ذلك النظام الديموقراطي البرلماني ذاته الذي يقوم على أساس التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أي أنه يقوم على أساس عدم الجمع بين هاتين السلطتين في قبضة يد فرد واحد أو يد هيئة واحدة .

فالنظام الديموقراطي البرلماني ذاته — اذا طبق في بلد من البلاد تطبيقا صحيحا سليما — يعد في الواقع في مقدمة ضمانات الحريات .

• • •

اما وقد انتهينا من الكلام عن ضمانات الحريات فاننا ننتقل الى الكلام تفصيلا عن هذه الحريات العامة في اسرائيل .
وقد تقدم القول أن الحريات العامة (أو الحقوق الفردية) تشمل حقين : الحرية والمساواة .

الفرع الأول

الحرية

١ - حق اللجوء (أو الهجرة)

في مقدمة هذه الحقوق الفردية (أو الحريات العامة) التي نص عليها في التشريع الاسرائيلي هو حق اللجوء droit d'asile أو حق الهجرة لكل

== الجديدة من أحزاب المعارضة كما يحدث عادة في البلاد الأخرى :
ويلاحظ أن ليس للمعارضة في اسرائيل زعيم Leader of the Oppostion يتقاضى مرتبا معيناً من الخزانة العامة للدولة كما هو الشأن في انجلترا .
راجع فيما تقدم : اوسكار كرينز (Oscar Kraines) المرجع السابق ذكره

يهودى إلى إسرائيل . ونحن لا نعرف فيما عرف من الدساتير أو وثائق اعلان الحقوق (Declaration des droits de l'homme) أن مثل هذا الحق سبق أن تقرّر فى بلد من البلاد .

قانون العودة — أن ذلك الحق (حق الالتجاء أو الهجرة) مستمد من قانون شهير معروف فى إسرائيل باسم « قانون العودة » ، ذلك القانون الذى وافقت عليه الهيئة النيابية فى إسرائيل بالاجماع فى ٥ يولييه ١٩٥٠ ولقد أصبح لكل يهودى فى أية بقعة من بقاع العالم - بناء على هذا القانون - الحق أن يرحل إلى إسرائيل « كمهاجر » (١) .

ويعد هذا القانون عملاً سياسياً هاماً ، فهو يطلعنا على مشهد عجيب : مشهد صورة لدولة صغيرة كان يبلغ عدد سكانها نحو المليون تفتح أبوابها أمام جموع تبلغ ١١ مليون ونصف من الرجال - فإذا حدث أن هؤلاء جميعاً أعلنوا رغبتهم فى الهجرة إلى إسرائيل فكيف يمكن لتلك الرقعة الصغيرة من الأرض أن تضمهم جميعاً ؟ ذلك مما يتساءله - الباحثين الصهيونيين (الدكتور مونييه) ، فهو يتجامل - ولا ريب أنه لا يحفل - أن هجرة هذه الجموع من اليهود لا تتم الا على حساب البلاد العربية المجاورة التى تحمل إسرائيل بغزوها لتوطئ تلك الجموع اليهودية بها .

ونما تجدر ملاحظته أن ظاهرة الهجرة يقصد بها أن تظل ذات صبغة مستديمة طبقاً لقانون العودة (٢) .

(١) راجع رسالة الدكتور مونييه (المرجع السابق ذكره) ص ٧٨ .
 (٢) ويذكر لنا الدكتور مونييه أن السكان الاسرائيليين منهم ٧ تقريباً من اليهود والأغلبية العظمى من أولئك السكان اليهود هم من المهاجرين وفى أول يناير ١٩٥٥ كان تعداد سكان إسرائيل ١٠٠٠٠٠٠ (أى =

نقد قانون العودة : عدم تعريف المقصود « باليهودى »

كما يؤخذ على هذا القانون أنه لم يعرف المقصود بكلمة « يهودى » ، وما لا ريب فيه أنه ليس لهذه الكلمة مدلول يتعلق بالأصل (أى الجنس race) فقد قبلت إسرائيل مهاجرين يهود ينتمون إلى أجناس مختلفة (١) .

وطبيعاً أن يذهب الباحثون إلى أن تعريف « اليهودى » ، فى نظر ذلك القانون هو تعريف ذو صبغة دينية . ولكن يعترض على مثل هذا التعريف - فيما يقرر بعض الباحثين الصهيونيين أنفسهم - بأن غالبية الصهيونيين هم من الملحدين ، وهم مع ذلك يعدون من اليهود (٢) .

الواقع أنه يعد يهودياً - طبقاً لهذا القانون - كل من يعد نفسه فى عداد اليهود ١٤ فتعريف اليهودى هو إذا تعريف شخصى (subjective) ، وذلك هو ما اعترف به النائب العام هناك غداة الموافقة على ذلك القانون : « أنه لا يوجد -

نحو مليون وثلاثة أرباع المليون) منهم ٥٢٦.٠٠٠ ر (أى ما يزيد قليلاً عن المليون ونصف) من اليهود .

راجع فيما تقدم رساله الدكتور مونييه (طبعة ١٩٥٧) ص ١٥٧ ويتبين مما ذكره بن جوريون فى إحدى خطبه الأخيرة أن عدد سكان إسرائيل أصبح يبلغ مليونين من الأفراد . ومن الأمور المعروفة أنه يبلغ الآن نحو ثلاثة ملايين .

(١) كما قبلت أشخاصاً اعتنقوا حديثاً الديانة اليهودية ، ذلك كان شأن سكان قرية كاثوليكية إيطالية (وهى San Nicandro Garganico) اعتنقت الديانة اليهودية وهاجرت إلى إسرائيل .

راجع رساله الدكتور مونييه ص ٧٢ .

(٢) رساله الدكتور مونييه ص ٧٢ ، ٧٣ .

— كما قال — تعريف قانوني لحكمة يهودي ، واننا سنعد من اليهود كل من يعد نفسه يهوديا (١) .

شروط حق الالتجاء (او الهجرة) — إذا نظرنا إلى الناحية العملية تبين لنا أن ليس ثمة في الواقع شرط من الشروط التي تتطلب — من أجل التمتع بهذا الحق سوى أن يكون المهاجر يهوديا .

حقا أن ثمة حالات تستطيع فيها الهيئات الادارية في اسرائيل أن ترفض الموافقة على دخول المهاجر اليهودي ، وهي حالة النشاط المعادي للشعب اليهودي ، والخطر على الصحة العامة أو على من الدولة ، ولكن هذه الحالات لم تحدث بتاتا في الحياة العملية .

ويجدر بنا أخيرا أن نذكر أن المهاجرين اليهود الذين رحلوا إلى اسرائيل بعد انشئها اكتسبوا الجنسية الاسرائيلية منذ يوم وصولهم اليها ، أي أنهم يكتسبون هذه الجنسية بطريقة اوتوماتيكية (المادة ٢ من قانون الجنسية الصادر في ابريل عام ١٩٥٢) (٢) .

ويجدر بنا قبل أن نختم الكلام عن هذه النبذة أن نذكر كلمة موجزة عن تأثير الهجرة على أنظمة الدولة .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٤

ويعلق الدكتور مونييه على ذلك بقوله : « أن في ذلك موقفا من مواضع العجب : دولة يستطيع مواطنوها أن يطمئن بعضهم في وصف بعضهم الآخر بأنهم من اليهود ، ثم يتساءل كيف يستطيع اليمنى اليهودي المتدين أن يعد يهوديا ذلك الطيب الملمح المهاجر من أوروبا الغربية ، ؟ »

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٧٢ ، ٧٤ .

كلمة ختامية : ظاهرة الهجرة وتأثيرها على اتجاهات الشعب أو أنظمة الدولة (١)
تتلخص مظاهر ذلك التأثير فيما يلي :

(أولاً) أن الفوج الثاني من المهاجرين اليهود ، وهو الذي نرح إلى فلسطين من روسيا وبلاد أوروبا الشرقية (فيما بين عامي ١٩٠٤ - ١٩١٤ أي لغاية بداية الحرب العالمية الأولى) كان أفرادهم يحملون معهم مثلاً أعلى اشتراكياً مستمداً من فلسفة تولستوى فكانوا يدينون بفكرة انهاض الشعب عن طريق العودة إلى

(١) نبذة تاريخية موجزة - ان مؤرخي الصهيونية يقسمون الهجرة اليهودية لفلسطين إلى « موجات » montées أو أفواج متتابعة .

(الفوج الأول) كانت هجرته ما بين عامي ١٨٧٢ ، ١٩٠٣ ويشمل نحو ٢٥ ألف من الروس والرومانيين . وهو عمود يصعد بتعداد السكان الأصليين (القدماء) اليهود بفلسطين إلى الضعف .

(الفوج الثاني) كانت هجرته فيما بين عامي ١٩٠٤ - ١٩١٤ ويشمل نحو ٤٠ ألفاً من يهود روسيا وبلاد أوروبا الشرقية وكانوا يحملون معهم مثلاً أعلى اشتراكياً مستمداً من فلسفة تولستوى .

(الفوج الثالث) نوح أفرادهم من بلاد أوروبا الشرقية فيما بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٣ وكان يشمل نحو ٣٥ ألفاً من اليهود وكان منهم كثيرون من الاشتراكيين الماركسيين (أي الشيوعيين) .

(والفوج الرابع) نوح أفرادهم ما بين ١٩٢٤ وتاريخ قيام الحكم النازي (١٩٣٣) وكان يشمل بوجه خاص أفراداً من الطبقة الوسطى من بولندا (من سكان المدن) ويشمل نحو ٧٠ ألفاً .

(والفوج الخامس) يبدأ تاريخ هجرة ذلك الفوج منذ قيام الحكم النازي وهي تشمل نحو ١٨٠ ألفاً منهم ٣٦ ألفاً من الألمان - راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

الأرض (أى إلى الزراعة) ، ولذلك نجدهم يفششون عام ١٩٠٩ أول مستعمرة زراعية جماعية (١) .

(ثانيا) — أن الفوج الثالث من المهاجرين اليهود وهو الذى نزح أفراده من بلاد أوروبا الشرقية (فيما بين عامى ١٩١٩ - ١٩٢٣) أى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ونجاح الثورة البلشفية فى روسيا وتطبيق المذهب الشيوعى لكارل ماركس بها ، كان كثير من أفراد ذلك الفوج اشتراكيين ماركسيين (أى أنهم شيوعيون) .

(ثالثا) — بينما كانت الهجرة لغاية عام ١٩١٤ (أى لغاية بداية الحرب العالمية الأولى) مقصورة على بلاد أوروبا الشرقية وروسيا فاننا نجد أن ٨٠ ٪ / فحسب من المهاجرين هم الذين يهاجرون من تلك البلاد، و ٩٠ ٪ / يهاجرون من اقطار الشرق ، على أن هذا الاتجاه قد قلب قلبا تاما منذ قيام دولة إسرائيل (عام ١٩٤٨) إذ وجدنا غالبية المهاجرين إنما كانت تنزح من بلاد الشرق ، حتى أصبحت تعد هذه البلاد هى المصدر الرئيسى للمهاجرين .

(رابعا) — أن هذا التكوين المختلط *hétérogénéité* للشعب لا نجدده فى القائمين بقيادة سياسة البلاد أى فى طائفة القائمين بمهام شئون الحكم والادارة فى البلاد ، فغالبية أفراد هذه الطائفة أصلهم من مهاجرى بلاد أوروبا الشرقية الذين رحلوا إلى إسرائيل ما بين عامى ١٩٠٤ — ١٩٣٩ (٢) .

(١) راجع الهامش السابق .

(٢) فنجد أن أكثر من ٢٠ ٪ أعضاء الكنيست (فى الفصل التشريعى الثانى أى ما بين ١٩٥١ - ١٩٥٥) كانوا من مواليد تلك البقاع التى تقع داخل ذلك المربع الذى نجدده تنهى أركانه الأربعة بموسكو وأوديسا Odessa =

(خامساً) — نجد الأحزاب السياسية ذات النفوذ قد أنشأها غربيون ، وهم لا يزاون يتولون إدارتها حتى اليوم . وقد أقيمت أنظمة الدولة على مثال أنظمة أوربية وأمريكية .

أن ما يلاحظ من نفوذ المهاجرين القدماء النازيين من الغرب يمكن أن نجد تفسيره في أن أولئك المهاجرين القدماء هم الذين فكروا في إنشاء الدولة وفي وضع أنظمتها (١) .

٢ - الحرية الشخصية

كلمة عامة — تشمل ما يطلق عليها الحرية الشخصية، (Liberté individuelle) — كما هو معلوم — أشياء ثلاثة :

(أ) حرية التنقل أو حرية الغدو والروح *liberté d'aller et de venir* .

= (وهي من موائى أوكرانيا على البحر الأسود) وفيينا وبرلين ، وهذا هو ما يلاحظ بصورة أوضح بين رجال السلطة التنفيذية ، فالدكتور وايزمان (أول رئيس للجمهورية في إسرائيل) من مواليد روسيا البيضاء (أحدى أقاليم روسيا) ، وخلفه في رئاسة الجمهورية بن زفي Ben Tsevi من مواليد أوكرانيا (وهي كذلك من أقاليم روسيا) . وأذا بحثنا عن أصل الوزراء الذين تولوا الحكم عام ١٩٥٢ فأننا نجد بينهم ٨ أصلهم روسي و ٢ من ألمانيا ، ١ من كندا (ولكنه ينتسب إلى أحد الروس المهاجرين إلى كندا) ، ١ من المجر ، ١ كان من مواليد فلسطين من عائلة هاجرت من مراكش . ولا نجد بينهم واحد ممن هاجروا لإسرائيل بعد إنشائها (عام ١٩٤٨) راجع فيما تقدم رسالة الدكتور مونييه ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(ب) — حق الأمن (droit de sureté) أى حق الفرد أن يطمئن إلى أنه لن يحبس أو يقبض عليه كنتيجة لإجراءات تعسفية ، وإنما بناء على قرار من الهيئات القضائية (كقاعدة عامة (١)) ، وربما صح اعتبار حق الأمن أهم الحريات الفردية ، فحيث لا يوجد فإنه لا يصح الإدعاء أنه يوجد من الحرية جوهرها بل أنه لا يوجد منها حتى مظهرها .

(ج) — حرمة المسكن inviolabilité du domicile وهي تتضمن تحريم دخول المسكن الخاص إلا بموافقة صاحبه ، وأنه ليس لرجال البوليس دخوله إلا بناء على قرار من رجال السلطة القضائية (اللهم الا في حالة التلبس) فلرجل البوليس في هذه الحالة (حالة التلبس) أن يتبع المجرم حتى في حالة دخوله مسكنا خاصا دون انتظار لقرار قضائي (٢) .

أما وقد انتهينا من هذه الكلمة العامة عن المدلولات المختلفة لما يقصد باصطلاح الحرية الشخصية ، فإننا ننتقل إلى إسرائيل .

في إسرائيل

فإذا نحن بحثنا في إسرائيل عما تقبوه فيها الحرية الشخصية من مكان ، بمدلولاتها المختلفة التي سبق لنا لها البيان ، فإننا نتبين ما يلي :

(١) أما قولنا كقاعدة عامة ، فذلك لأنه يستثنى عادة حالة التلبس بارتكاب جريمة ، فإنه يمكن في هذه الحالة إلقاء القبض على الشخص المتلبس دون انتظار لصدور أمر أو قرار من الجهات القضائية .

(٢) بيردو Burdeau : الوجيز في القانون العام ، طبعة باريس ١٩٤٨ ص ١٠٣ — ١١٨ ، زواف العميد نيزار Nézard : مبادئ القانون العام ، (باريس طبعة ١٩٣٨) ص ٣٦ — ٤١ .

(أولاً) — تبين أن هذه الحرية — كقاعدة عامة — مكفولة للأفراد بواسطة إجراءات هايباس كورباس (Habeas Corpus) — ففي قضية شهيرة معروفة باسم قضية Frankal قررت المحكمة أن لكل فرد الحق في التنقل في حرية على أراضي الدولة ، وأن ليس للسلطات حق للقبض على شخص في غير الحالات التي نص القانون صراحة عليها إلا بأمر من القاضي أو أية جهة أخرى مختصة ويلاحظ أن هناك قيوداً على حرية التنقل أيام السبت ، وهي قيود ذات صبغة دينية . (١) .

(ثانياً) — الحكم العسكري في المناطق العربية — على أن هذه الحرية غير مكفولة في المناطق العربية (بإسرائيل) التي لا يزال يسود فيها الحكم العسكري حتى اليوم .

فهذا الحكم العسكري إنما يضع في الواقع المواطنين العرب (في إسرائيل) في سجن يطلق عليه مناطق الأمن والمناطق المغلقة ، فهم لا يستطيعون مغادرة مساكنهم بها إلى مدن أو جهات أخرى حتى إلى الأراضي التي يمتلكونها لزراعتها اللهم إلا باذن عسكري (٢) .

(١) رسالة الدكتور مونييه (المراجع السابق ص ٨٠ ، ٨٢) .
 (٢) راجع في ذلك مؤلف : « الأقلية العربية في ظلام إسرائيل » ، تأليف الأستاذ عزت الجبالي طبعة القاهرة ١٩٦٠ ص ٤١ .
 وراجع ص ٣٢ ، ٣٣ حيث يقول : أن الأراضي الزراعية في إسرائيل قلما تكون داخل القرية أو المدينة بل هي تبعد عنها وأحياناً إلى مسافات كبيرة ، فبذلك لا يستطيع العرب الوصول إليها لزراعتها إلا باذن من الحاكم العسكري الذي قد لا يمنحه بحجة مقتضيات الأمن ، وبذلك تعطى الأرض لليهاجرين اليهود بعد أن تنزع ملكيتها من يده أصحابها العرب ، وقد لا يدفع تعويض لهم .

والواقع أن هذا الحكم العسكري يعد في يد رجال الحكم هناك إحدى وسائلهم لتحقيق سياسة الدولة في العمل على التخلص من أولئك المواطنين العرب وإخراجهم من إسرائيل ، وحسبنا أن تشير إلى ما صرحت به جولدا مائير وزيرة الخارجية في أوائل عام ١٩٥٩ إذ قالت :

« أن إسرائيل على استعداد لأن تدفع تعويضات للعرب الذين مازالوا يقيمون فيها حتى يرحلوا عنها ، (١) .

ويتآزر مع هذا الحكم العسكري عدة قوانين أخرى تهدف إلى مجريد العرب من أراضيهم الزراعية مثل قانون الأراضي البور ، وقانون ممتلكات الغائبين الذي وضعت بمقتضاه أملاك العرب (الذين عدوا غائبين) تحت الحراسة أو سلمت للمهاجرين اليهود ، وذلك رغم وجود أصحابها العرب أحيانا في البلاد (أي داخل إسرائيل) .

وقد ساعدت هذه القوانين على تجريد المواطنين العرب من نحو مليون و ٢٠٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية (٢) .

كما أن رجال الحكم هناك يرون أن قيام هذا الحكم العسكري يقوم حائلا دون قيام حزب وطني عربي يخشى أن يلعب دورا يضر بينيان تلك الدولة (٣)

(١) نقلت هذا التصريح وكالة أنباء الاسوشيتدبرس في ١٨ - ٢ - ١٩٥٩ وقد أشير إلى هذا التصريح في كتاب «الأقلية العربية» ، (المرجع السابق ذكره) ص ٣١ وفي العدد رقم ٦٨٣ بتاريخ ٣٠ - ١١ - ١٩٥٠ ذكرت مجلة معوم لام هاى الإسرائيلية أن «الرأى السائد بعد قيام إسرائيل أنه من الواضح أن يبقى هؤلاء العرب فيها ، راجع «الأقلية العربية» ، المرجع السابق ص ١٣ .

(٢) «الأقلية العربية» ، المرجع السابق ص ٤١ - ٤٤ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٤ .

٣ - حرية الرأي

ويعبرون عنها هناك « بحرية الكلام » ، وهذه الحرية - كقاعدة عامة - مكفولة للأفراد في حدود القانون .

ويعاقب القانون - في إسرائيل - على :

جريمة إثارة الفتنة *la sédition* وجريمة القذف *diffamation*

البلاغ الكاذب *la calomnie* والازدراء العلني *le blasphème*

على أنه لاعتقاب على ما يكتب أو يقال أبان المعركة الانتخابية (١) .

٤ - حرية الصحافة

هذه في الواقع صورة من صور حرية الرأي .

أن حرية الصحافة لم تكفل هناك بصورة مرضية ، إذ يشترط - من أجل اصدار صحيفة - ترخيص سابق من وزارة الداخلية ، ثم أنه إذا نشر في الصحيفة ما من شأنه أن يشير - في نظر الوزارة - إضطراباً باللامن العام ، فإن لوزير الداخلية أن يوجه انذاراً إلى الصحيفة وله أن يأمر بإيقاف الصحيفة في حالة العود ، وذلك دون أن يحدد مدة للإيقاف كما أن له أن يأمر بمصادرة ما يطبع منها خلصة ، بل وله أن يأمر باغلاق المطبعة التي طبعت الصحيفة فيها .

فهذا النظام - كما يقولون - يعدد بالغ الشدة بالنسبة للصحافة . إذ أنه يمكن الحكومة من أن تنزل أضراراً فادحة بخصومها السياسيين .

على أن الحكومة هناك قلما استعملت في الواقع سلطتها بهذا الصدد . ومن

(١) رسالة الدكتور مونييه ، المرجع السابق ذكره ص ٨١

الناحية الأخرى فهناك رقابة دقيقة من المحكمة العليا على القرارات الصادرة من الحكومة ازاء الصحافة ، بحيث وجدنا هذه المحكمة تشدد في أمر الموافقة على مشروعية هذه القرارات ، فكانت المحكمة تقضى بالغائها إذا ثبتت مخالفتها للقانون (١) .

٥ - حرية المعتقدات الدينية

هذه تعد كذلك صورة أخرى من صور حرية الرأي أو الفكر . من المبادئ المقررة هناك مبدأ حرية المعتقدات الدينية ، ومساواة جميع المواطنين على اختلاف معتقداتهم الدينية ، ومبدأ حماية الأماكن المقدسة ، وقد نصت على هذه الحرية وثيقة الانتداب البريطاني (بالمادة ١٥) كما نص عليها إعلان الاستقلال ، (Proclamation of Independance) الصادر في مايو ١٩٤٨ -- ثم أن هناك وزارة للشئون الدينية مهمتها الاشراف على الشئون الدينية لـمختلف الطوائف (٢) .

(١) ففي أكتوبر ١٩٥٢ قررت هذه المحكمة إلغاء القرار الصادر من الحكومة بإيقاف صحيفتين شيوعيتين لنشرهما أخبارا كاذبة ، فقد تطلبت المحكمة في قرارها -- من أجل صحة القرار الإداري الصادر بإيقاف الصحيفة -- أن يكون المقال (الذي تمسب عليه الصحيفة) منطويا على الدعوة إلى استعماله العنف ، أو إلى قلب نظام الحكم القائم ، أو إلى انتهاك حرمة القانون أو القيام باضطرابات أو حرب أهلية .

راجع فيما تقدم رساله الدكتور مونييه ص ٨١ ، ٨٢ .

(٢) رشبوك وليامز The state of Israel طبعة لندن ١٩٥٧ ص ١٥٦ ، ١٧٦ وفي ص ١٧٥ نجده يذكر أنه : " بين سكان اسرائيل الذين كان يبلغ عددهم ١٠٨٢٧٠٠٠٠ يوجد ١٠٦٢٥٠٠٠ يهودي ، وبين السكان =

وينص القانون الجنائي على معاقبة من يقوم بأى عمل من الأعمال التى يترتب عليها الاخلال بشعائر الأديان (كهدم أو إتلاف الأشياء المقدسة أو الممتلكات الدينية ، كما يعاقب على الأقوال أو الكتابات أو الصور التى تسيء إلى الشعور الدينى الآخرين .

ومما يدعو إلى غير قليل من العجب أن نجد هناك عقيدة يلاقى أصحابها غير القليل من المتاعب والمصاعب فى سبيل القيام بشعائرها ، تلك هى العقيدة التى يطلق عليها اليهودية بعد الإصلاح ، (*Judaisme réformé*) وهى عبارة عن التفسير الحديث للديانة اليهودية ، فهذه العقيدة نجدها هناك موضع المخاصمة بل المهاجمة من الجماعات الدينية المتزمتة (أى من رجال الدين القدامى الجامدين *L'orthodoxie* (١)

٦ — حرية الاجتماع (أو عقد الاجتماعات)

هذه الحرية — شأنها شأن حرية الصحافة — لم تكفل كذلك هنالك للأفراد بصورة مرضية ، إذ أنها يقيدما تشريع يتعلق بشئون البوليس ، وهذا التشريع يخول للسلطات الإدارية الحق فى تنظيم تلك الاجتماعات أو فى منعها .

== هناك غير اليهود وعددهم ١٣٩,٠٠٠ ، وإلى جانبهم يوجد مسيحيون وعددهم ٤٤,٠٠٠ وهناك كذلك ١٩,٠٠٠ من الدروز ، وعدد قليل من البهايين .

(ويلاحظ أن طبعة كتابه كانت عام ١٩٥٧) .

(١) فى سبتمبر ١٩٥٦ قامت أزمة فى بيت المقدس على أثر قرار صدر من مجلس بلديتها بالسماح بإنشاء معبد *synagogue* لى يقوم أصحاب تلك العقيدة الدينية الحديثة بأداء شعائر عقيدتهم الجديدة فيه .
راجع رسالة الدكتور موزيه ص ٨٠ .

ولقد صدر في عام ١٩٥٢ قانون يحرم عقد اجتماعات في الأماكن القريبة من الكنيسيت (١) .

٧ — حرية تكوين الجمعيات

هذه الحرية معترف بها في إسرائيل للجمعيات التي لا تهدف إلى تحقيق كسب مادي . وحق تكوين هذه الجمعيات مستمد من القانون العثماني الصادر عام ١٩٠٩ (١٣٢٧ هجرية) .

ومن أجل تكوين جمعية يجب تقديم إخطار عنها .
أما النقابات فقد صدر تشريع (عام ١٩٤٧) خاص بها ويصرح بإنشائها طبقاً للشروط التي يفرضها هذا القانون (٢) .

أما عن الجمعيات السياسية أي الأحزاب فقد تكونت جميعها تقريباً - كما قدمنا - قبل نشأة إسرائيل (٣) .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن تنص (بالمادة ١٧) على أن جميع مواطني دولة إسرائيل لهم حق الاجتماع في سلام غير مسلحين .

راجع رشبروك وليامز (المرجع السابق ذكره) ص ٢٥٢ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

وهناك أيضاً حق الإضراب - والتشريع الإسرائيلي لا يحرمه . ومع ذلك فلوزير العمل أن يمنع الإضراب في بعض الأحوال .

رسالة الدكتور مونييه ص ٨٢ .

(٣) ولقد كان مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدكتور ليوكوهن =

الفرع الثاني

المساواة

نص « إعلان الاستقلال » الصادر في مايو ١٩٤٨ على مبدأ المساواة بين جميع المواطنين على اختلاف معتقداتهم الدينية . كما نص على هذا المبدأ في وثيقة الانتداب البريطاني (بالمادة ١٥) (١) .

مساواة المرأة بالرجل — ذهبت المساواة بين الجنسين (الذكور والإناث) بعيدا إلى حد أن وجدنا القانون هناك يفرض على المواطنين (سواء كانوا من الذكور أو الإناث) أداء خدمة عسكرية أو قومية (٢)

== ينص (بالمادة ١٧) على أن جميع مواطني دولة إسرائيل لهم حق تكوين الجمعيات مع مراعاة الشروط القانونية التي يضعها من حين إلى حين مجلس النواب ، وذلك في غير تمييز بين الأفراد بسبب الأصل race أو الدين أو اللغة أو المعتقدات السياسية .

ونلاحظ هنا رداة الصياغة القانونية ، فعبارة « من حين إلى حين » تعد لغوا لا يصح أن ينزل إلى مثله المشروع الدستوري .

(١) وقد كان مشروع الدكتور ليوكو من ينص (بالمادة ٤) على هذه المساواة كما كان ينص (بالمادة ٢٥) « تكفل الدولة التسهيلات الكافية لليهود والعرب في أن يتعلموا بالمدارس الابتدائية والثانوية بلغاتهم وبما يتفق مع تقاليدهم الثقافية » - راجع مؤلف الدكتور دنر Dunner بعنوان

The Republic of Israel ص ١١٨ ، ١٢٤ .

(٢) وذلك لمدة سنتين ونصف بالنسبة للذكور ، وستين بالنسبة

للإناث .

• (Servie miltaire ou national)

وقد تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم ، التي تفرض فيها الخدمة العسكرية الاجبارية على الاثاث في زمن السلم (١) .

على أن رجال الدين اليهودي يعدون ذلك أمرا مخالفا للتقاليد اليهودية بالنسبة لحياة المرأة ، ولقد اتهموا السلطات الحاكمة في إسرائيل بأنها قد انتهكت بذلك حرمة الأنخلاق وعملت على الأضغاف من المشاعر الدينية ، ولذلك وجدنا تشريعا يصدر - تحت تأثير رجال الدين - باعفاء الفتيات المتدينات (pratiquantes) من الخدمة العسكرية بمجرد تقديم اقرار بأنهن من المتدينات .

وينتقد البعض هذا التشريع بأنه ينتهك حرمة مبدأ المساواة بين المواطنين ، ثم أنه من يسير الأمور على بعضهم أن يلجأ إلى بعض الحيل للهروب من الخضوع لسلطان القانون بهذا الصدد - ومن أجل ذلك صدر في فبراير ١٩٥٢ تشريع يهدف إلى جعل الالتجاء إلى تلك الحيل أمرا صعبا عسيرا بعد أن كان مينا يسيرا ، وذلك بأن ألقى القانون على الفتيات عبء الإثبات بأنهن من المتدينات .

اعفاء العرب المسلمين من الخدمة العسكرية — ويلاحظ أنه لأسباب أخرى أعفى العرب المسلمون من الخدمة العسكرية ، اللهم إلا الدروز فهم لم يعفوا منها ، إذ أنهم اشتركوا مع اليهود في حربهم ضد العرب لدى نشأة إسرائيل عام ١٩٤٨ وهي الحرب التي يطلق عليها اليهود وحرب الاستقلال ، أما العرب المسيحيون فهم - كمبدأ عام - يؤدون الخدمة العسكرية (١) .

(١) رسالة الدكتور مونييه ص ٨١ .

(٢) رسالة الدكتور مونييه ص ٨٧ ، ٨٨ .

مبدأ المساواة بين النصوص القانونية والحياة العملية .

على أننا إذا رجعنا إلى الواقع فإنه يتبين لنا أن « وثيقة الاستقلال » التي أعلنت - فيما أعلنته - مبدأ المساواة بين الأفراد دون تمييز فيما بينهم بسبب الأصل أو الدين ، إنما كانت قبل كل شيء شيئاً أو أداة من أشياء أو أدوات الدعاية : (فأولا) نجد هناك تمييزاً بين اليهود الذين ينتسبون إلى أصل غربي واليهود الذين ينتسبون إلى أصل شرقي ، فالأحزاب السياسية ذات النفوذ هي تلك التي أنشأها غربيون، وهم لا يزالون يتولون إدارتها حتى اليوم ، وكذلك يلاحظ في النقابات ذلك التفوق للنفوذ الغربي (١).

وقد أدت هذه التفرقة إلى شعور بالمرارة لدى اليهود الشرقيين دفعهم إلى أن يقدموا في بعض السنوات على القيام ببعض من حركات التدمير (أحوادث الشغب) (٢) .

على أن بعض الباحثين يفسر ذلك التمييز بين هذين الفريقين (اليهود الغربيين واليهود الشرقيين) بأن غالبية الأحزاب الإسرائيلية إنما نشأت في البلاد الغربية، وبعضها أُنشئ قبل أن تنشأ إسرائيل بنحو خمسين من السنين (٣) .

(١) رسالة الدكتور مونييه من ١٦٠ .

(٢) راجع مؤلف أوسكار كرينز (المرجع السابق ذكره) طبعة ١٩٦١ ص ٨٣ حيث يقول :

• The recent riots of such jews were the result of bitter
Feelings of inequality & discrimination •
(٣) برنشتاين :

Berstein : The politics of Israel éd. 1954 éd. p.54

فالعربيون هم المهاجرون الأوائل الذين فكروا في إنشاء دولة لإسرائيل وفي وضع أنظمتها ، بل اننا لنجد — كما يلاحظ بعض الباحثين — أن النازحين من بلاد أوروبا الشرقية (كرومانيا وبلغاريا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا) يمثلون في البرلمان الإسرائيلي عدد قليل من النواب لا يتناسب مع كثرة عددهم ، أى أنهم لا يحوزون تفوذا سياسيا كالذى يحوزه اليهود النازحون من بلاد أوروبا الغربية (١) .

(ثانيا) — وكذلك لا يمكن الإدعاء بأن ثمة مساواة تامة بين العرب واليهود سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الواقعية :

فهنالك — كما قدمنا — من الناحية القانونية حكم عسكري في المناطق العربية يفرض على حريات العرب دون غيرهم من السكان قيودا ثقيلة ، بل أن هذا الحكم العسكري تتأزر معه بعض قوانين أخرى (من قوانين الطوارئ) تهدف — كما قدمنا — إلى التخلص من هؤلاء السكان العرب ونزع ممتلكاتهم (٢) .

(١) فاليهود المهاجرون من رومانيا لهم في البرلمان نائبان فحسب في حين أن عددهم في البلاد يبلغ ١٤ ألفا من المهاجرين ، والمهاجرون من بلغاريا ٥٠ ألفا فحسب ولهم نائب واحد في البرلمان ، والمهاجرون من المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا يبلغون جميعا ٥٠ ألفا ومع ذلك فلا يوجد منهم نائب واحد .

راجع رسالة الدكتور مونييه ص ١٦١ ، ١٦٢ .

ويرجع ذلك — كما يقولون — إلى أن غالبية المهاجرين من بلاد أوروبا الشرقية هم من المهاجرين الجدد الذين رحلوا إلى إسرائيل بعد إنشاءها .

(٢) ولقد حدث في عام ١٩٥١ أن أكدت الوزارة الإسرائيلية في برنامج سياستها أن الأقليات العربية سوف تمنح بالمتساواة التامة في الحقوق ، ويبدو أن الأمر لم يكن إلا مجرد دعاية .

راجع « الأقليات العربية » للاستاذ الجبالي المرجع السابق ص ٣٨ .

أن ذلك التمييز بين العرب واليهود ، الذي وصل بل نزل إلى حد الإضطهاد بل إلى حد السلب والنهب لأموال السكان العرب ، هو ما يشهد به بعض النواب الإسرائيليين أنفسهم ، كما يتبين ذلك مما وجهوه للحكومة من استجوابات وما أبدوه في الكنيست من تصريحات ، ففي ١٢-١٠-١٩٦٢ ذكرت صحيفة المرصاد الإسرائيلية أن أحد النواب (يوسف خميس) قدم في الكنيست إلى وزير المعارف استجوابا طالبه فيه ببيان الأسباب التي حدثت به إلى إقفال مدارس عرب السواعد مما يتعارض مع قانون التعليم الإلزامي .

وفي ١٥-٦-١٩٦٢ نشرت صحيفة الاتحاد الإسرائيلية أن نائبا شيوخيا (هو أميل حبيبي) حمل في الكنيست على الحكومة أثناء مناقشة ميزانية وزارة الزراعة فهاجم سياسة سلب الأراضي من الفلاحين العرب ، كما ندد ببرنامج السنوات الخمس لتطوير القرية العربية الذي رصد له مبلغ مليوني ليرة ، ولقد ذكر ذلك النائب أن نسبة المبلغ المرصود لتطوير الزراعة العربية تقل عن ١٪ من ميزانية وزارة الزراعة مما يؤكد سياسة التمييز التي تسير عليها الحكومة حيال المواطنين العرب ، (١) .

على أنه إذا كانت تلك هي سياسة الحكومة الإسرائيلية إزاء الأقليات العربية فإنه يجب ألا تفوتنا الإشارة إلى أن هنالك كذلك بعض الاتجاهاات أو بعض

(١) تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (المرجع السابق ذكره) ص ١٥٩ ، ١٦٠ ويؤخذ مما نشر بتاريخ ١٧-٩-١٩٦٢ في صحيفة الأهرام أن مؤتمر ممثلي الفلاحين العرب في إسرائيل والذي عقد إذ ذاك في حيفا قرر مناشدة الأمم المتحدة تقديم مساعدتها إلى الأقلية العربية التي تعاني من سياسة الإضطهاد ومصادرة أراضيها . راجع في ذلك تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ص ١٥٧

الهيئات السياسية تهدف إلى ادماج تلك الأقليات العربية في الحياة القومية الإسرائيلية حتى تنسى تلك الأقليات أصلها وجنسياتها القديمة ، أي حتى تنسكروا وتهاوتنكر لقوميتها ، وأنه يجب - كما يقول أحد الباحثين الصهيونيين (الدكتور شوراكى Chouraqui) حل المشاكل البسكولوجية (النفسية) العميقة التي أثارها قيام دولة إسرائيل في نفوس العرب سواء كانوا من المسيحيين أو المسلمين ، وبذلك تتلافى الأخطار التي تنجم من خلق جيوتو (Ghettos) في إسرائيل يشغلها مسلمون أو مسيحيون ، (١) .

ثم يقول : « أننا بينما وجدنا الدروز والشركس منذ الساعات الأولى قد أعلنوا ولائهم لإسرائيل ، وامتزجوا - إلى حد الذوبان - بالحياة الاجتماعية في إسرائيل فقد أبدى المسلمون والمسيحيون العرب رأيهم ضد انشاء الدولة » .

ثم يضيف ذلك الباحث الصهيوني إلى ما تقدم قوله : أنه بما يدعونه (أي أولئك العرب) إلى التشدد في موقفهم ما تبديه الدول العربية المجاورة من سياسة العداء نحو إسرائيل ، .

ثم يضيف « على أنه إذا كان المسيحيون العرب في إسرائيل قد أعجبهم في البداية فكرة انشاء دولة يهودية إلا أننا نجدهم قد عمدوا فيما بعد إلى الأخذ بسياسة التقرب إلى رجال الحكم ، وقد عمل هؤلاء على تشجيعها ، ومن ذلك أن نيظت باحدى الإدارات الحكومية (وهي إدارة المعتقدات ، أو الإدارة الدينية) مهمة العمل على حل المشاكل المتعلقة بين الدولة والسكنائس المسيحية ، (٢) .

(١) يلاحظ أن كلمة جيوتو ghettos تطلق في الأصل على الأحياء اليهودية التي يقطنها اليهود في مختلف الدول وفيها يعيشون في عزلة عن غيرهم من مواطني البلاد التي يقيمون بها .

(٠) ولقد كان قلب هذه المشاكل مشكلة الأماكن المقدسة والتي تقع =

كان ذلك مما ذكره ذلك الباحث الصهيوني. وأنه يبدو لنا أن بعض الأحزاب الإسرائيلية التي تطالب بإلغاء الحكم العسكري في المناطق العربية (كحزب حيروت وما بام ، والحزب الشيوعي) إنما تفعل ذلك لأحرصاً على تطبيق مبادئ الحرية ، وإنما طمعاً أو أملاً في تحقيق ذلك الهدف وهو تذويب الأقليات العربية في القومية الإسرائيلية (١) ، وكذلك أملاً في كسب أصوات الناخبين العرب في الانتخابات .

ويبدو أن سياسة الدولة هناك تتأرجح بين هذين الاتجاهين المتعارضين اتجاه الاضطهاد بل والابعاد للأقليات العربية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ذلك الاتجاه الذي يهدف إلى جذبها وتذويبها في القومية الإسرائيلية . أي أنه يهدف إلى إضعاف الروح المعنوية وقتل الشعور بالقومية العربية في نفوس عرب إسرائيل واستبدالها في نفوسهم بالقومية الإسرائيلية . ومن مظاهر هذا الاتجاه الثاني للدولة ما نلاحظه من أنهم جعلوا اللغة العربية إحدى اللغات الرسمية للدولة . فالنواب العرب يتكلمون في الكنيست بلغتهم العربية . ثم تترجم بالعبرية . كما أن الأقوال

= غالبيتها في الجزء العربي من بيت المقدس . أي الجزء الذي كان يتبع المملكة الأردنية .

راجع فيما تقدم : إنشاء دولة إسرائيل ، (المرجع السابق ذكره)
للدكتور شوراكي ص ٥٩ - ص ٦٢ .

(١) راجع « الأقلية العربية » للاستاذ الجبالي (المرجع السابق) ص ٣٢ حيث يذكر أن حزب ما بام (وهو أكثر الأحزاب الصهيونية عناية بالأقلية العربية) يطالب بإلغاء الأحكام العسكرية لأنه يرى أنه ولولاها لكانت الوطنية الإسرائيلية في نفوس عرب إسرائيل أقوى من نزعاتهم المتخلفة من ضمائر الماضي .

التي تلقى بالعبرية تترجم في الوقت ذاته إلى العربية . والجريدة الرسمية تظهر باللغة العبرية والعربية . ويتقاضى المسلمون منهم مكافآت اضافية حين يتزوج أحدهم أكثر من زوجة واحدة (١) إلى مثل هذا الحد بلغ النفاق بل والانزلاق في سياسة الأفساد للنفسية العربية وجذبها نحو القومية الاسرائيلية .

وببدو أن هذه السياسة قد نجحت في أن جعلت فريقا من عرب اسرائيل يتمسكون بأهداب ما يطلقون عليه في اسرائيل «بالولاء السلبى» أى أنهم أصبحوا يلتزمون أحكام القوانين الاسرائيلية ، فلا يقومون بنشاط معاد للدولة كايواء المتسللين من الفدائيين العرب أو تشجيع التجسس العربى على اسرائيل الخ .

ويجب ألا نهمل ما للحكم العسكرى (فى المناطق العربية) من أثر بهذا الصدد

(١) راجع « انشاء دولة اسرائيل ، La création de L'Etat d'Israel

ص ٦١ .

ومن مظاهر هذا الاتجاه (الاتجاه إلى قتل الشعوب بالقومية العربية فى نفوس العرب) ما حدث فى ابريل ١٩٥٨ — بمناسبة احتفال اسرائيل بعيدها العاشر — من أن السلطات الاسرائيلية قامت بتنظيم مسابقة أدبية للأدباء العرب (فى اسرائيل) وطلبت اليهم كتابة قصيدة أو بحث أو تمثيلية أو زجل حول هذه المواضيع :

« ما يعجبني فى اسرائيل — كيف أقنع زميلى أو السياسى فى دولة مجاورة بالصلح بين اسرائيل والدول العربية — كيف يساهم المواطن العربى الاسرائيلى فى تقدم اسرائيل وفى تقريب السلم بينها وبين جارتها .

راجع فيما تقدم كتاب « الاقلية العربية » (المرجع السابق ذكره)

ص ٦٩ ، ٧٠ .

ومن ذلك يبدو لنا أن سياسة الحكومة الاسرائيلية إزاء الأقلية العربية هي الأخذ
بسياسة « سيف المعز وذهبه » ، II (١)

خاتمة : دور المحكمة العليا الاسرائيلية

تقوم هذه المحكمة بدور كبير فيما يتعلق بضمانات الحريات ، إذ أنها المحكمة
المختصة بالنظر في قضايا الأفراد ضد تعسف السلطة ، وهي تقوم بمهامها على خير
وجه إلا فيما يتعلق بما يسمى « أمن الدولة » ، ولا سيما حين تمس القضية ما يتعلق
بالصراع مع العرب ، ففي هذه الحالة تتحول المحكمة الى جهاز يهدف الى تبرير
وسائل العنف الذي تلجأ اليه السلطة الاسرائيلية ، والى توسيع اختصاصات
الحكم العسكري بحيث أصبحت له سلطة مطلقة ، وذلك تحت ستار أو شعار
« أمن الدولة » ، (٢)

(١) راجع تقرير الأمانة العامة للجامعة العربية حيث يذكر في صفحة
١٦١ ، ١٦٢ أنه « ورد في نشرة وكالة الأنباء العراقية بتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٦٢
نقلا عن الجويش أو بزرفر بتاريخ ٢٢ من يونيه (حزيران) ١٩٦٢ أن المسؤولين
في اسرائيل قد تمكنوا من تقليص أهداف العرب إلى ما يسمى « بالولاء السلبي » .
(٢) الحريات الديمقراطية في اسرائيل ١٩٧١ (المرجع السابق) ص

المبحث الرابع

بين الاتجاهين الفردي (الحر) والاشتراكي

نجد في إسرائيل هذين الاتجاهين المتعارضين يسيران جنباً إلى جنب ، وليس في ذلك الجمع بين النقيضين موضع من مواضع العجب . إذ لا يوجد هناك مبدأ أو منهج فلسفي معين يسيطر على سياسة الدولة بهذا الصدد فالحزب المسيطر هناك على شئون الحكم - حتى إلى عهد قريب - (وهو حزب ما باي) هو حزب اشتراكي يساري كما هو معروف ، فقبل يوم ميلاد إسرائيل صرح بن جوريون لفريق من أتباعه بما يأمل فيه من رؤية الاشتراكية في حياته (١) تسود حياة إسرائيل ، وفي أكتوبر ١٩٥٠ أعلنت وزيرة العمل جولدا ميرسون (جولدا مير) في أحد المؤتمرات الخاصة بإسرائيل في واشنطن بأن حزبها (حزب ما باي) ديهب نفسه - بصورة لا يمكن الرجوع أو الإرتداد عنها - لتحقيق الاشتراكية في النهاية (٢) ومع ذلك فإننا نجد رغم هذه التصريحات من رجال الحكم أنه لم يصدر من الحكومة قرار تأميم واحد ، ثم نجد تلك الحكومة التي يسيطر عليها هذا الحزب الاشتراكي تمنح لأصحاب رؤوس الأموال بعضاً من الإمتيازات التي لا تتفق مع الاشتراكية (٣) .

ويفسرون ظاهرة التناقض هذه بأن قادة هذا الحزب (ما باي) - على

(١) " in my life time "

(٢) was irrevocably dedicated to ultimate socialism راجع

مؤلف Lehrman (المرجع السابق ذكره) ص ١٤٥

(٣) Lehrman (المرجع السابق) ص ١٤٦

حد تعبير أحد الباحثين - هم قبل كل شيء ، صهيونيون عمليون ، لا فلاسفة
ماركسيون ، (١)

فهم - كما يقولون - يضعون كل شيء (بما في ذلك الاشتراكية)
في مرتبة ثانوية إلى جانب مرتبة المشكلة المتعلقة بكفالة حياة إسرائيل ،
فكان من ذلك أن وجدناهم يفسحون في الوزارة مكانا لرجال أحزاب اليمين
إلى جانب رجال أحزاب اليسار . ورغم أنهم (قادة حزب ما باي الذي يسمى الآن
كما ذكرنا - حزب العمل ، وهو الحزب المعارض برئاسة بريز) اشتراكيون
إلا أنهم يرون أن ظروف إسرائيل الاقتصادية تتطلب تشجيع رأس المال الفردي الحر .
فكان من ذلك أن وجدناهم يفسحون في الوزارة مكانا لرجال وأحزاب اليمين
إلى جانب رجال وأحزاب اليسار .

- ومن أجل أن نتبين ونبين إلى أى مدى يأخذون هناك بالاتجاه الفردي
(أى الرأسمالي) ، وإلى أى مدى يأخذون بالعكس بالاتجاه الاشتراكي يجب أن
نفرق بين الميدانين : الميدانين الصناع والتجاري وميدان ملكية الأراضي (بما فيها
الأراضي الزراعية) فبينما نجد النزعة الفردية (أو الرأسمالية) تسيطر على أولهما
نجد بالعكس أن النزعة الاشتراكية تسيطر على ثانيهما (أى على ميدان ملكية
الأراضي) وإليك تفصيل ما أوجزنا :-

(أولا) - في الميدان الصناعي والتجاري :

لم تكن هنالك في فلسطين قبل وصول المهاجرين اليهود الأوائل صناعات
جديرة بهذا الاسم (٢) .

(١) راجع Lenman & Tomorrow في مؤلفه: 'Israel' The Beginning

(طبعة نيويورك ١٩٥١) ١٤٧

(٢) إذ لم تكن هناك - كما يقول بعض الباحثين الصهيونيين - سوى =

وكان مما تتطلبه دولة ناشئة طموحة كإسرائيل العمل على انهاء الصناعة وازدهارها .

وهناك نقطة واحدة نحمد الجميع هناك - ماعدا اليساريين المتطرفين - على اتفاق تام بها أنها . وهي أنه من أجل انهاء الصناعة في إسرائيل يجب تشجيع رأس المال الخاص (أى الفردى) ، ولذلك وجدنا الحكومة - كما قدمنا - تقرر لأصحاب رؤوس الأموال بعض الامتيازات ، وفي الوقت ذاته لم تفكر الحكومة في اصدار قرار تأمين واحد في هذا الميدان . (١)

وحتى عام ١٩٥٥ كنا نجد أن ٩٢،٢ ٪ من المشروعات الصناعية هي مشروعات يقوم بها النشاط الفردى (l'initiative privée) .

أى أنها تتبع القطاع الخاص ، (على حد تعبير الاصطلاح الحديث الذى ساد لدينا أخيراً في مصر) ، بينما نجد الباقي وهو ٧،٨ ٪ من تلك المشروعات تتبع الهيئات الاسرائيلية الكبرى التابعة للهستدروت Histadrut (اتحاد عمال إسرائيل . (٢)

بعض مصانع قديمة للصابون في نابلس وبعض طواحين قديمة في يافا ، وحيفا قليل من الصنائع والحرفيين (artisans) .

راجع مؤلف الدكتور شوراكى (المرجع السابق ذكره) ص ١١١ .
(١) Lehman (المرجع السابق) طبعة ١٩٥١ ص ١٤٦ ، ١٤٧
حيث يقول المؤلف : « اننا يمكننا أن نقرر أن الاشتراكية في إسرائيل يمكن أن تسبق ل فترة لا تقل عن العشر سنوات التالية ، ويستطيع رأس المال المستثمر investment أن يكون طيلة هذه الفترة (العشر سنوات) في مأمن من التأمين أو نزع الملكية . »

(٢) لإنشاء دولة إسرائيل ، (المرجع السابق) للدكتور شوراكى .

طبعة باريس عام ١٩٥٥ ص ١١١ ، ١١٢ =

(ثانيا) — في ميدان ملكية الأراضي (بما فيها الأراضي الزراعية)

نجد أن الاتجاه الاشتراكي بارز في هذا الميدان ، بعكس الحال في الميدان الصناعي والتجاري ، ففي عام ١٩٠١ أنشئ الصندوق القومي لليهود Le Fond National Juif ومهمته العمل على إعادة شراء الأرض المقدسة ، ، وكان المبدأ الأساسي الذي قرره النظام الموضوع لهذا الصندوق (١) هو عدم جواز التنازل عن الأرض المقدسة (أرض فلسطين) ، التي هي ملكية مشتركة (أي على الشيوع) Propriété commune لليهود جميعا (٢) ، فيما يعتقدون :

— وبعد نشأة إسرائيل نجد أن الاتجاه الاشتراكي يتمثل في صور متعددة .

١ — ملكية الدولة للأراضي :

الدولة هناك تعد أكبر مالك للأراضي (بما فيها الأراضي الزراعية) ، فهي تملك ٧١ ٪ من مساحة الأراضي في إسرائيل (٣) .

٢ — الكيبوتز

في الكيبوتز تتمثل النزعة الاشتراكية — بل الشيوعية — في صورة بيئة لا يعوزها بيان .

== أي أن الحكومة لم يكن لها حتى ذلك التاريخ (عام ١٩٥٥) نشاط ما من وجوه نشاط التدخل في هذا الميدان .

ومن أسف أنه لم تصل إلينا معلومات وثيقة بعد ذلك التاريخ بهذا الصدد . (١) ويرمز إلى هذا الصندوق بالحروف K. K. L. وهي الحروف الأولى من أسم هذا الصندوق (الصندوق القومي لليهود) باللغة العبرية :

Keren kayemeth Leisrael

(٢) مؤلف الدكتور شوراي (المرجع السابق) ص ٩٧ .

(٣) بينما يمتلك الصندوق القومي اليهودي (الذي سبقت الإشارة إليه) ==

فالكيبوتز — كما عرفنا — هي عبارة عن جماعة يهودية تعاونية زراعية تشابه المزارع الجماعية التعاونية المعروفة في الاتحاد السوفيتي باسم «كولخوز» .
وتقوم الكيبوتز على أساس مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج . (١)
ولقد بدأ استيطان بعض من العمال الزراعيين اليهود في بعض اجزاء من
الأراضي القاحلة لاستصلاحها (في فلسطين) منذ عام ١٩٠٧ .

وفي عام ١٩٢٠ خرجت الحركة الاشتراكية من مرحلة التجارب ووضعت
مبدأ أساسيا من المبادئ الشيوعية وهو مبدأ

« De chacun selon ses capacités, à Chacun selon ses besoins »
أي « من كل حسب كفاءته (أو مقدرته) ، ولكل حسب حاجته (٢) » .

١٧ ٪ ، على أنه يمتلك ٢ ٪ الأراضي المزروعة ، ولا تمتلك الهيئات البلدية
والافراد سوى ١٢ ٪ فحسب من الأراضي ، راجع برنشتاين (المرجع
السابق) ص ١٥٠ ، ١٥١ .

ومن أسف أننا لم نعثر على مرجع يدلنا على نسبة الملكية هذه بعد ذلك
التاريخ أو يدلنا على احصائية ، وذلك حتى اليوم تبين لنا
مقدار ملكية الأفراد وحدهم .

(١) مؤلف الدكتور شوراي (المرجع السابق) ص ١٠٢ .
نقول أن الكيبوتز تشابه الكولخوز ولكنها ليست مثلها تماما ، بل إنه
ليوجد بينهما فروق هامة — راجع في بيان هذه الفروق كتابنا « الأنظمة
السياسية » (طبعة ١٩٥٨)

ويقول الدكتور شوراي (في مؤلفه السابق الاشارة اليه ص ١٠٠) إن
الكيبوتز نشأت نشأة تلقائية une création spontanée كشمرة
طبيعية لظروف الأرض والانسان وحاجياتهما في إسرائيل .

(٢) مؤلف الدكتور شوراي (المرجع السابق) ص ١٠٠ .
وفي عام ١٩٢٧ كان هناك ٢٥ كيبوتز تضم ٣٠٠ مهاجرا وكانت تزرع
٧٥٠٠ ha كانت جزء من الصحراء . وفي عام ١٩٣٦ كان هناك ٤٦ كيبوتز
تضم ١١٧٠٠ مهاجرا يقوم أعضاؤها بزراعة ١٤٥٠٠ ha ، وفي =

فالعامل لا يؤجر المرء عليه ، فأعضاء الكيبوتز يقدمون جميعا خدماتهم للنهوض
بالمشروع (زراعة أراضي الكيبوتز وما قد يلحق بها من بعض الصناعات، وكذلك
إدارة شؤون الكيبوتز) بينما تتكفل هيئة إدارة الكيبوتز بأداء جميع حاجيات
أعضائها : من حيث المسكن والغذاء وقضاء أوقات الفراغ وتربية الأطفال
والعلاج في حالة المرض الخ .

فالفرد هناك (أى عضو الكيبوتز) وقد تخلص - كما يقولون - من أثقال
نير حالات القلق النفسى من أجل مستقبله ومستقبل من يعولهم يستطيع أن يزيد
من مجهوده وإنتاجه (١) .

وكما أنه ليس لأعضاء الكيبوتز أجور - كما قدمنا - فذلك ليس لهم مدخرات
ولا حسابات فى البنوك .

وكثيرا ما يحدث أن تعتمد الكيبوتز - من أجل زيادة مواردها المالية

= ١٩٤٩ كان هناك ٢٠٥ كيبوتز تزرع ٢٧٦ ha ، ١١٠ تضم ٦١٠ و ٦٠٠
مهاجرا - وفى ديسمبر ١٩٥٣ كان هناك ٢٢٧ كيبوتز تضم ٧٣٩ مهاجرا .
راجع : شوراكي (المرجع السابق) ص ١٠١ - ١٠٢ .

وبما تقسم يرى أنها أخذت فى الزيادة والانتشار بسرعة وعلى نطاق واسع :

(١) شوراكي (المرجع السابق ص ١٠٢ .

وراجع ص ١٠٣ حيث يقول أن جميع أعضاء الكيبوتز من رجال
ونساء يكونون دالجمعية العمومية ، للكيبوتز التى هى بمثابة سلطة تشريعية
لتلك الجماعة . وهذه الجمعية تقوم بانتخاب اللجان التى يناط بها النظر فى
جميع المشكلات اليومية التى تعترض حياة الكيبوتز . كما أن لهذه الجمعية العمومية
سكروتاريه هى بمثابة سلطة تنفيذية لها : وهى تنتخب بواسطة الجمعية العمومية
لمدة سنة وتتكون من عدد من الأعضاء يتراوح بين ٤ - ٧ يناط بكل منهم
عمل معين .

(النتيجة من الزراعة) — إلى إقامة صناعات صغيرة (مثل صناعة المأكولات المحفوظة وصنع الطوب ، وإنشاء فندق صغير) وقد تعتمد الكيبوتز أحيانا — بصفة استثنائية وبصورة مؤقتة — إلى استئجار بعض أشخاص في بعض المهام التي تقضى بها الضرورات .

ورغم أن أعضاء الكيبوتز لا يمثلون إلا أقلية ضئيلة بين عدد السكان (إذ أنها تقل عن ٥٪ من عدد السكان طبقا للإحصائيات السابقة على عام ١٩٥٥) إلا أنها (أى الكيبوتز) تلعب رغم ذلك دورا هاما في بناء المجتمع الاسرائيلي الجديد ، فمن — كما يقولون — « البيئة الأساسية التي تصنع روح اسرائيل الجديدة » ، (١) . ولذلك نجدهم في السنوات الأخيرة يدموا يعملون — في إسرائيل — على اغراء الفتيان والفتيات العرب بالاشتراك في حياة الكيبوتز (أى في عضويتها) ، وذلك جريا على سياسة قتل الروح العربية في نفوس عرب إسرائيل (٢) .

٣ — القرى التعاونية :

هذه القرى يمتلك أراضيها « الصندوق القومي لليهود » الذي سبقت الإشارة إليه ، وأراضى هذه القرى يجرى استغلالها بطريقة تختلف عن المبادئ التي تستوحىها الكيبوتز فهذه القرى تقوم على أساس مبدأ الاستغلال العائلي ، تلك الأراضي الزراعية (المملوكة للصندوق) ، فتلك الأراضي توزع على عائلات القرية قطعا متساوية تستأجر أحداها كل عائلة من العائلات في القرية وذلك دون أن تستأجر لديها عمالا . ومن ذلك يرى أنه بينما تقوم الكيبوتز على أساس مبدأ العمل الجماع

(١) راجع « إنشاء دولة إسرائيل للدكتور شوراكى (المرجع السابق) ص

١٠٤ — ١٠٧ .

(٢) راجع « الأقلية العربية » للاستاذ الجبالي (المرجع السابق) ص ٥٠ .

من أجل الانتاج فأن للقرية التعاونية انما تقوم على أساس للعمل المشترك لكل عائلة (لجميع أهالي القرية كما هو الشأن في الكيوبتز) .

ويلاحظ أن الجمعية التعاونية التي تضم هذه العائلات في القرية تجتمع كجمعية عمومية وهي تشرف على تنظيم بيع المحصولات ، طبقا للبادئ المعروفة للنظام التعاوني كما تشرف على تنظيم المرافق العامة المختلفة للقرية : كالمدارس والصحة العامة والأعمال الخيرية (١) .

(١) وقد أنشئت أول مستعمرة تعاونية عام ١٩٢١ ولقد انتشرت هذه الحركة حتى أننا وجدنا في عام ١٩٤٩ مائة وعشرين (١٢٠) قرية تعاونية تضم عددا من السكان يبلغ ٣١٢٤٣ شخصا وفي عام ١٩٥٠ كان يوجد ١٧٩ قرية تضم عددا من السكان يبلغ ٥٥٦٨١ شخصا . وفي ديسمبر ١٩٥٣ كان يوجد ٢٥٩ قرية وتضم من السكان عدد ٧٨٥٦٩ .

وهناك نوع آخر أقل أهمية يطلق عليه «القرى التعاونية المختلطة» وهي عبارة عن مزيج أو خليط من الكيوبتز ومن القرى التعاونية - وقد أنشئت هذه القرى التعاونية المختلطة عام ١٩٣٧ كشجرة للجهد التي بذلت لتوفيق بين الانتصاد الجماعي (الاشتراكي) والاقتصاد الفردي (الرأسمالي) وفي عام ١٩٥٣ كان يوجد بإسرائيل ٢٩ قرية تعاونية مختلطة تضم ٤٩٤٦ مزارعا . ومن ذلك يرى أن هذا النوع من القرى له مكان ثانوي إلى جانب التوسيع السابقين (الكيوبتز والقرى التعاونية) .

راجع فيما تقدم مؤلف الدكتور شوراي ص ١٠٩ - ١١٠ .

ملحق

للنبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل والحركة الصهيونية

« الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون »

بعد أن انتهينا من كتابة النبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل والحركة الصهيونية (١) . استطعنا - بعد بعض من الجهد في البحث دام بعضا من الوقت - أن نحصل على نسخة من مؤلف أحدث دويا كبيرا في العالم السياسى لدى الغربيين فى أوائل هذا القرن العشرين . وهو مؤلف يلقى ضوءا على بعض الاتجاهات السرية للحركة اليهودية فى أواخر القرن الماضى . أى فى تلك الفترة التى عقد لإبانها المؤتمر الاول للصهيونية العالمية الذى عقد برئاسة هرزل بمدينة بال (Bâle) بسويسرا عام ١٨٩٧ أما ذلك المؤلف فهو « الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون » (٢)

(١) راجع ما كتبناه فى تلك النبذة التاريخية ص ١٠ - ٢٧ .

(٢) وقد ترجمه إلى العربية عن الانجليزية الأستاذ محمد خليفة التونسى - وقد طبع بالقاهرة عام ١٩٥١ - وقد نفذت نسخة من المکتبات . ولم نوفق إلى الحصول على نسخة منه من مكتبة جامعة الدول العربية . ولقد كان للفقيه الزميل النبيل وصديقنا الحميم الأستاذ محمود متولى نور (محافظ القاهرة السابق) فضل إطلاعنا عليه .

ولقد كان العالم الروسى الأستاذ نيلوس أول من نشر هذا الكتاب بعد أن ترجمه إلى اللغة الروسية عام ١٩٠٢ . وقد ترجم إلى اللغة الانجليزية =

كنه ذلك المؤلف — يحذر بنا أولا أن نلقى بعضا من الضوء على ذلك الغموض الذى يلقى بظله على الافهام عنوان ذلك الكتاب . فاذا يقصدون بكلمة «بروتوكولات» ؟ - أن هذه الكلمة Protocle تستعمل فى اللغات الأوروبية بمعان مختلفة . فهى تطلق أحيانا - كما هو معروف - على العادات المتبعة فى العالم الدبلوماسى أو فى استقبالات الملوك كما تطلق على محضر جلسات مؤتمر من المؤتمرات السياسية . وبهذا المعنى الأخير تستعمل هذه الكلمة لعنوان هذا الكتاب .

ولكن هل كان هذا المؤلف حقا عبارة عن محضر لأحدى تلك الجلسات ؟ الواقع - كما يتبين من أسلوب ذلك الكتاب أنه عبارة عن تقرير قدمه أحد الأشخاص (اليهود) إلى جماعة من اليهود اجتمعوا فى أحد المؤتمرات (أو الاجتماعات) السرية . ثم أقر المجتهدون هذا التقرير (١) .

وهذا هو ما أشار العالم الروسى الأستاذ نيلوس (أول ناشر لهذا الكتاب و مترجم له إلى اللغة الروسية عام ١٩٠٢) (٢) .

= وطبع عدة مرات وكانت طبعته الخامسة (لعام ١٩٢١) هى الطبعة التى قام الأستاذ محمد خليفة التونسى بترجمتها إلى اللغة العربية (راجع فى ذلك المقدمة التى كتبها الأستاذ التونسى لهذا الكتاب ص ٨ ، ١٠ ، ١١) .

(١) وهذا هو ما يتبين من صياغة كثير من العبارات مثل عبارة « إني أمتدح لنفسى خطا جديدا للهجوم » (ص ٦١) . وعبارة « كما علمتم من قبل » (ص ٦٩) . ود أن نوع الاستبدال الذى أفرحه ، (ص ٨٠) - ويلاحظ أن هذه العبارات (وأمثالها كثير) لم ترد فى سياق مناقشات جرت بين أفراد هيئة بجمعة فلا أثر هناك للمناقشة والسؤال الرد ، والجذب والشدة ، مما يميز محاضر جلسات المؤتمرات لاسيما ما كان منها ذا صبغة سياسية .

(٢) حيث أنه ذكر (فى المقدمة التى قدم بها الكتاب ص ٥١ بالهامش =

وفي نهاية هذه البروتوكولات أو بمباراة أصح هذه الوثيقة (أو هذا التقرير)
وردت هذه العبارة (١):

« وقعه ممثلو صهيون من الدرجة الثالثة والثلاثين » .

ثم يجد تفسيراً (بالهامش) لهذه العبارة :
« أرقى درجات الماسونية اليهودية ، فالموقعون هنا هم أعظم أكابر الماسونية
في العالم » .

وهذه الوثيقة (البروتوكولات) انتزعت خلاصة من كتاب ضخم لمحاضر خطب
في أحد مكاتب مركز قيادة جمعية صهيونية بفرنسا (٢) .

ولكن إلى أية ميئة قدم ذلك التقرير (أو الوثيقة) ؟ ومن هم أولئك الذين
وافقوا عليه ؟ وفي أي تاريخ حدث ذلك على وجه التحديد ؟ ذلك ما لا يتبين
للقارئ بصورة جلية لافي التقرير ذاته (أي البروتوكولات) ولا في المقدمة التي
قدم بها الأستاذ نيوز لذلك التقرير (أو الكتاب) ولا في التعقيب الذي اختتم

= رقم ١) عن تسمية الكتاب بروتوكولات : « أنها لا تنطبق تماماً على وثائق
الكتاب لأنها ليست بالضبط محاضر جلسات بل هي تقرير وضعه شخص ذو نفوذ » .
(١) ص ١٦٨ من ذلك المؤلف .

(٢) راجع ص ١٦٨ من ذلك المؤلف (« الخطر اليهودي - بروتوكولات
حكماء صهيون ») .

ولقد استطاعت سيدة فرنسية أثناء اجتماعها بزعيم من أكابر رؤسائهم في
وكر من أوكر الماسونية السرية في فرنسا أن تختلس هذه الوثيقة خفية وتقر
بها . وهذه الوثيقة المختلسة هي عبارة عن محسويات هذا المؤلف - راجع في
ذلك ص ٧ - ٨ من مقدمة الأستاذ التونسي .

به هذا الكتاب . كما لا يتبين ذلك من المقدمة القيمة التي كتبها لهذا الكتاب الأستاذ التونسي حين ترجمه إلى اللغة العربية .

والذي نستطيع أن نستنتجه مما ورد في هذا الكتاب (ومن هاتين المقدمتين) أن هذا التقرير قدم في أحد الاجتماعات السرية التي عقدها اليهود بمناسبة انعقاد المؤتمر الصهيوني العالمي الأول الذي عقد بسويسرا عام ١٨٩٧ (١) . ولكن هذا المؤتمر تلتته في السنوات التالية عدة مؤتمرات . ولم يبين لنا أحد ما إذا كان هذا التقرير قدم بمناسبة المؤتمر الأول (لعام ١٨٩٧) أو بمناسبة انعقاد أحد المؤتمرات التالية ، ولكن الثابت أن هذه الوثيقة (التقرير) قدمت في الفترة التي تقع ما بين ١٨٩٧ ، ١٩٠١ (٢) ولكن هل قدم هذا التقرير إلى أحد هذه المؤتمرات الصهيونية العالمية التي عقدت في تلك الفترة ؟

ذلك بما نرتاب في أمره ، والصحيح — فيما نرى — أن هذا التقرير إذا كان قد قدم بمناسبة أحد تلك المؤتمرات العالمية الصهيونية إلا أنه لم يقدم إليها ، وإنما قدم إلى المجتمعين في أحد الاجتماعات السرية لمؤتمر الماسونيين اليهود — ونحن نقدم تأييدا لهذا الرأي الأدلة الآتية :

١ — ما ذكره الأستاذ نيلوس من أن هذه الوثيقة سرقتها سيدة فرنسية من أحد الأكابر ذوي النفوذ من زعماء الماسونية الحرة Free masonry ، وقد تمت السرقة في نهاية اجتماع سرى بهذا الرئيس في فرنسا حيث وكر المؤتمر الماسوني اليهودي (٣)

(١) راجع مقدمة الأستاذ التونسي ص ٧ .

(٢) إذ ذكر الأستاذ نيلوس (في المقدمة التي كتبها ص ٥٠) أن هذه النسخة

من التقرير (أو البروتوكولات) وقعت تحت يده عام ١٩٠١ .

(٣) راجع المقدمة التي كتبها الأستاذ نيلوس ص ٥٠ .

٢- ورد في نهاية ذلك التقرير (أو الوثيقة أو البروتوكولات) أنه قد
 وقع ممثلو صهيون من الدرجة الثالثة والثلاثين ، وهذا الاصطلاح الأخير
 يقصد به (١) ، أعظم أكابر الماسونية في العالم ،

وما دام أن التقرير كان ذا صبغة سرية غاية السرية فقد كان إذا أمراً طبيعياً
 ألا يقدم الى مؤتمر كان يضم عدداً كبيراً من الافراد مثل ذلك المؤتمر الصهيوني
 العالمي الذي عقد عام ١٨٩٧ بسويسرا وكان يضم نحو ٣٠٠ من اليهود (٢)

٣- ما يشير اليه واضح هذا التقرير من أنهم يعتمدون - في تحقيق
 أهدافهم (أي الأهداف التي يشير اليه التقرير) - اعتماداً كبيراً على جماعة
 الماسونيين (٣)

٤ - خلاصة الأفكار المسيطرة على تلك الوثيقة أو (البروتوكولات)
 تتلخص تلك الأفكار جميعاً في فكرة واحدة هي السيطرة العالمية ، أو بعبارة

(١) كما ورد بالهامش رقم ٢ ص ١٦٨ .

(٢) ذلك هو العدد الذي ذكره الاستاذ التونسي .

(٣) راجع ص ٧٨ من ذلك المؤلف (المشار اليه) حيث ورد ما نصه ،
 "ان المحفل الماسوني المنتشر في كل أنحاء العالم يعمل في غفلة كقنصاع
 لأغراضنا ، ،" وقوله (ص ١٢٤) " الى أن يأتي الوقت الذي نصل فيه الى
 السلطة سنحاول ان نفشي ونضاعف خلايا الماسونيين الاحرار في جميع أنحاء
 العالم سنجذب اليها كل من يصير أو من يكون معروفاً بأنه ذو روح عامة
 Public-Spirit (أي ذو اتجاه الى الخدمة العامة) ، وهذه الخلايا ستكون
 الأماكن الرئيسية التي سنحصل منها على ما نريد من اخبار كما أنها ستكون أفضل
 مركز للدعاية ، ."

أخرى العمل على حكم العالم تحت سلطان ملك مستبد من اليهود (١) .

ووسائلهم إلى بلوغ ذلك الهدف تتلخص فيما يلي :

١ — العمل على احتكار الصناعة والتجارة العالمية (٢) .

٢ — تشجيع اثار الاضطرابات والحروب الأهلية داخل الدول : الأمر

الذى يجعلها فى حاجة إلى مال ، والمال فى أيديهم (أيدي اليهود) .

٣ — تشجيع العمال فى الأقطار الأخرى على ادمان المسكرات لضعاف قوتهم

الانتاجية وكذلك نشر المنازعات والعداوات المتبادلة ، وفى هذه الأحوال

المضطربة لقوى المجتمع ستكون قوتنا (أى قوة اليهود) - كما يقول - أشد من أية

قوة أخرى . .

٤ — العمل على الحط من كرامة رجال الدين (لدى غير اليهود) فى أعين

الناس ، لأن رسالة رجال الدين تعد عقبة كئودا فى طريق اليهود ، والعمل على

تخطيم البلاط البابوى Papal Court أى تدمير السلطة البابوية ، لأن ملك

اسرائيل سيصير البابا Pobe الحق للعالم وبطريك الكنيسة الدولية . .

٥ — الاعتماد على جماعات الماسونيين ، وهى - كما هو معلوم - من الجمعيات

(١) راجع المؤلف المذكور ، الخطر اليهودى - بروتوكولات حكماء

صهيون ، ص ٧٦ و ص ٨٢ حيث يجسده يقول : « أننا نقرأ فى شريعة

الانبياء أننا مختارون من الله لنحكم الأرض ، وقد منحنا الله العبقريّة كي

نكون قادرين على القيام بهذا العمل ، وفى صفحة ١١٠ يقول : « ماذا

سيكون موقفنا حين نعرف رسمياً كحكام للعالم فى شخص امبراطورنا الحاكم

العالم . وفى ص ٢٢٨ يقول : « أن الطبيعة قد قدرتنا تقديراً لقيادة العالم وحكمه ، :

(٢) راجع ص ٨٢ من المرجع السابق ذكره (الخطر اليهودى ،) .

السرية واستخدامها كأدوات للدعاية وكصادر للحصول على الأخبار .

٦ — أن ينشروا في كل الدول الكبرى ذوات الزعامة أدبا literature مريضا قنوا .

٧ — العمل على السيطرة على وكالات الأنباء العالمية ، بحيث لا تنشر من الأخبار إلا ما يلائم صالح اليهود . ويقول صاحب هذه الوثيقة (البروتوكولات) أنهم (أى اليهود) قد استطاعوا فعلا تحقيق هذا الهدف (١)

٥ — أساليب مكيافيلية

يتبين - مما تقدم وما سنقدم - أنهم يلجئون في تحقيق أهدافهم إلى الأساليب المكيافيلية (٢) . ففي نظرهم ، أن السياسة لا تتفق مع الأخلاق في شيء ، والحاكم

(١) راجع فيما تقدم مؤلف ، الخطر اليهودي ، (المرجع السابق) ص

٥٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٦٢ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ٨١ ، ١٢٤ ، ١٢٢ ، ١١٠ على التوالي .

(٢) الاصطلاح المعروف - أساليب ميكيافيلية - هو نسبة إلى مكيافيللى Machiavelli وهو ايطالى ولد بمدينة فلورنسا Florence عام ١٤٦٩م وحين يذكر اسمه يذكر مقرونا بكتاب ، الأمير ، Le Prince الذى وضعه عام ١٥١٣م وهو أشهر مؤلفاته كما أنه جعل لمكيافيللى شهرة عالمية كما جعل من اسمه في جميع اللغات صفة من الصفات التى توصف بها بعض التصرفات بأنها مكيافيلية Machiavelique أى أنها يشوبها الغدر والدهاء والأنانية .
راجع فى ذلك :

F . Pollock : Hist . of the Science of Politics .

طبعة لندن ١٩٣٥ ص ٤٣ .

المقيد بالأخلاق ليس سياسيا بارعا ، ولا بد لطالب الحكم من الالتجاء إلى المكر والرياء ، فان الشائيل الإنسانية العظيمة من الاخلاص والأمانة تصير رذائل في السياسة ، إنها لتبلغ في زعزعة العرش أعظم مما يبلغه ألد الخصوم (١) ، فشعارهم هو : العنف والخديعة ، والحق عندهم هو القوة (٢) .

٦ - المراحل التي اجتازها اليهود في تحقيق تلك الاهداف - دور اليهود في الثورة الشيوعية في روسيا

أهم تلك المراحل - فيما يرى البعض (وعلى رأسهم الاستاذ نيلوس) تتلخص فيما يلي :

(أولا) - أن روسيا القيصرية كانت أول دولة وجه اليها اليهود جهودهم وعملوا على الاطاحة بنظام الحكم فيها عن طريق حركة ثورية ، وهي ثورة مارس سنة ١٩١٧ ثم الثورة البلشفية (الشيوعية) بزعامة لينين في أكتوبر من ذلك العام .

= وراجع أيضا :

J . J . cheva : Les grandes Oeuvres Politiques
éd. Paris 1954 P .

(١) د الخطر اليهودي ، (المرجع السابق) ص ٦٠ ، ٦١
(٢) د الخطر اليهودي ، ص ٦٤ حيث يقول : يجب أن يكون شعارنا « كل وسائل العنف والخديعة » :
وراجع ص ٦٥ حيث يقول « أن هذا الشر هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى هدف الخير ، ولذلك يتحتم ألا نتردد لحظة واحدة في أعمال الرشوة والخديعة والخيانة إذا كانت نخدمنا في تحقيق غايتنا ، وفي السياسة يجب أن نعلم كيف نصادر الأملاك بلا أدنى تردد إذا كان هذا العمل يمكننا من السيادة والقوة » .

وراجع ص ٦١ حيث يقول : « أن حقنا يكمن في القوة ،

فلقد كانت روسيا أكثر البلاد اضطهاداً لليهود وإعمالاً للمذابح فيهم . ومن العجيب حقاً أن نجد الأستاذ نيوس (سواء في كلمة المقدمة أو في كلمة التعقيب اللتين كتبهما لذلك المؤلف) في عام ١٩٠٥ قد تنبأ بذلك ، أى أنه تنبأ بتلك الثورة التي أطاحت بالنظام القيصرى الروسى قبل حدوثها بأثنى عشر عاماً (١) . ولذلك نجد اليهود — فيما يرى البعض — قد ساعدوا اليابان بالاموال والأسلحة في حربها ضد روسيا القيصرية مما ساعد على انتصار اليابان عام ١٩٠٥ وفتح أبواب الصين أمامهم (٢) .

وبعد بمجاح الثورة البلشفية بمساعدة اليهود — فيما يرى البعض — كان لليهود نفوذ كبير في روسيا البلشفية (أو السوفيتية ، كما يقال الآن) وذلك حتى نهاية عهد ستالين (الذى توفى في مارس ١٩٥٣) .

« أنه لا يمكن أن يعجز أحد — كما ذكرت صحيفة التيمس البريطانية — أن يكشف روسيا السوفيتية في « البروتوكولات » ، كما أنه لا أحد يستطيع أن ينكر أن القوميسيرين (أى الوزراء) السوفيت يكادون يكونون جميعاً من اليهود (٣) .

(١) راجع ص ٥٥ من المقدمة التي كتبها حيث يقول : « أن كل جهود الهدم من جانب أعداء المسيح اليساريين (يقصد اليهود) مركزة على روسيا والأسباب مفهومة والغايات معلومة » ، وفي ص ١٧٢ مجده يقول : « إلى أن يتم للأفعى (يقصد اليهود) قهر روسيا التي ركزت عليها جهودها في الوقت الحاضر ... الخ » .

(٢) على أن اليابانيين أغلقوا الباب في وجوه اليهود بعد أن انتصروا على روسيا . راجع مقدمة الأستاذ التونسي ص ٣٢ .

(٣) ذلك ما نشرته صحيفة التيمس البريطانية في مقال لها نشر في مايو ١٩٥٠ بعنوان « الخطر اليهودى » .

(ثانيا) ثم اتجهت جهود اليهود ومعاولهم إلى تخطيط الخلافة العثمانية في تركيا فقد رفض الخليفة العثماني السلطان عبد الحميد تلك المساعي التي بذلها هرزل لديه من أجل الموافقة على هجرة اليهود إلى فلسطين (التي كانت تخضع لسلطان تركيا في ذلك الحين) وعلى أن يمنح اليهود بفلسطين استقلالاً ذاتياً (١)

• ولقد تخطت الخلافة العثمانية على يد «الدونمة» وعلى يد بريطانيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٨)، وكان لليهود ببريطانيا نفوذ كبير، و«الدونمة» هم من اليهود الأتراك الذين اعتنقوا الإسلام (أو بعبارة أصح أدعوا الإسلام ١١)، ولقد كان الثلاثة الذين سلموا الخليفة قرار العزل يهودا، وكان لنفوذهم (الدونمة) في تركيا الأثر الأكبر في أن طرحت تركيا دينها الإسلامي وقوا دينها الإسلامي ومحاربة اللغة العربية والتبرؤ من علائقها بالعرب (٢)

== ثم يمضي كاتب صحيفة التينس فيقول: «أنه ليتحتم على كل بريطاني خلاص أن يظفر بهذا الكتاب («البروتوكولات») ويدرسه في ضوء الأحداث الداخلية والخارجية».

راجع في ذلك مقدمه الأستاذ التونسي ص ٤٥، ٤٦.

ويقول الأستاذ التونسي (في مقدمته المشار إليها ص ٢٩، وفي هامش ص ٥٦) «أن المكتب السوفييتي الآن (أي عام ١٩٥١) يتألف من سبعة عشر عضواً منهم ١٤ يهود صرحاء و٣ من أصول يهودية أو من - نائم اليهود. وزوجات هؤلاء الثلاثة يهوديات، وهؤلاء الثلاثة هم ستالين وفورشيف ومولوتوف. وهؤلاء الثلاثة هم ما بين يهودي الأم أو الجدة أو مجهولي النسب، وكان تروتسكي (الساعد الأيمن للذين) يهودياً.

(١) راجع ما ذكرناه بهذا الصدد ص ١٢

(٢) راجع مقدمة الأستاذ التونسي ص ٢٩، ٣٤ وسوف نعود للكلام

«عن الدونمة» في الكلمة الختامية لكتابنا هذا

ومن العجيب حقا أيضا أن يجد الأستاذ الروسي نيللوس قد تنبأ (في كلمة التعقيب المشار إليها التي كتبها عام ١٩٠٥) بما سيصنعه اليهود في تركيا وبتركيا (١)
(ثالثا) ومن الأمور المعروفة ما لليهود من النفوذ في الدولتين الكبيرتين أمريكا وبريطانيا (٢)

٧ - بعض ملاحظات عن قيمة أو أهمية « البروتوكولات »

إذا كان لهذه الوثيقة (أود البروتوكولات) أهمية يجب عدم الاقلال من شأنها ، إذا نظرنا إليها من الناحية التاريخية ، فإنه يبدو لنا أننا إذا نظرنا إليها من ناحية الحاضر أو المستقبل فإنه لايجوز - كما فعل بعض الباحثين - المبالغة من شأنها.
وبينا لنا لذلك ندل بما يلي من الملاحظات :

(فأولا) - من البين أن تلك الوسائل التي سبقت لنا الإشارة إليها - والتي تعتمد تلك الفئة من اليهود عليها للسيطرة على العالم إذا كانت (أي تلك الوسائل) ذات قيمة أو ذات أثر في الفترة التي كتبت فيها تلك الوثيقة (أواخر القرن التاسع عشر) أو أوائل القرن العشرين - فإنها الآن - في عصر القنابل الذرية والهيدروجينية والصواريخ وسفن الفضاء - هي والهباء سواء . وذلك أمر يدهى بين لا يعوزه البيان .

(١) فقد كتب الأستاذ نيللوس (بصفحة ١٧٣ من المرجع السابق ذكره) يقول : « وتظهر القسطنطينية كأنها المرحلة الأخيرة لطريق الأفعى (يقصد اليهود) قبل وصولها إلى اورشليم (بيت المقدس) ، ثم يقول « ولم تبق أمام الأفعى إلا مسافة قصيرة حتى تستطيع اتمام طريقها بضم رأسها إلى ذنبها » .
(٢) راجع ما سبق لنا ذكره عن بريطانيا ، وكذلك مقدمة الأستاذ التونسي ص ٢٩ ، ٣٢ .

ولذلك فإنه يبدو لنا أن لدى تلك الفئة من اليهود برنامجاً أو أسلوباً جديداً من أجل بلوغ ذلك الحلم القديم : حلم السيطرة العالمية ذلك الطريق أو الأسلوب الجديد هو العمل على إثارة حرب عالمية ثالثة تقف فيها إسرائيل موقف الحياض ، وتفتى تلك الحرب بدمار الطرفين المتحاربين ، ولا يكسب منها - في اعتقادهم - أحد سواهم (أى سوى اليهود) كما كان شأنهم فى الحربين العالميتين السابقتين (١)

(١) ذلك هو ما ذكره زعيم صهيونى أمريكى كبير هو الحاخام عما نويل راينوفتش فى خطاب ألقاه فى أحد الاجتماعات السنوية السرية للحاخامات اليهود فى دول أوروبا ، وقد استطاعت مجلة أمريكية اسمها Common sense (تصدر فى New Jersey) بالولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل عليه (على الخطاب) ، وقد نشرته فى نشرة لها ملحقه بالعدد رقم ١٦٧ للمجلد السادس بتاريخ أول أغسطس ١٩٥٢ - وقد نشرت صورته بالزىكوغراف من ذلك المقال فى صحيفة الجمهورية عدد ١٤ إبريل ١٩٥٦ (بالصفحة الثالثة). ولقد بدأ هذا الحاخام خطابه بقوله :

«تحياتى اليكم يا أبنائى - لقد استدعيتكم هنا لتتدارسوا الخطوات الأساسية لبرنامجنا الجديد ، وكما تعلمون لقد أملنا أن تكون هناك فترة عشرين عاماً بين الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب العالمية الثالثة حتى نستطيع أن نستفيد من المغنم العظيمة التى كسبناها من الحرب العالمية الثانية ولكن تزايد عددنا فى مناطق حيوية معينة قد أثار الاعتراضات فى وجهنا ، ولذلك يتحتم علينا أن نشير حرباً عالمية ثالثة فى بحر خمس سنوات ، أن الهدف الذى جاهدنا للوصول اليه طوال ثلاث آلاف سنة قد أصبح قريب المنال ، ثم يقول «وانى أستطيع إن أعدمكم وأنا واثق من صدق هذا الوعد أن جنسنا سيتبوأ مكانه اللائق به فى العالم قبل مرور عشر سنوات فيصبح كل يهودى ملكاً ويصبح غير اليهودى عبداً (متاف) ، .»

(ثانيا) — من البين أن النظام الذي تقترحه تلك الوثيقة (البروتوكولات) هو كذلك نظام وإن تلام مع ظروف العصر الذي كتبت فيه فانه نظام لا يمكن أن يتلام مع ظروف العصر الحاضر ، وحسبنا أن نذكر أن ذلك النظام لم يطبقوه حتى في إسرائيل ذاتها فالنظام الذي يقترحونه — كما هو مبين في تلك الوثيقة — (البروتوكولات) يتلخص في أنه نظام ماسكي يتولى العرش فيه ملك يهودى مستبد من سلالة داود عليه السلام (١) . ونجدهم — لدى نشأة إسرائيل — لم يتجهوا إلى إقامة نظام ماسكى ، بل أننا نجدهم قد حرصوا على أن يكون رئيس الدولة ضعيفا — كما قدمنا — (٢) ، ولم يقل أحد أنه روعى في اختيار وايزمان أو بن زفي أو بن جوريون أو غيرهم من رؤساء الدولة أو رؤساء الوزارات أن يكون من سلالة داود .

(ثالثا) — أنه ليصعب القول — فيما يبدو لنا — أن مثل هذا التفكير السالف هو الذى يسيطر على منظمة الصهيونية العالمية فى الوقت الحاضر (أوعلى حكام إسرائيل) . ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن من الأمور الثابتة أن البروتوكولات ، إنما كانت عبارة عن وثيقة قدمت إلى أحد المؤتمرات السرية للباسونية اليهودية . فكل ما يمكن قوله أن هذه الأفكار تمثل أفكارا أو اتجاهات لبعض الجماعات اليهودية . ويجب ألا نفوتنا الإشارة إلى أن ثمة تيارات مختلفة متباينة متعارضة تسود العالم اليهودى . ولقد سبق أن تكلمنا عن كثير من وجوه الاختلاف الذى قام ولا يزال قائما فيما بينهم وذكرنا أن الخلاف فيما بينهم نشأ حتى حول ضرورة وجود وطن قومى يهودى ونشأة دولة لإسرائيل ذاتها (٣) ، وليس جميع

(١) راجع ص ٧٦ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من كتاب ، الخطر اليهودى ، (المرجع السابق ذكره) .

(٢) راجع ص ٢٢٩ ، ٢٣٠

(٣) راجع ص ٣٨ ، ٣٩

اليهود - كما يظن البعض - صهيونيين ، فهناك خلاف حاد بين الصهيونيين وغير الصهيونيين من اليهود ، وإذا نظرنا إلى الصهيونيين منهم أنفسهم نجد بينهم كثيرا من أوجه الخلاف ، فهناك خلاف حول مفهوم الصهيونية ، وخلاف حول صبغتها الدينية إلى غير ذلك من وجوه الخلاف (١)

ومما يقضى به واجب الانصاف أن نذكر أن هناك عددا غير قليل من اليهود الذين لا تسودهم مثل تلك الروح الفاسدة المفسدة الشريرة التي تسيطر على جميع ماسطر في تلك « البروتوكولات » ، هناك مثلا من أولئك الكتاب اليهود المنصفين الذين ذهبت بهم روح الانصاف إلى حد انتقاد فكرة انشاء دولة لاسرائيل رجال مثل الكاتب الأمريكي المعروف ليلنتال Lilienthal والكاتب الصحفي Binder رئيس تحرير إحدى الصحف الأمريكية (صحيفة Minneapolis) وهناك كذلك المجلس الأمريكي لليهودية ولاسيما نائب رئيسه الحاخام ايلسبيرجر (٢) ولقد تقدم القول بأنه لولا شعور اسرائيل بالخطر الذي يهددها ، فإن ما يقوم بين مختلف أحزابها من أوجه الخلاف كان كفيلا أن يقسمها تقسيما ، بل وأن يمزقها تمزيقا مما يؤدي إلى انهيارها ، كما حدث لدولتها القديمة .

(رابعاً) - نلاحظ فيما يتعلق « بالبروتوكولات » أنها تنم بصورة بيّنة عن عقلية مضطربة غير منظمة ، كما تنبئ عن تفكير سطحي ينزل أحيانا إلى مستوى

(١) راجع ص ٢٥ وما بعدها

- وتذكر ضنا في مواضع مختلفة لبيان الكثير من وجوه الخلاف فيما بينهم ولقد بلغ ما بينهم من خلاف حدا حال دون وضع دستور شامل لاسرائيل (كما بينا ص ١٧٦ وما بعدها)
(٢) راجع ما سبق لنا ذكره في موضوع « مقومات الدواة » ص ٧٠ وما بعدها

التفكير بل العبث الصياني . وحسبنا بياناً لذلك أن نورد هنا نصوص بعض ماورد فيها من الآراء حول مبادئ أو أحكام النظام الجديد الذى يفكرون فى وضعه حين تكون لهم السيطرة العالمية :

(١) أن اساءة استعمال السلطة يكفى لمنعه - فى نظرهم - فرض عقوبة صارمة ١١ (١)

(ب) - إلغاء حق المتقاضين فى استئناف الأحكام القضائية ، ومعاينة القاضى بل وعزله إذا ثبت أنه أخطأ فيما أصدر من الأحكام ١١ (٢) .

ولما كان لا يوجد - فى أى بلد من البلاد - قاض لا ينجو من الخطأ فإن جميع القضاة لن يكونوا بمنجاة من العقاب والعزل ١١ ومن أين سيأتون بالقاضى الذى لم يخطئ ليقوم بالحكم بمثل ذلك العقاب ١١ بل من أين سيأتون بالقضاة الذين يقبلون تولى مهمة تؤدى بهم حتماً إلى العقاب والعزل ١١ .

(١) راجع ص ١٢٩ من تلك البروتوكولات (كتاب «الخطر الصهيونى» السابق ذكره)

حيث ماورد مانصه : « أن سوء استعمال السلطة من جانب الناس ما عدا الحكام كم سيكون عقابه بالغ الصرامة إلى حد أن الجميع سيفقدون الرغبة فى تجربة سلطتهم لهذا الاعتبار » - ومن البين ما يلاحظ من سوء الصياغة والتعبير إلى حد كبير .

(٢) راجع ص ١٣٢ من البروتوكولات حيث ورد مانصه : « وسنلقى حق استئناف الأحكام ؛ وسنقصره على مصلحةتنا فحسب ؛ والسبب فى هذا الإلغاء هو أننا يجب علينا ألا نسمح أن تنمو بين الجمهور فكرة أن قضائنا يحتمل أن نخطئوا فيما يحكمون . وإذا صدر حكم يستلزم إعادة النظر فسنعزل القاضى الذى أصدره فوراً ، ونعاقبه جهرأ حتى لا يتكرر مثل هذا الخطأ فيما بعد » .

(ج) تحطيم البابوية Papal Court عن طريق إثارة الجماهير بالهجوم على مقر البابا ، ثم يحتل ملك إسرائيل مكان البابا (١) ١١١

(د) وأخيرا فأننا نجد البروتوكولات (أو تلك الوثيقة) تتعرض لبيان تفصيلات وجزئيات لا يصح أن تجد لها مكانا في مشروع نظام الحكم لدولة كبيرة، من الدول بل ولا لنظام الإدارة لقرية صغيرة من القرى . لذلك كان أمرا عجيبا حقا أن نجدهما (أى تلك التفصيلات والجزئيات) في مشروع نظام الحكم لحكومة عالمية تحكم العالم ١١١

فهذا المشروع « العالمى » يعرض للكلام عن مقابلات الملك اليهودى (ملك العالم) ، وعن خطبه ١ . إذ نجد المشروع قد تضمن مانصه : « سيكون ملكنا على اتصال وطيد قوى بالناس . وسيلقى خطبا فوق المنابر tribunes ، وهذه الخطب جميعها ستنداع فوراً على العالم (٢) .

(١) راجع ص ١٣٩ من البروتوكولات ، (أو كتاب « الخطر اليهودى ») حيث نجد مانصه : « حينما يحين لنا الوقت كي نحطم البلاط البابوى (the Papal Court) تحطيماً تاماً فإن يبدأ بمجسولة مشيرة إلى الفاتيكان Vatican ستعطى إشارة الهجوم ، وحينما يقذف الناس أثناء هيجانهم بأنفسهم على الفاتيكان سنظهر نحن كحماة له لوقف المذابح . بهذا العمل سننفذ إلى أعماق قلب هذا البلاط ، وحينئذ لن يكون لقوة على وجه الأرض أن تخرجنا منه حتى نكون قد دمرنا السلطنة البابوية ، إن ملك إسرائيل سيصير البابا Pope الحق للعالم وبطريك Patriarch الكنيسة الدولية . »

(٢) ص ١٣٣ من « البروتوكولات » ، (أو كتاب « الخطر اليهودى »)

وفي موضع آخر يتحدث البيان (البروتوكولات) عن مقابلات الملك ، فيقول : « ان المقابلات التي يملها أدب السلوك - وهي مضیعة لوقت الملك الثمين - فتكون معدومة ، لكي تتاح له فرصة عظمى للنظر في شئون الدولة ، (١) . ثم نجد صاحب تلك البروتوكولات ينزل حتى إلى الكلام عن كيفية حراسة ذلك الملك ، وذلك في مشروع لدستور عالمي ١١ فجدده يعرض لتفصيلات تتعلق بتدابير هي من شأن رجال البوليس المحليين ، وليست من شأن رجال التشريع العالميين ... فهو يبين لنا في تلك التفصيلات كيف أن هذه الحراسة ستكون خفية ماكرة غير ظاهرة (٢) .

ويبدو أن صاحب تلك الوثيقة (البروتوكولات) كان محاميا فاشلا - كما هو معروف عن الكثيرين من المحامين الذين تجتذبهم أضواء الميدان السياسي ومغانمه في البلاد الغربية - إذ وجدناه في مشروع ذلك الدستور العالمي يعرض للكلام عن أتعاب المحاماة .. فيقول عن المحامين « وسيكون أجورهم محدودا دون اعتبار بما إذا كان الدفاع ناجحا أم غير ناجح . انهم سيكونون مجرد مقررين لمصلحة العدالة

(١) ص ١٥٢ من - الخضر اليهودي - (المرجع السابق) .

(٢) ففي ص ١٤٥ (من المرجع السابق) نجد يذكّر مانمسه : « أن حراسة الملك جهازا تساوى الاعتراف بضعف قوته . أن حاكمنا سيكون دائما وسط شعبه ، وسيظهر محفوقا بجمهور مستطلع من الرجال والنساء يشعرون - بالمصادفة دائما حسب الظاهر - أقرب الصفوف إليه مبعدين بذلك عنه الرعاع بحجة حفظ النظام من أجل النظام فحسب . وإذا وجد صاحب ملتمس بين الناس يحاول أن يسلم الملك ملتمسا ويندفع خلال الغوعاء ، فإن الناس الذين في الصفوف الأولى سيأخذون ملتمسه ويعرضونه على الملك في حضور صاحب الملمس (١) .

معادلين النائب (وكيل أو ممثل النيابة العمومية) الذي سيكون مقررا لمصلحة
النيابة ، (١) . .

خاتمة :

تذكرنا هذه الوثيقة (البروتوكولات) بكلمة مأثورة عن بسمارك إذ قال عن
الفصاحة : « أن لها في الميدان السياسى أهمية تفوق قيمتها ، . وأننا لنستطيع
أن نقول بحق - فيما نعتقد - عن تلك الوثيقة : أنها أحدثت في أوائل هذا القرن
في جو الميدان السياسى ضجة ودويا يفوقان قيمتها

خاتمة

الخطر اليهودى و « الدونمة » فى تركيا (١)

تمهيد - ليس الكلام عن الخطر الصهيونى ، أو الخطر اليهودى (بوجه عام) من موضوعات أو أهداف هذا الكتاب الذى وضع ليشمل محاضرات القيت عن « نظام الحكم فى اسرائيل » .

أهم المراجع

-Jewish Encyclopedia (éd. New - York) 1903 p. 639 (Donmeh)

- Encyclopedia Britanica. .ed 1960 (printed in the U. S. A.

Vol. 19 - Sabbatai Sebi

تحت كلمة

- Henry Hart Milman :

the History of the Jews (ed. Everymans Library)

الجزء الثانى (حيث تكلم عن Sabbatai ص ٤٣٩ - ٤٤٦

- « موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين » للاستاذ

الأكبر الشيخ مصطفى صبرى (شيخ الاسلام للدولة العثمانية سابقا) الجزء

الأول (طبعة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م طبع بمطبعة الحلبي بالقاهرة

- « محمد اقبال » : مقال للأستاذ الدكتور يحيى الخشاب (مدير المعهد

المنتدب ، وعميد كلية الآداب بجامعة القاهرة سابقا) كتب بمناسبة احتفال

الهيئات الثقافية المعنية بشئون العالم الاسلامى يوم ٢١ ابريل بالذكرى الثالثة

والعشرين لوفاة الشاعر الباكستانى الكبير محمد اقبال المتوفى عام ١٩٤٠

وتقد نشر هذا المقال بصحيفة الاهرام عدد ١٠ / ٥ / ١٩٦٣ .

ثم أن الكلام أعني ذلك الخطر كان في مقدمة البحوث التي كانت — فيما أعلم — وتعلمون — قد كتب وأفاض فيها الكتاب والباحثون .

ولكننا تبيننا أن هناك جانباً هاماً من جوانب ذلك الخطر ، قلنا الخطر على فكر كاتب أو باحث في الأفطار العربية ، ذلك هو الخطر اليهودي الذي يتمثل في « الدونمة » ، في تركيا كما تبين لنا كذلك أن شرح موضوع خطر « الدونمة » ، يتصل اتصالاً وثيقاً ببعض المواضيع التي سبق أن عالجنها في هذا الكتاب (كموضوع النبذة التاريخية والملحق الخاص بها) (١) .

== — مقدمة الأستاذ محمد خليفة التونسي لكتاب « الخطر اليهودي » — بروتوكولات حكماء صهيون ، (وقد سبقت الإشارة إلى هذا المرجع في — ملحق النبذة التاريخية —) .

وبما يقضى به على واجب العرفان بالفضل لذويه أن أذكر أن الفضل في معرفتي بهذه المراجع السالفة (اللهم إلا المرجع الأخير) إنما يرجع إلى الأخ الكريم الأستاذ الدكتور يحيى الخشاب الذي عني عناية خاصة بدراسة موضوع خطر « الدونمة » ، في تركيا ، ولقد كان لمقاله القيم عن « محمد أفبال » ، (الذي أشار فيه إلى خطر الدونمة) الفضل في توجيه عنايتي إلى بحث هذا الموضوع .

وبما تقضى به على الأمانة العلمية أن أذكر أنني لم أوفق إلى الاطلاع إلا على الجزء الأول من كتاب The History of the jews أي أنني لم أستطع الحصول على الجزء الثاني الذي يعالج وحده (دون الجزء الأول) بحث موضوع الدونمة . ولكنني رأيت مع ذلك أن أذكره بين المراجع ليفيد منه غيري من الباحثين الذين يريدون ويستطيعون أن يعالجوا في إسباب هذا الموضوع الذي لم أستطع لبعض الأسباب ، أن أعالجه إلا في إيجاز وفي غير اطناب .

(١) كما يفسر لنا (ما سبق لنا أن ذكرناه) من أن الشركس ==

كما يفسر لنا ذلك الشرح (لخطر الدونمة في تركيا) هذه الظاهرة التي قد لا تخلو من الغرابة في العصر الحديث : موقف تركيا - وشعبها من الشعوب الإسلامية ازاء العرب المسلمين، وهو موقف العداء، بينما نجد موقفها ازاء اسرائيل هو دائما موقف الصفاء والولاء !!

لذلك كله فقد رأينا أنه إذا لم يكن من حقنا أن نخصص للدونمة، بين مباحث هذا الكتاب مبحثا أو عنوانا، فغدا وجدنا حقا علينا أن نجعل لها في هذه الحاتمة مكانا .

على أنه لا مكان هنا للكلام عنها تفصيلا، إنما يجدر بي هنا فحسب أن أشير إليها - في وجيز من العبارة - مجرد إشارة؛ لأوجه أنظار الساسة إلى خطر يجب أن يكون في مقدمة ما يعنى به السياسيون، ولأوجه أنظار الباحثين إلى موضوع يجب أن يكون في مقدمة ما يعنى به الباحثون (١) .

- أما وقد انتهينا من هذه الكلمة التمهيدية؛ فأنتنا ننتقل إلى موضوع هذه

= (وهم من الأتراك) المقيمين في فلسطين أعلنوا ولاءهم لاسرائيل (حين نشأتها عام ١٩٤٨) وامتزجوا - إلى حد الذوبان - بالحياة الاجتماعية في اسرائيل، بينما أبدى المسلمون والمسيحيون العرب رأيهم ضد انشاء الدولة . (١) كان مما أتوق اليه أن أعنى بمبحث موضوع خطر الدونمة، عناية خاصة، وأن أنشره في بحث أو كتاب مستقل، ولأن هناك بحثا آخر بدأته منذ نيف وأربعة أعوام (وهو مبادئ نظام الحكم في الإسلام)، ثم تركته منذ أن طلب إلينا بمبحث موضوع نظام الحكم في اسرائيل، أي منذ نحو عام ونصف العام .

ذلك البحث الآخر (نظام الحكم في الإسلام) أجده الآن يدق على باب =

الكلمة الختامية . فتكلم أولاً عن « الدونمة وأصلها » ، ثم تعرض لبيان خطورها ، ثم ندلى فى كلمة ختامية ببعض الملاحظات والاقتراحات .

١ - « الدونمة » وأصلها »

يطلق وصف « الدونمة » على يهود من أتراك أزمير ، وسالونيك (حين كانت تابعة لتركيا) ، اعتنقوا الاسلام فى الظاهر وهم يهود فى الباطن ، وقد تبعوا فى ذلك (أى فى ادعاء الاسلام) زعيمهم (أونديم) شبتاي Sabbatai الذى ادعى عام ١٦٤٨ انه المسيح الذى ينتظره اليهود ليعمل على انقاذهم من تشريدهم وليؤسس لهم ملكا عريضا طويلا (١) .

ولقد رحل شبتاي إلى بيت المقدس ثم إلى القاهرة حيث تزوج ثم عاد إلى بيت المقدس ثم إلى أزمير عام ١٦٦٥ ويقال أنه كان يقضى بعضا من أيامه ولياليه فيما يشبه حالة الغيبوبة (أو الانجذاب الروحى) (ecstasy) ، وكان يأمر أتباعه بصوته الجليل حين كان يرتل التراتيل الدينية (Psalms) ولا سيما الصغار من أتباعه فقد كان له عليهم تأثير سحرى .

وفى بداية عام ١٦٦٦ طلب اليه السفر إلى القسطنطينية ، وهناك قبض عليه

الفكر دقا قويا ، ينادى أن أفتحه له ، بعد أن أبقته بال وألقته خارجه أمدا طويلا ، ويبدو أنه لن يمهنا إلا قليلا ، ثم لن يسكت أو يقبل إلا دخولا ثم لن يدع لفكرى ، ولا لقلبى إلى التفسير أو الكتابة فى غيره سبيلا . (١) ولد شبتاي Sabbatai عام ١٦٢٦ وتوفى عام ١٦٧٦ أى أنه مات عن خمسين من السنين ، وقد ولد فى أزمير وهو تركى ولكنه من أصل أسباني وكان والد شبتاي عميل بيت انجليزى فى أزمير .

راجع الإنسكوبيدا بريتانىكا (المرجع السابق ذكره) المجلد ١٩ ص ٧٨٧

وحكم عليه بالاعدام ؛ فأعلن اسلامه (إذ فُطِق بالشهادتين) فلما علم السلطان بذلك (وهو السلطان محمد الرابع الذى حكم ما بين عامى ١٦٤٨ - ١٦٨٧) حملته بسلطته بل سذاجته إلى الاعتقاد بأنه أسلم حقا فعفا عن عقوبته ؛ وقد تبع شبتاي أتباعه في الاسلام ، - أو بعبارة أصح - في ادعاء الاسلام ؛ وهؤلاء هم من يطلق عليهم وصف « الدونمة » .

وفي عام ١٦٧٦ مات شبتاي في البانيا ، ولا يزال أتباعه في سالونيك يقومون بأحياء ذكراه ؛ ولا تزال هناك بين اليهود مناقشات تدور حول دعواه (١) .

٢ - مظاهر الخطر اليهودى وبخاصة خطر « الدونمة » في تركيا :

اتجهت جهود اليهود إلى تحطيم الخلافة العثمانية في تركيا - كما قدمنا - بعد أن رفض السلطان عبد الحميد هجرة اليهود إلى فلسطين .

(١) - ولم يكن من المصادفات أن يكون تبليغ هذا السلطان قرار البرلمان

(١) الانسكلوبيديا بريتانىكا (المرجع السابق المجلد ١٩ ص ٧٨٧) .
 وراجع Jewish Encyclopedia المجلد الرابع ص ٦٢٩ تحت كلمة Dönme حيث ذكر عن الدونمة : « أن هذه الطائفة كانت تدعى الإسلام جهرا ولكنها تقوم بأداء الشعائر الدينية اليهودية سرا كما كان شأن زعيمهم شبتاي . وكانت النساء ترتدى الحجاب (، اليشمك ، كما يطلق عليه بالتركية) كما كان شأن المسلمات ، وكان للرجل إسمان أحدهما اسم يهودى يحتفظ به في سرية تامة ، وإسم آخر يعرف به في حياته في معاملاته ، وأفراد هذه الطائفة (الدونمة) يواظبون على زيارة المساجد وعلى الصيام في شهر رمضان ، ومن حين إلى حين يعيشون ببعضهم إلى مسكة لأداء فريضة الحج ، وهم لا يرتبطون بغيرهم من الأتراك نروابط العلاقات الزوجية . وأهم أعيادهم هو يوم ٩ شهر آب (اغسطس) وهو يوم ميلاد شبتاي وتعتقد هذه الطائفة أن القديسين لديها لا يموتون ولذلك فإنهم ينتظرون دائما عودة قديسهم اليهم » .

بعزله ، على يد النائب اليهودى قره صو (نائب سلانيك) ، وقد كان هذا النائب هو ذاته الذى سبق أن أوفده اليهود الصهيونيون لمقابلة ذلك السلطان هو ذاته ليرجوه وليرشوه . أما الرجاء فكان للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين ، وأما الرشوة التى كانت توصف « بالهدية » فكان مقدارها خمسين مليوناً من الجنيهات الذهبية لخزانة الدولة وخمسة ملايين لخزينة السلطان الخاصة ، ولكن السلطان — كما قدمنا — رفض الأمرين : الرجاء « بالهدية » (١) :

(ب) - وكادت بريطانيا تعقد الصلح مع تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولكن اليهود - وعلى رأسهم وايزمان Weizmann (كما ذكر فى مذكراته) هم الذين حالوا دون الصلح بينهما ، حتى تلاحق الحرب الخراب بتركيا مما يؤدى الى انهيار الخلافة العثمانية ، وحتى تزداد حاجة بريطانيا إلى الاقتراض من اليهود . ولقد كان الثلاثة الذين قاموا بتسليم الخليفة العثمانى قرار العزل (بعد نهاية الحرب العالمية الأولى) من اليهود .

(ج) - وكان اليهود - ولا سيما « الدونمة » (فى سلانيك وغيرها) هم الداعين إلى « الدعوة الطورانية » فى تركيا ، وذلك للتخلص من الإسلام واللغة

(١) يقول الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى صبرى (فى كتابه : « موقف العقل والعلم والعالم » - المراجع السابق ذكره الجزء الأول ص ٢٢ هامش رقم ١) : « وكان من المصادفات التى لها مغزى أن بلغ السلطان قرار البرلمان على خلع قره صو اليهودى نائب سلانيك ... والذى سبق له الحصول قبل اعلان الدستور فى تركيا على مقابلة السلطان مندوباً عن اليهود الصهيونيين فاتحه فيها رجاءهم المتعلق بمسألة الهجرة إلى فلسطين ... الخ » .

ويرى - مما قدمنا - أننا لا نشاطر أسناذنا العالم الجليل رأيه فى أن اختيار هذا النائب اليهودى ليبلغ السلطان قرار البرلمان بعزله « كان من المصادفات » ،

العربية ، وفصم عرى الروابط بين الترك والعرب . ولقد كان لذلك أثره في أن صبح بهذه الألوان حكم مصطفى كمال أتاتورك (الذى انتخب أول رئيس للجمهورية التركية عام ١٩٢٣) (١) .

(د) وأكبر مظهر من مظاهر الخطر اليهودى على تركيا وعلى علاقاتها مع البلاد العربية في هذا العصر ، نجده يتمثل في أن الكثيرين من ساستها وحكامها - فيما يعتقد البعض - هم من «الدونمة» أى أنهم ينتسبون إلى أصل يهودى في حين أنهم يعدون - من الناحية الرسمية والشكلية - من المسلمين ، وذلك دون أن ينتبه إلى هذه الحقيقة الخطرة بل والخطرة على عامة الشعب التركى الذى لا يزال للدين الاسلامى على غالبية سلطانه كبير .

وهذه الحقيقة تفسر لنا موقف تركيا المعادى للدول العربية مدى عديد من السنين ، والموالى لاسرائيل .

٣ - كلمة ختامية

يجدر بنا أن نذكر في مقام الختام أننا نرى - مع بعض أولى الراى - أن

(١) راجع في ذلك المقدمة القيمة التى كتبها الأستاذ محمد خليفة التونسى لكتاب «الخطر اليهودى - بروتوكولات حكماء صهيون» ص ٣٤ وهو يضيف إلى ما تقدم قوله : «وكان حاخام اليهودى فى مصر حاييم ناحوم أفندى (وقد توفى منذ بضع سنين) - وهو الذى فُتح لليهود باب الهجرة إلى تركيا ليكونوا بالقرب من فلسطين - هو مبعوث مصطفى كمال (أتاتورك) إلى مؤتمر لوزان ، كما عينه ليكون سفير تركيا فى أمريكا ولم يتم ذلك لأنه فضل أن يكون حاخاما لليهود فى مصر» .

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أنه الدعوة الطورانية ، تدعى إلى علو الجنس التركى ، على العرب وعلى غير الترك بوجه عام ، كما كانت النازية تدعو إلى علو الجنس الآرى ، الذى ينتسب إليه الألمان على غيرهم من الأجناس .

راجع : النظريات السياسية الإسلامية للدكتور محمد ضياء الدين الرئيس (الطبعة الثانية) ١٩٥٧ ص ٤١ ، ٤٥ .

الحقائق التي أسلفنا بيانها تفرض واجبا على الباحثين^١ هو العناية ببحث جماعة
«الدوئمة»، منذ نشأتها، ومن ذرية تلك الطائفة يوجد الآن في مراكز القيادة
وعلى كراسي الحكم في تركيا، بعبارة أخرى بمعنى كل العناية بانكشف عن أولئك
المسلمين في ظاهرهم واليهود في باطنهم ممن يتصدرون صفوف الساسة ويتبوءون
كراسي الحكم في تركيا

وهناك واجب آخر (وهو مكمل للواجب الأول)، ذلك هو العمل على إزاحة
الستار عن حقيقة هؤلاء الحكام أمام أعين الشعب التركي، وتفضيحه إلى خطرهم
بمختلف الوسائل (١)

إذ يجب ألا يغيب عنا أنه إذا كانت حكومة تركيا الحديثة - في عهد مصطفى
كمال (أناتورك) - قد ابتعدت عن الدين الإسلامي وسلطانته، إلا أننا إذا نظرنا
إلى عامة الشعب التركي فأننا نجد أنه كان ولا يزال للدين سلطانه على نفوس غالبية.
كما يجدر بنا أن نذكر أن ما قامت به تركيا (قبل عهد مصطفى كمال) من
الحروب دفاعا عن كيائها وعن حياض الإسلام يستغرق الثلثين من تاريخه. ورغما
عما كان معروفا من انتشار الرشوة في عهد السلطان عبد الحميد فقد رفض - كما
قدمنا - من اليهود الصهيونيين تلك الهدية، الثمينة التي وعده بها الصهيونيون من
أجل السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين (٢).

(١) وبمعيد عنى الادعاء بأن صاحب هذا الرأي أو الاقتراح، فالواقع أننى
قد استوحيت به - أو بعبارة أصح - قد اقتبسته مما كتبه لى فى أوائل يونيه ١٩٦٣
الأستاذ الدكتور يحيى الخشاب بصدده موضوع «الدوئمة»، الذى عنى بدارستها
عناية خاصة.

(٢) وما يذكر أن النائب اليهودى قره صو الذى كان مندوبا عن الصهيونيين لدى
السلطان عبد الحميد لينقل اليه رجاؤهم وهديتهم، قد تلقى رجاؤه ردا عنيفا من السلطان
مقرونا باخراجه من حضرته فى سخط واحتقار، - راجع مؤلف الأستاذ الأكبر
الشيخ مصطفى صبرى «موقف العقل» (المرجع السابق ذكره) ص ٢٢، ٢٣ بالهامش.

أني أقول وأكرر أنه إذا كانت الحكومات في بعض البلاد الإسلامية . قد نأت بجانبها عن سبيل الدين فإنه لم يكن لسلطانها إلى ابعاد سلطانها على شعوبها سبيل ، وخير دليل على صحة ما نقول مجده في تركيا ذاتها .

انتعاش الاسلام في تركيا في السنوات الاخيرة (١) -

فاذا كان مصطفى كمال قد تبوأ في أعين الشعب التركي مكانا عاليا أدى بالشعب إلى طاعته فيما يفرضه عليه من الآراء طاعة هيباء (٢) ، وإذا كان من أجل ذلك قد استطاع في حياته أن يفرض على الشعب الغاء الخلافة ، وجعل الدولة علمانية ، (أي ليس لها دين رسمي) (٣) ، كما قام بالغاء القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية ، وبوضع قوانين جديدة مستمدة من شرائع الدول الغربية ، كما منع التعليم الديني في المدارس (٤) . وهناك أعمال أخرى قد لا تكون ذات صلة

(١) راجع بصدد هذه النبذة مقالا قيا للاستاذ الكبير الدكتور محمد عوض محمد بعنوان ، انتعاش الإسلام في الجمهورية التركية ، منشور بمجلة الأزهر عدد شوال ١٣٧١ هـ - يونيه ١٩٥٢ ص ٩٩ - ١٠٢ .

(٢) أحرز مصطفى كمال (أتاتورك) في أعين الشعب التركي تلك المكانة العالية نظرا لما أحرزه من انتصار على الجيوش اليونانية التي كانت قد قامت بغزو الأراضي التركية ، ثم قام بطرد الانجليز من منطقة البوسفور والدرديل .

(٣) ويلاحظ أن ذلك (أي اعتبار الدولة علمانية) لم يكن يعني اضطهاد الدين الاسلامي بل يعنى أن الدين مسألة شخصية بحته لاشان للدولة بها . ومن الامور المسلم بها أن الاسلام دين ودولة .

(٤) وجعل يوم الاحد هو يوم العطلة الاسبوعية كإقام بتحويل مسجد أبا صوفيا الشهير بالاستانة إلى متحف ، واستولى على أموال الأوقاف والغنى الطرق الدينية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد واستولى على ممتلكاتها وحظر حفلاتها واجتماعاتها .

مباشرة بالدين ، ولكنها منبعثة من نفس الروح التي أملت تلك الإجراءات، مثل استعمال الكتابة بالحروف اللاتينية بدلا من العربية والتقويم الجريجورى بدلا من التقويم الهجرى ، كما صدرت أوامر أن يكون الأذان والصلاة باللغة التركية بدلا من العربية.

نقول أنه إذا كان مصطفى كمال قد استطاع أن يقوم بذلك كله فى حياته ، ألا أنه لم يسكنه نقيض أمد قصير على وفاته (وقد توفى عام ١٩٣٨ عن ٥٧ عاما) حتى وجدنا تغييرا كبيرا فى هذه النواحي بحيث عادت للدين قوته ، وعاد الشعب إلى اعلان واعلاء عقيدته ، و أصبح من الواضح أن الانتعاش الدينى فى تركيا أصبح حقيقة ملموسة ... لأن الركود الدينى كان شيئا مصطنعا فرضه الإستبداد على كره من قادة الرأى ودون سند من إرادة الشعب ، (١) .

(١) كان ذلك مما كتبه الأستاذ الكبير الدكتور محمد عوض محمد فى مقاله المنشور بمجلة الأزهر (والذي سبقته الإشارة إليه) . وهو يضيف إلى ما تقدم قوله : « والذين يذكرون الجهود الجبارة التى بذلها الزعيم الراحل (يقصد مصطفى كمال) للاقلال من شأن الدين . سيدعشهم فى زيارة عابرة لتركيا اليوم (يقصد عام ١٩٥٢) أن يلاحظوا التطورات التالية :

١ - تلاوة القرآن من محطات الاذاعة الحكومية ثلاث مرات فى الأسبوع على الأقل .

٢ - إعادة الأذان باللغة العربية .

٣ - الاهتمام الرسمى بالأعياد الدينية بعد أن كانت مهملة .

٤ - زيادة تعمير المساجد بالمصلين زيادة واضحة .

٥ - إنشاء مساجد جديدة بواسطة الدولة والهيئات الحرة والأفراد .

٦ - ازدياد المؤلفات الدينية التى تخرجها المطابع زيادة هائلة ، وإنشاء

المجلات الدينية التى لا تتردد اليوم فى إنتقاد السياسة القديمة للدولة .

٧ - عودة التعليم الدينى إلى المدارس الحكومية .

=

العروبة - في نظر البعض - هي الإسلام :

وكذلك يجب ألا يفوتنا أن العروبة - في نظر غير القليلين من عامة الشعوب العربية - هي الإسلام ، أى أن الوحدة العربية إنما تعنى في نظرهم الوحدة الإسلامية وليس هذا فحسب شأن عامة الشعب كما قدمت ، إنما هو كذلك — فيما تبين لي شأن بعض مثقفهم بل وقادة الفكر فيهم (١) .

٨ — إنشاء كلية اللاهوت في جامعة انقره حيث تدرس علوم الدين والتاريخ الإسلامى وبعض العلوم الاجتماعية والطبيعية ، وذلك لتخريج أفواج جديدة من رجال الدين . لاشك أن هذه التطورات كلها تمثل حركة جديدة في الجمهورية التركية ، وفي كل منها خروج واضح على ذلك النظام العلماني الذي كان ركنا من أهم أركان الدولة . وكان من نتائج هذه التطورات أن كثيرا من المثقفين الذين كانوا فيما مضى يخشون النظام بالدين ، أصبحوا يجهرون بإقامة شعار الدين ، دون أن يخشوا أن ينالهم أذى في أروافهم أو مناصبهم ، وأقبل الخاصة والعامة على أداء فريضة الحج ، بلغ عدد النازحين لتأدية الفريضة قرابة العشرة آلاف في العام الماضي (يقصد عام ١٩٥١) . الخ .

ونضيف إلى ما تقدم أن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي نجد به « مدرسة الحافظات » حافظات القرآن وكهن زوجات لضباط الجيش التركي وزوجات أهل الرأي .

كان ذلك مما ذكره لنا الأستاذ الدكتور يحيى المشاب في خطابه (السابق الإشارة إليه) .

(١) وحسبنا بيانا لذلك أن نثبت الواقعة التالية :

في ١٧ أبريل ١٩٥٦ دعوت (بصفق رائد أسرة العروبة بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية) إلى عقد ندوة اشتراك فيها بعض أساتذة الجامعة حول موضوع « بعض مشاكل القضية العربية » وكان في مقدمة من شرفوا بحضورهم هذه الندوة فدم من الحكومة الليبية صادف وجوده في تلك الفترة =

وحسبنا بياننا لسلطان الدين على الشعوب فى هذا العصر أن نذكر أنه حتى الحكومات التى تسيطر النزعة الالحادية على حكمها نجدها قد اضطرت إلى أن تعدل عن موقفها من الدين ورجالها ، وإلى أن تعمل له ولهم حسابا كبيرا ، بعد أن كانوا لا يلقون منها إلا اضطهادا وحسابا عسيرا .

ويكفى أن نعرف أن الحكومة السوفيتية التى تدين بمذهب كارل ماركس الذى تشوب فلسفته نزعة الحادية كما هو معلوم ، والتى ينص دستورها (بالمادة ١٠٤) على « حرية الدعاية اللادينية » . والتى لقي رجال الدين على يديها مختلف صنوف الاضطهاد (١) ، تلك الحكومة (السوفيتية) نجدها قبيل الحرب العالمية الاخيرة (أى قبيل عام ١٩٣٩) قد تميزت أن الدعاية اللادينية لم تنجح فى القضاء على الدعوة الدينية فأوقفت حركة اغلاق الكنائس كما نجدها إبان الحرب العالمية الاخيرة قد عدلت عن سياستها تجاه الأديان فلم تعد تشجع الدعاية اللادينية ، وفى فبراير ١٩٤٥ تم انتخاب بطريك للكنيسة الروسية الأرثوذكسية (كما كان يجرى الحال قبل الثورة البلشفية أى الشيوعية) (٢) .

= بالاسكندرية ، وكان الوند ، كونا من صاحب السباحة الشيخ محمد أبو الاسعاد العالم مفتى ليبيا والشيخ عبد الحميد الديباني وزير العدل وغيرهما . وفى نهاية الندوة قام سباحة الشيخ أبو الاسعاد بالقاء كلمة تعليقاً على ما قيل فى الندوة فقال - فيما قاله - : « ان العروبة هى الإسلام » .

(١) والتى كان فى مقدمة أعمالها عقب نجاح الثورة البلشفية أن صدر قانون فبراير ١٩١٨ الذى تقرر بمقتضاه فصل الدين عن الدولة والنساء القسم الدينى وتحريم التعليم الدينى فى كافة الهيئات والمنشآت ، وأن أسلاك الكنائس والهيئات الدينية تعتبر ملكاً للشعب .

(٢) راجع كتابنا « الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة »

طبعه ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

ومما كشفته لنا بعض التحقيقات الصحفية (التي لا يشك في أمانتها ودقتها)
عن التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة داخل كتلة الدول الشيوعية واهتمام
حكومات هذه الدول بالتساهل مع رجال الدين وحق ممارسة الطقوس الدينية ،
والمبادئ الواضحة للفاتيكان ، لاحتساس هذه الحكومات بارتداد الكثير من
شعوبهم إلى الدين والإيمان بالله ، (١) .

خلاصة ما تقدم — أن غالبية الشعب التركي المسلم لن تقبل — فيما نعتقد —
أن يكون قادتها وساستها وحكامها من اليهود الذين يَدْعُونَ الإسلام (أى من
الدوْنة)

والله الموفق وهو المستعان .

(١) كان ذلك مما ورد في تحقيق صحفي قيم بقلم الأستاذ حمدي فؤاد ، بعنوان
«تقرير من عواصم أوروبا عن الموقف الدولي ، نشر بصحيفة الأهرام عدد
٨ / ١٠ / ١٩٦٣ ص ٧ .

فهرس

صفحة

تقديم الطبعة الاولى . (١) الروح التي تسيطر على هذا الكتاب

٥ (٢) كلمة شكر

٩ تقديم الطبعة الثانية

مقدمة عامة

نبذة تاريخية موجزة

١٦ (اولا) - عن نشأة اسرائيل ، والحركة الصهيونية

تعريف للصهيونية - هزل والصهيونية - إنشاء الصندوق القومي لليهود - افتراح أوغندا كموطن للوطن القومي لليهود - الاستعمار الغربي وأثره في نشأة إسرائيل - سرية تصريح بلفور وكشفها - السياسة البريطانية في عهد الانتداب - أوجه الخلاف بين الصهيونيين (الخلاف حول المكان وحول الوسيلة ، وحول مفهوم الصهيونية ، وحول الصبغة الدينية للصهيونية) ، ظاهرة تطور حركة قومية إلى حركة ذات صبغة دينية ، وظاهرة استغلال المعتقدات الدينية .

(ثانيا) - نبذة تاريخية موجزة عن نظام الحكم في فلسطين في الفترة

٣٢ السابقة على نشأة اسرائيل

الفترة الأولى : عهد الحكم العثماني - الفترة الثانية : عهد الاحتلال العسكري

البريطاني - الفترة الثالثة : عهد الانتداب البريطاني (النظام السياسي للجمعية

اليهودي : (أ) المجلس القومي اليهودي (Vaad Lumi) ، (ب) الوكالة اليهودية

ملحق للنبذة التاريخية . « الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء

صهيون » .

المبحث الأول

صفحة

٣٨

الدولة

- ١ — الخلاف بين اليهود حول قيام الدولة .
- ٢ — بحث فيما إذا كانت إسرائيل تعد دولة يهودية .
- ٣ — المنظمة الصهيونية العالمية في علاقتها بإسرائيل ، والمشاكل التي يثيرها بقاء هذه المنظمة الصهيونية بعد نشأة إسرائيل .
- ٤ — عناصر (أو مقومات) الدولة : كلمة عامة عن الأمة والعوامل التي تعمل أو تساعد على تكوينها (أهمية وحدة اللغة في العصر الحديث ، والدين في الأزمنة القديمة) .
- ٥ — إسرائيل وعناصر (أو مقومات) تكوين الأمة فيها :
 - (١) الدين (في الدولة اليهودية القديمة وفي إسرائيل) :
 - (١) تبذة تاريخية عن الدولة اليهودية القديمة ، (ب) أثر الدين في الدولة اليهودية القديمة . وأثره بعد زوال دولتهم القديمة . أثر الدين في العصر الحديث على الحركة الصهيونية وفي إسرائيل (أثره في التشريع الإسرائيلي) .
 - (٢) اللغة : الاتحاد العالمي للغة العبرية - التعصب للغة
 - (٣) الخطر القومي (أو الخطر المشترك)
 - (٤) اليهود والجنس (Race)

المبحث الثاني

صفحة

٦٨

الاحزاب السياسية

تمهيد : لماذا قدمنا دراسة الأحزاب على غيرها من مواضيع نظام الحكم :

٧٠

الفرع الأول : كلمة عامة عن الأحزاب وخصائصها في إسرائيل :

(أولاً) - التعدد الكبير للأحزاب . وأسبابه (أثر النظام الانتخابي في تعدد الأحزاب) - (ثانياً) نشأة غالبية أحزابها في البلاد الغربية - (ثالثاً) استبداد الحزب بأعضائه الخ .

٨١

الفرع الثاني : الأحزاب المختلفة ومبادئها

(أولاً) - أحزاب العمال : كلمة عامة عن الحركة العمالية ونفوذها في إسرائيل وفي الحركة الصهيونية - الهستدروت (اتحاد عمال إسرائيل)
١ - حزب ما باي (أو حزب العمل الاسرائيلي) . نشأته ومبادئه وسياسته - مركز الحزب : مدى قوته وأسبابها : تاريخه وجهاده في الحركة الصهيونية ، خبرته بشئون الحكم . دقة تنظيماته . أهم شخصياته (بن جوريون وشاريت)

٢ - حزب أحداث عفودا (أو د اتحاد العمل) : نشأته ومركزه

مبادئه وسياسته

١٠٢

(ثانياً) - أحزاب المحافظين

١ - حزب الصهيونيين العموميين : نشأته ومركزه . أسباب ضعفه

مبادئه وسياسته .

٢ - حزب حيروت : نشأته ومركزه ، مبادئه وسياسته (الحزب

والنظام الرياسي) .

صفحة

١١٣ — كتلة ليكودو آثار حرب أكتوبر

١١٥ ٣ — الحزب التقدمي : نشأته ومركزه ، مبادئه وسياسته .

١١٨ (ثالثا) - الأحزاب الدينية :

كلمة عامة عن الأحزاب الدينية وما لها من أهمية - نشأة الأحزاب الدينية وسياستها ومبادئها ومركزها : (١) حزب مزراحي ، (٢) حزب عمال مزراحي ، (٣) حزب أجودات اسرائيل ، (٤) حزب عمال أجودات اسرائيل .

١٢٦ (رابعا) - الأحزاب الماركسية

١ — الحزب الشيوعي الاسرائيلي : نشأته ومركزه ، مبادئه وسياسته (عداوة الصهيونية) .

٢ — حزب ما بام : نشأته ومركزه (أسباب ضعفه) ، مبادئه وسياسته (شيوعيته ذات طابع خاص - السكيوتز) .

١٤٠ (خامسا) - أحزاب العرب

نشأتها ومركزها ، مبادئها وسياستها .

١٤٣ (سادسا) : التكتلات والأحزاب الحديثة

١ - حزب رافي ، ٢ - حزب العمل الاسرائيلي ، ٣ - حزب حمال ، ٤ - الحركة الديمقراطية للتغيير ، ٥ - حزب الأحرار (أو الحزب الحر)

آثار حرب أكتوبر (لعام ١٩٧٣) على الأحزاب والتيارات السياسية

١٤٨ في اسرائيل

١٥٣ الفرع الثالث : العصابات الملحقه ببعض الأحزاب السياسية

(١) الهاجانا ، (٢) رجون زفاي لومي ، (٣) شترن ، (٤) البالماخ

المبحث الثالث

مشكلة وضع دستور لاسرائيل

الفرع الأول : مشروع الدستور ١٥٧

(١) مشروع لجنة الدكتور ليوكوهن ، (٢) محور المعركة الانتخابية لانتخابات الجمعية التأسيسية ، (٣) المبادئ الأساسية لمشروع الدستور ، (٤) ملاحظات على مشروع الدستور (٥) مشروع الدستور أمام الجمعية التأسيسية ، (٦) قانون الانتقال (أو الدستور الصغير) ، (٧) مناقشات الكنيست حول فكرة وضع دستور وقرار يونيه ١٩٥٠ .

الفرع الثاني : أدلة أنصار الرأيين المتعارضين ١٦٩

الرأي القائل بوضع دستور ، والرأي المعارض لمبدأ وضع دستور (١) أدلة أصحاب الرأي القائل بوضع دستور ، (٢) أدلة الرأي المعارض ، (٣) الرد على الأدلة السابقة من جانب أصحاب الرأي بوضع دستور ، (٤) الوضع الحالي لمشكلة وضع الدستور . (٥) ملاحظات على تلك المناقشات .

المبحث الرابع

السلطة التشريعية

تمهيد : (أ) نظام برلماني (ب) تسمية الكنيست ١٨٩

الفرع الأول : كيفية تكوين الكنيست ١٩١

(١) الأخذ بنظام المجلس الواحد ، (٢) عضوية الكنيست - المرأة وعضوية الكنيست ونظام الانتخاب . (أ) طريقة الانتخاب (ب) عملية

صفحة

الانتخاب . (ج) الحرص على هدوء المعركة الانتخابية . (د) رقابة عملية الانتخاب . اللجنة المركزية للانتخاب واختصاصاتها . (هـ) نظام التمثيل النسبي (للأقليات السياسية) : ماله وما عليه : ١ - المزايا التي تنسب اليه ، ٢ - مساوئه : مساوىء الوزارات الائتلافية - الوزارات الائتلافية في اسرائيل ، ٣ - مقترحات اصلاح النظام الانتخابي . (أ) اقتراح الأخذ بالانتخاب الفردى والفوز بالأغلبية المطلقة ، (ب) اقتراح الأخذ بالنظام الانتخابي - خاتمة .

٢١١

الفرع الثانى : اختصاصات الكنيست

(أولا) الوظيفة التشريعية ، (ثانيا) الوظيفة المالية ، (ثالثا) الرقابة البريطانية على أعمال الحكومة - ضعف رقابة الكنيست على أعمال الحكومة في ميادين الشؤون الخارجية ، والأمن القومى والدفاع ، والادارة ، (رابعا) اقرار بعض التعيينات في بعض المناصب الكبرى (خامسا) حق الحل .

١٩٦

خاتمة : ملاحظات عامة على سير العمل البرلماني

(١) حرية النواب ، جو المناقشات البرلمانية ، (٣) قوة الكنيست ومكانتها .

البحث الخامس

السلطة التنفيذية

٢٢٤

الفرع الاول : رئيس الجمهورية

(١) الشروط الواجب توافرها في الرئيس ، (٢) انتخاب الرئيس وعزله - شخصية الرؤساء : وايزمان وبن زفي ، (٣) اختصاصات الرئيس : (أولا) فيما يتعلق بعلاقته بالكنيست (ثانيا) فيما يتعلق بعلاقته بالوزارة

صفحة

(٤) مهمة رئيس الجمهورية في اسرائيل . (المعركة بين أنصار كل من النظامين الرئاسي والبرلماني) . (٥) الرأيان في كسفى الميزان (فهم خاطيء . لمهمة أو دور رئيس الدولة في كل من النظام الرئاسي الأمريكي والنظام البرلماني : أولا - رئيس الدولة لا يتولى وحده سلطة تنفيذية قوية في النظام الأمريكي ، ثانيا - النظام الأمريكي ليس دائما نظاما رئاسيا ، ثالثا - دور الرئيس في النظام البرلماني ليس مجرد دور سلبي ، نقد الرأى القائل بسلبية دور الرئيس في النظام البرلماني ، النظام البرلماني وعدم منافاته لاشتراك رئيس الدولة في شئون الحكم ولكن مع مراعاة بعض شروط معينة .

خاتمة : دور الرئيس في اسرائيل في عهد رئاسة وايزمان وبن زفي ٢٤١

٢٤٢

الفرع الثاني : الوزراء

١ - الوزراء (منفردين) ، الوزراء النواب ٢ - مجلس الوزراء عضوية المجلس ، مجلس الوزراء واللجان الوزارية ، ٣ - رئيس مجلس الوزراء ، تعيينه ، سلطته ، حرمان الحكومة حق الحل اخلال بالنظام البرلماني ، مصدر قوة رئيس الوزارة ، ٤ - الوزارات الاسرائيلية الائتلافية : أهم خصائصها : (أولا) استبعاد الحزبين المتطرفين ، (ثانيا) دور حزب الأغلبية ، (ثالثا) عدة مساويء : (مصدر ضعف قوى - مساومات نفعية - سيطرة بعض الأحزاب الصغيرة - أزمات : أسباب سقوط الوزارات الإسرائيلية) .

خاتمة : الاقتباس عن انجلترا .

صفحة

المبحث السادس

الحقوق الفردية (أو الحريات العامة)

الحرية ، والمساواة

٢٦٠

كلمة عامة

١ - في الديمقراطية الغربية ، ٢ - في اسرائيل ، ضمانات الحريات العامة .

٢٦٥

الفرع الأول : الحرية

(١) حق الالتجاء (أو الهجرة) - قانون العودة ، نقد قانون العودة :
(عدم تعريف المقصود « باليهودي ») - شروط حق الالتجاء (أو الهجرة) -
كلمة ختامية : ظاهرة الهجرة وتأثيرها على اتجاهات الشعب وأنظمة الدولة .
(٢) الحرية الشخصية - كلمة عامة عن الحرية الشخصية - في اسرائيل :
كفالة الحرية الشخصية كقاعدة عامة ، الحكم العسكري في المناطق العربية
(٣) حرية الرأي .

(٤) حرية الصحافة (والقيود المفروضة عليها) .

(٥) حرية المعتقدات الدينية (واضطهاد أنصار العقيدة الجديدة :
« اليهودية بعد الإصلاح ») .

(٦) حرية الاجتماع ، (٧) حرية تكوين الجمعيات .

٢٧٩

الفرع الثاني : المساواة

صفحة

مساواة المرأة بالرجل - اعفاء العرب المسلمين من الخدمة العسكرية -
مبدأ المساواة . بين النصوص القانونية والحياة العملية .

المبحث السابع

٢٨٨

بين الاتجاهين الفردي والاشتركي

كلمة عامة - (أولا) في الميدان الصناعي والتجاري ، (ثانيا) في
ميدان ملكية الأراضي (بما فيها الأراضي الزراعية) : (١) ملكية الدولة
للأراضي (٢) الكيبوتز (٣) القرى التعاونية .

ملحق

للنبذة التاريخية عن نشأة إسرائيل والحركة الصهيونية

(« الخطر اليهودي - بروتوكولات حكماء صهيون »)

خلاصة الأفكار المسيطرة على مؤلف (أو وثيقة) « بروتوكولات
حكماء صهيون » ، أساليب ميكافيلية ، المراحل التي اجتازها اليهود في
تحقيق تلك الأهداف ، بعض ملاحظات عن قيمة أو أهمية تلك
« البروتوكولات » .

٢٩٦

خاتمة

٣١٤

الخطر اليهودي و « الدونمة » في تركيا

تمهيد - ١ - الدونمة وأصلها - ٢ - مظاهر الخطر اليهودي وبخاصة
خطر « الدونمة » في تركيا - ٣ - كلمة ختامية (بعض مقترحات - انتعاش
الإسلام في تركيا في السنوات الأخيرة) .

٣٣٦

أهم المراجع

أهم المراجع

١ - بالعربية

- تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر الخامس لرؤساء أجهزة فلسطين في يناير (كانون الثاني) ١٩٦٣ .
- رواية بن جوريون للتاريخ . للدكتور سيد نوفل . طبع بالقاهرة (يوليو ١٩٦٢)
- الخطر اليهودي - د بروتوكولات حكماء صهيون ، ترجمه من الانجليزية الأستاذ محمد خليفة التونسي . طبع بالقاهرة ١٩٥١ .
- د من يحكم في تل أبيب ، (طبع بيروت سنة ١٩٧٥) للدكتور حامد ربيع
- الحريات الديمقراطية في إسرائيل - طبع بيروت ١٩٧١ - الناشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، تأليف الأستاذ صبرى جريس

٢ - بالانجليزية

- Jewish Encyclopedia (ed. New-York) 1903 vol. IV
- Encyclopedia Britanica ed. 1960 vol. 19 (printed in U. S. A.)
- Oscar Kraines : Government & Politics in Israel (Now - York 1961)
- J. Dunner : The Republic of Israel (New-York) 1950

تابع المراجع الانجليزية

- Rushbrook - Williams : The State of Israel (London 1957)
- Ben Halpern : The idea of the Jewish State (Massachu-
- Settes 1961)
- Bernstein : The Politics of Israel (ed. 1957)
- The Middle East in Transiti on - by Walter Z. Laqueur
(London, 1958)
- Hal Lehrman : Israel, The Beginning & Tomorrow (New-
- York 1951)
- Gerald De Gaury : The New State of Israel (London 1952)
- N. Bentwch : Israel & Her Neighbours.
- The Middle East - Edited by Sir Reader Bullard (Oxford
University press 3 ed edition 1958.
- The Revolt : By Menache Begin (published by Allen,
London).

وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ معين أحمد محمود سنة ١٩٧٨ بيروت

بالفرنسية

- A. — Mounuier : Les Institutions politiques de L'Etat d'Israel
(Thèse, Paris, mai 1957)
- A. Chouraqui : L'Etat d' Israel) éd. Paris, 1955)
- Raymond Sayegh; Le Système des Partis Politiques - Bey-
- rout, 1971
- A. Taylor : L'Esprit Sioniste éd. Institut des études Palestinie-
- nnes) Beyrout 1977

للمؤلف

(١) البحوث العلمية

- (١) أزمة القانون الإداري (بحث نشر بمجلة القضاء ببغداد عدد كانون الأول (ديسمبر عام ١٩٣٦)، وقد ظهر في كتيب طبع بالاسكندرية عام ١٩٥٥.
- (٢) سلطة الوزير في إيقاف الموظفين للاحالة على التحقيق الإداري (نشر بمجلة المحاماة بالقاهرة — عدد يونيه ١٩٣٩).
- (٣) مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر — نشر بمجلة الحقوق (التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) عدد يناير — مارس ١٩٤٨ (في ١٢٠ صفحة).
- (٤) أصل نشأة الدولة (بحث في الفلسفة السياسية وتاريخ القانون العام) نشر بمجلة القانون والاقتصاد (التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة) عدد سبتمبر — ديسمبر ١٩٤٨.
- (٥) مبدأ المشروعية ومشكلة المبادئ العليا غير المدونة في الدستور (بحث منشور بالعدد ١٣ والثالث والرابع من السنة الثانية بمجلة الحقوق سنة ١٩٥٩).
- (٦) مصادر الاحكام الدستورية في الشريعة الاسلامية في العصر الحديث — بحث منشور في العدد الأول والثاني لسنة ١٩٦٢ من مجلة الحقوق، الصادر في يناير ١٩٦٣).
- (٧) مشكلة وضع دستور لاسرائيل — نشر بالعدد ١٣ والثالث والرابع من مجلة الحقوق ١٩٦٢.
- (٨) الاسلام وهل هو دين ودولة — بحث نشر بمجلة القانون والاقتصاد بالعدد الرابع من السنة الرابعة والثلاثين، ديسمبر سنة ١٩٦٤.

(٥)

(٩) الاسلام ومشكلة السيادة في الدولة — بحث نشر بمجلة الحقوق (في العدد الصادر في يناير عام ١٩٦٥) .

(١٠) على هامش الدستور المصري الجديد — مجموعة مذكرات قدمت الى لجنة الدستور . الطبعة الثانية عام ١٩٧٤ . الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ، .

(١١) مهمة المشرع العربي في ضوء النصوص الدستورية التي تنص على أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للدستور (بحث قدم الى ندوة عمداء كليات الحقوق بجامعة الدول العربية ، التي عقدت ببغداد في مارس ١٩٧٣ من مطبوعات جامعة بغداد) .

(١٢) « الاسلام ومبادئ الماركسية » من البحوث التي يقوم المجلس الاعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية (بالقاهرة) بطبعتها في مجلد خاص بالبحوث (التي أعدت بناء على طلب المجلس) لنشرها فيه تخليدا لذكرى المغفور له الأستاذ الأكبر الدكتور عبد الرزاق السنهوري .

(١٣) « الدراسات الاسلامية — أهدافها — خططها — مناهجها وأساليب تطويرها في الجامعات » بحث قدم (بناء على دعوة من الأمانة العامة للاتحاد الجامعات العربية ، بالقاهرة) الى الندوة التي عقدتها الاتحاد الجامعات ، عن « الدراسات الاسلامية وذلك في شهر فبراير ١٩٧٨ بجامعة ام درمان الاسلامية . معد للطبع بعدد يونيه ١٩٧٩ من مجلة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية تخليدا لذكرى المغفور له الأستاذ الأكبر الدكتور عبد الرزاق السنهوري .

اب) المؤلفات

(١) الديمقراطية وتمثيل المصالح (أو الممن والحرف) في فرنسا : بحث في

القانون العام والفلسفة السياسية (باللغة الفرنسية) طبع بباريس سنة ١٩٣١ — وله كلمة تقديم بقلم الاستاذ بار تلى عضو المجمع العلمى L'Institut الفرنسى والاستاذ بكلية الحقوق بباريس ووزير العدل سابقا .

- (٢) القانون الادارى للعراق ، الجزء الاول ، طبع ببغداد عام ١٩٣٧ .
- (٣) القانون الادارى للمصرى ، الجزء الاول ، طبع بالقاهرة عام ١٩٣٨ .
- (٤) الفصل فى القانون الدستورى ، ج ١ ، طبع عام ١٩٥٢ ، بالاسكندرية .
- (٥) ازمة الانظمة الديمقراطية ، الطبعة الثانية عام ١٩٦٤ . الناشر منشأة المعارف ،
- (٦) الوسيط فى القانون الدستورى ١٩٥٦ .
- (٧) الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة ١٩٥٨ .
- (٨) الوجيز فى النظريات والانظمة السياسية ١٩٥٩ .
- (٩) القانون الدستورى والانظمة السياسية ، الجزء الاول الطبعة الاولى ١٩٦١ .
(وقد حصل على جائزة الدولة للقانون العام) وقد ظهرت الطبعة الخامسة منه (فى أواخر عام ١٩٧٣) د منقحة ، ومع المقارنة بالمبادئ الدستورية فى الشريعة الاسلامية ، . والطبعة السادسة عام ١٩٧٥
- (١٠) نظام الحكم فى اسرائيل — الطبعة الاولى ظهرت عام ١٩٦٤ (محاضرات القايت على طلبة معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ، بناء على دعوة من مجلس ادارة هذا المعهد) .
- (١١) مبادئ نظام الحكم فى الاسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة الطبعة الاولى فى ١٩٦٦ ، ويقع فى نحو ألف صفحة ، والطبعة الرابعة (موجزة ومنقحة) عام ١٩٧٨
- (١٢) تطور نظام الحكم فى السودان منذ أقدم العصور ، الجزء الاول الطبعة

(٦)

- الاولى عام ١٩٦٩ (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية) .
- (١٣) أزمة الفكر السياسى الاسلامى فى العصر الحديث — مظاهرها ، اسبابها ، علاجها ، الطبعة الاولى عام ١٩٧٠ — تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد الحلیم محمود الطبعة الثانية (منقحه) عام ١٩٧٤ - الناشر منشأة المعارف .
- ١٤ — الشريعة الاسلامية كمصدر اساسى للدستور — تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد الحلیم محمود — الطبعة الثانية (١٩٧٩) الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية ظهر فى ديسمبر ١٩٧٥ . تقديم الامام الاكبر الدكتور عبد الحلیم محمود ، الطبعة الثانية (١٩٧٩)
- ١٥ — الحريات العامة - نظرات فى تطورها وضماناتها ومستقبلها ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية مذيّل ببحث (ملحق) عن « ورقة أغسطس ، تعليقات على الحوار حول المفاضلة بين النظام الحزبى والاتحاد الاشتراكى (١٩٧٤)
- ١٦ — الاسلام ومبادئ أنظمة الحكم فى الماركسية والديمقراطيات الغربية (الناشر منشأة المعارف ١٩٧٦) .

ج - محاضرات عامة (منشورة)

- (١) محاضرات عن مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر ، أقيمت فى يونيه ١٩٥٢ بناء على دعوة من « جمعية هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية ، طبعت عام ١٩٥٣ .
- (٢) الأنظمة الجمهورية فى مختلف صورها - أقيمت فى الحفل الثقافى الذى أقامته ادارة جامعة الاسكندرية احتفالاً بقيام جمهورية مصر ، فى يونيه عام ١٩٥٣ - منشورة بمجلة « الحقوق » ، بالمدين الثالث والرابع من السنة الخامسة (سنة ١٩٥٣) .

- (٣) مهمة رئيس الدولة فى الانظمة البرلمانية ، ألقىت بجامعة بيروت العربية (من مطبوعات الجامعة المذكورة عام ١٩٦٣) .
- (٤) أعضاء على النظامين البرلماني والرئاسي - ألقىت بدار الثقافة بالخرطوم (من مطبوعات جامعة أم درمان الاسلامية سنة ١٩٦٧) .
- (٥) مبدأ الشورى فى الاسلام - ألقىت بجامعة أم درمان الاسلامية فى فبراير ١٩٦٩ الطبعة الاولى من مطبوعات الجامعة المذكورة - فى العام ٦٩ / ٧٠ الطبعة الثانية ١٩٧٢ (الناشر دار عالم الكتب ، بالقاهرة) .
- (٦) مشكلة تقليد الغرب (محاضرة عامة ألقىت فى أبو ظبي فى ديسمبر ١٩٧٣ (من مطبوعات ديوان المستشار الثقافى لأمير دولة الامارات العربية فى أبو ظبي) .
- (٧) رجال الفكر السياسى فى الدولة الاسلامية - بين الماركسية والديموقراطيات الغربية .
- (٨) الاسلام ومشكلة حقوق المرأة السياسية .
- (٩) الاسلام ومشكلة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين .
- ملحوظة : هذه المحاضرات العامة الثلاثة الاخيرة ألقىت بالموسم الثقافى لجامعة أم درمان الاسلامية (فى مارس ١٩٧٩) وقد نشرت بعنوان : بحوث اسلامية ، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية (عام ١٩٧٩)

تصحيح خطأ مطبعي

الصفحة	السطر	اقرأ
٥	٨	ولقد ذكرتُك
٥٩	٥ من الهامش	تبعا لما إذا
٦٧	١ من الهامش	الجنس الآري
٧٣	٨	ثلاثة ملايين ونصف
٧٤	١٣	الأقلية على التعداد

مطبعة الشاعر

Bibliotheca Alexandrina



0357220